١٣١
البيان
مركز البحوث و الدراسات

البحـــرين

بركانٌ على جزيرة

دراسةٌ تحليلية للحركات الدينية الشيعية في البحرين وعلاقاتها الخارجية

تأليف / أحمـــد فهـــمي

البحرين
بركان على جزيرة

دراسة تحليلية للحركات الدينية الشيعية
في البحرين وعلاقاتها الخارجية

تأليف

أحمد فهمي

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع: ١٤٣٢/١٢٥٦هـ

ردمك: ٨ - ٤ - ٩٠١٤٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ..

ربع مليون شـــيعي-يزيدون أو ينقصون قليلاً- يعيشـــون في البحرين، خمسهم على الأقل ترجع أصولهم إلى إيران..

لم يبد للوهلة الأولى أن إعداد دراسة عن توجهاتهم الدينية والسياسية بالأمر العســـير.. إذ من المعروف على مســـتوى دراسات علم الاجتماع أن تضاؤل حجم السكان يقابله تقلص في مستوى الطموحات السياسية والتطلعات الدينية، وتراجع في عدد الظواهر الاجتماعية الناشئة في المجتمع.

هذا ما ثبت خطؤه بالتأكيد بمجرد الشـــروع في كتابة هذه الأوراق؛ إذ ينطوي المجتمع البحراني-الشيعي- على قدر من التعقيد والتداخل في مكوناته الدينية والثقافية والاجتماعية لا يتناسب بحال مع كثافته السكانية، يرجع ذلك **إلى سببين رئيسين:**

أولهما: أن المجتمع البحراني بيئة اســـتيرادية إلى حد كبير، فهو ليس مجتمعًا منتجًا للتيارات أو الأفكار أو النظريات أو المراجع الدينية، بل يستورد كل ذلك من الخارج: الإيراني.. العراقي.. اللبناني، ومن هنا يصح القول: إن المجتمع الشيعي في البحرين بمثابة انعكاس دقيق لواقع المجتمعات الشـــيعية في العراق أو لبنان مـــع مراعاة الفروق الديمغرافية، وبصياغة أخـــرى؛ فإن المجتمع البحراني ليس معقدًا بسبب احتوائه على أسباب التعقيد، وإنما لاستيراده لها ضمن باقة الأفكار والمذاهب والمناهج والسلوكيات التي تُستقدَم من المجتمعات الشيعية الأخرى.

هذه الوضعية الصعبة أنتجت سمات مُميزة للبحارنة تداخلت بدورها مع السمات المستوردة ليتزايد مستوى التعقيد، ولعل من أبرز هذه السمات المنتَجة محليًا هو تنامي الشعور البحراني بالضآلة الإقليمية، بالأخص في المحيط الشيعي.

فالمجتمع الشـــيعي في البحرين أشـــبه بحائط تنعكس عليه ظلال الآخرين، فهم يتفاعلون مع الأحداث الخارجية بكل حماسة، لكن لا أحد يهتم -نسبيًا- بما

يجري على ذلك الجدار؛ لأن الشـــخوص الأصلية هي التي تســـتقطب الاهتمام وليس ظلالها، ومن المشاهد المتكررة أن تُنظم التظاهرات الشيعية في البحرين لنصرة وتأييد حزب الله اللبناني، ولكن في المقابل لا ينظّم الحزب تظاهرات في لبنان لتأييد قضايا البحارنة.

هذه الظاهرة تســـببت في تزايد صعوبة البحث،، فمن تداعياتها: بروز قضايا الشـــيعة الإقليمية بوجه عام في وسائل الإعلام البحرينية، بينما تضاءل الاهتمام بالشأن البحراني في وسائل الإعلام الشيعية الأخرى، فانكمشت مصادر المعلومات المتاحة.

السبب الثاني: تتكون خصائص المجتمعات على مر القرون من خلال التفاعلات الداخلية والجغرافية والثقافية والدينية، وتنشأ عن هذه الخصائص أنماط سلوكية يشـــكل كل منها ظاهرة عامة للمجتمع، بالنسبة للبحارنة فقد ساهمت معتقداتهم المتعلقة بـ«انتظار الفرج» – أي خروج المهدي– في غلبة الطابع الســـلبي عليهم، فلم تتوفر لديهم نزعة للحكم أو القتال، ورضوا أن يعيشوا –بإرادتهم– على هامش الحراك السياســـي في البحرين، واستمرت هذه الحالة قرونًا عديدة حتى مطلع القرن العشـــرين عندما ســـاهم الاحتلال البريطاني في إحداث تغيرات جذرية داخل المجتمع البحراني من خلال تشجيعه لهم على المطالبة بممارسة دور أكبر على الساحة السياسية الداخلية، لكن ظل الحراك السياسي الشيعي محدود الأثر والتأثير حتى حقبة الستينيات؛ حيث انتقل المجتمع من خلال رموزه الدينية إلى مرحلة العمل الحركي التنظيمي ذي البُعْدين: الديني والسياسي، وحيث مالت دفة الصراع بين الأخباريين والأصوليين لصالح الفئة الثانية.

هذه التغيرات الجذرية في الخصائص المميزة للمجتمع البحراني أفرزت حالة من التوتر الفكري والمنهجي أصبحت هي الســـمة المميزة للناشطين في مجال العمل الحركي الشـــيعي، فكثرت التحولات وتعـــددت الانتماءات، كما تحول ذلك المجتمع إلى «بركان خامل» [1] ثار في العقود الثلاثة الماضية مراتٍ عدة، ويمكن

(١) وهو البركان الذي يجمع ما بين السكون والنشاط.

أن يثور مجددًا في أي لحظة، فسكونه ليس دائمًا وثورانه ليس نادرًا، لذا بات من الضروري تحليل هذه «الحالة البركانية» لتكوين رؤية متوازنة عن توجهات البحارنة وتطلعاتهم السياسية وصولاً إلى تحديد العوامل المؤثرة على دورات سكونهم وثورانهم.

عقب انتصار الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م أصبحت إيران لاعبًا رئيسًا على الساحة، وتحولت لتصبح المورد الأول للأفكار الثورية ونظريات التغيير، بالإضافة إلى المال والسلاح والتدريب، مرورًا بالحوزة العلمية ذات الإمكانات والدعم السياسي، منذ ذلك التاريخ أصبحت البحرين، أو تحديدًا المجتمع البحراني، أحد مكونات المشروع الإيراني الكبير في المنطقة العربية.

يعتمد المشروع الإيراني بصفة أساسية على استغلال وتوظيف التجمعات الشيعية في الشرق العربي، ويصعب للوهلة الأولى صياغة معيار يحدد أهمية كل من هذه التجمعات للمشروع الإيراني؛ إذ توجد عدة عوامل يمكنها أن تبلور هذا المعيار، فمنها: **حجم السكان**؛ حيث تبرز أهمية العراق ثم لبنان، ومنها: **القوة الاقتصادية**، وهنا تبرز أهمية شيعة الكويت والعراق، ومنها القوة العسكرية، فيأتي في المقدمة حزب الله، ثم العراق ثم الحوثيون، ومنها: **المركزية العلمية الدينية**، وهي تميز العراق؛ حيث النجف وكربلاء ومراقد الأئمة، ومنها **الثقل السياسي**: ويتجلى في مكانة-أو إمكانات- العراق كدولة كبرى، بالإضافة إلى الدور الذي يمارسه حزب الله في لبنان، ومنها **النسبة السكانية**، وهنا يبرز شيعة العراق ولبنان ثم البحرين، ومنها **الموقع الجغرافي**، وتتسم أغلب التجمعات الشيعية بأهميتها الجغرافية، وبالنسبة للبحرين؛ فإن موقعها في خاصرة الجزيرة العربية يجعلها على درجة كبيرة من الأهمية بالنظر للموقف الإيراني من السعودية.

بحسب هذه العوامل؛ فإن شيعة البحرين يمتلكون عاملين من عوامل تحديد الأهمية الاستراتيجية: [1] نسبة السكان، الموقع الجغرافي.

(١) انظر تفصيلاً أكثر لأهمية البحرين الاستراتيجية في المنظور الإيراني، في فصل: إيران والبحرين، عنوان فرعي: لماذا البحرين؟

وهـــذا يعني أن الدور الأهم الذي يمكن أن يلعبـــه المجتمع البحراني لخدمة المشروع الإيراني يتركز في: تفعيل النسبة السكانية سياسيًّا إلى حدها الأقصى، أي تسلُّم الشيعة للحكم في البحرين، مع ما يحمله ذلك من مؤشرات خطيرة على الاستقرار في منطقة الخليج العربي، بالنظر إلى موقع البحرين الجغرافي، بخلاف هذين العامليـــن؛ فإن الدور الذي يمكن أن يقدمه ذلـــك المجتمع في المجالات الأخرى ليس محوريًّا مقارنة بالتجمعات الشيعية الأخرى، لصغر الحجم السكاني وضعف القدرتين المالية والعسكرية.

لا يعني القول بأن المجتمع البحراني هو أحد مكونات المشـــروع الإيراني، أن شـــيعة البحرين جميعهم موالون لإيران، فهذه إشكالية بحثية تهدف هذه الدراسة إلـــى تحليلها بصورة موضوعية اعتمادًا على المعلومات الموثقة، وإنما نذكر هذه الفرضية من وجهة نظر المخطِّط الإيراني.

تتميز الســـاحة البحرينية بكونها نقطة توازن بين إيران كقوة إقليمية طامحة، وبين الســـعودية بوصفها قوة عربية سُنية كبرى، ولا يخفى أن التخطيط الإيراني يستهدف على المدى البعيد إضعافَ الدور السعودي في المنطقة من خلال إنشاء حزام شـــيعي يحيط بمنطقة الشرق العربي، ومن إجمالي ١١ دولة عربية آسيوية -بخلاف السعودية- تمتلك إيران أوراقًا ونفوذًا متفاوتًا في ثماني دول على الأقل، وهي محصلة خطيرة دون أدنى شك.

تبدأ الدائرة من إيران، ثم العراق ثم ســـوريا ثم حـــزب الله، ثم حركة حماس في غزة، هذه كلها مناطق نفوذ رئيســـة لإيران. في الجنوب يلعب الحوثيون دورًا مؤثرًا في خلخلة الاســـتقرار السياســـي، وإرباك معادلات التوازن وتوسيع طاولة المفاوضات، أما في الشـــرق فيمكن ملاحظة الجهود الإيرانية لاختراق المجتمع الكويتي، وكذا جهودها لإقامة علاقات خاصة مع قطر، ثم تبرز البحرين بوصفها نقطـــة التوازن الأهم كونها الدولة الثالثة التي يمكـــن- من الناحية النظرية على الأقل- أن يحكمها الشيعة استنادًا إلى المزاعم حول النسبة السكانية.[1]

(١) الدولة الأولى هي العراق، والثانية: لبنان؛ حيث يلعب حزب الله دورًا مركبًا للسيطرة على الدولة من خلال التحالفات السياسية.

ولا شـــك أن حالة التوازن القائمة بين إيران والسعودية هي التي تحول -ضمن أسباب أخرى- بين طهران وممارسة دور أكثر صراحة ووضوحًا ومباشرة في البحرين.

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل التوجهات السياســـية للمجتمع البحراني من خلال دراســـة تياراته السياســـية ذات البعد الديني من منظور تاريخي، من أجل تحديـــد إمكاناتها وقدراتها الحقيقية على الفعل والتأثير السياســـي، كما تتناول احتمالات تطور الحالة السياســـية فـــي البحرين بُعدًا أو اقترابًا من مســـارات المشروع الإيراني، وتنطلق الدراسة في معالجتها لهذه القضايا من موقف سياسي رافض للتمدد الإيراني الذي يستهدف إضعاف الدور السني متمثلاً في السعودية الدولة الأكبر في الشرق العربي.

يمكن فهم وتحليل أداء القوى السياســـية البحرينية الحالية من خلال التركيز على دراســـة ثلاثة عوامل مؤثرة، وهي: ما يتعلق بالإشـــكالية السكانية بوصفها المســـتند الأكبر في المشروع السياسي البحراني، ثم الإرث الحركي الممتد عبر أربعة عقود بكل ما يحمله من ترسبات وانعكاسات على الحاضر، وأخيرًا العلاقة مع إيران ودورها في تشكيل الرؤية السياسية البحرينية.

هذه العوامل الثلاثة هي موضوع الدراســـة، وجريًا على نفس النهج المتبع في الدراسات السابق نشرها عن التجمعات الشيعية العربية، وهي: «حزب الله وسقط القناع»، «صراع المصالح في بلاد الرافدين»، فإن هذه الدراسة تعتمد غالبًا على المصادر الشيعية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الغربية [1] مع تجنب المعلومات مجهولة المصدر أو المشـــكوك في صحتها، والهدف من اتباع هذا النهج -رغم صعوبته- هو تجنب أي اتهام بعدم الموضوعية أو تبني رؤى مسبقة.

ختامًا أسأل الله تعالى التوفيق والسداد في العمل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أحمد فهمي
ahmdfahmee@gmail.com
ahmedfahmee.bolgspot.com

(١) ومن المسلم به أن التناول الغربي للقضايا الشيعية ينطوي على قدر من التأييد لا يمكن إنكاره.

الفصل الأول

أصليون وغرباء

الفصل الأول

أصليون وغرباء

قبـــل أقل من ٣٠٠ عام لم يكن واردًا حدوث جدل ســـكاني في أي منطقة في العالم حول نســـبة كل مكون عرقـــي أو طائفي داخل بلد ما، وبالتالي لم تنشـــأ خلافات سياسية حول أحقية أحد المكونات بالحكم لامتلاكه الأغلبية، ومنازعته مع بقية السكان حول تلك الحقوق.

كان ذلك راجعًا إلى ســـببين، أولهما: صعوبة إجراء إحصاء سكاني دقيق يثبت لـــكل مكون حقه السياســـي، ثانيًا: أن الثقافة- أو القاعـــدة - الحاكمة في تلك الأزمنة كانت «الحكم لمن يغلب»، وليس للـ«أغلبية».

عندما ترى مجموعة سكانية أنها تمتلك من القوة ما يمكّنها من امتلاك أراضٍ جديدة؛ فإنها تبادر على الفور لنَيْل المكاســـب، وأما سكان الأرض المحتلة فلهم حق الثورة والقتال، أو الاستكانة والرضوخ.

كانت الفتوحات الإسلامية حالة خاصة في هذا المجال، فعلى الرغم من بقاء المجموعة الحاكمة الفاتحة ســـنوات في حكم الأقلية التي تحكم الأغلبية، إلا أنه في أغلب البلدان المفتوحة تحولت غالبية الشعوب إلى الإسلام عن طيب خاطر، وتلاشت الفروقات العرقية أو تقلصت.

في الأزمنة المتأخرة وتحديدًا عقب الثورة الفرنسية، وتحول النظم السياسية فـــي أوروبا إلى اعتماد مبـــدأ حكم الأغلبية، انتقلت هـــذه الثقافة إلى المنطقة الإســـلامية مع موجات الاســـتعمار المتلاحقة؛ إذ اســـتقرت الثقافة السياسية الغربية علـــى مفهوم جديد: يتم تطبيق مبدأ «الحكم للأغلبية» في الدول الغربية فقـــط، وأما مبدأ «الحكم لمن يغلب» فلا يـــزال قابلاً للتطبيق مع الدول الأخرى

-الإسلامية تحديدًا- ، ثم تطور الأمر لاحقًا في مزاوجة بين المبدأين؛ حيث سُمح للدول المحتلة أن تطبق مبدأ «الحكم للأغلبية» في نطاق ضيق محدود وفي إطار من هيمنة مبدأ «الحكم لمن يغلب»، ومع انسحاب الاستعمار الغربي من الدول الإسلامية، ظلت هذه الازدواجية قائمة، وهي تطبيق مبدأ «الحكم للأغلبية» في نطاق محدود يرسمه مبدأ «الحكم لمن يغلب»، مع فارق بسيط: تولت النخب السياسية الجديدة تطبيق هذه السياسة بدلاً من الاستعمار المتواري.

نتج عن ذلك بروز مشكلات متعددة من قبل الأقليات في الدول الإسلامية؛ إذ انهمكت الأعراق والطوائف في عملية إحصاء وتقدير وتضخيم لنسبتها- ومن ثَم حقوقها السياسية- داخل الدولة، وأصبح «الجدل السكاني» قضية مطروحة في مختلف المحافل، خاصة وأن الاستعمار قام بإجراء إحصاءات سكانية في المراحل الأخيرة من الاحتلال في عدد من الدول «المركبة» عرقيًا ودينيًا -مثل العراق، البحرين- ساهمت بشكل كبير في بناء الطموحات، وأطلقت العنان لقادة الأقليات في رسم مستقبل طائفتهم بعيدًا عن مستقبل «الوطن».

في البحرين أُثير «الجدل السكاني» حول عدة محاور: النسبة السكانية – السكان الأصليون والوافدون – تغيير التركيبة السكانية.

١- النسبة السكانية:

في كثير من الأحيان لا ينتج عن إثارة إشكالية النسبة السكانية في دولة ما أي أثر واقعي ملموس؛ نظرًا لأن الجدل يدور حول تحريك النسبة إلى الأمام قليلاً، ولكن بعيدًا تمامًا عن بلوغ الأغلبية، على سبيل المثال: الأقباط في مصر، تتفاوت التقديرات حول نسبتهم من ٥٪ إلى ١٠٪، والبعض يصل بها إلى ١٥٪، يعني الخلاف يراوح من ٤ ملايين إلى ١٠ ملايين من إجمالي عدد السكان: ٨٠ مليون نسمة.

يتخذ الجدال منحى أكثر خطورة عندما يرسم الخلاف مسارًا متذبذبًا حول رقم ٥٠٪ ... كما هي حالة البحرين.

أقدم إحصاء لسكان البحرين أُجري في مطلع القرن الماضي، ونقل لوريمر تفاصيله في كتابه «دليل الخليج»، واعتمد الإحصاء على طريقة بدائية نوعًا ما، وهي إحصاء المنازل بدلاً من النفوس، وقد احتُسِب العدد الكلي للسكان على أساس خمسة أشخاص كمتوسط للمنزل الواحد.

طبقًا للإحصاء كان عدد المدن الرئيسة أربعة هي: المنامة، البديع، المحرق، الحد، وعدد القرى ٨٣، منها ١٠ سنية والبقية شيعية، وكان سكان المنامة: ٩٨٠٠ سُنّة، ١٥ ألف شيعة، والمحرق: ١٩ ألف سُنّة وألف شيعة، والبديع ٨٠٠٠ سُنّة، والحد ٨٠٠٠ سُنّة، وبلغ إجمالي سكان المدن من الشيعة ١٦ ألف، وسكان المدن من السنة ٤٤٨٠٠، وسكان القرى من السُّنّة ١٤٢٠٠، وسكان القرى من الشيعة ٢٤٠٧٥.

في المحصلة، بلغ عدد سكان الإمارة إجمالاً ٩٩٧٢٥، ومن مجموع السكان الذي يبلغ حوالي ١٠٠ ألف نسمة وُجد أن حوالي ٦٠ ألفًا من سكان المدن بصفة أساسية من السُّنّة، وحوالي ٤٠ ألفًا معظمهم من القرى من الشيعة.[١]

أضاف لوريمر معدلاً للخطأ إلى هذا الإحصاء، وهو عدم استبعاد أن يكون الرقم المفترض لسكان المنزل- خمسة أشخاص- منخفضًا جدًّا في المدن مما يجعل العدد الإجمالي للسكان أعلى من تقديراتهم، هذه الزيادة المحتملة تصب في صالح الكتلة السُنية؛ نظرًا لكونهم مثّلوا أغلبية سكان المدن في تاريخ الإحصاء.

عام ١٩٤٠م أجرت بريطانيا تعدادًا عامًّا للسكان مع ذكر الطائفة التي ينتمي إليها كل شخص، وكانت المحصلة أن عدد الشيعة قفز إلى ٤٦,٣٥٩ نسمة – ٥٢,٥٪ – وتراجع عدد السنة إلى ٤١,٩٨٤ نسمة – ٤٧,٥٪ – دون تفسير واضح لأسباب التغير[٢]، لكن ذكر السير روبرت هاي المعتمد البريطاني للخليج العربي -المسئول الأول من قبل سلطات الاحتلال- في أربعينيات القرن العشرين، في

(١) انظر دليل الخليج ص ٢٢٩/٣٠٠.

(٢) انظر د. فلاح المديرس، دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨م/٢٠٠١م ج٨.

كتابه «دول الخليج الفارسي» أن «حوالي نصف السكان في البحرين من الشيعة»، وقال في موضع آخر: «لكن بتزايد أعداد السنة والشيعة في البحرين تزايدًا متوازنًا تثور اضطرابات عداء ديني من حين لآخر»[1]، ومقتضى كلامه إثبات المناصفة في النسبة السكانية بين الطائفتين، وكذلك إثبات النمو المتوازن لكل منهما.

بخلاف ذلك وردت تقديرات من مصادر متعددة، لا تستند إلى معلومات إحصائية دقيقة، نذكر منها:

- ذكر عمر رضا كحالة في كتابه «جغرافية شبه الجزيرة العربية» الصادر عام ١٩٤٤م أن عدد سكان البحرين ١٢٠,٩١١ نسمة، عدد السُّنّة ٦٨,٨٣١ نسمة، وعدد الشيعة ٥٢,٨٠ نسمة.[2]

- ذكر تقرير «الحرية الدينية في العالم» الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦م أن نسبة الشيعة في البحرين ٧٠٪.

- ذكر تقرير «التحدي الطائفي في البحرين» الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية ٦-٥-٢٠٠٥م أن النسبة ٧٠٪.

- بينما ذكرت سي إن إن في موقعها العربي أن النسبة ما بين ٦٠-٨٠٪.[3]

- في كتاب «سياسة وأقليات في الشرق الأوسط: الأسباب المؤدية للانفجار» ذكر المؤلفان لورانت شابري وآني شابري أن نسبة الشيعة تتجاوز ٥٠٪.[4]

- في كتاب «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين» ذكرت المؤلفة منيرة فخرو أن نسبة الشيعة ٧٠٪، بينما نسبة السنة ٣٠٪.[5]

- ذكرت موسوعة الأقليات الصادرة عن مركز ابن خلدون بالقاهرة بإشراف د. سعد الدين إبراهيم عام ١٩٩٤م أن نسبة العرب السنة ٤٥٪ والعرب الشيعة ٤٥٪،

(١) كتاب: دول الخليج الفارسي، تأليف: سير روبرت هاي، ص ٥٨.
(٢) انظر د. فلاح المديرس. مرجع سابق.
(٣) سي إن إن، تقرير شيعة البحرين على هامش المواطنة، ٢٠٠٧/٤/١٠م.
(٤) د. فلاح المديرس، سابق.
(٥) السابق.

ويمثل الإيرانيون ٨٪ من السكان، ثلثاهم من الشيعة وثلثهم الباقي سُنّة، أي أن إجمالي الشيعة في البحرين يبلغ قريبًا من ٥١٪، والسنة يبلغ قريبًا من ٤٩٪.[١]

- في عام ١٩٩٩م تراجع تقرير الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون عن النسبة السابقة، وأعلن أن نسبة الشيعة في البحرين ٧٠٪.[٢]

- قدم د. صلاح البندر -الشخصية المثيرة للجدل- ورقة بعنوان «الإصلاح في البحرين» في لقاء جماعي عقدته مؤسسة المشروع الأمريكي «أمريكان إنتربرايز»، وبحضور ممثلين عن المعارضة الشيعية في البحرين، وقال فيها: إن نسبة الشيعة ٧٠٪.[٣]

يبالغ كثير من المثقفين والمفكرين الشيعة في تقدير النسبة، على سبيل المثال يذكر كريم المحروس -ينتمي إلى التيار الرسالي- أن نسبة الشيعة ٨٠٪[٤]، وهذا يعني أنه من كل عشرة بحرينيين يوجد اثنان فقط من السنة.

على فرض دقة الإحصائين البريطانيين، فإن ما سواهما من تقديرات غير مبني على أسس علمية ولا يمكن الاعتداد به؛ إذ تتناوشها الدوافع السياسية.

لكن من وجهة أخرى؛ فإن فترة ما بين الإحصائين -مطلع القرن العشرين- ١٩٤٠م- كشفت عن تزايد في نسبة الشيعة وصولاً إلى أغلبية ضئيلة جدًّا- مع كون إفادة روبرت هاي تنفي هذه الأغلبية أو على الأقل تشكك في دقة الإحصاء البريطاني- فما الذي تسبب في إحداث هذه «القفزة» السكانية لدى الشيعة من الإحصاء الأول إلى الثاني- بافتراض صحة هذه المعطيات-؟

بداية، لا بد من وضع افتراض بوقوع أخطاء جسيمة في إعداد الإحصائين، سواء من حيث الجانب الإجرائي، أو من حيث الدوافع لدى سلطات الاحتلال البريطاني.

(١) انظر الملل والنحل ص ٩٦.
(٢) بحث التجمعات الشيعية في البحرين/ راصد.
(٣) مركز البحرين لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧/٢/١٣م.
(٤) كريم المحروس، مقال: بحرانية منفردة مستبدة، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٥/٥/٢٩م.

بعد ذلك يمكن القول بوجود عدة عوامل ساهمت في رفع نسبة الشيعة في تلك الحقبة – حقيقة أو دعاية– **وأبرزها:**

١– يُنظر إلى «البحارنة» في البحرين دومًا بوصفهم كتلة واحدة متجانسة، وهي بذلك تكون الكتلة السكانية الأكبر في البحرين، لذا كان من السهل تكوين قناعة بأنهم يمثلون الأغلبية للوهلة الأولى.

في المقابل يتمايز السنة في البحرين قبليًا، فهم يتوزعون بين تكتلات مختلفة، كان أكبرها في تلك الآونة «الهولة»، وهم مجموعات كانت تنتمي سابقًا إلى قبائل عربية، ثم هاجرت إلى الساحل الشرقي للخليج، واستوطنت الأراضي الإيرانية، وامتزجت مع سكانها، ثم بدأت أعداد كبيرة منهم تعود لاحقًا إلى الساحل الغربي بعد ازدهاره تجاريًا، وتعربت من جديد. وأصل هذه الكلمة من «تحول» أي انتقل من مكان لآخر، ولما كانت بعض اللغات لا يوجد في حروفها حرف «الحاء» فينطقونها «هـ» فأصبحت تلفظ ثم تكتب «هولة».[١]

في تلك الفترة كان الهولة يشكلون التجمع السني الأكبر في المدن، فكانوا نصف سكان المحرق تقريبًا[٢]، وتوزع بقية السُّنّة بين العتوب والدواسر وغيرها من القبائل، بالإضافة إلى ذوي الأصول القبلية الغامضة أو المجهولة، وكان يُطلق عليهم عادة في الجزيرة العربية لقب «بنو خضير».

٢– بسبب وجود مجتمع شيعي كبير نسبيًا في البحرين، تحولت الجزيرة إلى نقطة جذب للشيعة من مجتمعات أخرى، وفي بعض الأحيان كانت تستقبل حالات نزوح جماعي، وبعيدًا عن النطاق الزمني بين الإحصائين، كانت البحرين جهة رئيسة لتلقي هجرات الشيعة من المنطقة الشرقية، وبالأخص في العام ١٢١٠هـ.[٣]

(١) صحيفة الوقت، مقال: على هامش كتاب الهولة: التعليقات والجدل، ٢٠٠٩/٥/٢٥م.
(٢) انظر دليل الخليج ١٦١٠/٤.
(٣) انظر بحث: القبائل والأسر الأحسائية المهاجرة إلى إيران محمد علي الحرز، شبكة راصد الثقافية، ٢٠٠٩/١٢/٤م.

وفي عام ١٨٤٢م وما بعده هاجر ثلاثة أرباع شيعة الإحساء إلى البحرين[١]، ولم تكن هناك في ذلك الوقت قيود على التحركات الفردية أو الجماعية، ولا شك أن جزءًا لا يُستهان به من التجمعات المهاجرة يبقى في بلد الهجرة، ولا يعود إلى بلده الأصلي مرة أخرى.

وعندما تولى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الحكم في البحرين عام ١٨٦٩م قَدِم إلى البحرين مجموعات من الصاغة والحيّاك والبنائين من العرب الشيعة واستقروا في الجزيرة[٢].

وقد ذكر راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية البحريني أن تركيبة البحرين تأثرت بنزوح عائلات سنية إلى الدول المجاورة بسبب توفر فرص العمل، «وفي المقابل؛ فإن الذين لجئوا إلى البحرين في تلك الفترة كانوا بشكل رئيس من العراق وإيران والذين توطنوا فيما بعد بموجب قانون الجنسية».[٣]

استوطن المهاجرون من إيران مدن البحرين، ومارسوا كافة النشاطات التجارية، وهذا ما جعل نسبتهم -ذوي الأصل الفارسي- في الوقت الحالي تصل في بعض التقديرات إلى ٢٥-٣٠٪[٤].

٣- تعرضت البحرين- ضمن بقية بلدان الخليج- إلى عدة أوبئة متفاوتة في شدتها في الفترة من نهاية القرن العشرين، وحتى عام ١٩٢٠م، وقد نتج عن هذه الأوبئة تراجع نسبة السكان الإجمالية بنحو ٢٥٪ في أقل من ثلاثين عامًا، وبإجمالي وفيات تبلغ ٢٤٢٠٥ وفاة، وفيما يلي جدول يوضح أهم الأوبئة التي تعرضت لها البلاد في تلك الفترة:[٥]

(١) انظر دليل الخليج ١٣١٢/٣.
(٢) انظر كتاب: المآتم في البحرين، عبد الله سيف، ص ٦.
(٣) صحيفة الوطن ٢٠٠٩/١٠/١١م.
(٤) سي إن إن تقرير: شيعة البحرين على هامش المواطنة ٢٠٠٧/١٠/٤م.
(٥) معلومات الجدول مستقاة من عرض لكتاب: دموع على جزيرة، تأليف د. عبد العزيز حمزة، صحيفة الوقت ٢٠٠٩/٧/٢٤م.

م	الوباء	العام	فترة البقاء	الوفيات
١	كوليرا	١٨٩٣م	يوليو – أغسطس	٧٠٠٠
٢	كوليرا	١٨٩٩م	يونيو- أغسطس	
٣	طاعون	١٩٠٣م	مايو- يونيو	٣٠١
٤	كوليرا	١٩٠٤م	أبريل- سبتمبر	٢٠٠٠
٥	طاعون	١٩٠٥م		٤٠٠ إصابة
٦	طاعون	١٩٠٧م	أبريل- يوليو	١٨٨٩
٧	طاعون	١٩١٠م		٤٤٦
٨	طاعون	١٩١١م		٢٦٨
٩	طاعون	١٩١٤-١٩١٥م	ديسمبر- يونيو	٥٠٠٠
١٠	إنفلونزا	١٩١٨م	نوفمبر – ديسمبر	١٥٠٠
١١	طاعون	١٩٢٤م		٤٠٠٠

لـــم تتوفر معلومات عن توزع وفيات الأوبئة مـــا بين المدن والقرى، لكن يمكن ملاحظة أن القرى- وغالبية ســـكانها من الشـــيعة- في ذلك الوقت كانت بمثابة مجتمعات مغلقة قليلة الســـكان نســـبيًا، ومن الطبيعي أن يدفع ظهور الوباء في قرية ما، ســـكان بقية القرى إلى تجنبها خاصة وأنه يوجد أصل في الشـــرع لهذا المسلك، بينما المدن- وغالبية سكانها من السنة- مجتمع كبير مفتوح، وعادة ما يكون ســـكان المدن هم أول من يتلقى الوباء القادم من الخارج عن طريق الموانئ والمسافرين الأجانب والعائدين من السفر، وعلى ذلك يمكن استنتاج أن السُنة في

البحرين ربما يتحملون العدد الأكبر من ضحايا الأوبئة.

بعض الدراســـات تذكر عوامل أخرى سبّبت ارتفاع النســـبة السكانية لشيعة البحرين في مقابل الســـنة، وهي عوامـــل لا تخلو من «العمد والقصد»، وأبرزها: الزواج المبكر- تعدد الزوجات- ارتفاع نسبة خصوبة المرأة الريفية.[1]

إجمالاً، فإن الاســـتناد التاريخي إلى أغلبية شـــيعية في البحرين، هو أمر غير صحيـــح، فمن الواضح – طبقًا للمصادر البريطانية- أن السُـــنة ظلوا أغلبية في البحرين لفترة طويلة نســـبيًا، كما أن تزايد نسبة الشيعة لا يرجع فقط إلى تزايد معدلات الإنجاب لديهم، بل توجد عوامل أخرى كما أشرنا سابقًا.

لم ينفذ عقب الإحصاء البريطاني عام ١٩٤٠م أي إحصاء آخر يتضمن الإعلان عن التوزيع الطائفي في البحرين، وهو ما فتح المجال واسعًا للتخمينات والتقديرات الجزافية الخاضعة لدوافع سياســـية، والغريب أن تقديرات نسبة الشيعة تفاوتت من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ دونما توفر أي أسس علمية، سوى الاتكاء على تركز الشيعة في القرى بصورة أساسية، بينما يذوب السنة في المدن.

والإشـــكال هنا أن الطرف الشيعي يستخدم مرجعيات متعارضة لإثبات حقوق سياســـية مبنية على معطيات ديمغرافية، فهناك المرجعية الواقعية المبنية على شيوع معلومة الأغلبية الشيعية بنسبة لا تقل عن ٧٠٪، وهناك المرجعية التاريخية التـــي يقفز بها البحارنة عبر القرون وصولاً إلـــى فترات معينة في التاريخ يُزعم أنه لم يكن فيها على الجزيرة سواهم، بينما اللجوء لمرجعية تاريخية أقرب يثبت حقًّا مماثلاً للسنة؛ حيث كانوا أغلبية لفترات طويلة واكبت مراحل تأسيس الدولة المعاصرة.

هذا التذبذب –التاريخي- في النســـبة السكانية يجعل من غير المنصف الاتكاء على لحظة معينة وتركيب الحقوق السياســـية بناء علـــى معطياتها، والأصح أن يتم النظر إلى الخط الزمني الطويل الذي يمتد إلى ما يزيد عن ١٥٠ عامًا، وبناء الحقوق

(١) منيرة فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص ٧٣، مديرس ج٨.

السياسية على أساسه؛ إذ لا يوجد ما يمنع من تكرار التذبذب السكاني مرة أخرى.

٢- السكان الأصليون والوافدون:

إن مصطلح «السكان الأصليين» يُستخدم بصورة أساسية في مجال الديموغرافيا لوصف سكان منطقة جغرافية معينة منذ زمن بعيد، أو هم «الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المكان أولاً، وهم الآن يواجهون الخطر من أشخاص آخرين يريدون التحكّم بأرضهم أو مواردهم».[١]

هذا المصطلح في الحقيقة غير دقيق من الناحية العلمية؛ إذ لا يمكن تحديد هذه «الأصالة» بدقة في كثير من الأحيان لغلبة النسبية والعرف الشائع على استعماله، بمعنى أن سكان منطقةٍ ما يُعدون «أصليين» إذا قُورنوا بآخرين يختلفون عنهم عرقًا أو لونًا أو دينًا استوطنوا منطقتهم عنوة أو سلمًا، لكن في الاتجاه الآخر على خط الزمن، هؤلاء «الأصليون» يمكن أن يكونوا بدورهم: «وافدين غرباء» بالنسبة إلى من سكن الأرض قبلهم، فقط هم استحقوا هذا اللقب؛ لأنهم كانوا الشعب الموجود عند قدوم مستعمر جديد للأرض، وقد يكون سبب انفرادهم بوصف «الشعب الأصلي» ناتجًا عن قيامهم بحملة إبادة للشعب الذي سبقهم في سكنى تلك الأرض.

هكذا ندور في حلقة مفرغة لا تنتهي إلا بمعرفة أول من سكن الأرض المختلف عليها حقيقةً، ثم من بعد هؤلاء يصبح كلُ من قَدِم إلى تلك الأرض «وافدًا» ليس له الحق في إيقاف عجلة التاريخ عند لحظة قدومه مدعيًا أنه «الأصلي»، فالأصالة إما أنها تثبت لشعب واحد، وإما تصبح حقًّا مشاعًا لكل من سكن الأرض بضعة قرون.

ظهر استخدام مصطلح «السكان الأصليين» مع توسع الموجات الاستعمارية الأوروبية في شتى أنحاء العالم، وبالتالي يمكن فهمه بالنظر إلى منشئه الغربي على أنه تصنيف للسكان إلى أصليين ومستعمرين:

(١) انظر موقع أصوات الشباب التابع لمنظمة اليونسيف:
http://www.unicef.org/voy/arabic/explore/explore_1711.html

الأصليون لهم الحقـــوق الكاملة ولكنها مغتصَبة، والمســـتعمرون وافدون مغتصبون للحقوق، ولا يمكن تجاوز هذه الدلالة المقترنة بمصطلح «السكان الأصليين»: طالما هناك أصليون فلا بد من وجود مستعمرين.

بســـبب التنوع الشديد في حالة «الشـــعوب الأصلية» لم تعتمد الأمم المتحدة تعريفًا رســـميًا لمصطلح «الشعب الأصلي»، وبدلاً عن ذلك أعلنت مفهومًا شاملاً لهذا المصطلح يضم الفئات التي:

- تُعرّف نفسها كفئات أصلية، ويعترف بها المجتمع ويقبلها بهذه الصفة.
- تُثبت اســـتمرارية تاريخية بإثبات وجودها قبل المجتمعات المستعمرة و/أو المستوطنة.
- لها صلات قوية مع الأراضي والموارد الطبيعية المحيطة.
- لها نُظم اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية مميّزة.
- تحتفظ بلغات وثقافات ومعتقدات مميّزة.
- تُشكّل فئة غير سائدة في المجتمع.
- تعتـــزم الحفاظ على بيئات ونُظم أســـلافها وتكرارها لتتميّز عن غيرها من الشعوب والمجتمعات. (١)

وبحســـب تقريـــر المقرر الخاص للجنـــة الحماية وحقوق الإنســـان، فإن المجتمعات والشعوب الأصلية هي «تلك التي قد توفرت لها استمرارية تاريخية في مجتمعات تطورت على أراضيها قبل الغزو وقبل الاستعمار، وتعتبر أنفسها متميزة عن القطاعات الأخرى من المجتمعات السائدة الآن في تلك الأراضي، أو في أجزاء منها، وهي تشـــكل في الوقت الحاضر قطاعات غير مهيمنة في المجتمـــع، وقد عقـــدت العزم على الحفاظ على أراضـــي أجدادها وهويتها الإثنية وعلى تنميتهـــا وتوريثها للأجيال القادمة، وذلك باعتبارهما أســـاس وجودها المستمر كشـــعوب، وفقًا لأنماطها الثقافية ومؤسساتها الاجتماعية

(١) موقع منظمة الصحة العالمية، تحقيق: صحة الشعوب الأصلية:
http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs326/ar/index.html

ونظمها الثقافية الخاصة بها» ..(مارتينز كوبو – ١٩٨٤م). [١]

إن اعتماد هذا المصطلـــح من خلال الأمم المتحدة بالإعلان الذي صدر عام ٢٠٠٧م، كان يهدف بالأساس إلى معالجة آثار الاغتصاب الغربي والشرقي لأراضٍ شاســـعة حول العالم واســـتعباد أهلها، لكنه في الحقيقة استُغِل بسبب صياغته الفضفاضة لصالح قوى سياســـية لها انتماءات أيديولوجية أو سياســـية خاصة تتبنى اتجاهـــات معارضة للأنظمة الحاكمة في بعض الدول الإســـلامية، وذلك على الرغم من الطبيعة الخاصة لهذه الدول وآليات الحراك السياسي التي كانت ســـائدة فيها قبل عقود، ومنها منطقة الجزيرة العربيـــة؛ حيث من المعروف أن أغلـــب القبائل لم تكن تتقيد بمناطقها الأصلية بـــل كانت دائمة التنقل والهجرة، وهذا الحراك الديمغرافي كان يتسبب في معارك وحروب مستمرة يعقبها سيطرة متبادلة على الأراضي، هذه الوضعية تختلف تمامًا عن حالة الاســـتعمار الغربي حتى لو سُمِّيت تاريخيًّا بـ«الغزو» أو «الفتح».

يؤدي تطبيق المفهوم المطلق لأصالة الســـكان على بعض البلدان العربية إلى الحصـــول على نتائج مذهلة تبين مدى عبثية هذا المصطلح، فالعرب في العراق والشام وفلســـطين ومصر والمغرب العربي ليسوا سكانًا أصليين، ومن تبقى في هـــذه البلاد من العصور القديمة قبـــل العرب يحق له –وفقًا لهذا المصطلح– أن يطالب بحقه الكامل في الأرض التي اغتصبها العرب، وكل الدموع التي ذُرِفت على الأندلس الضائعة تصبح بدون معنى؛ إذ كيف يبكي «المحتل» على أرض اغتصبها ثم طرده منها أصحابها الأصليين؟!

أغلب الملامح الواردة في تعريفات المصطلح لا تنطبق على شـــيعة البحرين، أو البحارنة [٢] وما يقترب منها من حالتهم يعود في الأساس إلى انتمائهم العقدي إلى الاثنا عشـــرية، التي تجعل لهم خصوصية دينية واجتماعية لا تعني بأي حال

(١) من دليل دارسي حقوق الشعوب الأصلية، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا الأمريكية: http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/SGindigenous.html

(٢) في المحاور التالية في هذا الفصل سيتم تناول مدى تطابق تعريف «الشعوب الأصلية» على شيعة البحرين من خلال أبرز مفاهيمه.

أنهم أصليون، وإلا أصبحت كل طائفة ذات خصوصية دينية واجتماعية لها حق الزعم بأصالتها مقارنة بغيرها من المكونات المجتمعية للدولة.

ويبدو التناقض واضحًا بين إصرار المصادر البحرينية على تأكيد نسبة الـ«٧٠-٨٠٪» وبين اشتراط توصيف الأمم المتحدة لـ«الشعب الأصلي» بأنهم فئة «غير سائدة في المجتمع»، أو أن المجتمع يعترف بها ويقبلها بهذه الصفة، ولذلك لم يرد أي ذكر للبحرين أو البحارنة في تقرير حالة الشعوب الأصلية الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩م. [١]

رغم ذلك يصرّ مثقفو البحارنة- منصور الجمري على سبيل المثال- على أن البحارنة هم الشعب الأصلي في البحرين»؛ فلدينا في البحرين شعب أصلي بالمعنى الذي تنطبق عليه مواصفات الأمم المتحدة للشعوب الأصلية، فالذين يطلق عليهم: البحارنة، لهم أجداد مدفونون في البحرين منذ آلاف ومئات السنين»،[٢] الغريب أن عائلة الجمري- أو سكان قرية بني جمرة- ليسوا بحارنة وليسوا سكانًا أصليين رغم شمولهم بهذا المصطلح «الفضفاض»، كما سيرد إثبات ذلك لاحقًا.

يعمد «بحارنة البحرين» إلى استخدام المصطلح بكثرة للدلالة على أنهم أصحاب حق مغتصب، وهو وسيلة غير مباشرة للإعلان عن عدم الاعتراف بالنظام، وكما يقول حمزة الحسن: «كلما تعرضت جماعة للخطر الديمغرافي أو الثقافي أو التهميش السياسي وغيره، صدّت العدوان بمقولات «أبناء الأرض» و«السكان الأصليون»، وهذه التعبيرات تعني في أحد وجوهها «تملّكًا لإقليم معيّن»، و«استحقاقًا لتكوين دولة خاصة»، أو تملكًا للدولة القائمة» [٣].

لا غرابة إذن في تحول المصطلح إلى مكون رئيس في خطاب المعارضة السياسي؛ حيث يتم استخدامه -مع كافة مترادفاته- بوفرة من خلال ثنائية

(١) انظر نص التقرير على الصفحة التالية http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/sowip.html
(٢) مقال: عذرًا وزير الداخلية، الوسط ١٣-١٠-٢٠٠٩م.
(٣) حمزة الحسن، موقع راصد.

«الأصليون والغرباء»، يقول عبد الوهاب حسين[1] : «يمتلك الشعب البحريني تراثًا فكريًا ضخمًا، قد عملت السلطة على طمسه وتغييبه عن الجيل الحالي؛ لأنه ليس تراثًا لها ولا يمُت إليها بصلة»، بعض أقطاب المعارضة يعتبر مجرد المساس بالمصطلح «خطا أحمر» لا يقبل تجاوزه : «وما نقوله هنا ليس كلامًا إنشائيًا أو عاطفيًا بل هو الحقيقة التي أصبحت تهدد وجود السكان الأصليين في هذه الأرض. وحتى مصطلح السكان الأصليين أصبح هذا الاحتلال الجائر يسعى لإزالته من الثقافة العامة».[2]

نستعرض فيما يلي أهم الأفكار المتعلقة بتطبيقات مصطلح «السكان الأصليين» في الواقع البحريني المعاصر:

الأصل التاريخي للبحارنة:

لا يُعرف تحديدًا متى استخدم لفظ «البحارنة» لوصف الشيعة العرب غرب الخليج، ولكن يقول باحثون شيعة -جريًا على قاعدة اتهام السنة بالطائفية- : إن الصحيح تعريف الشيعي في منطقة البحرين الكبرى بأنه «بحراني» وجمعها «بحرانيون»، وأما «بحارنة» فهي نسبة متأخرة أُطلِقت على الشيعة من قِبل السُنة على وجه الانتقاص[3].

لكن لوريمر يتبنى رأيًا مختلفًا فيقول: إن «ساكن البحرين السُني يتبرأ من اسم بحراني، ويصف الطبقة التي ينتمي إليها هو نفسه بأهل البحرين، كما يُستخدم على طول الساحل الغربي للخليج اصطلاح بحراني عمليًا كمرادف للمسلم الشيعي الذي تكون لغته الأصلية هي العربية»[4]، ويقول فؤاد خوري: إن شيعة البحرين: «يميزون أنفسهم عن مواطنيهم السُنة بالاسم، فيطلق البعض منهم على أنفسهم

(١) زعيم تيار الوفاء المعارض، ورمز قديم من رموز المعارضة البحرانية، لقاء الثلاثاء، ٢٠١٠/٢/١٨م، العزة أونلاين.

(٢) د. سعيد الشهابي من قيادات حركة أحرار البحرين، ضمن كلمة ألقاها هاتفيًا في ندوة عن الموقف الشعبي مما سُمِّي «الإبادة الجماعية» عُقِدت بالبحرين ٢٠١٠/٢/١٥م، العزة أونلاين.

(٣) عبد الخالق الجنبي، مقال: ما هكذا تورد الإبل أيها الأستاذ.. راصد الشيعية ٢٠٠٤/٩/١٣م.

(٤) دليل الخليج الجغرافي ٢٥٧/١.

لفظة البحارنة ومفردها بحراني، بدلاً من البحرينيين، ومفردها بحريني التي يطلقونها على السُنة»، وهكذا لا يوجد دليل على أن السُنة هم من أطلق هذه النسبة على شيعة البحرين، خاصة وأنها مستخدمة على نطاق واسع من قبل شيعة الخليج أنفسهم دون أدنى حرج.[1]

فيما يتعلق بأصل البحارنة التاريخي، فالرأي الأكثر تداولاً -بين الباحثين الشيعة- هو أنهم عرب أصليون يرجع نسبهم إلى أربعة قبائل وفدت إلى البحرين قبل الإسلام، وهي: بكر بن وائل، وتغلب بن وائل، وعبد القيس، وتميم، والقبائل الثلاثة الأولى ترجع إلى القبيلة الأم «ربيعة»، ولكنهم لم يكونوا أول من سكن البحرين، فقد سبقهم إليها شعب دلمون القديم قبل الميلاد كما تدل آثارهم في الجزيرة، ثم وفدت قبائل عربية أخرى هي: الأزد وإياد وتنوخ، ثم القبائل المشار إليها، أي إنهم ليسوا السكان الأوائل للبحرين، وبالتالي ليسوا السكان الأصليين لها بصورة مطلقة.[2]

على أن انتساب البحارنة إلى هذه القبائل الأربعة يطاله الكثير من الاعتراضات، بعضها على صحة النسبة، وبعضها الآخر على انطباقها على كل البحارنة في وقتنا الحالي.

أولاً: يرفض باحثون غربيون نسبة البحارنة إلى القبائل العربية، ونقل فؤاد خوري عدة مذاهب في هذا الصدد عن باحثين غربيين، فقال: «هناك عدة نظريات حول الأصل التاريخي للشيعة، هاريسون [١٩٤٤: ٢٩] يقول: إنهم شبه فارسيين. هاي [١٩٥٩م:٩١] يعرفهم كعرب بلا نسب، جايس بلغريف يعتقد أنهم أسلاف العرب الذين هربوا من العراق بعد أن اعتقلهم نبوخذ نصر [١٩٨٣م:١٠]. تشارلز بلغراف يدعي أنهم أسلاف الشعب اليهودي الذي كان يعيش في الخليج قبل ظهور الإسلام [١٩٧٢م: ١٤٨].

لا يوجد أي دليل مادي تاريخي يدعم أحد هذه الآراء، الشيعة متنوعون حضاريًا

(١) القبيلة والدولة، ص١٠

(٢) بحث: هوية البحرين، حسن عبد الله، ١٩٩٩/١/٣١م، موقع حركة أحرار البحرين.

وفيزيقيًّا، لهم ميزات لغوية مختلفة إلى حد أنه لا يمكن اعتبارهم شعبًا متجانسًا تاريخيًّا كما يُقال عنهم، الأرجح أنهم الخليط البحريني الذي امتزجت فيه بقايا الغزوات والفتوحات»[1].

ويعتقد ريتشارد هرير دكمجيان مؤلف كتاب الأصولية في العالم العربي أن شيعة البحرين من أصل فارسي، فيقول: إن «شيعة البحرين بسبب أصلهم الفارسي أحسوا بشيء من الغربة في البحرين، وفي نفس الوقت آثروا الاقتراب من إيران».

ثانيا: يصعب القول: إن كل من يطلق عليهم «بحارنة» حاليًا ينتمون إلى القبائل العربية الأربع، فهناك قبائل أخرى كثيرة وفدت أعداد منها إلى البحرين عبر القرون، وكتب الشيخ عبد الأمير الجمري زعيم المعارضة البحرينية في التسعينيات، في مذكراته الشخصية أنه ينتمي بأصله القبلي إلى اليمن، فقال: «ولدت في القرية المعروفة بـ «بني جمرة» من قرى البحرين، وهي قرية آبائي وأجدادي، وفي الأصل هذا الاسم يعني قبيلة تنحدر من قبيلة «مضر» في قول، من قبيلة «نمير» في قول آخر، وكلا القولين يذكرهما صاحب كتاب «سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب»، ثم صار يطلق الاسم على المحلة التي تسكنها هذه القبيلة. أصل القبيلة من اليمن، وموجودة لحد الآن هناك باسم جمرة»، أي أن سكان قرية بني جمرة في البحرين حاليًا هم من أصل يمني، وتوجد هنا مفارقة لا تخلو من طرافة؛ حيث إن نسبة لا بأس بها من المُجَنَّسين في البحرين ينتمون إلى اليمن: الوطن القديم لأبرز زعماء البحارنة[2].

في سياق الافتخار يحلو لبعض المثقفين الشيعة أن يطلق على البحرين تسمية «ملتقى الحضارات»[3]، ورغم ما يتضمنه الوصف من ثناء حقيقي، إلا أنه يطعن في مقولة «السكان الأصليين»؛ فكون البحرين «ملتقى للحضارات» يعني أيضًا أنها

(١) فؤاد خوري، ص ٢٢.

(٢) مقتطفات من مذكرات كتبها الجمري بخط يده قبل وفاته:
http://www.aljamri.org/Aljamri/modkarat.htm

(٣) عبد الوهاب حسين، لقاء الثلاثاء، ٢٠١٠/٢/١٨م، العزة أونلاين.

«ملتقى الشـــعوب التي تحمل الحضارات»، فالحضارة ليس كائنًا مستقلاً يتحرك بذاته، وإنما تنتقل الحضارة عن طريق مخالطة الشـــعوب واستقرارها، وقد ذكر أحد الباحثين البحرينيين في كتاب له بعنوان «صناعة التاريخ بالتأويل.. مقاربات في الثقافة البحرينية» أن البحرين «لم تكتســـب على مـــرّ تاريخها هوية إقليمية محلية مســـتقلة»، فهـــي «موزاييك متداخل من ثقافات متنوعة تشـــكلت على مر العصور والأزمان.. هذه الثقافة عملت على اســـتيعاب وهضم الثقافات المرتحلة إلى هذه الأرض بشـــكل فريد من نوعه، كمـــا لم تجد غضاضة في قبول مظاهر وثقافات أخرى غريبة عنها، بل تحاورت معها حوارًا راقيًا»[1].

كثير من البحارنة لا يعجبهم هذا التحليل، ومن ثم ينتقدونه لكن بعد وضعه في قالب يتضمن قدرًا من المبالغة غير الحقيقية، مثلاً يقول قاسم حسين الكاتب في صحيفة الوســـط: «النظرية تقوم على فكرة غير تاريخانية وغير آركيولوجية، بأن البحرين التي تعود حضارتها إلى أربعة آلاف عام، كانت أرضًا بلا شـــعب! مجرّد حدائق وبساتين، وجناتٍ وعيون، تصدح فيها البلابل وطيور الكناري والسنونو! ولم يكن فيها شـــعبٌ مرتبطٌ بأرضه منذ قرون وقرون، وإنّما كانت محطة «ترانزيت» للعابريـــن! وهي كما يرى القارئ بوضوح، نظريةٌ غير متماســـكة سوســـيولوجيا، وتفتقر إلى المنطق سيكولوجيًا، وتصطدم آركيولوجيا بحقائق»[2].

طبعًـــا لم يقـــل أحد: إن البحرين كانـــت حدائق غناء خالية من الســـكان، بل العكس تمامًا هو ما يقال: إن البحرين كانت مزدحمة للغاية كونها جذبت شـــعوبًا وحضارات متعددة للسكنى على أرضها..

من المؤشـــرات التي تدعم القول بتشوش الأصل القبلي للبحارنة، اختفاء أبرز الســـمات القبلية فـــي حياتهم العامة، وكما ذكر لوريمـــر: «لا يوجد في البحارنة تماسك قبلي أو تنظيم، ولكن تتميز بعض الأسر الكبيرة من أسمائها»[3].

(١) صحيفة الوقت ٢٠٠٦/١٠/٢٦م.
(٢) قاسم حسين مقال: الداخلية وسياسة نكأ الجراح، الوسط ٢٠٠٩/١٠/١٤م.
(٣) دليل الخليج الجغرافي، ٢٥٧/١.

ومن المعروف أن أبرز سمات القبيلة هو تماسك أفرادها وفروعها، وأفخاذها وبطونها، بينما لا يظهر أي أثر للتنظيم القَبَلِيّ في العمل السياسي والاجتماعي لدى البحارنة، وينوّه خوري إلى أن القبائل عادة ما تهتم بالتماسك المعنوي، والأخوة القبلية، والحفاظ على استقلال القبيلة كوحدة اجتماعية بحد ذاتها، بغض النظر عن الأرض التي تعمل فيها، وتأتي سيادة الأرض عند القبائل في الدرجة الثانية من الأهمية[1]، هذا المفهوم لو طُبِق على مجتمع البحارنة في البحرين سنجد أن عكسه هو الصحيح، فالانتماء إلى الأرض، والتمسك بها يأتي في المقام الأول، وهذا بدوره مطعن آخر في نقاء سلالات البحارنة وأصالتها القبلية.

إن خلط التاريخ بالجغرافيا ظاهرة متجذرة في الخطاب البحراني المعاصر، وهي ظاهرة تتمثل في التنويع على التغيرات في نطاقات مصطلحي البحارنة-البحرين، تاريخيًا وجغرافيًا، فالبحرين قديمًا كانت تشمل غالبية الساحل الغربي للخليج، ومن ثم أُطلِق على شيعة هذه المنطقة اسم «بحارنة»، ولكن هاتين الكلمتين لهما حاليًا دلالات مختلفة، فقد تقلّص مسمى البحرين، وبالتالي لم يعد دقيقًا وصف شيعة المنطقة بهذا الاسم مع التغيرات المتتالية في التركيبة السكانية، لكن المصطلح لا يزال يستخدم -بحرانيًا- للدلالة على الأصالة بمعناه التاريخي-الجغرافي القديم، وصولاً إلى عهد النبوة في خط متصل زمنيًا بالحاضر دونما أي اعتناء بحجم التغيرات التي تعرضت لها المنطقة، ما يعني أن البحراني «القديم» أكثر أصالة، وبالتالي أكثر أحقية باستيطان البحرين من أي قبائل عربية أخرى سُنية، وباستخدام النطاقات الجغرافية المعاصرة فإن الشيعي البحراني السعودي له الحق في الاستقرار بالبحرين أكثر من البحريني العتوبي أو الدوسري.

شيعة البحرين أم البحارنة:

يتفرع من الفكرة السابقة تساؤل عن الفرق بين مصطلح «شيعة البحرين» ومصطلح «البحارنة»؟

(١) فؤاد خوري ص ١٦.

من الشائع أن البحارنة هم القسم الأكبر من شيعة البحرين، وليسوا كل الشيعة، ونستعرض فيما يلي الأقسام الباقية:

أولاً: الشيعة الإيرانيون:

لا يوجد تحديد دقيق لتاريخ قدومهم إلى البحرين، فالبعض يرجع ذلك إلى القرن السادس عشر، وآخرون يقولون: إنهم جاءوا إلى البحرين مع الغزو الإيراني في القرن السابع عشر، واستوطنوا فيها[١]، لكن أقدم وثيقة تدل على الوجود الإيراني تعود إلى العام ١٨٢٨م، وهي وثيقة بيت في المنامة[٢]، ثم تتابعت الهجرات الإيرانية لأسباب مختلفة، منها حدوث مجاعة في إيران بسبب قلة الأمطار عام ١٨٥٠م دفعت كثيرين للنزوح إلى البحرين[٣]، ومنها سياسة الشاه بهلوي العلمانية في مستهل القرن العشرين التي ضيّقت على كثير من المتدينين، ودفعتهم للهجرة إلى البحرين، كما نزح عدد من التجار الأثرياء إلى الجزيرة ليشكلوا طبقة برجوازية مؤثرة[٤].

يضاف إلى ذلك السياسات السرية التي اتبعها الشاه محمد رضا بهلوي في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وتعتمد على تكثيف هجرة العمالة الإيرانية إلى الخليج[٥]، وقد ساهم في سهولة النزوح والهجرة أن المسافة بين البحرين وميناء بوشهر الإيراني لم تكن تتجاوز ١٨ ساعة بـ«اللنش» في الفترة من ١٩٢٠م-١٩٤٠م.[٦]

مع بدء إصدار جوازات السفر الجديدة عام ١٩٢٧م بدأت عملية التجنيس التي اتسعت لتشمل أعدادًا كبيرة من الإيرانيين، وكانت الحكومة وقتها تضغط لدفع

(١) مديرس ج٨.
(٢) علي أكبر بوشهري، باحث تاريخي بحريني من أصل إيراني، ضمن ندوة نظمتها صحيفة الوقت عن تاريخ الفرس في البحرين ٢٠٠٩/١٠/٢٨م.
(٣) المرجع السابق.
(٤) بحث: هوية البحرين، حسن عبد الله، ١٩٩٩/١/٣١م، موقع حركة أحرار البحرين.
(٥) سميرة رجب، مقال: يخدعنا من يقول: إن هذه هي الديمقراطية، الوطن فبراير ٢٠٠٦م.
(٦) ندوة صحيفة الوقت عن تاريخ الفرس في البحرين ٢٠٠٩/١٠/٢٨م.

الناس إلى الحصول على وثائق الجنسية فأصدرت قانون الأملاك الذي يمنع على غير المتجنس ملكية العقارات، و»يقـــال: إنهم كانوا يأتون يوزّعون الجوازات في «خيشة»، في السوق، ولا أحد يأخذ»[1].

نتج عن ذلك أن أصبح الإيرانيون يشـــكّلون نســـبة مرتفعة من سكان البحرين، وهي أيضًا مختلف فيها، وكما أشرت سابقًا ذكر تقرير الأقليات لمركز ابن خلدون أن نســـبتهم بلغت ٨٪، وهي نســـبة متدنية جدًّا، فقد نقل تقرير ســـي إن إن عن الشيعة في البحرين أن نسبة الإيرانيين تبلغ ٢٥-٣٠٪ من إجمالي السكان[2].

وذكر الباحث التاريخي علي أكبر بوشـــهري أنه توصل من خلال عملية معقدة اعتمـــد فيها على معلومات حركة الجوازات والدخول والخروج من وإلى البحرين، إلى أن نسبة الإيرانيين لا تقل عن ٢٠٪، يعني ١٠٠ ألف على الأقل، وإذا استخدمنا النسبة التي ذكرها تقرير ابن خلدون أن ثلثا الإيرانيين في البحرين شيعة، والثلث الباقي ســـنة، يمكن وضع الاحتمالات كما في الجدول التالي، وبحسب تقديرات نسبة الشيعة الإجمالية في البحرين:

م	نسبة الشيعة	عدد الشيعة	عدد الإيرانيين الشيعة	نسبة الإيرانيين الشيعة
١	٥٠٪	٢٩٩٠٠٠	٧٨٩٣٦	٢٦,٤٪
٢	٦٠٪	٣٥٨٨٠٠	٧٨٩٣٦	٢٢٪
٣	٧٠٪	٤١٨٦٠٠	٧٨٩٣٦	١٨,٩٪

يتبين من الجدول أن نســـبة البحرينيين الشـــيعة من أصل إيراني إلى إجمالي شـــيعة البحرين تتراوح من الخمس إلى الربع - بحســـب اختلاف تقديرات نسبة الشـــيعة من إجمالي السكان-[3]، وهي نسبة مؤثرة جدًّا، ولها تداعيات كثيرة كما

(١) المرجع السابق.

(٢) سي إن إن، تقرير شيعة البحرين على هامش المواطنة، ٢٠٠٧/٤/١٠م.

(٣) أعلن الجهاز المركزي للمعلومات أن عدد مواطني البحرين عام ٢٠٠٨م بلغ ٥٣٨ ألف بحريني، وذكر محللون أن معدلات الزيادة لو استمرت كما هي سيكون عدد مواطني البحرين عام ٢٠١٠م=

سيرد في ثنايا الدراسة.

ثانيًا: شيعة المنطقة الشرقية:

لا يوجد تحديد دقيق لأعدادهم في البحرين؛ نظرًا للتوافق الكبير في المعتقد والثقافة، والتداخل الأكبر في العائلات، ونذكر مثالاً واحدًا يعطي مؤشـرًا حول الارتباط الوثيق بين المجتمعين، يتحدث يوسـف الخنيزي وهو مثقف شيعي من المنطقة الشـرقية عن ارتباط عائلته بالمجتمـع البحراني- البحريني-، فيقول: «يكفـي أن أقول: إن امتداداتي العائلية المباشـرة من جهة الأب [الخنيزي] ومن جهة الأم [الجشـي] متواجدة في البحرين، كما هي في منطقة القطيف على حد سواء، وقد ولدت والدتي وترعرعت في منزل جدي الحاج منصور الجشي - رحمه الله - في أحد أحياء المنامة القديمة إلى أن تزوجت من والدي، كما احتل العديد من أفراد العائلة أدوارًا ومواقع رسـمية ووطنية -بما في ذلك المعارضة- مهمة، وأذكر من بينهم الشـخصية الوطنية المعروفة حسن الجشي، الذي عاش سنوات في المنفى، وترأس المجلس التأسيسي للبرلمان ١٩٧٣م»[١].

يقدم لوريمر ضمن التعداد العام في مطلع القرن العشـرين نموذجًا دقيقًا عن تكوين المجتمع الشـيعي المتنوع من خلال سكان مدينة المنامة في ذلك الوقت، فينقل أن عدد سكان المدينة بلغ ٢٥ ألف نسمة، ثلاثة أخماس من الشيعة، والباقي من السنة، وتوزيع الشـيعة كالتالي: ٢٥٠ عرب من البصرة، ١٢٠٠٠ البحارنة من البحرين، ٧٥٠ البحارنة من واحة الحسا، ٥٠٠ البحارنة من واحة القطيف، ١٥٠٠ إيرانيون[٢]، وبذلك يكون ٢٠٪ من شيعة المنامة ليسوا من البحرين، ويلاحظ هنا أن نسبة الإيرانيين لم تكن قد بلغت معدلاتها المرتفعة الحالية.

=٥٩٨ ألف بحريني، أخبار الخليج ٢٠١٠/٢/١٨م، وبافتراض أن نسبة الإيرانيين في البحرين ٢٠٪، فإن عددهم عام ٢٠١٠م يكون ١١٩٦٠٠، منهم ٧٨٩٣٦ شيعة.

(١) يوسف الخنيزي، الوقت البحرينية، مقال: في ضوء انتخابات ٢٥ نوفمبر في البحرين، ٢٠٠٦/١١/٢٢م.

(٢) دليل الخليج الجغرافي، ١٤٦٤/٤.

بيئة متحركة ديمغرافيًّا:

منذ آلاف السنين كانت القبائل العربية في جزيرة العرب لا تعرف معنى الانتماء لمساحة محدودة من الأرض بنفس المعنى السائد حاليًا، فجزء كبير من هذه القبائل هم من الرُّحّل الذين يتغير مكان إقامتهم بحسب توفر الأمطار والمرعى، وكثير منهم تمتد مساحات انتشاره وتجواله ما بين جنوب الجزيرة العربية إلى شمال العراق والشام، ولا يوجد مكان في الجزيرة ظل محتفظًا بتركيبته السكانية قرونًا متتالية بدون تغييرات جذرية، وهذا يعني أن الجزيرة العربية «بيئة متحركة ديمغرافيًّا»، وعادة ما يرد في مدونات تاريخ القبائل ذكر الموطن الأصلي للقبيلة، وخط تنقلاتها وهجراتها، وصولاً إلى موطنها الجديد، وكثيرًا ما تنقسم القبيلة الواحدة، وتتعدد بالتالي مواطنها، وبالنظر إلى كون التماسك القبلي مقدمًا لدى القبائل على سيادة الأرض، فإن قضية الانتماء تكتسب معاني أكثر تعقيدًا.

لم تكن البحرين نشازًا عن هذا «التحرك الديمغرافي» خاصة وقد عُرفت في القديم بتعدد مواردها المائية والزراعية والبحرية، وهي ميزات معتبرة في منطقة الجزيرة العربية، ولذا نزحت قبائل كثيرة إلى البحرين للاستيطان بها، وقد ذكرتُ في موضع سابق تتابع شعب دلمون ثم قبائل الأزد وإياد وتنوخ ثم قبائل بكر وتغلب وتميم وعبد القيس على توطن الأرخبيل.

لم يتوقف الجذب البحريني على الجانب العربي، فقد نزحت إليها قبائل عربية قديمة هاجرت إلى الساحل الإيراني، ثم عادت من جديد إلى الساحل الغربي وهم الهولة، وقد وردت إشارات تاريخية على تواجدهم بكثافة منذ القرن الثامن عشر في البحرين، بل كانت لهم السيادة على الجزيرة كما نقل لوريمر، لكن الانقسامات والخلافات الداخلية فيما بينهم أنهكتهم ببلوغ العام ١٧٥٣م إلى حد سَهّل خضوع الجزر لأية قوة خارجية[1]، وفي عام ١٧٨٣م قدم العتوب وحلفاؤهم إلى البحرين واستقروا فيها حيث خضعت من ذلك التاريخ لحكم آل خليفة، وقد وصل الدواسر

(١) دليل الخليج ١٢٦٨/٣.

إليها للمرة الأولى عام ١٨٤٥م وأقاموا في البديع والزلاق.[١]

في بعض الأحيان كان شـــيوخ المنطقة يستدعون قبائل حليفة لهم للاستيطان في مناطقهم، بغرض الاســـتقواء بهم على قبائل أخـــرى معادية، كما فعل عتوب البحرين باســـتدعائهم قبيلة النعيم للإقامة بها، وفي المقابل كانت بعض القبائل عندما تشعر بعدم توافق مع حكام المنطقة التي تستقر بها، تهدد بالرحيل عنها، وكان هـــذا يعني أمرين بالنســـبة لحكام المنطقة القبلييـــن: الأمر الأول: تراجع الإيرادات المتحصلة بهجرة القبيلـــة المتخاصمة. الأمر الثاني: احتمال أن تعيد القبيلـــة تجميع أفرادها بعد نزوحها، وتحشـــد قبائل أخرى لقتال حكام المنطقة التي رحلت عنها.

لا يمكن في فقرات يســـيرة اســـتيعاب أســـباب التحركات والهجرات القبلية المتواصلة طيلة قرون في جزيرة العرب، ولكن ما يهم هو إثبات عبثية اســـتخدام مصطلح «الســـكان الأصليين» على بقعة جغرافية محدودة جدًّا مثل البحرين، نعم قد يصح القول: إن الجزيرة العربية لها «ســـكان أصليـــون»، وهذا يعني أنه كلما اتسع النطاق الجغرافي؛ جاز استخدام المصطلح، وكلما تقلص النطاق الجغرافي؛ كلما أصبح استخدام مصطلح «السكان الأصليين» لوصف مجموعة سكانية مقيمة في منطقة صغيرة، مسلكًا غير دقيق بالمرة.

ما يؤيد ذلك أنه مع ظهور الدول بنظمها المعاصرة، وبدء عملية رســـم الحدود وتوطين القبائـــل وتقييد التحركات، كانت القبائل في حالة تشـــرذم في مختلف مناطق الشرق العربي موزعة بين عشرة دول على الأقل، وتم تخيير كثير منهم في التجنس في هذه الدولة أو تلك، ولم تتبع سياسة «لمّ الشمل القبلي» إلا على نطاق ضيق، ونتج عن ذلك تفرق أبناء القبيلة الواحدة على عدة دول.

لماذا لم يحكم البحارنة البحرين؟:

لـــم يثبت على مر التاريـــخ أن قبائل أو زعامات تنتمي إلـــى مجتمع البحارنة

(١) دليل الخليج ١٨٤٥/٣.

البحريني أسســت دولة على هذه الجزيرة، وباســتعراض الدول والحكام الذين ســيطروا عليها منذ ظهور الإســلام وحتى الآن يتبين أن أغلب هؤلاء ينتمون إلى مناطق أخرى غير البحرين، وأقرب الدول التي تأسســت ولها علاقة قوية بسكان الجزيرة هي دولة العيونيين التي ظهرت في القرن الخامس الهجري، واســتمرت قرنين ونصف، ثم دولة آل عصفور التي ظهرت في منتصف القرن السابع الهجري، والأولى ينتمي مؤسســوها إلى الأحساء، والثانية ينتمي مؤسسوها إلى قبيلة بني عامر بن صعصعة.

وفي معرض الفخر بأصالة بحارنة البحرين ينقل بعض الباحثين صورًا لعملات موجودة في المتحف البريطاني من زمن دولة العيونيين الذين ينتمون لعبد القيس، وهــذا الفخر يتجاوز حقيقــة أن وجود فرع لعبد القيس في جــزر البحرين، لا يعني الانتماء لكل فروع القبيلة الموجودة في أنحاء متفرقة من الشــرق العربي، ومن ضمنها عبد القيس في بلدة العيون بالأحســاء، نعم قد يُقبل كون العيونيين شــيعة، ولكن هذا لا يثبت أنهم ينتمون إلى جزر البحرين أو أن يقال: إن بحارنة البحرين كانوا يحكمون أنفسهم في ذلك الوقت، وهذا مثال على الخلط التاريخي الجغرافي الذي أُشير إليه سابقًا.

أمــا آل عصفور فنســبهم يمتد إلــى مضر، وكانوا مضطربيــن في علاقتهم بالعيونييــن من المخاصمة إلى المصاهرة، كما كانوا قبل ذلك من أشــد أنصار القرامطة، ومن الركائز الأساسية لحكمهم، وعندما أسسوا دولتهم كانت البحرين مجرد مقاطعة ضمن دولتهم التي شــملت إقليم البحرين الكبرى [1]، وقد تفرقت العائلة في عصور لاحقة في عدة دول من إيران إلى العراق والبحرين والســعودية وغيرها، ولا يمكن تصنيفهم قبل تفرقهم الأخير على أنهم ينتمون إلى دولة محددة أو منطقة بعينها، ســيما وأن فرع البحريــن الذي تميز علميًّا في فترة لاحقة قد

(١) انظر كتاب: آل عصفور أسرة حكمت الخليج مائة وخمسين عامًا للأستاذ خالد النزر، المقدمة، موقع موسوعة قبائل كعب:

http://www.abodayem.com/index.php?newsid=12

توزع بدوره على الدول المجاورة.[1]

بعد ذلك خضعت البحرين لسيطرة حكام هرمز في ظل وضع مضطرب ثم الجبور ثم البرتغاليين، ثم الصفويين على فترات متقطعة تخللها في بعض المراحل الخضوع للإمارة الجبرية -تأسست في الأحساء- ثم خضعت لحكام عمان، ثم حكمها الشيخ جبارة من الهولة، ثم الإيرانيون من جديد عن طريق وكلائهم آل مذكور وهم الذين هزمهم آل خليفة عام ١٧٨٣م.

كان آل مذكور من عرب المطاريش في عمان، وقد سكنوا بو شهر على الساحل الإيراني، وحكموا البحرين عشرات السنين من خلال وجود رمزي لهم في الجزيرة يهتم بجمع الضرائب والأعشار[2]، وهذا يؤشر إلى سلاسة أهلها في ذلك التاريخ، وتفرقهم وضعفهم، سواء البحارنة أو السُنة، ما عدا الهولة الذين حكموها لفترات.

أهم التفسيرات لعزوف البحارنة عن إقامة دولة مستقلة لهم في البحرين أو عن السعي للحكم، يمكن تلخيصها في أمرين:

أولهما: أن البحارنة لم يكونوا شعبًا محاربًا، ويصفهم لوريمر بأنهم «بطبيعتهم لا يحبون الحرب ويميلون إلى السلام»[3]، وحب السلام في تلك العصور يعني عدم الرغبة في الحكم أو السعي إليه، وبالتالي لا مجال للحديث عن سلب الحقوق أو اغتصابها، وآل خليفة عندما قدموا إلى البحرين مع القبائل السنية الأخرى لم يستولوا على الحكم من البحارنة، بل من آل مذكور، ولم يؤثر عن شيعة البحرين تدبير أي محاولة لسلب الحكم من آل خليفة، وأشار لوريمر في كتابه أن حاكم البحرين كان في عام ١٨٣٩م متخوفًا من غزو مصري محتمل للجزيرة، فبدأ الاستعدادات لمواجهته بينما كان شيعة البحرين غير مستعدين للحرب رغم كونهم مضطهدين -حسب زعم لوريمر-.[4]

(١) انظر حوار محسن آل عصفور مع صحيفة الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٩م.
(٢) فؤاد خوري ص ٤٨.
(٣) دليل الخليج الجغرافي ٢٥٧/١.
(٤) ج٣، ص ١٣٠٧.

ثانيهما: كانت ثوابت المعتقد الشيعي وفي مقدمتها «عقيدة الانتظار» ذات تأثير بالغ في دفع شيعة البحرين إلى القبول بأي حكام على الجزيرة، سواء من الداخل أم من الخارج، وتُروى في هذا الصدد قصة تاريخية واضحة الدلالة، فيذكر الشيخ علي البحراني «المتوفى ١٩٢٦م» في كتابه «أنوار البدرين» أن العالم البحراني ذائع الصيت «السيد شبر الستري البحراني» في آخر عمره أخذته الغيرة الإيمانية على ما جرى على أهل البحرين من الحكام المتغلبين عليها.. وتشـــتتهم في كل مكان. وأداه نظره واجتهاده - وإن لم يوافقه عليه أكثر علماء زمانه - إلى جمع العساكر من أهل البحرين والقطيف الســـاكنين هناك لأخذ بلاد البحرين من أيدي أولئك المتغلبيـــن». لكن موقف علماء البحرين جـــاء صادمًا له «فنأت الغالبية العلمائية بنفسها عن مد الستري برأي ونظر في مباحثه النظرية التي فروا منها، ولم يقبلوا فيهـــا صفة اجتهاد، ثم تصدوا لحركته بكل ما اســـتجمعوه من قوة ونفوذ آنذاك، انطلاقا من إيمانهم بمبدأ الحرمة في شأن أي سلطة تُقام قبل تحقق الفرج على يدي الإمام المنتظر عليه الســـلام؛ ولأنها - بحسب نظرهم- لا تخرج عن كونها سلطة غصبية غير مؤهلة شرعيًّا للتصرف في الأموال والأنفس، وصنّفوا ما جاء به الستري من رؤى في التغيير السياسي تأجيجًا للصراع الداخلي، ومحاولة غير مشـــروعة لإحلال ســـلطة دينية بديلة قد تعرّض البلاد والعباد إلى ضرر قبل أن تستحكم، ثم دعوا الناس إلى المقاطعة والانفضاض من حول الستري. فما كان له من ملجأ غير بلاد القاجارية التي كانت حاكمة على جزيرة البحرين قبل الاجتياح الجديد للجزيرة وانتزاعها منهم»[1].

٣- تغيير التركيبة السكانية:

من أهم مطالب المعارضة الشـــيعية: وقف عملية التجنيس التي يقولون: إنها تغيّر التركيبة الســـكانية الأصلية، ويعيـــش مجتمع البحارنة هذا الهاجس بصورة يومية، يمكن تلمّســـها من خلال المواقع والمنتديـــات التي تمثل التيارات الدينية

(١) كريم المحروس، مقال: ولاية الفقيه بين نزاع النظرية وقصور التطبيق، شبكة راصد الثقافية ٢٠٠٨/٣/١٣م.

والسياسية البحرينية، ورغم أن تحقيق التوازن السكاني هو أقصى ما تطمح إليه السلطات، وهو توازن دفع إلى تحقيقه التوجس من النوايا الحقيقية للمعارضة البحرينية التي قدمت خلال العقود الماضية كل ما من شأنه أن يثير الشكوك حول ولاءاتها وأهدافها، إلا أن خطاب المعارضة في هذه القضية يتسم بثلاث سمات بارزة:

١- التضخيم والمبالغة:

يستخدم أقطاب المعارضة الشيعية عبارات ضخمة لتوصيف عملية التجنيس، مثل «الإبادة الجماعية»، «تدمير موروثات الشعب الأصلي»، «تحويل الشيعة لأقلية مهمشة»... وهي كلها عبارات موجّهة إلى الخارج بغرض الاستثارة والتحفيز للتدخل في الشأن البحريني، ونذكر مثالاً على أسلوب التضخيم..

في إحدى خطب الشيخ عبد الجليل المقداد -وهو من رموز تيار الوفاء الدينيين- قال: «أردت التعليق على خبر لعلكم سمعتموه وهو نقل عن بعض الصحف الكويتية، وهو أن الشيعة في البحرين يمثلون الأقلية أو عشرة في المائة.. هذا الخبر يكشف لنا ـ يا إخوة ـ بأن هذا التآمر الذي نلاحظه ونلمسه في هذا البلد مدعوم من جهات أخرى من خارج البلد، وهي شريكة في هذا التآمر. وإلا فماذا يعني أن تأتي صحيفة كويتية وتتكلم عن الشيعة في البحرين، وتقول بأنهم أقلية لا يمثلون إلا نسبة ١٠٪ ؟! .... هذا يدلِّل على أن هناك دفعًا بهذا الاتجاه، وأن المخطط قائم في اتجاه أن تكون الطائفة الشيعة في هذا البلد أقلّية... وهذا لا تتكلم عنه الصحف الخارجية فقط، بل إن هذا الكلام يدفع نحوه في نفس البلد، حتى سمعت قبل مدّة من أحد المصادر بأن الشيعة في البحرين لا يمثلون إلا نسبة ٥٣٪ وشيئًا فشيئًا تتدنى هذه النسبة، فبعد أن كنا -في يوم من الأيام- نشكل نسبة [٨٠٪] إلى [٧٥٪]، وإذا بالكلام الآن عن نسبة [٥٣٪]»[1].

(١) عبد الجليل المقداد، خطبة جمعة، البلاد القديم، ٢٠٠٨/٦/٧م، مدونة علوي البلادي.

٢- السعي لاستمالة السنة:

كان الخطاب القديم في قضية السكان الأصليين يركز على الشيعة وحدهم، ولكن في السنوات الأخيرة بدأت تظهر خطابات تقحم «السنة» ضمن وصف «السكان الأصليين» بغرض استمالتهم أو تحييدهم ولو جزئيًّا، وفي تعدٍّ واضح على حق السُّنّة في التحدث عن أنفسهم بأنفسهم، وفي الرسالة التي بعث بها قياديو حركة حق وتيار الوفاء إلى مفوضة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أثناء زيارتها إلى البحرين، جاء فيها : «فالسلطة الحاكمة قد قامت بتنفيذ مخطط ينفذ على مرحلتين يتم من خلال الأولى «التمييز والتهميش على أسس طائفية»، وذلك عبر تقليص تمثيل المواطنين الشيعة من شعب البحرين الأصلي- المكون من منتمين للمذهبين الإسلاميين؛ السنة والشيعة- في المواقع الإدارية في الدولة والتمثيل في المجالس النيابية والبلدية»، ويبدو واضحًا مدى التكلف في اتهام السلطات بالتحيز ضد المواطنين السنة لصالح المجنّسين دون أي مسوغات، وهو اتهام يسقط عن النظام شبهة الطائفية[1].

٣- التهديد بجمع «أجيال الشتات»:

يلوح بعض القيادات البحرينية -مثل الشيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق المعارضة- في مسعى لمواجهة عملية التجنيس، بإمكانية المطالبة باستعادة البحارنة المهاجرين من البحرين في القرون الماضية، والذين انتشروا في عدد من الدول المجاورة، وجاء التلويح بذلك ردًّا على تجنيس بعض المنتمين لقبائل استقرت قديمًا في البحرين، ثم نزحت منها لأسباب سياسية، والمقصود بذلك الدواسر الموجودون في السعودية، وكان جزء من هذه القبيلة قد استقر في البحرين قبل أقل من مائتي عام، ثم رحل أغلبهم إلى السعودية مع بداية تنفيذ الإصلاحات الإدارية عام ١٩٢٠م والتي لم يكونوا راضين عنها، ورفضوا الخضوع

(1) http://www.ezaonline.com/?p=٦٢٦١

لها كونها تسلبهم استقلاليتهم المتوارثة[1]، ثم عاد بعضهم إلى البحرين مرة أخرى على فترات.

هناك مقاربة أخرى تفسّـــر رحيل الدواسر عن البحرين، بالاستناد على وجود تآمر بريطاني من أجل إضعاف الوجود السني النجدي في الجزيرة؛ خوفًا من تمدد نفوذ الملك عبد العزيز آل ســـعود، وبدأ الأمر باضطرابات مفتعلة بين النجديين والإيرانيين في ســـوق المنامة اتُهِم محمد الشريف رئيس البلدية المعيّن من قبل الاحتلال – وهو من أصل إيراني- بتدبيرها، على إثر ذلك قرر المقيم البريطاني الكولونيل نوكس إبعاد الوكيل التجاري للملك عبد العزيز خارج البحرين، وبدأ في تقليص وجود الدواسر، وفُسِّـــر التطبيق التعسفي للإصلاحات الإدارية على أنه يســـتهدف تخفيف الوجود القبلي النجدي في الجزيرة؛ تحسسًا من علاقتهم مع الدولة السعودية الناشئة[2].

لذلك تبنى شـــيعة البحرين هذه الإصلاحات، ونافحوا عنها بقوة، وأرســـلوا العرائض المتتالية إلى مســـئولي الاحتلال البريطاني يدعمونهم فيها، وتشـــكل وفد من خمســـين شخصًا من أعيان الشـــيعة عام ١٩٢١م ذهبوا لمقابلة المقيم البريطاني ميجور دالي، يؤيدون تنفيذ الإصلاحات، وشـــفعوا مطالباتهم بقصيدة طويلة يمتدحون فيها الضابط، ونتيجة لذلك أرســـل الميجور تقريرًا إلى حكومة الاحتلال في بومباي بالهند يتحدث فيه عن تطورات الموقف منوِّهًا بـ«الاضطهاد» الذي يتعرض له الشيعة[3].

أمـــا البحارنـــة في الخارج فهم مجهولـــو العدد، انقضت قـــرون متتالية وهم مســـتقرون في دولهم الجديدة التي يحملون جنسياتها، وقد تناول أحد الباحثين قضية بحارنة المنطقة الشـــرقية المهاجرين إلـــى إيران فنبَّه إلى صعوبة معرفة عددهم –وهي حالة مشـــابهة لحالة بحارنة البحرين–، فقال: «لا نستطيع الجزم

(١) خوري، انظر الصفحات من ١٤٦/١٥٣.
(٢) انظر بحث: العلاقات السعودية البريطانية في منطقة الخليج العربي في عهد الملك عبد العزيز ابن سعود، تأليف جمال زكريا قاسم، موقع دارة الملك عبد العزيز.
(٣) انظر، فؤاد خوري ص ١٤٤/١٤٥.

بأننا استطعنا أن نحصي القبائل والأسر الأحسائية التي سكنت بلاد فارس، فمثلُنا كمن يبحث عن إبرة وسط كومة من القش، فالعقبات التي تقف أمام مثل هذا البحث عديدة يكمن أغلبها في ثلاثة عوامل:

– دخول الأحسائيين ضمن التحالفات القبلية هناك، مما أفقدهم الاسم الأحسائي القديم.

– تبدل الاسم من العربية إلى الفارسية، فمثلاً «الفرحان «تحولت هناك إلى «فرحانيان»، و«المحسني» إلى «محسني»، مما يجعلك لا تستطيع نسبتها إلى الأحساء إلا من خلال مصدر موثوق يؤكد نسبتها للأحساء، هذا ناهيك عن أن البعض تغيّر تمامًا.

– تنقُّل الأحسائيين بين مناطق إيران المختلفة، وذوبانهم في التركيبة الاجتماعية فيها، بحيث لم يبق شيء من معالمها الأحسائية المعروفة لا اللغة ولا النسبة» [1].

ما يُقال عن الأحسائيين ينطبق بدرجة كبيرة على شيعة البحرين المهاجرين، لذلك لا تُسمع مطالبات من هذه التجمعات بالعودة إلى البحرين من جديد، خاصة في العقود الأخيرة، لكن سمة المبالغة في الخطاب البحراني قفزت بالقضية إلى مستويات عليا، فأصبح المهاجرون «عربًا أقحاحًا من قبائل عبد القيس .. كوّنوا تجمعات بشرية كبرى في بلدان الشتات، ونشروا اسم بلدهم البحرين على جانبي الخليج في العراق وإيران والكويت والإمارات وقطر وعمان، وتعدادهم يفوق عدد الموجودين في البحرين الآن» [2].

تبدو «جزافية» الخطاب صارخة، فمن الصعوبة بمكان إحصاء أعداد البحارنة المهاجرين، كما يصعب فصل بحارنة المنطقة الشرقية عن بحارنة البحرين، فضلاً عن أن التسليم بصحة التعداد المذكور – المهاجرون البحارنة أكثر من المستقرين– يعني أن سُنة البحرين في وقت هجرة هؤلاء كان من الصعب رؤيتهم

(١) القبائل والأسر الأحسائية المهاجرة إلى إيران، محمد علي الحرز، شبكة راصد ، ٢٠٠٩/١٢/٤م.
(٢) قاسم حسين، مقال: الداخلية وسياسة نكأ الجراح، الوسط ٢٠٠٩/١٠/١٤م.

دون استخدام النظارات المكبرة، فمن الذي دفع كل هؤلاء للهجرة إذن؟..

من ناحية أخرى لم يكن حكام البحرين يتبعون سياسة طائفية ممنهجة تدفع الشيعة تحديدًا إلى الرحيل عن الجزيرة، بل كانت الخلافات المحفّزة على الرحيل تشمل السُنة كما حدث مع الدواسر، بل كان هؤلاء الحكام يستقدمون في بعض الأحيان عمالاً وصناعًا من الشيعة، وعندما سُنّ قانون الجنسية لم يستبعدوا الشيعة الإيرانيين، لا نقول: إنه لم يكن هناك أي مسحة طائفية في إدارة الحكم، لكن من المؤكد أنه لم توجد سياسة تهجير مبرمجة للبحارنة حتى يتم المطالبة بحق عودتهم.

هذه المطالبات -الدعائية - وإن كانت تبدو واهية في الوقت الحالي، إلا أنها تحمل بذرة صالحة للنمو والتكبير، خاصة وقد وصف أحد الأكاديميين الشيعة -نادر كاظم- البحارنة في الخارج بأنهم «جيل الشتات»[1] في استعارة واضحة للتعبير اليهودي القديم، والذي يتضمن حق المطالبة بالعودة إلى «أرض المعاد»، وكتب الصحفي قاسم حسين في الوسط يتحدث عن تجربة لقائه بعجوز إيرانية من أصل بحراني هاجرت أسرتها إلى إيران قبل ١٢٠ عامًا، في سياق يوحي للقارئ وكأن أسرتها تعرضت للتهجير والطرد، وحيل بينها وبين الرجوع للوطن، وهو وضع افتراضي لا أصل له، فقد كان الإيرانيون في ذلك الوقت يهربون من بلادهم إلى البحرين لأسباب متعددة، ثم يحصلون على الجنسية البحرينية، فكيف يجتمع ذلك مع نزوح بحراني بسبب الاضطهاد؟!

(١) قاسم حسين، مقال: عجوز من جيل الشتات، الوسط ٢٠٠٩/١٠/١٥م.

الفصل الثاني

الخريطة الدينية
للمجتمع الشيعي في البحرين

الفصل الثاني
الخريطة الدينية للمجتمع الشيعي في البحرين

المبحث الأول

الأخبارية والأصولية

تاريخ وانتشار:

حسب التأريخ الشيعي؛ فإن حركة التدوين بدأت مبكرة من خلال كتاب اسمه «كتاب علي» يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم أملاه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم اشتهر عن أئمة آل البيت لاحقًا أربعمائة كتاب سميت بـ«الأصول الأربعمائة»، ثم اختزلت هذه الأربعمائة في أربعة كتب اشتهرت في عهد «الغيبة الكبرى»، وهي» الكافي» للكليني، «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه القمي، و«تهذيب الأحكام» و«الاستبصار» لمحمد الطوسي، ثم تلا ذلك تأليف «الجوامع»؛ حيث أضاف مؤلفوها تعليقاتهم على الكتب الأربعة، وهذه الجوامع هي: «الوافي» للفيض الكاشاني، «وسائل الشيعة» للحر العاملي، «بحار الأنوار» للمجلسي، «مستدرك الوسائل ومستنبط الدلائل» لميرزا النوري[1].

عندما انقطعت مصادر الروايات برز الجدل في الأوساط العلمية الشيعية حول حُجّية ما جاء في الكتب الأربعة- وبالتالي الأربعمائة- فذهب فريق إلى أن ما جاء فيها مقطوعًا بصحته عن الأئمة، فهي بالتالي صحاح ورواتها ثقات، وهؤلاء هم الأخباريون، ومن رؤساءهم الميرزا محمد الاستراباذي، صاحب كتاب «الفوائد المدنية»، وذهب فريق آخر إلى أن الروايات مظنونة الصدور خاضعة للاجتهاد، وليست كلها صحيحة بالضرورة، ومن ثَم شرعوا في تطوير علوم «الآلة»

(١) انظر مقال: مراحل نشوء وتطور التعليم الديني وضرورات التجديد المنهجي، كريم المحروس، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٧/٤/٢٩م.

أي علوم البحث والتحقيق والاجتهاد، وهؤلاء هم الأصوليون، ومنهم الشيخ المفيد وتلميذاه المرتضى والطوســـي، وتواصل الجدل والخلاف بين الفريقين إلى يومنا هذا، وتشـــعب ليشمل مظاهر أخرى غير سبب نشأته لأول مرة، ومن أبرز محاور الخلاف ما يعرف بـ «تربيع مصادر التشريع»[١].

يجادل الأخباريون بأن نظراءهم الأصوليين لا يمكنهم الاســـتغناء عن إنجازات وأعمال علماء الأخبارية، وبحسب محسن آل عصفور «أنا أتحدى جميع الأصوليين أن يحتفظوا بنسبتهم للتشيع بعد الاستغناء عن مصادر الأخبار والأصول الحديثية عنـــد الأخباريين ومجاميعهم الروائية والفقهيـــة. لماذا يطبع كتاب الحدائق كلما نفدت نسخه من قبل جامعة المدرسين في مدينة قم، وهو من زعماء الأخباريين -يقصد مؤلفه يوسف البحريني- كذلك مصنفات العلامة المجلسي والحر العاملي والفيض الكاشاني وهم من أعاظم العلماء وأكابر الأجلاء الأخباريين»[٢].

لا يجادل الأصوليون كثيرًا في كلام آل عصفور، لكن بعضهم يقول: إن «انحسار هذه المدرسة كان لاستنفاد الغرض العلمي منها بعد أن أشبعت الحاجة إلى وضع موسوعات حديث جديدة، ولم يبق إلا الاستفادة منها في عمليات الاستنباط»[٣].

كان تيار الأخباريين مؤيدًا للصفويين بقوة، في حين كان الأصوليون على خلاف معهـــم، لذا تحرك فقهاء الأخبارية بزعامة محمد أمين الاســـتراباذي وفق خطة مبرمجة- حســـب بعض الباحثين- لحصار وتقليص نفوذ الأصوليين، فانتقل من إيران إلى العراق ثم الحجاز، ولم يتوانَ عن تسعير حملة دعاية شرسة ضدهم في كل مكان، وقيل في تفسير ذلك: إن الدولة الصفوية لم تكن راضية عن استقلالية مؤسسة الفقهاء الأصوليين[٤].

(١) المرجع السابق، والمقصود بالتربيع أن الأصوليين يزيدون على أصلي القرآن والنصوص الواردة عن المعصومين، أصلين آخرين هما: الإجماع والعقل، وهو ما يرفضه الأخباريون.
(٢) القاضي البحراني الأخباري محسن آل عصفور، في حوار مع صحيفة الوقت ٢٠٠٧/١٢/٧م.
(٣) مقال أحمد يحي الساري، حين يكون الأخباري فيلسوفًا، صحيفة الوقت.
(٤) انظر بحث: الحركة الأخبارية وحقيقة الصراع الأصولي، جودت القزويني موقع مجتبى: http://www.moujtaba.com/alfakih/alfikr/feker1/9.htm

اتخذ «المنحنى» الأصولي اتجاهًا تصاعديًا لافتًا منذ أكثر من قرنين، وخاصة عندما بـــرز الوحيد البهبهاني -محمـــد باقر- في كربلاء، فأعـــاد للأصوليين مكانتهـــم حتى أطلق عليه البعض لقب «مجدد الفقه الاثنا عشـــري»، وقد انتهج البهبهاني نهجًا متطرفًا في تصفية غرمائه المستقرين في كربلاء بزعامة يوسف آل عصفور، ومارس سبل الوشاية بالأخبارية لدى حاكم كربلاء الذي وضع جنودًا تحت إمرته للتنكيل بمنافسيه، فقام بمطاردتهم في المدينة، والغريب أن البهبهاني كان أخباريًا في أول أمره، وكان أستاذه صدر الدين الكاظمي من الأصوليين، فظلا يتناقشان حتى تحول البهبهاني إلى الأصولية وتحول أستاذه إلى الأخبارية[1].

ثـــم خلف البهبهاني تلميذه جعفر كاشـــف الغطاء [توفـــي ١٢٢٨هـ] الذي قتل الميـــرزا محمد الأخباري زعيم الأخباريين في زمنه، مع جمع من أبنائه وتلامذته بعـــد أن هجم عليه في بيته، وقام بصلبه ثلاثة أيام ليعتبر به الآخرون، ودخل في سجالات مشـــهورة مع علماء الأخباريين، ثم توالت المجازر-حسب رواية محسن آل عصفور- حتى إن محمد حسين كاشف الغطاء المرجع الشيعي المعروف كتب يمتدح أفعال جده بالقول: «فلم يزل يســـتقصيهم فيفنيهم وينفيهم»، وكتب الميرزا الأخباري قبل قتله يصف أفعال البهبهاني بقوله: «وصار المحدّث الصارف عمره بقال الله وقال الرّسول، أذلّ من اليهود والمجوس وأصحاب الحلول»[2].

بعد ذلك تعرضت الأصولية لانكمـــاش مؤقت، وتقلص نفوذها إلى النجف مع وجود شكلي في قم، وبرزت مرجعية الشيخين حسين آل عصفور ويوسف البحراني في منطقة الخليج كأبرز علماء الأخبارية في القرون الأخيرة.

ســـرعان ما اســـترجع الأصوليون نفوذهم مع ســـيطرتهم على أبرز الحوزات العلمية، وبالتالي أصبح طلاب الأخبارية أنفسهم يشدون الرحال لتلقي العلوم في حوزات الأصولية، ومع زعم الأخباريين أن قم ظلت «حاضرة المدرســـة الأخبارية لأكثر من ألف ومئتي عام، ولم تطأ قدم الأصوليين فيها إلا حديثًا في زمن الشيخ

(١) الحركة الأخبارية وحقيقة الصراع الأصولي، جودت القزويني.
(٢) محسن آل عصفور في حوار مع صحيفة الوقت ٢٠٠٧/١٢/٢١م.

عبد الكريم الحائري أســـتاذ الســـيد الخميني»[1]، إلا أن التحول للأصولية بات وكأنه حتمية تاريخية.

أدى اندلاع الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م إلى حسم الصراع بصورة تامة لصالح الأصوليـــة، خاصة وأن الجهـــاز الإعلامي لإيران اعتمد كتـــب مرتضى مطهري بوصفها مراجع فكرية رئيسة للثورة، وكانت هذه الكتب تحمل توجهًا متطرفًا ضد الأخباريين[2].

في الوقت الحالي يتواجد الأخبارية بنسب قليلة في خوزستان والبصرة وكرمان -وهم من متطرفي الأخبارية- والأخبارية في إيران متواصلون مع علماء البحرين الأخباريـــن خاصة من درس منهم في قم[3]، لكن محســـن آل عصفور يزعم أن للطائفة انتشـــارًا في كربلاء ومـــدن وقرى جميع محافظـــات الجنوب العراقي، وقم وطهران ومشـــهد، وبوشـــهر والمحمرة، وجبل عامل في لبنان، وفي المنطقة الشـــرقية والمدينة المنورة، وأغلب مناطق البحرين، وكابل والكويت وعمان وأبو ظبي وحتى مصر[4]، ويبدو من خريطة الانتشـــار تلك أنها أقرب إلى الأماني منها إلى الواقع[5].

(١) السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) حوار مع القاضي حميد آل مبارك، الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٢م.
(٤) محسن آل عصفور، مقال: الإخباريون منتشرون في كل مكان وآن الأوان لرفع الظلامة عنهم، الوقت ٢٠٠٧/١٢/٧م.
(٥) صدر قبل أعوام قليلة عن دار بريل الهولندية دراسة أكاديمية بعنوان «إسلام النص: تاريخ المدرسة الأخبارية الشيعية وعقائدها»، تأليف د. روبرت غليف، أستاذ الدراسات العربية في جامعة أكسيتر البريطانية، ويقع الكتاب في ٣٣٩ صفحة، والمشكلة في كتابات الأكاديميين الغربيين عن الإسلام أنها لا تفرق في كثير من الأحيان بين السنة والشيعة، لذا من الممكن أن تحدث مقارنات خاطئة -انطلاقًا من عبارة: إسلام النص- بين الأخبارية والتيارات السلفية السنية، وكذلك يطلق بعض الباحثين الشيعة على الحركة الأخبارية وصف «السلفية»، وهذه المقارنات لا تعكس حقيقة الواقع؛ إذ لا وجه للتماثل بين تقيد السلفيين بنصوص الكتاب والسنة، وبين «نصية» الأخباريين، على سبيل المثال؛ فإن التقيد السلفي بالنصوص جعلهم يتخذون موقفًا حازمًا من المتصوفة، بينما الأخباريون لم يتخذوا موقفًا مشابهًا، بل إن أحد أبرز علمائهم وهو الفيض الكاشاني الذي كان يلقب بـ«الأخباري الصلب» لشدة تمسكه بالنصوص، كان مُتلبسًا بالصوفية مُعظمًا للملحد محيي الدين بن عربي مؤمنًا بوحدة الوجود، وكان يقول بعدم خلود الكفار في النار، انظر مقال أحمد=

الوضع في البحرين:

بدأت ملامح الصراع تظهر بالبحرين منذ القرن الحادي عشر الهجري مع بروز مرجعية باقر البهبهاني في كربلاء، وبلغ نفوذ الأخباريين أوُجّه بالجزيرة مع بروز مرجعيتي يوسف البحراني وابن أخته حسين آل عصفور، وكان النظام الحاكم في إيران يتدخل للإخلال بمعادلة التوازن بين الفريقين[١]، بعد ذلك بدأ النفوذ الأصولي ينمو تدريجيًا لتصبح البحرين منقسمة إلى: أخبارية وكان أغلبهم من العرب، وأصولية، وأغلبهم من العجم حتى فترة ما قبل السبعينيات[٢]، وكان من دلائل تنامي الأصولية في ذلك الوقت توجّه أمير البحرين الشيخ عيسى آل خليفة إلى النجف للقاء المرجع الأصولي الأعلى محسن الحكيم إبان الإعداد لاستفتاء استقلال البحرين مطلع السبعينيات[٣].

مع تزايد الحراك السياسي في البحرين والمنطقة العربية بدا واضحًا أن علماء الأخبارية غير قادرين على مواكبة التطورات، وأن «غياب المرجعيات الدينية ذات الكفاءة الفقهية والكفاءة السياسية، وغلبة النزعة الإخبارية في التقليد.. تسبب في انقطاع المجتمع الشيعي في البحرين عن التلاقي مع المراجع الأحياء أو السعي ناحية البحث عن أطر مؤسسية للتيار الديني»[٤].

لكن من المهم ملاحظة أن الأصوليين تعرضوا لعملية تطور جذرية بعد اندلاع الثورة الإيرانية، وكمثال على حالهم قبل الثورة، فلم يكن علماؤهم يقيمون صلاة الجمعة بسبب عدم وجود إمام عادل حي في غيبة المهدي، بينما كان الأخباريون يقيمون الصلاة بقيادة ثلاثة شيوخ: إبراهيم بن ناصر آل مبارك من قرية عالي، وعبد

=يحيى الساري، حين يكون الأخباري فيلسوفًا، صحيفة الوقت، وانظر بحث: الحركة الأخبارية وحقيقة الصراع الأصولي، جودت القزويني، موقع مجتبى.

(١) كريم المحروس، مقال: مقامات الأصولية والإخبارية، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٧/١٢/٦م.

(٢) د. فلاح المديرس ج١٠.

(٣) ضمن كلمة ألقاها عبد الهادي الخواجة عندما كان مديرًا لمركز البحرين لحقوق الإنسان، في حوار جماعي مع مؤسسة المشروع الأمريكي، أمريكان إنتربرايز، ٢٠٠٧/٢/٣ ١م.

(٤) عباس ميرزا المرشد، مقال: الفتوى السياسية والقدرة على التنافس، ٢٠٠٩/٨/٢٧م.

الحسن بن سلمان من جد حفص، ومنصور بن محمود بن سلمان من سترة[1].

في الوقت الحالي لا يوجد تقدير دقيق لنسبة الأخباريين في المجتمع البحراني، فهم متناثرون في بعض القرى مثل جد حفص، كما توجد عائلات علمية معروفة بأخباريتها، مثل: عائلة آل عصفور ولديهم حوزة العلمين، وعائلة الشيخ منصور الستري، ولديهم الحوزة المنصورية، وهم ملتزمون بنهج الشيخ عبد الله الستري- المتوفى عام ١٨٥٣م- وعائلة المدني الذين يمثلون ما يعرف بالخط الحدائقي نسبة إلى كتاب يوسف البحراني -المتوفى عام ١٧٧٢م- وكان الشيخ سليمان المدني هو أبرز علماء العائلة المستقرة في جد حفص[2].

بدء التحول:

مع بداية حقبة الستينيات ظهرت تحولات ملحوظة في بنية التيار الديني البحريني، وكان مصدر التحول الرئيس ليس من الداخل، بل من الخارج حيث الحوزات العلمية في النجف، فقد تسرب الفكر الأصولي إلى عدد من الطلاب البحرينيين البارزين الذين لم يتخلوا عن أخباريتهم، لكن تخففوا منها فيما يتعلق بالتوسع في ممارسة العمل السياسي والسعي لإحداث تغييرات جذرية في المجتمع البحراني «فإن شيوع المنهج الأصولي يعني وجود أرضية فقهية تؤيد دخول العلماء الحقل السياسي، وإمكان استنباط حل فقهي يعزز مكانة ونفوذ السلطة الدينية أمام السلطة السياسية. وهذا ما يدفع بالكيانات الدينية إلى تنظيم نفسها، ولو بشكل بدائي يستعين بالفتوى السياسية من أجل ضمان أكبر حشد جماهيري»[3].

وكان أبرز المتأثرين: سليمان المدني، عبد الله المدني، عبد الأمير الجمري، عيسى أحمد قاسم، أحمد الغريفي، وكان هؤلاء هم أبرز من تولى لاحقًا تنفيذ عملية التحول التدريجية من الأخبارية إلى الأصولية على الأقل في الشق السياسي، وهو ما سنتناوله تفصيليًا في محور قادم بمشيئة الله.

(١) فؤاد خوري ص ١١٢.
(٢) انظر حوار حميد آل مبارك، الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٢م.
(٣) عباس ميرزا المرشد، مقال، الفتوى السياسية والقدرة على التنافس، ٢٠٠٩/٨/٢٧م.

على أن هذا التحول لم يكن الأول، فقد سبقه تحول بارز لأحد علماء البحرين الكبار، وهو يوسف آل عصفور، المعروف بـ«يوسف البحريني» صاحب كتاب الحدائق، وكان قد انتقل من البحرين إلى العراق؛ حيث حدثت مواجهات بينه وبين البهبهاني اختُلِف في نتائجها على قولين، فبعض المثقفين والمؤرخين البحارنة يؤكد أن البحراني تحول من الأخبارية إلى الأصولية[1]، وهو ما يؤيده مراجع التقليد في قم، والقول الثاني ينفي ذلك وينكر بشدة هذا التحول مثبتًا انتقاد البحراني للأصولية في كتابه الحدائق، «أما مقولة: إن الشيخ يوسف البحراني عدل عن مسلكه الأخباري إلى الأصولي، فقد روّج لها الأصوليون من زمنه حتى اليوم؛ لكونه رقمًا صعبًا أحرجهم وهدم بنيانهم، ولعجزهم عن إثبات مزاعم ضعف الأخباريين في المنقول والمعقول»[2].

هناك قول ثالث يتبناه الشيخ حميد آل مبارك، وهو قول له دلالاته التطبيقية في علماء البحارنة المتأخرين، يقول آل مبارك: إن يوسف البحراني لم يتحول للأصولية، ولكن منهجه صار أكثر اعتدالاً؛ لأنه خرج من البحرين -عاصمة الأخباريين- إلى كربلاء وشيراز، وتوسعت مخالطته للعلماء -الاعتدال هنا نسبي بين الأخبارية والأصولية-[3].

مثال آخر قديم على التحول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان «السيد شبر الستري» من الأخباريين الذين تتلمذوا في مدرسة الشيخ عبد الله بن عباس الستري البحريني، ولكنه عندما سافر لطلب العلم في سامراء بالعراق انتمى لمدرسة محمد حسن الشيرازي، وأصبح فقيهًا أصوليًّا مرموقًا، ومن أجل ذلك تعرض للنبذ من علماء بلده البحارنة الأخباريين، وقد مرت قصة محاولته الاستيلاء على الحكم من السُنة[4].

(١) كريم المحروس، مقال: مقامات الأصولية والإخبارية، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٧/١٢/٦م.
(٢) محسن آل عصفور، مقال:الإخباريون منتشرون في كل مكان وآن الأوان لرفع الظلامة عنهم، الوقت ٢٠٠٧/١٢/٧م.
(٣) حوار آل مبارك مع الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٢م.
(٤) ولاية الفقيه بين نزاع النظرية وقصور التطبيق، كريم المحروس ٢٠٠٨/٣/١٣م / ٥:٤١ م، راصد الشيعية.

العلاقة بين الأخبارية والأصولية:

تقدم أن العلاقة بين الفرقتين بلغت أسوأ مراحلها في عصر البهبهاني وكاشف الغطاء، أما في العصور التالية فقد خفت الوطأة مع انحسار الأخباريين، وبقيت البحرين قلعة لهؤلاء إلى وقت قريب، وكان أغلب الأصوليين في مراحل انتشارهم الأولى بالبحرين من العجم، وعندما نُظم استفتاء الاستقلال اتخذ كثير من العجم موقفًا عدائيًّا من العرب الأخباريين؛ لأنهم رفضوا الانضمام إلى إيران، واتهموهم بأنهم تنكروا لمذهبهم، ووقعوا ضحية التعصب القومي، وكانوا ينظرون إليهم نظرة دونية عرقية ويترفعون عليهم؛ مدعين التفوق والرقي، بينما كان الشيعة العرب الأخباريون ينتقصون من عجمتهم وكونهم غرباء عن أرض البحرين العربية[1].

كانت الحساسية بين الطرفين حاضرة في الحياة اليومية البحرينية قبل ثلاثين عامًا، وكان التمايز بين المنتمين لهما واضحًا، «سابقًا عندما كنا صغارًا.. مثلاً لو كنت أمشي معك كنت سأسألك هل أنت أخباري أم أصولي، لو جاء شخص يخطب ابنتي كنت سأسأله، هل هو أخباري أم أصولي. كان الناس يسألون هذا الإمام أخباري أم أصولي. عندما كنا أطفالاً حين كان يزور قريتنا في عالي سيد علوي الغريفي كان يقال جاء السيد الأصولي، كانت زيارته حدثًا في عالي، وهناك من كان يتردد في السلام عليه باعتباره أصوليًّا»[2].

بعد الثورة الإيرانية زاد تقوقع الأخباريين، وباتوا بين نارين، فهم يرفضون النهج الأصولي للخميني، ولكنهم لا يملكون عدم التعاطف مع الثورة التي رفعت أسهم الطائفة، في نفس الوقت كانت الثورة تتبنى نهجًا معاديًا للأخباريين ومنتقصًا منهم، هذه الحيرة عبّر عنها محسن آل عصفور: «بدل الإشادة بأياديهم البيضاء – يقصد الأخباريين- والعرفان لمساهماتهم الجليلة في انتصار الثورة وفي الوقت الذي فتحت الجمهورية في سياستها الداخلية والخارجية أبوابها للدعوة للتقريب بين المذاهب الإسلامية، نجد استفحال سياسة الازدراء والتشويه وأساليب المضايقة

(١) د. فلاح المديرس ج١٠.
(٢) حوار مع الشيخ حميد آل مبارك، الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٢م.

والعزل ضد الأخباريين تتخذ منحى آخر، وكأنهم غرباء وألد الأعداء»[1].

يعاني الأخباريون في الوقت الحالي من تدهور نظامهم التعليمي؛ حيث يضطر طلابهم للسفر إلى النجف أو قم أو كربلاء لإكمال مستويات التحصيل العليا، وأيضًا للحصول على اعتراف بالمكانة العلمية من هذه الحوزات، مع ما في ذلك من خطر التأثر بالمنهج الأصولي والتحول إليه، ويجادل محسن آل عصفور في ذلك مدعيًا أنه» ليس صحيحًا أن الأخباريين درسوا في حوزات الأصوليين ليتم الاعتراف بهم؛ لأن هناك الكثير ممن درس في داخل البحرين، وقد تمّ الاعتراف به من قبل الناس بوصفه عالمًا دينيًا.. السبب في عدم تأثرهم بالمدرسة الأصولية هو قناعتهم التامة بصحة مسلكهم، واستقامة منهجهم، بل كانوا يدرسون الأصول على يد الأصوليين ليزدادوا قناعة بعدم صحّة ما فيها من مبانٍ وأصول، ويزدادوا بصيرة بصحة ما هم عليه. وهو أكبر دليل على أنهم لم يتقوقعوا في عالم من الظلمات كما يحلوا للبعض أن يصفهم»[2].

من المهم معرفة تقويم كل طرف للآخر، والأكثر أهمية هو تقويم الأخباريين –البحارنة– للأصوليين؛ كونه يلقي الضوء على التيارات السياسية البحرينية الفاعلة على الساحة البحرينية في الوقت الحالي، ويعطي معايير دقيقة لفهم منظومتي التفكير واتخاذ القرار لدى النخبة القيادية في هذه التيارات.

أولاً: ينظر الأصوليون إلى الأخباريين بوصفهم طبقة جامدة متحجرة غير قادرة على التأقلم مع تطورات الحياة وتعقداتها، كما أنهم عاجزون عن قيادة المجتمعات الشيعية في معركتها مع النظم السنية الحاكمة، وقد مُنِعت كتب كثيرة للأخبارية من الطبع في قم، مثل «الفوائد المدنية» للاسترابادي، و«الأصول الأصيلة» و«سفينة النجاة» للفيض الكاشاني، «عندما سألت الشيخ محمد إبراهيم الجناتي وهو أحد مراجع التقليد في مدينة قم حاليًا، عن الأخبارية .. أخذ

(١) حوار مع صحيفة الوقت ٢٠٠٧/١٢/٢١م.

(٢) محسن آل عصفور، مقال: الإخباريون منتشرون في كل مكان وآن الأوان لرفع الظلامة عنهم، الوقت ٢٠٠٧/١٢/٧م.

يُكثِر الطعن والاســـتهزاء بهم ونســـبة الأباطيل إليهم. قلـــت له: إنك تتحدث عن الأخبارية وكأن علماءها كائنات غريبة على كوكب آخر، وأنك قمت برحلة فضائية واكتشفتهم من دون أحد غيرك»[1].

وفي كتابه «الاجتهاد في الإســـلام» وَجَّه مرتضى مطهري –من منظري الثورة الخمينية– نقدًا لاذعًا للأخباريين، فقال: «ينبغي أن نشير إلى حدث مهم وخطير برز في عالم التشيع خلال القرون الأربعة الماضية يتعلق بموضوع الاجتهاد. وهذا الحـــدث هو موضوع الأخبارية. ولولا وقوف عدد من العلماء البارزين الشـــجعان في وجه تلك الموجة وصدها، لما كنا نعرف وضعنا الحاضر.. يدّعي الأخباريون أن الشـــيعة القدامى، حتى أيام الصدوق، كانوا يتبعون المســـلك الأخباري. ولكن الحقيقـــة هي أن الميول الأخبارية، باعتبارها مذهبًا له أصول معينة، لم يكن لها وجود قبل أربعة قرون. إنهم ينكرون أن يكون العقل حجة، المذهب الأخباري ضد مذهب الاجتهاد والتقليد، كانت الأخبارية حركة مناوئة للعقل، وهي تتميز بجمود وجفاف عجيبين»[2].

ثانيًـــا: أما الأخباريون فيعتقدون أن الأصوليين على ضلالة، وأنهم يتعبدون الله بعقيدة زائفة، وأن كتبهم مكانها صناديق القمامة، ونستخدم في هذا التقويم مقولات أحد علماء الأخباريين البارزين حاليًا في البحرين، وهو محسن آل عصفور:

– المدرســـة الأخبارية ترفض تقديس العلوم العقلية اليونانية، ولا تجعل منها بابًـــا للعقيدة الحقة، ولا تســـتعين بها على إكمال الشـــريعة بحجة نقصها وعدم وفائها بمتطلبات التشـــريع، أي أنها لا تسمح للفلسفة والمنطق أن يؤسسا عقيدة زائفة تشكيكية .

– علم الأصول علـــم يفتقد إلى المعايير العلمية ووحدة الموضوع، وهو خليط مضطرب من علوم مختلفة، وتعاني المدرســـة الأصولية من أزمات حقيقية على كل المستويات المعرفية.

(١) محسن آل عصفور في حوار مع الوقت ٢٠٠٧/١٢/٧م.
(٢) من مقال: مكتبة أبي الأخبارية، علي الديري، الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٢م.

– ترفض الأصولية حصر التشـــريع بالربانية بحجة عدم كمال الشريعة خلافًا لقوله عز وجل : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [التوبة – ٣]، وعدم وفاء الأدلة بمتطلبات التشريع، ويؤسسون أصولاً عقلية لسد ذلك النقص فيما عرف عنهم بالمسائل المستحدثة .

– يتعبدون أساسًـــا بالفلســـفة اليونانية، والمنطق الأرسطي، ويبنون أصولهم ومعارفهم من مبادئهما ومبانيهما، ولا يأخذون من القرآن والسنة إلا ما وافقها.

– يفتقـــرون إلى أصول فقه ثابتة يجمعون عليها؛ لأن المجتهد المطلق عندهم له أن يؤســـس ما شاء من أصول يبني فقهه عليها، ولا يكون مجتهدًا حتى يؤسس له أصولاً تخصه وحده دون سواه.

– كتب الأصول التي يتداولها الأصوليون ويصنفونها؛ يعتقد الأخباريون بكونها كتـــب ضلال وتضليل؛ لأن نتيجة اعتمادها مخالفة حكم الله، والتمرد على ربانية التشريع، والاستعاضة عنها بأصول عقلية مخترعة.

– الحركـــة الأصولية حركة مضادة لصحـــة الانتماء لمذهب أهل البيت عليهم الســـلام، وتمارس كل صنوف الاضطهاد والتنكيل بتراثهم المأثور عنهم، وتحاربه باسم أصول مخترعة ظالمة.

ولا يوجـــد طريق لكتب الأصول المزعومة ســـوى براميل القمامة بعد تمزيقها والقضاء عليها.. ولا عذر لســـلوك مســـلك الأصوليين بعد اليوم إلا تعمد اختيار الضلال ومعاداة مذهب الحق ورفض الطريقة المثلى[1].

لكن مع هذه الاتهامات الصريحة، عجز الأخباريون عن تفعيل رؤيتهم في الساحة البحرينية؛ بســـبب تراجعهم وعجزهم، وهذا هو سبب انكماش مظاهر الخلافات بين الفريقين، وانحســـارها في مناوشات علمية متفرقة، وليس السبب كما يزعم البعض أن العلاقة بين الطرفين يسودها الود والوئام، «سارت العلاقة العلمية بين الفريقين في عصرنـــا الراهن في ودّ ووئام تامين. وجرت بعض حوادث الخلاف

(١) محسن آل عصفور، ملتقى صفوة الشيعة، ٢٠٠٦/٩/٩م:
http://www.ekhbarion.com/vb/showthread.php?t=5427

المتعلقة بتقاسم إدارة بعض المساجد، ووجوب أو استحباب الجهر بالبسملة في الركعة الثالثة والرابعة في صلاة الجماعة الجامعة لأتباع كلا الفريقين، وذلك بعد وفاة الشـــيخ باقر العصفور، لكن هذه الحوادث لم تكن تشكل مظهرًا من مظاهر الخلاف الاجتماعي.

فكل الصور الدينية بينهما باتت محصورة في الحيز العلمي، وتجري مناوشاتها أحيانًا بين أهل الاختصاص في حوزتي قم والنجف، وحين يجري تقاسم الوظائف فـــي تجمـــع علمائي محلي مناطقـــي. ولا يعتني عامة البحرينيين من منتســـبي الأخبارية والأصولية بهذه المناوشات ولا يميلون كل الميل للاستماع إلى تفاصيل خلافها».[1]

لم تكن الخلافات بهذه البســـاطة التي يتكلفها المحروس، فقد كانت قرية جد حفص -كمثال- مســـرحًا لخلافات حادة في حقبة الثمانينيات شهدت تراشقًا، وإصـــدارات متضـــادة، كما مُنعت بعض الرســـائل العلمية مـــن التدريس بحجة الخلافات بين الفرقتين وتجنبًا للفتنة، ولا يزال قسم كبير من أهالي القرية يقلد يوسف البحراني المتوفى قبل أكثر من ٣٠٠ عام.[2]

وفـــي منطقة الخميس في منتصف الثمانينيـــات أيضًا تفجرت الخلافات بين الفرقتين، وبدأ الأخباريون في تنفيذ عملية «تمشـــيط واسعة تركزت في منطقة شـــرق وعلى فئة صغار الســـن، ولكل من يعرفون بأنه يقلد أحد المراجع الأحياء آنذاك-كالسيد الخوئي والإمام الخميني- يقومون بإقناعه للعدول إلى أحد المراجع الأموات من المدرســـة الأخبارية.. وهو ما دعا لتأزم العلاقة بين الطرفين، جرت عدة جلسات تحاور وتفاهم في المسألة بين كبار عقلاء القوم، إلا أن صغار القوم والعقول كانوا يفســـدون ذلك الصلح بالتعدي على مقام المرجعية، وأحيانًا بثقافة تطهير البلاد القديم من تقليد السيد الخوئي والإمام الخميني.. لأن تقليدهم غير مبرئ للذمة، وأخرى بتنظيف المساجد من الرسائل العلمية الموجودة، واستبدالها

(١) كريم المحروس، مقال: مقامات الأصولية والإخبارية، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٧/١٢/٦م.
(٢) منتدى بحرين أونلاين ٢٥-٩-٢٠٠٩م.

بكتاب ســـداد العباد -وهو الرسالة العلمية للشيخ حسين آل عصفور- أو الرسالة الصلاتية للشيخ يوسف البحريني». [1]

ربما يمكن القياس على حادثة العثور على جثة القاضي الأخباري ســـليمان أبو المكارم في القطيف بالمنطقة الشرقية في ظروف غامضة،[2] لتكوين تصوّر عن خفايـــا العلاقة بين الأخباريين والأصوليين في البحرين؛ إذ الواقع الشـــيعي في البلدين متقارب إلى حد كبير، وقد كشـــفت الحادثـــة عن وجود صراعات دفينة بين التيارين يمكنها أن تصل إلى مســـتوى التصفية الجسدية -وإن لم يثبت كون الحادثة جنائية حتى الآن-، وهذا يعني أن خفوت الجدل العلمي لا يعني بالضرورة تراجع التعصب؛ إذ يكفي وجود التمايز والمفاصلة بين أنصار التيارين في شـــتى المجالات ليكون ذلك بمثابة برميل البارود الذي ينتظر أي شرارة للانفجار.

وعادة مـــا تتحكم موازين القـــوى في العلاقة بين الطوائف الشـــيعية المتنازعـــة؛ فتخف حدة الصراع أو تزداد بحســـب معادلة التوازن وليس نتيجة غلبة التســـامح، ومن ناحية أخرى؛ فإن الفريق الأضعف يغلب عليه الســـعي لتقوية علاقاته مع السلطات الحاكمة السنية في محاولة لموازنة قوته في الساحة مع المنافس الأقوى.

وعلى صعيد جهود التلاقي والتوفيق بين التيارين، فإن عملاً ملموسًـــا في هذا المجال بدأ مع مطلع التســـعينيات من القرن الماضي، وتبلورت النقاشـــات حول تأســـيس كيان مشترك -المكتب العلمائي- يضطلع بأمور تتعلق بمصالح الطائفة مثل الأوقاف والقضاء، والحوزات، والمدارس الدينية وأنظمتها ومناهجها، وتنظيم الشـــعائر وجمع الحقوق الشـــرعية.. إلخ، ولكن الفكرة لم تنتقل إلى حيز التنفيذ وتفرقت الجموع إلى اتجاهات شتى، بعضها لجأ إلى محاولة التلاقي مع السلطات لحصد المناصب والمكاسب والانفراد بالمؤسسات الدينية الرسمية [3].

(١) انظر مذكرات سجين ، تأليف علي عاشور ص ١٤-١٥.
(٢) شبكة راصد ٢٦-٩-١٤٢٨هـ.
(٣) كريم المحروس مقال: مقامات الأصولية والأخبارية، الوقت ٢٠٠٧/١٢/٦م.

الأخباريون والتيارات الأخرى:

أبرز أنشـــطة الأخباريين حاليًا تدور في فلك العلم، وكثيرًا ما تثور مناوشـــات مع تيارات أخرى في البحرين بســـبب تصريحات أو فتاوى تصدر من رجال دين أخباريين، وفي الســـاحة البحرينية تُعـــدُّ الفتاوى والتصريحـــات الجريئة – أو القطعية- من أهم وســـائل إثبات التواجد، وأبرز الأخباريين المثيرين للجدل على الدوام هو محســـن آل عصفور الذي يُطلق عليه في أوســـاط العائلة لقب: «صقر آل عصفور».

على ســـبيل المثال: يتخذ الأخباريون موقفًا متشـــددًا من التطبير في مواكب عاشوراء الذي يتبناه ويدعمه الرساليون، ويعتبرونه فعلاً متشنجًا «العتب كل العتب على أولئك الخطباء الذين يدفعون بشـــعاراتهم الحماســـية، ويلهبون بخطاباتهم المتشنجة مشاعر الشباب والأطفال، ويدعونهم ويشجعونهم على ممارسة التطبير بلا مراعاة لقدسية الشعائر نفسها، ولا التفات لأبسط الضوابط الشرعية»[1]، كما يعتقدون بأن سبب ممارسته هو الجهل بالشرع «هناك ثلاثة عوامل أساسية لهذا السلوك: الأول: جهل الناس بالضوابط الشرعية التي تحكم مثل تلك الممارسات، والثاني: وجود أجندات حزبية سياســـية لدى بعض الفئات والاتجاهات التي تجد في هذه الممارسة ساحة تحدٍ وإثبات وجود، والثالث: وجود فتاوى صدرت إما عن اشتباهات وشبهات أو خوف من ردود فعل الناس المتعصبين»[2].

أثار محســـن آل عصفور غضب مقلدي ومحبي المرجع اللبناني محمد حسين فضل الله، عندما انتقد بعض آرائه، ودعاه إلى المناظرة عبر الفضائيات، فتعرض على إثر ذلك لانتقادات لاذعة عبر الصحف ومواقع الإنترنت، على ســـبيل المثال كتب الصحفي قاســـم حسين في صحيفة الوسط: «يبدو أننا لن نصل إلى مخرج من هذا الخلاف قريبًا- حول رؤية الهلال- فحتى من يريد العثور على مخرجٍ من الفقهاء، متســـلّحًا بالعلم وآراء الخبراء والمختصين -يقصد فضل الله- سيخرج

(١) حوار محسن آل عصفور مع صحيفة الأيام ٢٠٠٨/٢/٢٩م.
(٢) المرجع السابق.

له بعض الطواويس- يقصد آل عصفور- ممن لم يبلغوا سطوح العلم والمعرفة والأخلاق، ليستخفّوا برأيه الفقهي، ويطالبوا بمناظرته تلفزيونيًا، كأنّ أحكام الله تثبت بالمناظرات الاستعراضية على شاشات الفضائيات»[1].

تحمس آل عصفور وكتب مقالاً يرد فيه على قاسم، وقال فيه: «أدعو المحبين للسيد فضل الله ومتعصبي أتباعه ألا يبالغوا في الأمر .. وكَيِّل عبارات السب والكلام الفاحش البذيء كما فعل بعضهم في بعض المواقع في شبكة الإنترنت وإبراز العداء لكل من يناقش أفكاره وينتقدها وينقضها ...»، وقال أيضًا في استعراض علمي مقارن: «وليكن في علمك أن مجموع ما وصلني من استفتاءات من أنحاء العالم في السنوات الماضية عبر موقعي في شبكة الإنترنت، وأجبت عليها بنفسي لا من خلال لجنة، يزيد على ما في موقع السيد محمد حسين فضل الله بكثير، وسأباشر خلال الأشهر القادمة -إن شاء الله تعالى- بطبعه في أكثر من أربعين مؤلفًا» [2].

من المناوشات العلمية لآل عصفور ردُّه الغريب على فتوى للمرجع الشيعي الأعلى آية الله السيستاني بحرمة نوع من الأسماك اسمه «الصافي»، أثارت الفتوى آل عصفور فصرح لصحيفة الأيام، بأنه حلال وجاء في كلامه: «أثارت الفتوى التي تناقلتها مواقع الإنترنت بخصوص حرمة سمك الصافي المنسوبة إلى المرجع الشيعي السيد علي السيستاني، والتي جاءت في موقعه على الإنترنت جدل الكثير في الشارع، القاعدة العامة وما أجمع عليه علماء الشيعة: أن الكائنات البحرية تنقسم إلى قسمين: أولهما حيوانات وجميعها محرم، والثاني أسماك، وتنقسم إلى ما لها فلس- أي قشر- وجميعها حلال، وإلى ما لا فلس لها، وهي مما يحرم أكلها، وورد استثناء الربيان بالنص من الحيوان، وتنزيل قشره منزلة الفلس... وهناك من الأسماك ما نراه بلا فلس «كالكنعد» و«الصافي» إلا أن الناس يأكلونهما على خلاف القاعدة، إلا أن الصحيح أنهما مما له فلس، فأما الكنعد فقد روي عن

(١) قاسم حسين، مقال: على أبواب العيد، الوسط ٢٠٠٨/٩/٣٠م.
(٢) مقال: رسالة مفتوحة إلى قاسم حسين، الوسط ٢٠٠٨/١٠/١٨م.

الإمام الصادق [ع] أن هذا النوع له فلس، إلا أنه لحدة طبعه وزعارة مزاجه يحك جسده بالتراب دائمًا، فيتساقط عنه، فلا يبقى عليه شيء منه، متابعًا أما السمك الصافي فأهل الخبرة والصيادون يؤكدون أن له فلسًا هلاميًّا قريبًا من الذنب، وأنه أثناء إخراجه من الماء يتساقط هذا الفلس..» [1].

التيار الثالث [الهجين]:

ظلت الأخبارية متجذرة في نفوس البحارنة قرونًا متتالية، زاد من رساختها التماع نجمي الشيخين يوسف آل عصفور، وحسين آل عصفور، وتخطي مرجعيتهما حدود الجزيرة إلى دول أخرى مجاورة، لذا فقد ظلت النسبة الأكبر من البحارنة تقلدهما إلى ما قبل ٤٠ إلى ٥٠ عامًا، وبالأخص «شيخ حسين العلامة» كما كان يُسمى، وبدأت عملية تحول حقيقية تطال «جسم» الأخبارية في البحرين مع سفر عدد من الطلاب النابهين لتلقي العلوم في النجف؛ حيث تلقفهم حزب الدعوة- الأصولي- وضمهم إلى صفوفه، وكانت البداية مع الشيخ سليمان المدني الذي بلغ تأثره حد السعي لنقل التجربة إلى البحرين، فأسس فرع حزب الدعوة البحريني الذي تمدد ليحتوي العدد الأكبر من الناشطين الشيعة، وكان من بينهم: عبد الله المدني -شقيق سليمان-، وعيسى قاسم، وأحمد الغريفي وعبد الأمير الجمري.

في مطلع السبعينيات كان البحارنة الأخباريون على موعد آخر مع موجات التغيير الأصولية، فقد حل عالم الدين الشاب هادي المدرسي المنتمي إلى المدرسة الشيرازية ضيفًا على البحرين، وبدأ عملية التجميع والتربية، والحشد في صفوف الأخباريين مكونًا تيارًا جديدًا سريًّا تحت مسمى «التيار الرسالي»، وهو أيضًا أصولي.

في عام ١٩٧٩م ظهرت موجة التغيير الأصولية الثالثة باندلاع الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الخميني، وكانت بمثابة الضربة القاضية التي زعزعت التدين

(١) الأيام ٢٠٠٨/٨/٧م.

الأخباري في البحرين، وكان واضحًا أن الجيل الجديد من الشـــباب الشيعي قد ســـأم تقليد الأموات، بينما هو يرى مرجعيات آســـرة تقود عمـــلاً ثوريًا لتحريك المجتمعات الشيعية.

لا ريب أن عالَم الشـــيعة لم يعد كما كان بعد ظهور ثلاثة زعامات ثورية هي: الشـــيرازي، باقر الصدر، الخميني، فكل مرجـــع من هؤلاء أنتج تيارًا ثوريًا تمدد خارج بلده الأصلي، ليؤســـس فروعًا استنســـخت فكر القائد الملهم، وانطلقت تطبقـــه في ربوعهـــا دون أي عملية تقويم أو أقلمة أو تكييـــف، وكانت البحرين تربة خصبة لتفاعل التيارات الثلاث مع المجتمع البحراني، ومع النظام الحاكم، وأيضًا فيما بينها.

هذه التيارات الدينية المنشأ والمصدر، تمخضت عن حركات وأحزاب سياسية وعسكرية ودعوية أعادت صياغة المجتمع الشيعي البحراني بدرجة كبيرة، ولكنها لم تستطع -ولم تملك الوقت أو الرغبة- أن تستأصل الماضي الأخباري في الواقع الديني أو في نفوس البحارنة، مكتفية بالتحكم في الواقع الدعوي السياسي.

أثمرت الموجات التغييرية الوافدة وتفاعلاتها مع الواقع البحراني عدة تركيبات دينية بالنظر إلى أربعة مكونات رئيسة للثقافة الشيعية البحرينية: التاريخ، التعلم، المرجعية والتقليد، المنهج السياسي:

١- يتواصلـــون مع تاريخهم الأخباري، ويســـعون لتمديده، يتعلمون في حوزات أخبارية وأصولية، ويقلدون الميت، وليس لديهم رؤية سياســـية واضحة، مع ميل إلى تحسين العلاقة مع النظام القائم. [الأخباريون التقليديون].

٢- يتواصلـــون مع تاريخهم الأخباري، ويســـعون لتمديده، يتعلمون في حوزات أخبارية وأصولية، ويقلدون الميت، يحملون رؤية حزب الدعوة قديمًا، مع تطويرها لاحقًا بالمشاركة في العملية السياسية. [تيار المدني]

٣- يتواصلون مع تاريخهم، ويسعون لتمديده، لكن مع تطويره، ويقلدون الميت مع ميل للاقتداء بالمرجعيات الأصولية، ليســـت لديهم رؤية سياسية واضحة مع وجود بوادر للحراك السياسي. [من نماذجه جعفر الشارقي المنتمي إلى التيار المدني].

٤- يتواصلون مع تاريخهم، ولا ينكرون انتماءهم له، ولكن لا يســـعون لتمديده، يتعلمون فـــي الحوزات الأصولية والأخبارية، يقلدون الميت، يتبعون ولاية الفقيه. [قطاعات عريضة من الأخباريين].

٥- يتواصلون مع تاريخهم، ولكن لا يســـعون لتمديـــده، يتعلمون في الحوزات الأخبارية والأصولية، يقلدون الحي، يحملون رؤية سياسية مصدرها حزب الدعوة وخط الإمام والتيار الرســـالي. [زعامات دينية بارزة مثل: الشـــيخ عيسى قاسم، وقطاع عريض من العلماء القدامى الداعمين لتيار الوفاق حاليًا، وشريحة واسعة من المنظمين في التيارات السياسية].

٦- تواصـــل ضعيف مع التاريخ الأخباري، يتعلمون في حوزات أصولية، يقلدون الحـــي الأعلـــم، يحملون رؤية الجمعيـــات والحركات السياســـية الموجودة على الســـاحة- ولاية الفقيه، الرساليون ..إلخ-. [قطاعات عريضة من الأجيال الشابة بدءًا بالجيل الذي تفتَّح على إعلان الثورة الخمينية والأجيال التي تليه].

هناك ملامح أخرى يمكنها أن تقدم تفســـيرات إضافية للفسيفساء البحرينية الدينية:

١- هذه الخريطة ليســـت نهائية، فالتركيبات المعقدة المتناقضة مع مسلّمات الانتماء المذهبي الأخباري والأصولي لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال، وسبب وجودها هو بطء عملية التحول من الأخبارية إلى الأصولية بسبب التاريخ العريق للأولى، ومن ثَم نتجت هذه الصور المتضادة، بالإضافة إلى أن وجود نماذج علمية وسياسية بارزة تحمل التناقض نفسه سهل استنساخها إلى الأتباع.

٢- رموز الأخباريـــن يتقلصون من حيث العدد، كما أن نطاق تأثيرهم يتراجع فـــي دوائر محدودة قريبة من أماكن تواجدهم، على ســـبيل المثال، تيار المدني تقلـــص نفوذه كثيرًا بحيث أصبح متركزًا في قرية جد حفص مركز عائلة المدني، والشـــيخ جواد الوداعي تأثيره يتراجع مع كبر الســـن، وحتى محسن آل عصفور يرتبـــط تأثيره إلى درجة كبيرة بانتمائـــه العائلي الذي يعطيه زخمًا لكنه أيضًا لا

يقفز به إلى مستوى الجماهيرية، خلاصة القول: أنه لا يوجد أي رمز أخباري -قلبًا وقالبًا- جماهيري في الوقت الحالي.

٣- يمكن ملاحظة التغير في أنماط الخريطة الدينية من خلال تتبع حالة الزعامات الثلاث الكبرى في تاريخ البحارنة المعاصر، وهم: سليمان المدني، عبد الأمير الجمري، عيسى قاسم...

فالأول كان أخباريًا، لكنه تحول في مجال العمل السياسي والحزبي إلى أصولي، وعندما اعتزل العمل السياسي بقي أخباريًا كما هو، وظل تياره الذي حمل اسمه أخباريًا أيضًا...

أما الجمري فكان أخباريًا أيضًا، ولكنه تحول بدرجة أكثر اقترابًا من الأصولية، حتى إنه كان يفتي على موقعه بأفضلية ورجحان تقليد الحي الأعلم على الميت مخالفًا بذلك أصلاً من أصول الأخبارية..

أما عيسى قاسم فقد ذهب إلى النجف أخباريًا، ثم تحول إلى حزب الدعوة مع بقاء خلفيته الأخبارية، ولاحقًا تبنى نظرية ولاية الفقيه وخط الإمام، وأصبح مرشدًا لجمعية الوفاق المشاركة في العملية السياسية، وفي أزمة قانون الأحوال الشخصية اشترط أخذ رأي المرجع الأصولي الأعلى علي السيستاني.

يذكر حميد آل مبارك هذا التفاوت بين الزعامات في عبارات موجزة: «الشيخ إبراهيم المبارك درس أربع سنوات في النجف، وحضر دروس الشيخ محسن الحكيم والسيد الخوئي، ولكن بقي على أخباريته، رغم أنه تتلمذ على يد الأصوليين، لكنه ظل متمسكًا بأخباريته. الجيل التالي الذي ذهب إلى النجف ظل أيضًا متمسكًا بأخباريته مثل الشيخ سليمان المدني، الشيخ عيسى قاسم، والشيخ عبد الأمير الجمري، ذهبوا أخباريين ورجعوا أخباريين، لا شك أن خطاب الشيخ عيسى والشيخ عبد الأمير اختلف نوعًا ما نتيجة تأثرهم فترة بالسيد محمد باقر الصدر، السيد الحكيم، والشيخ محمد أمين زين الدين»[1].

هذا التنوع والغموض في تصنيف الشيخ قاسم بين الأخبارية والأصولية مستمد

(١) حوار مع الشيخ حميد آل مبارك، الوقت ٢٠٠٧/١١/٢٢م.

فيما يبدو من شـــيخه محمد أمين زين الدين، الذي كان مرجعه في التقليد، وكان زين الدين محســـوبًا على الأخباريين إلا أن منهجه كان معتدلاً بسبب وجوده فترة طويلـــة في النجف معقل الأصولية، فكان يســـتنكر وجـــود فروقات جوهرية بين الفريقين، ويرفض التصنيف لأحدهما، وكما يصفه الشـــيخ حســـن الصفار: «إنَّ الأخباريين يعتبرونه زعيمهم، والأُصوليين يَرونه أحد أعلامهم»[1].

إن التركيبات الســـابقة من رقم ٢ إلى ٦ ، يمكن اختزالها في مسمى واحد هو: التيار الثالث، أو التيار الهجين، الذي لا هو أخباري ولا هو أصولي على المستويين الفردي أو الجماعي، فعلى المستوى الفردي قد يجتمع في الشخص كونه أخباريًا فـــي مجالات وأصوليًا في أخرى، وعلى المســـتوى الجماعي، قد يضم التيار- أو الجمعية- أشخاصًا تغلب عليهم الأخبارية، وآخرين تغلب عليهم الأصولية.

هذا التقاطع الأفقي الرأسي حتى مع الافتراض بكونه حالة مؤقتة، فإنه يُحدِث ارتباكًا في آلية التحرك السياســـي لأي جمعية أو حركة سياســـية، بســـبب كثرة القيود والاعتبـــارات والخلفيات المتناقضة، وأي حركة سياســـية عادة ما تكون في حالة صراع بين الحفاظ على أمرين: تماســـكها الداخلي، وحركتها الخارجية، وعندما يستهلك الحفاظ على التماسك الداخلي قدرًا كبيرًا من الجهود فإن ذلك يؤثر ســـلبًا ولا شـــك على الحركة الخارجية، وقد ظهر ذلك جليًا في أداء جمعية الوفاق وهو ما سنتناوله بشكل أكثر تفصيلاً في فصول قادمة.

في الفصل القادم ســـيتبين لنا أن الخريطة السياســـية للمجتمع البحراني تضيف مزيدًا من التقاطعات التي تعقّد الشكل العام للقوى السياسية وطبيعة العلاقة بينها.

(١) من بحث ألقاه الصفار عن زين الدين في حفل أربعينيته بدمشق عام ١٩٩٨م، موقع أمين زين الدين: http://www.zaineddeen.net/index.php?Page=article&ArticleID=25

المبحث الثاني

التيار الرسالي

يلعب التيار الرسالي دورًا بارزًا في الساحة البحرينية، وإن كان دوره السياسي تقلص في العقد الأخير لصالح تيار جمعية الوفاق، إلا أن التيار حاضر في الشارع البحراني خاصة والشارع الشيعي بصفة عامة نظرًا لقوته الثقافية والإعلامية، وسوف يتم التركيز على التيار في هذا الفصل نظرًا لتفوق دوره الديني على السياسي في الفترة الحالية.

أبرز سمات الشيرازية:

ينتمي التيار الرسالي-الشيرازي- إلى مؤسسه المرجع الديني آية الله محمد المهدي الحسيني الشيرازي المتوفى عام ٢٠٠١م، والخطوة الأولى لفهم التيار وتفسير أدائه هي فهم شخصية مؤسسه وأبرز سماته، فقد كان الشيرازي المولود عام ١٩٢٨م، يحمل طموحًا كبيرًا في بلوغ مرتبة المرجعية العليا في النجف، حفزه إلى ذلك نشأته في أسرة علمية عريقة؛ حيث كان والده المهدي الشيرازي هو المرجع الأبرز في كربلاء، وكان جده لأمه هو المرجع محمد حسن الشيرازي صاحب فتوى التنباك الشهيرة، وكلهم إيرانيون يحملون الجنسية الإيرانية، رغم أنه ووالده مولودان في العراق[1].

تميز الشيرازي منذ بداياته الأولى بالاستقلالية والقابلية للتصادم مع نخبة الفقهاء والعلماء وبخاصة في كربلاء، فقد أعلن نفسه مرجعًا وتصدر للاجتهاد دون الرجوع إلى أحد من المراجع المعروفين وقتها، وكان قاطعًا في آرائه حديًا في خياراته، فحَرَّم الديمقراطية والتنظيمات الحزبية، وبخاصة السرية واعتبرها انقلابًا على القيادة المرجعية الدينية الشرعية، وتبنى نظرية ولاية الفقيه قبل الخميني

(١) انظر الشيرازي، المرجعية في مواجهة تحديات التطور، تأليف أحمد الكاتب، ص ٣٠.

بعشر سنوات، ودعا إلى دولة إسلامية تحكمها القيادة المرجعية العليا[1].

لكن الشـــيرازي تحول في آرائه بنســـبة ١٨٠ درجة بعد عدة تجارب، فقد أدى إهماله للتنظيمات الســـرية والحزبية إلى تراجع كوادره أمام حزب الدعوة العراقي في الستينيات، وفقد التيار جزءًا من شـــعبيته، ثم تعرضت العائلة لحملـــة أمنية عام ١٩٦٩م بعد انقلاب البعث فاعتقل أخوه حسن الشيرازي، واضطر هو إلى الاختفاء خمسة أشهر، أدى ذلك إلى تبلور فكرة التنظيم الحزبي من جديد في ذهنه، وبالتشاور مع مساعديه تم تكليف ابن أخته محمد تقي المدرسي بتأســـيس تنظيم خاص بالتيار سمي «الحركة المرجعية»، ثم تحول لاحقًا إلى «منظمة العمل الإسلامي»[2].

بعد تجربته المحبطـــة مع نظام الثورة الإيراني دعم الشـــيرازي رؤيته لولاية الفقيه بنظرية «شـــورى الفقهـــاء»، وتبدلت نظرته عـــن الديمقراطية والتعددية الحزبية ليراها من أســـرار التقدم الغربي وضرورة من ضرورات الحياة والتقدم والاســـتقرار للمسلمين[3]، وتناول الشيرازي «شـــورى الفقهاء» في عدة كتب منها «الســـبيل إلى إنهاض المســـلمين»، «الصياغة الجديدة»، واعتمدها كشكل وحيد من أشـــكال الحكومة الإسلامية في «عصر الغيبة»، والفكرة الرئيسة للنظرية هي أن «جميع مراجع التقليد بدون اســـتثناء هم أعضاء شورى المراجع، ولهم الولاية الشـــورية في ممارسة الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة .. لا يحق لأي مرجع أن يسلب حق الولاية من مرجع آخر»[4].

منذ مرحلة مبكرة استهدف الشيرازي بلوغ مرتبة المرجعية العليا والتحول إلى زعامة جماهيرية، لذلك برع في نســـج علاقاته الخاصة والعامة، وأجاد التعامل مع الجماهير، «ومن أجل المحافظة على الشـــعبية كان الشيرازي يوصي أتباعه بالتزام الحيادية في المسائل المختلف عليها بين الناس، وتجنبها بكل ذكاء ولباقة، وذلك خوفًا من انشقاق الناس عليه، وفي الوقت الذي كان يسعى إلى تخفيف حدة الخلافات الموجـــودة في المجتمع، بكل لطف ولين، فإنه كان يحرص على حفظ

(١) السابق ص٦، ٧.
(٢) السابق ص ٩ ، ٣٣.
(٣) السابق ص ٧.
(٤) ميرزا الخويلدي، مقال: المرجعية الشيعية بعد رحيل الشيرازي، الشرق الأوسط ٢٠٠١/١٢/٢٧م.

لســـانه وحركاته من إبداء المخالفة أو الموافقة لأي من الطرفين المتنازعين»[1]، ولأن الشـــعائر العاشورائية بكل ما تحملها من مظاهر وطقوس كانت تلقى تأييدًا جماهيريًّا واســـعًا؛ فقد وقف الشـــيرازي إلى جانبها بقوة، وصاغ رؤية تنظيرية لها مســـتخدمًا العبارات المعتادة عن المســـتعمر والثورة ..إلخ، فقال: «إن هدف المســـتعمر في بلادنا هو القضاء على الشعائر الحســـينية؛ لأن الإمام الحسين هـــو رمز الثورة والتحـــرر، وقضيته كانت على مدى الأجيال ســـببًا وحافزًا لدفع المسلمين إلى الثورة والتحرر»، فأيد الشـــيرازي مختلف أنواع الشعائر بما فيها اللطم، وضرب السلاسل، والتطبير، ووطء الجمر اللاهب يوم عاشوراء، «حتى إنه قاد بنفســـه مواكب للتطبير باسم الحوزة الدينية في كربلاء في أواخر الستينيات لحســـم الجدل الدائر حولها، ودفع أخاه حســـن الشـــيرازي في عام ١٩٦٥م إلى تأليف كتاب باســـم الشعائر الحسينية شنّ فيه هجومًا عنيفًا على الذين ينتقدون الشعائر، ووصفهم بالعملاء للمستعمرين والعداوة للتشيع»[2]، رغم أنه كان من بين هؤلاء كبار المراجع في النجف وقم.

لكن حرص الشـــيرازي على الجماهير تَفَوَّق على حرصه على استمالة النخب الدينية والمثقفة، فكانت تحركاته تثير جدلاً مستمرًّا من حوله، وهو ما جعله هدفًا دائمًا للانتقادات والحصار ودعاوى التهميش والانتقاص من منزلته العلمية، وقد اســـتغل أتباعه ذلك لصالحه؛ فحوّلوه إلى «مظلوم» مُضطَهَد مُحارَب ممن حوله، وتحولت هذه «المظلومية الشيرازية» إلى مكون ثابت للخطاب الشيرازي الرسالي، على ســـبيل المثال ألّف الرســـالي البحراني عبد العظيـــم المهتدي كتابًا بعنوان «التسقيط»، تناول فيه «مظلومية» الشيرازي، فجعله محورًا للأحداث وقلبًا للعالم وهدفًا لـــكل متآمر، فقال: «رماه الحكام منذ الخمســـينيات لخوفهم من نظريته الشـــورائية... ورماه بعض مراجع الدين لعدم قراءتهـــم في نظريته حول تطوير المناهـــج... ورماه بعض علماء الدين لخوفهم على مـــا بأيديهم.... ورماه بعض المثقفين لعدم انفتاحهم عليـــه... ورماه بعض أصحاب المال لتأثرهم بالتقوّلات

(١) انظر الشيرازي، المرجعية في مواجهة تحديات التطور، تأليف أحمد الكاتب، ص ٣١.
(٢) السابق ص ٣١.

عليه ... ورماه بعض الأحزاب الإسلامية لتعصبهم الفئوي ... ورماه الهمج الرعاع في المجتمع لميلانهم جهة كل ناعق»[1].

وقال المهتدي في موضع آخر: «جَيَّشَ الاستعمارُ نفوذَه المباشر وغير المباشر لتطويق هذه الشخصية العملاقة، وتشويه صورة هذه النابغة الرسالية التي قال عنها المرجع الورع السيد شهاب الدين النجفي المرعشي [رحمه الله] وهو يظهر تألمه وأسفه على الجهل بمقام الشيرازي ونبوغه: إن المسلمين سيعرفون ما يقوله هذا السيد الجليل بعد قرنين من الزمن..»، وفي موضع ثالث يقول: «عانت مجتمعاتنا آلام التسقيط وأوجاع التجاذبات في قضية المرجع المجدد الشيرازي المظلوم»[2].

اضطر الشيرازي إلى الخروج من العراق عام ١٩٧١م إلى الكويت، فذهبت أحلام المرجعية العليا أدراج الرياح، «كان الشيرازي في العراق؛ حيث الأكثرية الشيعية يطمح إلى أن يصبح يومًا ما المرجع الأعلى، ويؤسس دولة ولاية الفقيه أو المرجعية الدينية، ولكنه اقتلع منه وجاء إلى الكويت، تلك الدولة الصغيرة التي لا يشكّل فيها الشيعة سوى نسبة الربع أو الثلث من السكان، وهو ما لا يؤهله للقيام سوى بالنشاطات الثقافية، وهذا ما تفرغ له»[3].

لكن الشيرازي تلقى الصدمة بمرونة وطَوَّر للمرة الثانية رؤيته لتصبح الثقافة محورًا رئيسًا فيها- بالتوازي مع العمل التنظيمي السري الذي قاده الأَخَوَان المدرسي- فقال في كتاب بعنوان «السبيل إلى إنهاض المسلمين»: «الثقافة هي التي ترسم للأجيال مسيرتها، وهي التي تحدد طريقة تعامل الأمة مع الأحداث والوقائع، وهي التي تعين مستقبل الأمة»[4]، ولأن الثقافة تحتاج إلى وسائل لنشرها دعا إلى الاهتمام بالإعلام، فقال في نفس الكتاب: «من الواجب على كل مسلم أن يعمم الوعي الإسلامي العقائدي والاقتصادي، والتربوي والعسكري، والزراعي والصناعي والاستقلالي في كل البلاد الإسلامية بواسطة الإذاعة والصحف

(١) من مقدمة كتاب التسقيط للمهتدي، بحرين أولاين ٢٠٠٢/١٢/١٣م.
(٢) المرجع السابق.
(٣) أحمد الكاتب، مرجع سابق ص ٥١.
(٤) من مقدمة كتاب التسقيط، مرجع سابق.

والمجلات والنوادي والكتب والمؤتمرات وغيرها»[١].

بدأ الشـــيرازي بتطبيق هذه المنهجية على نفســـه، فألف ما يربو على الألف ومائتي كتاب وكتيب[٢]، ودَعَّم تأسيس الفضائيات الشيعية، فكان نجاحه في عالم الإعلام متفوقًا على عالم السياســـة، «رغـــم كل الفيتو وكل الأذى، وكل الضربات التاريخية، وســـخافة التشكيكات، وحرب الإشـــاعات على مرجعية التيار ورموزه وجمهوره؛ فإن قدرته على الصمود والبقاء وتتويج صعوده بخمس قنوات فضائية على مســـتوى العالم دليل صحة فكره وصدقه»[٣]، وضمن اهتمامه البالغ بشعائر عاشـــوراء، أبدى الشـــيرازي عناية خاصة بـ«الرواديد»، وهم المنشـــدون الذين يطوفون على مواكب العزاء والمآتم، وطلب من الرادود الشـــهير باسم الكربلائي تنفيذ خطة لتخريج وتدريب مائة شاب على الإنشاد مع تشكيل فرقة خاصة أطلق عليها اسم «شباب الثقلين»[٤].

على أن إقامته في الكويت- تسع سنوات- لم تخلُ من فوائد أخرى، فقد توسعت دائـــرة مقلديه في البحرين والمنطقة الشـــرقية لتصل إلى نصف عدد المقلدين تقريبًا حسب تقدير أحمد الكاتب[٥]، وهذا يعني تزايد الحقوق المالية والتبرعات التـــي جعلت التيار قادرًا علـــى تنفيذ عدد كبير من المشـــروعات والتنظيمات، ويلاحظ هنا أن الشـــيرازي كان يلقى ترحيبًا خاصًا في الأوساط الإيرانية، وقد ظلت هذه سمة بارزة في التيار خاصة في كربلاء[٦].

بعد الثورة الإيرانية رحل الشـــيرازي إلى إيران؛ حيـــث انتهت إقامته إلى قم، وتعرضـــت علاقة التيار بالنظام الإيراني إلـــى تقلبات حادة خلال ٢٢ عامًا حتى وفاة الشيرازي عام ٢٠٠١م.

(١) من مقدمة كتاب التسقيط، سابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) عبد العظيم المهتدي، بحث بعنوان: البحرين إلى أين؟ ٢٠٠٨/٥/١٩م، الموقع الشخصي.
(٤) باسم الكربلائي في حوار مع مجلة المنبر ، منتديات شبكة الهادي الثقافية ٢٠٠٧/٤/٢٦م والحوار في عام ١٤٢٢هـ.
(٥) أحمد الكاتب، مرجع سابق، ص ٥١.
(٦) أحمد الكاتب، مرجع سابق، ص ٣٠.

كيف يفكر المرجع الشيرازي الحالي؟:

مـــن المهم معرفة أبرز الأفكار والمبادئ التي يتبناها ويدعو إليها مرجع التيار الشـــيرازي في الوقت الحالي، وهو «آية الله» صادق الشـــيرازي المقيم في قم، والذي لم تُعرف له ممارسات سياسية ويغلب عليه الطابع التقليدي للمرجع.

يتعامل الشـــيرازي -رغم أصوليته- مع النصوص الواردة في قداســـة الأئمة بطريقة حرفية تماثل طريقـــة «الأخباريين»، وهو ما أثمر تعصبًا حديًّا في الفهم والتعامـــل، وتُذَكِّر هذه المنهجيـــة بتميز التيار بقدرته علـــى التواصل مع الفرق المنشقة عن الاثنا عشرية مثل الشيخية، وكذا تواصله مع العلويين وإقراره بأنهم اثنا عشرية.

وللشيرازي أقوال كثيرة في مجال «قداسة الأئمة» نذكر بعضًا منها:

- معرفة الله والنبي لا تنفع من دون معرفة الإمام، بل ليســـا بمعرفة من دونها بالمعنى الدقّي.

- لقـــد جعل الله تبارك وتعالى كلّ قوى الكون تحت تصرّف الإمام، وهذا الأمر مستدلّ عليه من كلمات المعصومين -سلام الله عليهم- أنفسهم.

- ويتبيّـــن مما مرّ أنّ كلّ شـــئون الكون وقواه قد جعلهـــا الله تعالى بيد الإمام المعصوم، ســـواء فيما يتعلّق بالأشـــخاص أو الأشياء بالنســـبة إلى الماضي أو المستقبل.

- لو أنّ كلّ البشـــر المتجاوز عددهم ســـتّة مليارات نسمة سألوا الإمام آلاف الحاجات؛ فسيكون -سلام الله عليه- قادرًا على إعطائها لهم دون أن ينقص منه بمقدار الرطوبة العالقة من ماء البحار برأس الإبرة.

- روى القندوزي بســـنده عن الإمام الصادق سلام الله عليه قوله: وبنا يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يُنزل الله الغيث وتنشر الرحمة، وتخرج بركات الأرض، ولولا ما على الأرض منّا لساخت بأهلها.[1]

اســـتمرارًا لنفس النهج العاشورائي للرساليين، يركز الشيرازي في محاضراته

(١) صادق الشيرازي من محاضرة للطلاب بعنوان: في زمن الغيبة مسئوليتنا مضاعفة: http://www.s/alshirazi.com/lectuer/students/14.htm

على ترسيخ قضية الشـــعائر إلى درجة المبالغة، فهو يقول-على سبيل المثال-: «إنّ قضايا عاشـــوراء لم يبلغنا منها إلا القليل، فلقد أحرق الأعداء كتب الشيعة، فضـــاع الكثير مما يتعلق بعاشـــوراء وغيره... وقالوا: إنّ الســـيد المرتضى كان عنده [٨٠] ألف كتاب انتقلت بعد وفاته للشـــيخ الطوسي رحمه الله، وقد أحرقت مكتبة الطوسي في بغداد»[١].

وهـــو يؤكد أن كربلاء أفضل مـــن الحرم المكي والكعبـــة، فيروي عن الإمام الصـــادق -رحمه الله- «إنّ أرض الكعبة قالـــت: مَن مثلي وقد بنى الله بيته على ظهري، ويأتينـي الناس من كلّ فج عميق وجُعلت حرم الله وأمنه! فأوحى الله إليها أن كفّـــي وقرّي، فوعزّتي وجلالي ما فضل ما فضِّلـــت به فيما أعطيتُ به أرض كربـــلاء إلا بمنزلة الإبرة غمســـت في البحر فحملت من مـــاء البحر! ولولا تربة كربـــلاء ما فضّلتك، ولولا ما تضمّنته أرض كربـــلاء لما خلقتك ولا خلقت البيت الذي افتخرت به؛ فقرّي واستقري»[٢].

ويروي الشيرازي ما يثبت حضور المهدي لمواكب العزاء في كربلاء، فينقل عن المرجع بحر العلوم الكبير المتوفى عام ١٢١٢هـ أنه حضر موكب «الطويريج» في محرم بكربلاء، وشُـــوهد وهو يلطم على وجهه، ثم خلع عمامته ورمى بها، وانطلق مهرولاً في الطريق، فلما سُـــئل عن تناقض ذلك مـــع هيبته ومرجعيته، قال بحر العلوم: «كيف لا أفعل وقد رأيت الإمام الحجة ســـلام الله عليه مشـــاركًا في هذا العزاء؟»[٣].

مع هذه الحدة في تبني العقيدة الشـــيعية، كان لا بد أن يأتي موقفه من السُّنّة في نفس الســـياق، فالشـــيرازي يرى أن تحول إيران إلى المعتقد الشيعي، تم عن طريق التبليغ وليس قهرًا، رغم أن هذا التحول «القسري» يعترف به بعض الشيعة، يقول الشـــيرازي: «إنّ للتبليغ أهمية كبرى وتأثيرًا عظيمًا. فإيران والعراق اللتان

(١) من محاضرة بعنوان: تعظيم الشعائر الحسينية، صادق الشيرازي:
http://www.s/alshirazi.com/lectuer/amah/shaaer.htm

(٢) السابق.

(٣) صادق الشيرازي، من محاضرة بعنوان: لا أرض مثل كربلاء ولا يوم كعاشوراء، الموقع الشخصي:
http://www.s/alshirazi.com/lectuer/amah/sham.gariban.htm

تعدّان اليوم مواليتين لأهل البيت -سلام الله عليهم- بأغلبية ساحقة، لم تكونا كذلك في السابق، بل تحوّلتا إليه بفضل التبليغ الذي نهض به رجال أفذاذ.... فإنّ إيران مثلاً كانت سنّية أنجبت زهاء ثمانين في المائة من كبار علماء العامّة، الذين ليسوا على خطّ أهل البيت، ثم تغيّر الوضع بفضل التبليغ حتى آل الأمر إلى أن تنجب إيران الألوف من العلماء المسلمين السائرين على خطّ أهل البيت سلام الله عليهم.. نعم، لقد كانت إيران سنّية، وكانت إحدى مدنها متعصّبة لدرجة كبيرة حتى أنّه عندما منع عمر بن عبد العزيز سبّ الإمام أمير المؤمنين سلام الله عليه من على المنابر جاء أهل تلك المدينة إلى واليهم، وقالوا له: إنّنا على استعداد لدفع الضرائب غير المستحقّة على أن يسمح لنا بالاستمرار في سبّ علي بن أبي طالب لمدّة ستّة أشهر أخرى»[1].

وعندما شكك أحد أتباعه في مشروعية إحدى الشعائر محتجًا بأنها لم تكن موجودة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، قال له صادق الشيرازي: «إن هذا من كلمات الوهّابية، فلا ينبغي لكم ترديده، والوهّابية لا يرجعون إلى سند قويّ؛ إنهم يستندون في أفكارهم وفقههم إلى أمثال أحمد بن حنبل وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، وهؤلاء أقلّ ما يقال فيهم: إنهم ليسوا بأكثر من جهلة لا اطلاع صحيح لهم عن الدين»[2].

شيرازيون ومدرسيون؟

عندما برزت مجموعات الطلائع الشيرازية في العراق عام ١٩٦٧م اصطلح على تسميتها بـ«الرسالية» ليتحول الاسم بعدها إلى عَلَم على الحركة والتيار، وفي المرحلة الأولى من الانتشار أصدرت الحركة نشرة يتم توزيعها داخليًا في سرية تامة، وهي «المرصد الرسالي»، وكانت تحتوي على توجيهات ومفاهيم عامة[3]، بعد ذلك تأسست أفرع خارجية للحركة حملت أسماء مختلفة بالإضافة

(١) صادق الشيرازي من محاضرة للطلاب بعنوان التبليغ:
http://www.s/alshirazi.com/lectuer/students/07.htm

(٢) من محاضرة بعنوان: تعظيم الشعائر الحسينية، صادق الشيرازي:
http://www.s/alshirazi.com/lectuer/amah/shaaer.htm

(٣) محمود الموسوي دراسة بعنوان: الرسالية.. دراسة في تحولات الوعي والأبعاد النظرية الثقافة ٢٠٠٧/٣/١٩م، http://www.mosawy.org/news.php?newsid=122

إلى المسمى الرئيس «الرسالية»، في البحرين تأسست الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وفي العراق تأسست منظمة العمل الإسلامي، وكان الشخص الرئيس الموكل بهذا العمل هو محمد تقي المدرسي ابن أخت الشيرازي ومعه شقيقه هادي، وبات يُنظر إلى تقي المدرسي بوصفه المرجع الفكري والحركي للتيار الرسالي، ويبدو أن سيطرة المدرسيين على الحركة الخارجية كانت قوية لدرجة أن شقيق الشيرازي «حسن»، والمكلّف بالعمل في لبنان دخل في صراع معهما، وكان يتهمهما بأنهما «سرقا» الحركة الرسالية[1].

ربما يؤيد هذا الاتهام التصور الذي يحمله أتباع الجبهة عن حدود الدور القيادي للشيرازي، فيذكر جعفر العلوي (المتهم الأول في المحاولة الانقلابية ١٩٨١م، وقد تلقى حكمًا بالسجن المؤبد ٢٥ عامًا، قضى منها ١٨ عامًا وبضعة أشهر) أن الشيرازي كان «يُنظر له بوصفه رمز إشعاع فكري وحركي أكثر منه قائدًا له تمثيل فعلي في هيكلية التنظيم والقيادة، ولم يكن المرجع السيد الشيرازي وإخوانه: السيد صادق والشهيد السيد حسن الشيرازي، ضمن تنظيم حركة الرساليين الطلائع، ويمكن أن نعتبر دور المرجع الشيرازي بمثابة الحالة الأبوية والراعية لقيادات التنظيم الرسالي[2].

منذ ذلك الوقت كان واضحًا أن التيار الشيرازي يضم أجنحةً مختلفة متخالفة فيما بينها، وقد برز الانقسام بعد وفاة الشيرازي الكبير؛ حيث بات معروفًا توزّع التيار إلى جناحين: المدرسي والشيرازي[3]، ولا يعني ذلك بالضرورة الاستغراق في صراعات متواصلة، لكن على الأقل من حيث المرجعية الفقهية؛ فإن الرساليين ينقسمون بين مرجعية صادق الشيرازي، ومرجعية محمد تقي المدرسي، والبعض الآخر يختار مرجعيات أخرى مثل السيستاني، وهو اتجاه ثالث يتبنى الانفتاح داخل الإطار الشيعي وعدم التقوقع داخل مرجعية واحدة[4].

ويذكر جعفر العلوي رئيس جمعية الرسالة أن غالبية أعضاء الجمعية يتبعون

(١) انظر أحمد الكاتب، الشيرازي ص ٥١، وقد اغتيل حسن الشيرازي في لبنان مطلع الثمانينيات.
(٢) حوار مع الوطن، ملتقى شهداء البحرين، ٢٠٠٩/٥/١٠م.
(٣) انظر مقال ميرزا الخويلدي، المرجعية الشيعية بعد رحيل الشيرازي، الشرق الأوسط ٢٠٠١/١٢/٢٧م.
(٤) السابق.

مرجعية تقي المدرسي، ويعتمدون رؤيته الفقهية والفكرية[1].

يتميز المدرســـيون بقدراتهم التنظيرية العالية مقارنة بالمرجع صادق الشيرازي، الذي لا يمتلك الإمكانات الفكرية التي توفرت لشقيقه المتوفى عام ٢٠٠١م. وللأخوين مدرســـي العديد من الكتب والكتيبات التي تتناول فكر التيار الرســـالي، مكتوبة بأسلوب مبســـط، قابل للتداول في أوساط الشـــباب، كما أن لهم اهتمامًا غير عادي بالتقنيـــات الحديثة، وتوظيفها لخدمة التيار، على سبيل المثال يدير أولاد هادي المدرسي الخمسة قناة أهل البيت، ويذكر حبيب الجمري أحد الناشطين الرساليين في البحرين: «كان المدرسي يتابع شئون التقنية وهو أول من أحضر الفاكس في الحوزة، وكثيرًا ما يحثّ أتباعه علـــى الدخول في التقنية الحديثة. التقيتُ به قبل عامين قلت له: لقد فاتني الكثير من دروس الحوزة، فقال: اشتر لك أستاذ ســـي دي، وهي مجموعة أقراص عليها دروس الحوزة يسميها المدرسي: أســـتاذ ســـي دي»[2]، ويروي الجمري أنه التقى المدرسي في سوريا عام ٢٠٠٥م: «رأيته يتحدث عن ســـوق دبي التقنية ويحللها، ويتحدث عن آخر الابتكارات الدولية التي تنزل في ســـوق دبي، بعدها عرج على الفرق بين دبي والبحرين، وكيف أن البحرين كانت متفوقة اقتصاديًا على دبي، وكيف صارت الآن دبـــي... إلخ، كان لديه أيضًا فلاش ميمري، علاوة علىMB3 يتابع فيها المحاضرات العربية والإنجليزية» [3].

(١) حوار مع صحيفة الأيام، مرجع سابق.
(٢) تحقيق حسين المحروس، الوقت ٢٠٠٧/٦/٧م.
(٣) السابق.

المبحث الثالث

الحالة الدينية قبل مرحلة الأحزاب

كانت الحالة الدينية البحرينية في ذلك الوقت -عقد الستينيات- ملائمة لبدء التحرك في الأوساط الشيعية من خلال الأطروحات الدينية الجديدة التي تحمل أهدافًا وتطلعات سياسية للطائفة، وذلك من عدة جوانب:

أولاً: اتسم الواقع الديني البحراني بالحيوية من حيث فاعلية أدوات الحراك الديني الشيعية المعروفة: المآتم، الحسينيات، مواكب العزاء الموسمية، بالتلازم مع إقبال شعبي على تعاطي هذه الأدوات والحرص عليها، ويذكر فؤاد خوري أن نسبة اشتراك شيعة البحرين في شعائر عاشوراء عالية جدًّا، كلٌ يشارك بحسب قدرته وإمكاناته[1].

ثانيًا: كانت الأوساط الدينية مستغرقة في اشتباك ثقافي ديني مع الحركات اليسارية والشيوعية، وقد زاد من فاعلية هذه المعارك الفكرية: تواصل ناشطين بحارنة مع النجف؛ حيث كانت معارك مماثلة مع الشيوعية يتزعمها قيادات حزب الدعوة مثل محمد باقر الصدر، فانتقلت المعركة من العراق إلى البحرين، وقد أدت هذه الصراعات إلى انتشار حالة من التحفز والاستقطاب، مثلت في حد ذاتها بيئة إيجابية لنشر الدعوات الدينية التجديدية.

شارك باقر الصدر في المعارك الاستقطابية بكتابيه «فلسفتنا» و«اقتصادنا»، كما أصدر هادي المدرسي كتبًا أكثر تداولاً وسهولة في خطاب عامة المجتمع، مثل: نقد النظرية الماركسية، وعشرة أشياء عن الماركسية، حوار ساخن مع الطرف الآخر[2].

(١) فؤاد خوري، ص١١٨.
(٢) جعفر العلوي، من تاريخ الحركة الإسلامية الشيعية في البحرين، سابق.

ثالثًا: الطبيعة الأخباريـــة الغالبة على البحارنة في ذلك الوقت، تُعد من بعض الأوجه ملائمة لبدء النشـــاط الرســـالي، وذلك مقارنة بالأصوليين الذين يتبعون مرجعًـــا ينتمي غالبًا إلى النجف؛ إذ يكون التعصب للمرجع الحي أشـــد منه في حالة المرجع الميت.

أحدثت المعارك الثقافية في البحرين بين التيار الديني واليســـار حراكًا دينيًّا ينزع إلى التطوير والتجديد، هذا الحراك دافعُه الرئيس هو اكتشاف التيار المتدين وجود ثغرات ونقاط ضعف عديدة كشـــفتها المواجهات الثقافية مع اليســـار، في المقابل لم يســـتهدف اليساريون الشـــيعة تذويبَ «الانتماء الشيعي» للطائفة، بل كانوا يعالجونه بطريقتهم الخاصة.

هذا التداخل -بين الدينيين واليســـاريين- تجلى بصورة واضحة في الشعائر الموســـمية؛ حيث انقســـم الخطباء إلى فئتين: فئة تركز على الحوادث التاريخية للمعركـــة- بين الحســـين رضي الله عنه وأعدائه- أي على الســـيرة، وفئة تعتبر المعركة رمزًا يعبّر عن الثائرين ضد الظلم في كل زمان ومكان، تُعيد الفئة الأولى القصة بشـــكل روتيني، وينتمي لهؤلاء معظمُ الملائية، بينمـــا تعمد الفئةُ الثانية إلى الإفلات من قيود الروتين لتربط حوادثَ المعركة التاريخية ببعض مشـــكلات الساعة، كالحقوق العمالية والنقابية، أو الأجور والأسعار[1].

كان الاشـــتراكيون يشاركون في المواكب أيضًا، من خلال الأناشيد التي ركزت على الظلم العمالي وعدم المســـاواة، في حين اهتم رجـــال الدين بالتركيز على «مظلومية الشيعة»[2].

(١) انظر فؤاد خوري، ص ١١٨.
(٢) خوري، ص ١١٩.

المبحث الرابع

تأثير التحزبات على الخريطة الدينية البحرانية

خلال الفترة من عام ١٩٦٧- ١٩٦٩م انتشـــرت مظاهر التدين-الشيعي-، ومن أبرزها ارتياد المساجد، والارتباط الحماسي مع الرموز الدينيين الجدد[١]، ترافقَ مع موجة التدين: ظهورُ العملِ المؤسسي الشيعي، والذي تمثل بصفة أساسية في تأســـيس جمعية التوعية الإسلامية نهاية الستينيات وهي الواجهة الدينية لحزب الدعوة الســـري في تلك الآونة، وجمعية الشـــباب الإســـلامي عام ١٩٦٩م وهي الواجهة الدينية للتيار الرسالي[٢].

في غضون ســـنوات قليلة تحولت جمعية التوعية إلى مؤسسة كبرى وأصبحت تدير أنشطة اجتماعية ودينية وثقافية متعددة، واستندت الجمعية في مشروعيتها الجماهيرية إلى حـــدّ كبير على نخبة الرموز والعلمـــاء المنتمين إليها القادمين من النجف، وفي مقدمتهم: ســـليمان المدني، عبد الأمير الجمري، عيسى أحمد قاسم، وقدرتهم على الموازنة بين ثلاثة أدوار: الدور الديني العلني، الدور الحزبي السري، الدور السياسي الرسمي من خلال عضوية الجمري وقاسم في المجلس النيابي المؤسس عام ١٩٧٣م، وانتظام المدني في السلك القضائي.[٣]

في المقابل لم تنجح «جمعيات» الرســـاليين في تكويـــن رموز بحرانية مؤثرة، واعتمدت بصورة أساسية على شخصية المدرسي «الآسرة»، وقدرته على الإقناع والاحتواء والتجميع، تحت شعار مرجعية الشيرازي الدينية، والتي تم الترويج لها دعائيًا من خلال الوسائل المتاحة في ذلك الوقت: الكتيبات والصور والمحاضرات

(١) ضخامة التراث، عباس المرشد.

(٢) تحولت لاحقًا إلى جمعية الإرشاد الإسلامي عام ١٩٧١م، ثم إلى الصندوق الحسيني الاجتماعي عام ١٩٧٢م، وربما يدل تكرار تغيير اسم المؤسسة على أحد الصفات الشخصية لهادي المدرسي، وهي النزعة القلقة المتوثبة دومًا للتغيير والتثوير، وهي صفة ظلت ملازمة لكوادر الجبهة الإسلامية فترة طويلة، فكثرت تحولاتهم وانشقاقاتهم.

(٣) انظر تفصيلاً أكثر عن جمعية التوعية في مبحث حزب الدعوة.

والنشرات.. إلخ، باختصار كان المدرسي يقوم مقام «المؤسسة الدينية» من خلال تحركاته وأنشـــطته، إلا أنه مع ذلك أحدث تأثيرات واســـعة المجال في المجتمع البحراني بأســـره «حتى قال أحد أكثر المتشددين ضد السيد المدرسي، وهو من كبار كوادر حزب الدعوة ســـابقًا، ضمن تقييمه لأوضاع الحركة الإســـلامية بعد سجنه في البحرين في الثمانينيات: استطاع السيد هادي أن يُدخل الوعي والعمل الدينـــي إلى البحرين بعد أن كان عصيًا، وقال: لو شـــبّهنا الوعي والعمل الديني ببقرة حلوب فيهـــا فائدة عجز الكل عن إدخالها عبر بوابة ضيقة، لكن حين جاء السيد هادي أدخلها بكل بساطة»[1].

من المهم هنا ملاحظة أن جهود نشر التدين في المجتمع البحراني والتي تولاها تيارا الدعوة والرســـالي، لم تكن تهدف بدرجة أساسية إلى مجرد إحداث عملية إصـــلاح ديني للمجتمع، بل كان الهدف الرئيـــس منها هو تدعيم البنى التنظيمية والشـــعبية للأحزاب بالقطاعات الجماهيرية المتدينة، ومن المسلَّم به أنه لا بد لكل تنظيم يحمل منهجًا تغييريًا أن يضم ثلاثة دوائر من الأتباع:

الدائرة الأولى: المُنتظمين بصورة مباشرة في العمل الحزبي السري، وهم على درجة عالية من الموثوقية والانضباط والاقتناع بأهداف العمل.

الدائـرة الثانية: الأتباع المنتظمين في هياكل العمل العلني -الدعوي والعلمي والاجتماعي-، والذين يشـــكلون البنية العامة للحركة، مع احتمال أنهم لا يدركون على وجه الدقة أبعاد العمل-التنظيم- الذي ينتمون إليه.

الدائرة الثالثة: دائرة الجماهير المؤيدة والمحبة والمتعاطفة.

أدى هذا الزخم التنظيمي السري والعلني -الدعوي والرسالي- إلى تحول نسبة كبيرة من المجتمع البحراني إلى مجموعات مُسَيَّســـة منتمية متشـــبعة بمطالب وطموحات لم تكن واردة قبل ظهور هذه الأحزاب السرية.

يمكن ملاحظة فارق جوهري في أســـلوب العمل الجماهيري بين تياري الدعوة والرســـالي، فالأول يسعى إلى الجماهير من خلال مؤسســـات تعليمية وخدمية

(١) جعفر العلوي في حوار مع الوطن، سابق.

ودينية، أي أنه يسعى لربط الجماهير من خلال الالتقاء مع مصالحها أو حاجاتها بمعنى أدق.

بينما التيار الرسالي يسعى للالتقاء مع الجماهير في حالتها العاطفية المستثارة دينيًّا خاصةً خلال المواسم الشعائرية، وهو نهجٌ لا يخلو من ذكاء؛ كونه يختصر الطرق، ويتوائم مع الطابع الثوري للمرحلة النهائية في المشروع الرسالي، ومن المعروف أن شيعة البحرين في هذه المناسبات المتعددة لوفيات -أئمة آل البيت- يتوقفون عن العمل، ويتجمعون كلٌّ في مأتمه يقرءون سيرة الإمام المتوفى[1].

لذا اتسم أداء الشيرازيين باستخدام آليات تجييش المشاعر واستثارة العواطف، واعتمدوا في بادئ الأمر على المحاضرات المتداولة عبر أشرطة الكاسيت للعديد من الرموز المنتمين إلى التيار الشيرازي، مثل: تقي المدرسي، هادي المدرسي، حسن الشيرازي، عبد الحميد المهاجر، حسن الصفار، بالإضافة لشرائط الأناشيد الحماسية [2]، ولم يقتصر الأمر على الأشرطة، فقد بدأ هؤلاء الرموز في التردد على البحرين بصورة متكررة ومكثفة لإلقاء المحاضرات مباشرة، ومعهم بالإضافة لمن سبق خطباء «المنبر الحسيني» من العراقيين والإيرانيين، مثل: مرتضى الشاهروردي، جاسم الكربلائي، فوزي السيف، أحمد الوائلي، باقر المقدسي، والكاشي، وغيرهم، وكان مجيئهم يتركز غالبًا في شهري محرم ورمضان من كل عام[3].

على مستوى المرجعية الدينية، كانت الظروف مهيأة ليتحول المجتمع البحراني إلى ميدان فسيح للمرجعية الشيرازية، لكن الحساسية التاريخية والمعاصرة بين مرجعيتي كربلاء والنجف؛ ألقت بظلالها ودفعت أتباع حزب الدعوة -وهم لم يكونوا مهتمين أصلاً بإشكالات المرجعية- إلى التحزب لصالح مرجعية النجف، بل إنها دفعت رموزًا لم يكونوا محسوبين على الدعوة لكي ينضموا إلى المواجهة ضد التيار الشيرازي الكربلائي، مع ذلك تمكن أتباع الشيرازي من توسيع مرجعية

(١) خوري، ص ١٢١.
(٢) حوار مع محمود الموسوي من علماء الشيرازيين في البحرين، الوقت ٢٠٠٧/٦/٧م.
(٣) ضخامة التراث، عباس المرشد.

قائدهم في الأوساط البحرينية إلى مستوى ليس بالقليل.

عقب ثورة الخميني عام ١٩٧٩م انضم الخميني إلى قائمة المرجعيات المتبعة في البحرين، والتي أصبحت تضـــم بعد الثورة: مراجع الأخبارية الميتين ومنهم: يوســـف البحريني، حســـين آل عصفور، محمد أمين زين الديـــن، بالإضافة إلى مرجعية الخوئي ثم السيســـتاني، الخميني ثم خامنئي، الحســـيني الشيرازي ثم تقي المدرســـي ثم صادق الشيرازي، وبرزت مرجعية حسين فضل الله في لبنان، مع بعـــض المراجع في قم مثل: الكلبيكاني، الحائري، ويُلاحَظ أنه لا يزال هناك بحارنـــة حتى الآن يتّبعون مرجعية الخوئي والخمينـــي رغم موتهم وتناقض ذلك مع النهج الأصولي، ولكل مرجع من الأحيـــاء وكلاء وممثلون في البحرين يتلقون الاستفتاءات والحقوق المالية مثل الخمس.

يغلب على الصف الأول من قادة التيارات السياسية البحرينية أن يكونوا رجال ديـــن، أو تلقوا تعليمًا دينيًا – نظاميًـــا أو ذاتيًا- في مراحل متقدمة من عمرهم، ولذلك يمارس أغلبهم الخطابة بوصفها الوســـيلة الأبـــرز لمخاطبة الرأي العام، ومن أبرزهم: المدني، الجمري، قاســـم، علي سلمان، عبد الوهاب حسين، حسن مشيمع، محمد علي محفوظ.

بـــرز المجلس العلمائي في العقد الأخير كمحاولـــة من تيار الدعوة -الوفاق- لحل إشكالية الزعامة الدينية الشيعية في البحرين، وأيضا كأداة للهيمنة الدينية على المجتمع، كان قاســـم، عقب عودته من قم عام ٢٠٠١م على إثر تطبيق الملك حمد لخطة الإصلاح السياســـي، قد ســـعى إلى تكوين كيان يجمع العلماء، فبدأ بســـبعة علماء أصدروا بيانًا أثناء الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٢م، وكان من بينهم الشـــيخ عبد الله الغريفي، ثم تفرق الجمع بعد مرض الجمري وانسحاب الباقين عـــدا الغريفي[١]، ثم انطلق المجلس بصورته الحالية عام ٢٠٠٥م وتزعمه قاســـم في دورته الأولى وكان نائبه الغريفي، وحاليًا يشـــغل الشيخ مجيد المشعل منصب رئيس المجلس.

(١) ندى الوادي، مقال: الوفاق من التأسيس إلى الانشقاق، الوسط ٢٠٠٧/٨/٢٢م.

الفصل الثالث

الخريطة السياسية

للمجتمع الشيعي في البحرين

الفصل الثالث
الخريطة السياسية لمجتمع البحارنة

المبحث الأول
الأحزاب في المرحلة الأولى

بدأ العمل الشـــيعي البحراني الحركي من منتصف ســـتينيات القرن العشرين الميلادي، فهو يمتد لأكثر من ٤٥ عامًا، من الصعب دراســـة متغيرات ومعطيات ونتائج هذه الفترة الزمنية الطويلة نســـبيًا في دراسة واحدة، لكن يمكن استيعاب أهم ملامحهـــا وتأثيراتها من خلال منهج تحليلي يعتمـــد بالدرجة الأولى على: استخراج الأنماط الثابتة والمتكررة، ومحاولة استخدامها في تفسير واقع التيارات الشيعية السياســـية الحالي - تحديد المنعطفات والأحداث المفصلية التي تؤثر في مســـارات العمل وتغير اتجاهاته - توسيع النطاق الزمني لموضوع البحث من أجل زيادة درجة المصداقية للنتائج المستخلصة.

يمكن تقســـيم فترة الـ ٤٥ عامًا إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى تمتد منـــذ منتصف الســـتينيات وحتى العام ١٩٨٣م تاريـــخ حل حزب الدعوة، والثانية تمتد حتى العام ٢٠٠٠م حيث بدأت مرحلة الإصلاح السياســـي، والثالثة تمتد إلى يومنا هذا.

قبل الولوج إلى الســـرد التحليلي لتاريخ العمل السياسي الشيعي في البحرين، من المهم أن نذكر أهم الأفكار التي يمكن استخلاصها[1]، وهي في الأساس نتائج تم التوصل إليها من خلال هذا الســـرد، ولكن نذكرها مســـبقًا للاستعانة بها في فهم وتفسير وتحليل المادة الواردة في هذا الفصل، وقد حاولت اختزال عناوينها في كلمات موجزة ليسهل استصحابها أثناء قراءة السرد التاريخي.

(١) هي ليست كل الأفكار-النتائج- المهمة، ولكن مناسبة ذكرها في المقدمة هو دورها التحليلي لا غير.

أولاً: الباقة الكاملة:

تمثـــل كلا من المرحلتين الأولـــى والثانية «مخزن التجـــارب» للحركة الدينية الشيعية؛ إذ مُورست فيهما كافة الأســـاليب والوسائل الممكنة لمعارضة الحكم، ســـواء باســـتخدام العنف أو المشاركة السياســـية، أو العمل الثوري الشعبي، أو العمل التنظيمي السري، وما يحدث في المرحلة الثالثة ما هو إلا إعادة استنساخ انتقائية لما جرى في المرحلتين السابقتين، وهو ما يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في قراءة مستقبل هذه المرحلة الحالية.

ثانيًا: المظلومية مع السلطة:

يمكـــن النظر إلى المرحلة الأولى على أنهـــا «دورة كاملة» من عمل المعارضة الشـــيعية، يتضح ذلك في كونها انتهت إلى حيث بدأت في علاقتها مع الســـلطة، فقد بدأ الأمر بعلاقة هادئة متوازنة تطورت إلى مشـــاركة سياسية، ومن ثم فقد انتهت عقب ٣٥ عامًا على نفس المنوال: علاقة تتجه للهدوء مع تهيؤ للمشـــاركة السياسية.

هذا المســـار الدائري يطرح تساؤلات عدة حول نتائج معارضة استمرت طيلة ٤٥ عامًا، يقول بعدها قادة المعارضة: إن ما حصلوا عليه من مكاسب كان نتيجة معارضتهم الطويلة، في حين يقول «معارضو المعارضة»: إن هذه المكاسب كانت متاحة لكم عندما بدأتم العمل الحزبي الحركي.

التساؤل الثاني حول الدافع لنشأة هذا العمل؟ فلم تكن غالبية المظالم والمطالب في تلك الآونة متعلقة بالطائفية، بل بأوضاع اقتصادية واجتماعية يتشـــارك فيها السنة والشـــيعة، لذلك تميزت الفترة التي واكبت نشأة العمل الحركي، بأنها من أكثر الفترات التي ســـاد فيها الود والهدوء العلاقة بين الطائفة الشيعية والسلطة الحاكمة، فهل يمكن القول إذن: إن أداء السلطات -في شقه الأمني- كان رد فعل على فعل المعارضة، وأن استصحاب «طائفية الدولة» فيما تلا ذلك كان من لوازم التثوير والتحفيز الجماهيري التي لا غنى عنها لأي تحركات ثورية معارضة؟!

يذكر كريم المحروس أحد ناشطي الجبهة عن تلك الفترة «أن القمع كان رهيبًا جـــدًا إلى حد لا يطاق، وكان جهاز الأمن قد أحصى أنفاس الناس جميعًا، وضيّق عليهم فســـحة عيشـــهم»، ولكنه يقول أيضًا في نفس المقام: «الوعي والنشـــاط السياسي كان مقتصرًا على بعض عناصر التنظيمات السياسية المعارضة فقط؛ لأنها لم تكن موفّقة في صناعة تحرك جماهيري واســـع تحت ظل ظروف القمع والإرهاب المنظم للســـلطات»[1]، إذا كان الوعي نخبويًّا في تلك الآونة ومقتصرًا على «البعض»، وكانت الجماهير غيـــر واعية، وبالتالي غير متحركة، فلمن توجه القمع «الرهيب جدًّا»، بينما غالبية البحارنة غائبين عن «الوعي»؟

من طريف ما يُذكر في هذا الســـياق، أن العمل الحركي بدأ بقيادة ســـليمان المدنـــي، الذي تنكّر له الحركيون لاحقًا، واتهمـــوه بالتلاقي مع النظام، ثم انتهى الحـــال باتهام الوفاق بأنها عـــادت إلى نهج المدني من جديـــد في علاقتها مع السلطة، هذا التماهي بين المدني والوفاقي، يذكره الأُوَل في سياق العتاب ولسان حالهم يقول: أهنتونا واتبعتونا[2].

ثالثًا: كل شيء مستورد:

اتســـم العمل الإسلامي الشيعي في البحرين منذ نشـــأته الأولى باتكائه على مصادر خارجية: لا توجد أحزاب بحرانية الفكرة والنشـــأة – لا يوجد نتاج فكري مدون في سياق التنظير للعمل، مع الاعتماد التام على ما كتبه الآخرون– لا توجد استقلالية في القيادة الحزبية البحرينية، «حيث يتلقى مجتمعها المؤثرات الفكرية من خارج البلاد بلا حســـاب وضوابط أو معايير خاصة تُحسب للثقافة المحلية إرثها وتراثها»[3].

(١) حوار مع ملتقى البحرين، ٢٠٠١/١٠/٥م.

(٢) يأتي ذلك في سياق التلاسن الحزبي، فلا تعني هذه الأقوال من الناحية العملية أن الوفاق تعتمد مسلك التصالح مع الدولة كغاية، وليس وسيلة لتحقيق نفس الأهداف التي أخفق فيها الخيار الثوري.

(٣) كريم المحروس، مقال: حزبا الإخوان والتحرير طرفان منسيان في تحريم الشعائر، شبكة النعيم الثقافية، ٢٠٠٨/١/١٨م.

عند المقارنة بين الحركات البحرينية وحركات إسلامية سنية مثل: الإخوان المسلمين، نجد أن هناك ملامح لدى الحركة السنية لا يوجد لها مثيل في العمل البحريني، مثل: تأثير الطابع الخاص لكل بلد يتواجد فيه الإخوان - تعدد الروافد الفكرية التي تمد الجماعة، وعدم اقتصارها على بلد المنشأ «مصر»، وهي كلها معتمدة لدى كافة الأفرع، فهناك كتابات الراشد من العراق، وفتحي يكن من لبنان، وسعيد حوى من سوريا.. وآخرين- لا ينتظر قيادات الإخوان في بلد ما توجيهات وتعليمات إخوان مصر ليتحركوا في بلدهم..

رابعًا: أزمة المرجعية:

انعكس تعدد المرجعيات واختلافها على واقع العمل البحراني بكل تعقيداته: كربلاء والنجف، الشيرازي والحكيم، ثم الخوئي، ثم السيستاني، الشيرازي وخامنئي.. إلخ، تتجلى أزمة المرجعية في ثلاثة مستويات: من المرجع؟ - ما هي حدود المرجع؟ - كيف يمكن تفكيك التداخل القيادي بين: السياسيين، علماء الداخل، ومرجعيات الخارج؟، هذه الأزمة مستمرة طيلة ٤٥ عامًا الماضية، ولا يوجد أفق لتجاوزها في المستقبل المنظور.

خامسًا: أزمة الانتماء:

في الوقت الحالي لا تعطي عبارة «شيعي بحريني» أو «بحراني» توصيفًا دقيقًا عن حالة الشخص الدينية والسياسية؛ إذ لا يوجد موقف واحد أو موحد على مدار الفترة موضوع البحث، فالأخباري تحول إلى أصولي ينتمي لحزب الدعوة، ثم تمزق الحزب وبقي بعض أتباعه أوفياء له، وتوجه الباقون صوب «خط الإمام» رافعين شعار «ولاية الفقيه»، ثم تأسست جمعية الوفاق لتضم شتات الدعوة والإمام عدا المدني والجمري مع بعض المشاركات الشيرازية، ثم انشقت الوفاق ليظهر تيار «الممانعة» في مواجهة تيار «المسايرة»، وكمثال: يمكن القول عن كثير من رموز العمل السياسي حاليًا مثل: عيسى قاسم، عبد الوهاب حسين، حسن مشيمع .. وغيرهم، أنهم ينتمون إلى أغلب هذه التنويعات: حزب الدعوة، خط الإمام، أحرار

البحريـــن، جمعية الوفاق، تيار الوفاء، حركة حق، ولكل من هذه الحركات منهجها الخاص الذي تتصادم بعض مفرداته مع مناهج الحركات الأخرى.

سادسًا: التنظير العكسي:

مـــن الظواهر المتكررة في كتابات الناشـــطين البحارنة عن تاريخ هذه الفترة، ميلهم إلى إعادة سرد الوقائع القديمة مفترضين سياقات ومنطلقات ودوافع جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهـــذه حالة متقدمة من تزييف الوقائع التاريخية، فإذا صَعُب تغيير الأحداث وتفصيلات التاريخ؛ فإن إعادة صياغة الدوافع والمنطلقات والتصورات التي سبقت وتزامنت مع هذه الأحداث يصبح بديلاً ممكنًا.

ومن الأمثلة البارزة: الخلاف حول تاريخ الإعلان عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين؛ إذ تشير الدلائل المتوفرة إلى حدوث ذلك بعد ثورة الخميني، ولكن قادة الجبهة يرفضون هذا الأمر؛ لأنه ســـيجعلهم امتدادًا للثورة بينما هم ليسوا كذلك، وبالنظـــر أيضًا لخلافهم مع الثورة لاحقًا، فقد زاد إصرارهم على ترســـيخ فكرة استقلال نشـــأتهم عن الثورة الإيرانية، ومن ثَم سعى بعضهم إلى «اختراع» تاريخ إعلان متقدم عن الجبهة عام ١٩٧٦م، وهو ما لم يثبت بصورة قاطعة.

ويُعد الناشط كريم المحروس، من أبرز المتلبسين بهذه الظاهرة، وهو متحدث سابق باسم الجبهة الإســـلامية، وتُقَدِّم كتاباتُه وتصريحاتُه وحواراتُه سردًا نقديًّا لأحداث العقـــود الثلاثة الماضية؛ يقطـــع باحثون بحارنة آخـــرون بأنها وقعت على نســـق مختلف، مثل افتراضاته عن تبني الجبهة لخيار التعدد على الســـاحة البحرينية منذ الســـبعينيات، أو ادعائه بأن الخلافات مع المنافسين مبرمجة في ســـياق تبادل الأدوار، وأن الجبهة اختارت أن تلعب دور المتشدد لفترة مؤقتة في هذا السياق... إلخ.

هذه الحالة -التنظير العكســـي- تحتاج إلى اســـتمداد معلومات وروايات هذه المرحلة من ثلاثة مصادر: الموالين، المنشقين، المخالفين، وكل من هذه المصادر يوازن بعضه بعضًا، ومـــن خلال المقارنة فيما بينها يمكن تحقيق وتوثيق الحدث بأفضل درجة ممكنة.

أولاً: الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:

حســـب رواية الجبهة لقصة تأسيس التيار الرسالي في البحرين، التقى محمد العلوي – طالب العلم البحريني– عام ١٩٦٧م في كربلاء مع المرجع محمد الحسيني الشـــيرازي، وتم اللقاء في حسينية تابعة للجالية البحرينية، دار بينهما نقاش حول الأوضاع في البحرين، وانتهى باتفاق على ضرورة البدء في تأســـيس فرع بحريني للتيار، كما التقى العلوي مع هادي المدرسي[١] الذي تم اختياره للاضطلاع بمهمة «ضم البحرين للمرجعية الشيرازية» دينيًا وسياسيًا، بعد عام تقريبًا من هذا اللقاء وصل هادي المدرسي إلى البحرين، وبدأ العمل بنشاط وحيوية[٢].

في ذلك الوقت تزامنت «المواءمة الدينية» –المُشار إليها في فصل: الخريطة الدينية– مع مواءمة سياســـية أكثر أهمية، رغم تجنب الإشارة إليها في دراسات وذكريات الناشـــطين البحارنة عن تلك الفترة، وهي مواءمة تعطي إجابة مختلفة عن سؤال: لماذا جاء هادي المدرسي إلى البحرين؟..

من المعروف أن بريطانيا أعلنت منذ النصف الثاني من حقبة الســـتينيات عن عزمها الانســـحاب من منطقة الخليج بعد احتلال دام لأكثر من ١٥٠ عامًا، هذا التطور السياســـي لا بد أنه أثار انتباه الشيرازيين إلى أقصى درجة؛ لكونه تزامن مع بدء عمل الحركة المرجعية، وتأسيس الأفرع الخارجية، فناسب ذلك المشروع التوسعي للشيرازي على النحو التالي:

– تميّز دول الخليج بقدراتها الاقتصادية النفطية.

– وجود أقليات شـــيعية في عدة دول خليجية يمكن أن تشكل امتدادًا لمرجعية الشيرازي وحركته الرســـالية، بالإضافة إلى وجود جاليات إيرانية كبيرة في تلك الدول تصلح كنقطة بداية للرســـاليين استنساخًا لتجربتهم في كربلاء مع الجالية الإيرانية: الجمهور الأقرب للشيرازي.

– رغـــم أن عدد الشـــيعة في البحرين في ذلك الوقـــت لم يتجاوز ١٠٠– ١٢٠

(١) ضخامة التراث ووعي المفارقة، عباس المرشد.

(٢) جعفر العلوي، مقال: من تاريخ الحركة الإسلامية الشيعية في البحرين، الوطن ٢٠٠٦/٥/٢١م.

ألف نسمة، لكن ارتفاع نسبتهم في المجتمع إلى النصف تقريبًا، جعل من احتمال تحقيق سيطرة من الداخل وصولاً إلى حكم الدولة، أمرًا يمكن التخطيط له بسهولة، خاصة مع حداثة عهد الدولة بالاستقلال، وبالتالي مرورها بمرحلة طبيعية مؤقتة من الرخاوة إلى التماسك.

– التواصل بين الشيرازيين والخميني قديم، [1] وبحسب تصريح هادي المدرسي نفسه إلى صحيفة الفجر الإماراتية بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٨م، فإن الخميني أرسل له وكالته الشرعية عام ١٩٦٥م أي في نفس العام الذي انتقل فيه الخميني من منفاه بتركيا إلى العراق ١٩٦٥/١٠/٥م، ويفتخر الشيرازيون أنهم أول من قدم يد العون للخميني في منفاه بالعراق؛ حيث استقبله مرجعهم استقبال الفاتحين، «كان السيد الشيرازي أسبق المراجع إلى احتضان الخميني، وقد أثمرت تحركاته ومساعيه في إنقاذ الإمام الخميني من حكم الإعدام، واستبداله إلى حكم بالنفي إلى تركيا ثم العراق، وقد كان السيد الشيرازي هو أول من استقبله، وحشد لذلك ثلاثين ألف عراقي[٢]، كما تواتر الخبر.

لقد كان هذا الكمّ في ذلك الوقت منبئًا بقوة السيد الشيرازي في الساحة العراقية.. في إثر هذا الحدث تحالفت المرجعيتان الخمينية والشيرازية»[٣]، «وتخلى الشيرازي عن إمامة الجماعة في مسجد الحسين للخميني نحو أسبوع، ودعم ثورته بكل ما يملك من قوة حتى قال أردشير زاهدي –صهر الشاه ووزير الخارجية السابق– عن الإمام الشيرازي: لقد أوصل صوت الثورة من كربلاء إلى العالم»[٤]، وهو ما جعل المهتدي يزعم أن «التعاطف مع الإمام الخميني قبل وبعد

(١) انظر الفصل الرابع، مبحث: الشيرازيون وإيران، من أجل الاطلاع على جوانب أخرى من العلاقة بين الطرفين.

(٢) من المهم التنبه إلى إشكالية الدقة العددية لدى أغلب الناشطين والمثقفين الشيعة؛ حيث يتوفر لديهم ميل واضح إلى تضخيم الأعداد والمبالغة فيها.

(٣) المهتدي في حوار مع صحيفة الوطن ضمن سلسلة قصة الإسلام الحركي في البحرين، ح٥ ٢٠٠٥/١٢/٢١م.

(٤) الانقلاب، عادل اللباد، ص ٣٣٠.

الثورة كان حصيلة لجهودنا نحن»[1].

ومـــن المعروف أن الخميني بمجرد وصوله أقام أســـبوعًا كاملاً في ضيافة الشـــيرازي في كربلاء[2]، ولا يبعد أن يكون النقاش بينهما قد تشعب ليشمل رؤية توســـعية تشـــمل تغيير النظام في إيران، والتي كان الخميني يعمل عليها، مرورًا بالدول المجاورة ذات التجمعات الشـــيعية المؤثرة، ويؤكد جعفر العلوي –المتهم الأول فـــي انقلاب ١٩٨١م– علاقة الجبهة بالخمينـــي، وأنهما كانا وجهين لعملة واحدة –أو لمشـــروع واحد– فيقول: «كنا نوزع كتبه ونهتم بحركته، ونعتبر أنفسنا الوجه العربي لها»[3].

– يؤيد ما سبق أن هادي المدرسي بمجرد عودة الخميني إلى طهران منتصرًا، دخـــل في مرحلة حرق المراحل بســـرعة جنونية وصولاً إلـــى محاولة الانقلاب المباشـــر عام ١٩٨١م، على الرغم من أن علاقته مع السلطات في البحرين حتى قبل قيام الثورة بقليل كانت ودية وبعيدة تمامًا عن العدائية، ما يوحي بوجود ترتيب مســـبق بتحقيق نجاحات متزامنة في المشروع التوسعي الكبير الذي يضم الدول التي تأسســـت فيها منظمات الحركة الرسالية السرية بالإضافة إلى إيران، وكان المدرســـي يشارك بنفسه في جهود التنسيق للعمل الثوري قبل عام ١٩٧٩م، فكان من المعتاد أن يغادر البحرين عدة أشـــهر كل فترة في سفرات مجهولة، توجه في بعضها إلى العراق ســـرًا رغم كونه مطلوبًا هناك، وتعددت لقاءاته مع مســـاعدي الخميني في الخارج[4].

– رغم «الانغلاق» المرجعي للشـــيرازيين، وتمسكهم الشديد برؤيتهم وفكرهم، إلا أن الانفتاح على الخميني كان اســـتثناءً، فاحتوى الشيرازيون ضمن صفوفهم مقلدي الخميني، وشجّعوا أتباعهم في البحرين على التواصل معه، والانفتاح على فكره وكتبه، حتى كان هؤلاء يترقبون بشـــغَف لحظة انتصار الخميني، يقول جعفر

(١) حوار مع الوطن ٢٠٠٥/١٢/٢٢م.
(٢) الشرق الأوسط، إيران ٣٠ عامًا على الثورة، ٢٠٠٩/٢/١٩م.
(٣) حوار مع الوطن، ملتقى شهداء البحرين، ٢٠٠٩/١٠/٥م.
(٤) حوار جعفر العلوي مع الوطن، سابق.

العلـــوي: «أتذكر أنني في العام ١٩٧٦م في أثناء إحدى زياراتي إلى العراق ذهبت إلى النجف الأشرف، وتعرفت على الإمام الخميني، وسلّمت عليه في حرم الإمام علي [ع]، وأردنا أن نزوره في بيته، ولكن قال لنا بعض الأصدقاء هناك بأن الإمام مراقب، ومن الممكن أن تتعرضوا لمشـــكلات أنتم فـــي غنى عنها، ومنها أخذت فـــي قراءة كتب الإمـــام في وقت مبكر من حياتي، وكان شـــباب الحركة يطلعونا أولاً بأول عن نشـــاطاته وعن الأحداث في إيران، وكان يُتداول في أوساطنا كتاب للإمام الخميني ضد سياسة الشاة، لكنه كان يحمل عنوان: موقف الإمام الخميني تجاه إســـرائيل.. وكان القصد من تداول الكتاب ونشره هو ترسيخ اسم الإمام في الوســـط العربي بصفة عامة، وكان وراء نشر هذا الكتاب الشيخ محمد المنتظري بالتعاون مع أصدقائه في الحركة، وكنا ننشـــر الكتاب كجزء من الثقافة الرسالية الحركيـــة. وأتذكر في العام ١٩٧٦ قلت لأحـــد أقربائي بأن «هذا الرجل- أقصد الإمام الخميني- سينتصر في إيران»[١].

ليســـت البداية إذن كما تحاول كثير من الكتابات الشيعية أن تختزلها في قصة ساذجة، تبدأ الأحداث فيها من لقاء بين محمد العلوي والشيرازي، وتنتهي بالاتفاق على بدء العمل الدعوي في البحرين من خلال ابتعاث هادي المدرسي، فالتصور الأكثر قبولاً هو أن البحرين كانت هدفًا للتيار الجديد الناشـــئ في العراق، وكان العلوي هو نقطة الاختراق الأولى، وهادي المدرســـي هو أداة الاختراق، والهدف الأكبر هو تنفيذ ثورة شيعية كبرى تشمل منطقة الخليج العربي بضفتيها الشرقية والغربية، وقد احتلت البحرين موقع رأس الحربة في هذا المشروع السري.

من المؤشرات على تجاوز التخطيط من أجل البحرين حادثةَ «اللقاء العشوائي» بين المدرســـي والشيرازي، أن هادي المدرسي قبل استقراره في البحرين، انتقل مع شـــقيقه «عباس» إلى إمارة الشـــارقة، بناء على دعوة مـــن حاكمها في ذلك الوقت الشـــيخ خالد القاســـمي المتعاطف مع التيار القومي العروبي، والساعي لاســـتقطاب الكوادر الفكرية العربية بهدف تحويل الإمـــارة إلى محضن للرموز

(١) حوار العلوي مع الوطن، سابق، ويلاحظ أن العلوي كان عمره حين زار النجف ١٧ عامًا.

الفكرية، التقى القاســـمي مع هادي المدرسي، وأعجبته شخصيتَه، فمنحه وأخيه جنسية الإمارات[1].

أتاح ذلك للمدرســـي الانتقالَ السهل من وإلى البحرين حتى استقر في الأخيرة نهائيًا مع مطلع السبعينيات، ثم حصل على جنسيتها بدعم من الشيخ عبد الأمير الجمري، وأحد التجار البارزين ووزير في الحكومة عام ١٩٧٤م [2]، مَثَّل المدرسي نموذجًا مهمًا للشـــخصية الشيعية الأممية العابرة للدول، فهو في تلك الآونة كان: إيرانيًا عراقيًا إماراتيًا بحرينيًا، وقد سُحِبَت منه الجنسيتان الأخيرتان لاحقًا.

من المفارقات أن نجاح بعض مراحل المشـــروع –الشيرازي، الخميني– تسبب في إخفاقه، وتفصيلُ ذلك أن إسقاطَ حكمِ الشاه أدى إلى تسارع العمل في البحرين ودولٍ أخرى –تضم أفرعًا للمنظمات الرســـالية السرية– وصولاً إلى الاستعجال في تنفيذ الأعمال العســـكرية، هذا التسارع نتجت عنه آثار عكسية، منها: رحيلُ هادي المدرسي عن البحرين، انكشافُ القيادات وحقيقةِ انتماءاتها، تدمير البُنى التحتية لتلك التنظيمات[3].

استراتيجية هادي المدرسي.. دروس قابلة للتطبيق:

إن الفارق الجوهري بين نشـــأة كل من حزب الدعوة، الجبهة الإسلامية.. في البحرين، هو أن مؤسســـي الحزب اســـتوردوا أفكاره فقط من العراق، ثم عادوا ليطبّقوا بأنفســـهم ما تلقوه من العراقيين، بينما مؤســـس الجبهة البحرينية هو نفســـه أحد مؤسسي التيار الرسالي العراقي، الأمر أشبه بالفارق بين أن تستورد جهازًا متطورًا من الخارج، وبين أن تقيم مصنعًا له في الداخل.

لذلك لم يلبث حزب الدعوة أن اندثر وتلاشـــى تنظيميًا مع أول ضربة، وحمل أتباعه أســـماء متعددة من بعد زواله، بينما لا يزال اســـم الجبهة –والتيار– ماثلاً

(١) حوار جعفر العلوي مع الوطن، المحاور وسام السبع.
(٢) بعض المصادر تذكر تاريخًا آخر هو ١٩٧٦م، مرتضى بدر في حوار مع الوطن.
(٣) يشير عباس المرشد إلى معنى قريب من هذا، ولكن في سياق مختلف، انظر كتابه: ضخامة التراث ووعي المفارقة.

حتـــى الآن، ولا يزال قادتها وكوادرها يذكرون الأيـــام الأولى، ويطيب لهم امتداح قائدهم ومعلمهم الأول.

إن تجربة هادي المدرســـي فـــي البحرين متعددة الجوانـــب والتجارب، فهي بحق «مدرســـة» تخرج منها حتى من لم يدرس فيها، وأبرزُ ما درّســـته «مدرســـة المدرســـي» هو تعلم فن: الاختـــراق، والتدرج، والتثوير، والاســـتقطاب، لذا فإن التعرف على تفصيلات هذه التجربة ليس ترفًا تاريخيًا، بل دراســـة لأهم تجربة في العمل التنظيمي والحركي في العقود الأربعة الماضية في البحرين، وكثيرٌ من الاستراتيجيات التي اتُّبِعت لاحقًا من قِبل حركات وأحزاب أخرى، اعتمدت بصورة أو بأخرى على نِتاج هذه التجربة.

كانت تجربة المدرســـي في البحرين تحديًا من عـــدة أوجه: فهو أصولي في بيئة أخبارية، كربلائي في وسط نجفي، إيراني في وسط عربي، ورغم ذلك حقق نجاحًا لافتًا، على أن النجاح المقصود هنا لا يعني بالضرورة أن تكون الجبهة قد حققت مقاصدها ومراميها، لكن ما يعنينا في هذا المحور هو النجاحات المرحلية القابلة للتحول إلى أنماط متكررة في مسيرة العمل السياسي البحريني.

الاختراق:

يوم ٢٧-٧-١٩٧٩م، توجه هادي المدرسي عالم الدين من أصل إيراني[١] لركوب الطائـــرة برفقة رجال المخابرات البحرينية، قبل أن يركب الطائرة قال لهم: «لقد عاملتموني معاملة سيئة، فقال له الضابط: في المرة القادمة سنعاملك مثلما تحب.. فرد عليهم هادي المدرسي: «في المرة القادمة.. أنا الذي سأعتقلكم»[٢]..

قبل ذلك التاريخ بأكثر من عشر سنوات كان مجيء المدرسي الأول إلى البحرين

(١) اسمه هادي رهبر بور، والكلمتان الأخريان بالفارسية ومعناهما: ابن القائد أو آل القائد، وقيل: إن هذا لقب وليس اسمًا حقيقيًا بالنظر إلى مكانة والده «آية الله» محمد كاظم مدرسي، وجده «آية الله العظمى» محمد باقر مدرسي، ويلاحظ أن «آل» أضيفت إلى الاسم لاحقًا وليست أصلية، انظر: علي نوري زاده، مقال: الثورة الإسلامية في إيران ٢من٣ ٢٠٠٩/٩/١٥م، صحيفة الجريدة.

(٢) في حوار مع مجلة الرسالة عام ١٩٨٦م، موقع منتديات البحرين ٢٠٠٩/٥/٢٣م.

مختلفًا تمامًا، كان الرجل هادئًا مهذبًا لطيفًا ودودًا يحمل ابتساماته للجميع حتى للمسئولين الرسميين، كانت شخصيته محبوبة فهو أديب يجيد اختيار الكلمات، ومثقف لا يصيب الملُ من يجلس إليه[١]، كما يتحدث الفارسية والعربية[٢]، لم يتعرض المدرسي لأية مضايقات طيلة فترة إقامته في البحرين وحتى أشهر قليلة قبل ترحيله عندما تصاعدت لجهته ضد النظام الحاكم في البحرين بتحفيز الثورة الإيرانية.

ما بين لحظة القدوم ولحظة الترحيل، مارس المدرسي ما يمكن اعتباره أنجح عملية اختراق فكري تنظيمي في الخليج العربي في العصر الحديث.

تشعبت استراتيجية الاختراق لدى المدرسي في ثلاثة اتجاهات: العلماء وطلبة العلم البحارنة، جموع الشباب وعامة الناس، الأجهزة الرسمية للدولة.

أولاً: كان المدرسي يعلم أنه ينزل أرضًا أخبارية ينشط فيها حزب الدعوة ما يعني أنها تميل إلى النجف، فكان أن أبدى للجميع عدم تعصبه واعتداله المنهجي رغم تبنيه لمرجعية الشيرازي، وبدأ بحضور مجالس العلماء المعروفين في ذلك الوقت مثل علوي الغريفي وأكثر من زيارتهم، وأظهر للجميع شخصيته الأدبية؛ ما جعلهم يحرصون على دعوته إلى منتدياتهم[٣]، ثم نسج علاقة قوية مع واحد من قياديي الدعوة البارزين وهو الشيخ عبد الأمير الجمري - كان يشغل منصب نائب رئيس جمعية التوعية الواجهة الدينية للدعوة- الذي كان اختراقه بمثابة رأس حربة للمدرسي، وكان الجمري سببًا رئيسًا في حصوله على الجنسية البحرينية[٤].

عن طريق الجمري استطاع المدرسي أن ينفتح على دوائر عديدة في المجتمع كما سهُل عليه الوصول إلى الإذاعة والتلفزيون، وتسببت العلاقة في إحداث

(١) في ترجمته الواردة على موقعه أنه ألّفَ أكثر من مائتي كتاب ودراسة وكراس، وألقى أكثر من ثمانية آلاف محاضرة، موقع مكتب هادي المدرسي.
(٢) أضاف إليهما لاحقًا الإنجليزية والأوردية بحسب إفادة مرتضى بدر لصحيفة الوطن البحرينية.
(٣) ضخامة التراث، عباس المرشد.
(٤) انظر حوار مرتضى بدر مع الوطن، سابق.

«نقلة فكرية ونوعية حدثت لدى الشـــيخ الجمري جعلته أكثر انفتاحًا على الساحة العامة، وشجّعه المدرسي على التأليف؛ فكان كتابه حول المرأة بمقدمة من السيد المدرسي، وتم طبعه في بيروت بمبادرة منه»[1].

عندما تعرض الشـــيخ العراقـــي طالب الرفاعي للتيار الرســـالي –تصريحًا– وللمدرســـي –تلميحًا– في أحد المآتم، وبرزت فتنة الخلاف بين كربلاء والنجف، حرص المدرســـي على أن يوصل رسالة إلى العلماء عن طريق الجمري، فقال له: «أبلغ العلماء في البحرين أني لم آت لأنافســـهم؛ فلســـت ممن يبيع آخرتي بدنيا غيري»[2].

ثانيًا: بذل المدرســـي جهدًا كبيرًا في الانفتاح على المجتمع البحراني، ســـواء من خلال المحاضرات أو الكتب والرســـائل أو المجالـــس الخاصة، فكان يلقي محاضراته في مواقع كثيرة في المدن والقرى، مع تركيز على قطاعات الشـــباب من مختلف الانتماءات، فأنشـــأ حلقات شـــبابية، واهتم بتوجيهها تربويًا وثقافيًا ودينيًـــا، مع انفتاحه على آخرين بعيدين عن أجواء الالتزام الديني، فعقد علاقات قوية مع ذوي التوجهات اليسارية، ونجح في إقناع كثير منهم بالانضمام إليه، «... واستطاع أن يحوّل أعضاء فرقة موسيقية بأكملها إلى دائرة التدين، وتركوا العمل الغنائي.. وكان مجلسه المنعقد في بيته يحضره أحيانًا شباب من غير المتدينين إعجابًا منهم بوعيه وتميزه، وبعد فترة نراهم يتأثرون به ويلتزمون دينيًا»[3].

من العوامل المهمة التي ســـاعدت المدرســـي على اختراق المجتمع الشيعي البحريني، وجود الشيعة الإيرانيين الذين كانوا من أوائل المتأثرين به والمنضمين إلى مجموعاته، تمرس المدرســـي على التعامـــل في هذه الأجواء من خلال فترة وجوده في كربلاء؛ حيث الجالية الإيرانية الكبيرة، وكان تحدثه بالفارسية مع أصله الإيراني عامل جذب أســـاس، أضاف إليه اطلاعه الواسع على فكر علي شريعتي

(١) حوار جعفر العلوي مع الوطن، سابق.
(٢) جعفر العلوي، حوار الوطن، سابق، والقصة مذكورة في الفصل الثالث.
(٣) جعفر العلوي، حوار الوطن.

المفكر الإيراني ذائع الصيت وقتها، وكانت أفكار شـــريعتي تحظى بشعبية واسعة في الأوساط الشيعية الإيرانية في البحرين، «لم أكن أرى أن هناك اختلافًا كبيرًا بين فكر شريعتي وفكر المدرسي.. وكانت محاضرات شريعتي تنتشر في أوساط الشباب، لهذه الأسباب اقتربنا من السيد المدرسي معنويًا وفكريًا وروحيًا»[١].

يحاول بعض قياديي الجبهة القدامى أن ينكروا التغلغل الإيراني في أوساطهم عن طريق التلاعب بالنِسَـــب العددية، فهم يقولون: إن الشيعة العرب كانوا الأكثر على الدوام داخل التيار، وتفسير الأمر في النِسَب أيضًا، فالأمر يتم تناوله بطريقة معكوســـة؛ إذ ليس المقصود بالضرورة أن أكثر أتباع الجبهة من الإيرانيين، ولكن النسبة الأكبر من إيرانيي البحرين كانوا مؤيدين للمدرسي، بالإضافة إلى معلومة أكثـــر أهمية، وهي أن الواجهـــات القيادية في الجبهـــة كان يغلب عليها العنصر الإيراني في مرحلتها الأولى، بينما تركز الشيعة العرب في القاعدة، بعد ذلك تغير الوضع وبرزت قيادات أكثر من الشـــيعة العرب خاصة مع هروب أغلب القيادات من أصل إيراني خارج البحرين بعد الثورة[٢]، وعندما فرغت الســـاحة البحرينية تقريبًا من قيـــادات الجبهة، بدأ التيار الدعوي المنافس في التمدد ليحتل مواقع غريمه الســـابقة، مع التركيز على المنامة؛ حيث الثقـــل الرئيس للجبهة، وحيث -أيضًا- يكثر الشيعة العجم[٣].

ثالثًا: قَدِم المدرســـي إلى البحرين تحت ستار دعوته إلى مرجعية الشيرازي، ونزل ضيفًا على شريكه الجديد في الحركة محمد العلوي، وعن طريقه تعرف على محمود العلوي وزير المالية ومؤســـس بنك البحرين الوطني، ثم تعرف على وزير الإعلام طارق المؤيد، ثم تعرف على ولي العهد الأمير حمد بن عيســـى -الملك الحالي- وأهدى إليه كتابه «نهج الكفاح» الذي ضمّنه رؤية عســـكرية مســـتوحاة من كتاب «نهج البلاغة»، وقيل: إن الشـــيخ حمد جعله مستشـــارًا له في شـــئون

(١) مرتضى بدر، الوطن ٢٠٠٦/٢/٢٦م.
(٢) انظر مقال سميرة رجب، يخدعنا من يقول: إن هذه هي الديمقراطية، الوطن فبراير ٢٠٠٦م.
(٣) انظر كريم المحروس، مقال: جهلوا بثلاث وسبعين وغمطوا حق قائدهم بثلاث وسبعين، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٥/٧/٢م.

الدفاع حيث كان الجيش البحريني في طور التأسيس، وتحول هادي المدرسي إلى «مرشد ديني» في صفوف القوات المسلحة[١]، وكان يكتب في مجلة «قوة الدفاع»، كما ألقى محاضرات للمنتسبين إلى الجيش[٢].

بدأ المدرسي يشارك في برامج التلفاز من عام ١٩٧٣م[٣]، وكانت الكتلة الدينية في المجلس الوطني قد طالبت بفسح المجال للشيعة في وسائل الإعلام، واستُجيب لطلبها، ثم حصل المدرسي على الجنسية عام ١٩٧٤م[٤].

يزعم المحروس أن الجبهة الإسلامية شاركت بصورة فعّالة في صياغة المادة الدستورية التي تؤكد على الهوية الإسلامية للبلاد، من خلال مشاورات بعض قادتها مع جهات وشخصيات محلية وعربية وإسلامية مؤثرة، كما رشحت اثنين من أعضائها في الانتخابات[٥].

شعر المدرسي في تلك الفترة بسهولة تنفيذ انقلاب عسكري في البحرين نظرًا لحداثة الدولة وحداثة جيشها[٦]، لكن يبدو أن الأمر اكتنفته صعوبات جمة لعدم وجود دولة مؤيدة تتبنى هذا الخيار وتدعمه، ولاحقًا بدأ يخفّف من حضوره الرسمي بعد تحسس الدعويين من تمدد نفوذه[٧].

من الدلائل على استبطان التيار الرسالي بزعامة المدرسي لمشروع سيطرة وانقلاب في البحرين، تَشبُّع الكوادر التنظيمية السرية بهذه الفكرة، وبأن التيار يمارس عملية تمويه ضخمة على السلطات من أجل خداعها بعيدًا عن الأهداف الحقيقية، يروي جعفر العلوي «بالنسبة للسلطة فقد كان هناك رصد لتحركنا في مواقع عديدة، ولكن لم تكن السلطة تعلم أنه ناشئ ومنطلق من تنظيم، بل

(١) ضخامة التراث، عباس المرشد.
(٢) جعفر العلوي، حوار الوطن، سابق.
(٣) ضخامة التراث، سابق.
(٤) موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، موقع حركة أحرار البحرين، ١٩٩٩/٤/٣٠م.
(٥) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين ٢٠٠١/١٠/٥م، ربما تكون هذه من مبالغات المحروس؛ لأن الجبهة في ذلك الوقت لم تكن بلغت مستوى التأثير الواسع من خلال عناصر قيادية فعالة.
(٦) ضخامة التراث، سابق.
(٧) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين ٢٠٠١/١٠/٥م.

اعتبرته أنشـــطة دينية عامة. ولكن ما هو، وما هي طبيعته. هذا لم يكن معروفًا لديها بحسب ما عرفناه بعد اعتقالنا في الثمانينيات، كما لم يكن معلومًا لأحد أننا كنا نتحرك كتنظيم إســـلامي، لديه استراتيجية وخطط عمل؛ إذ كان العمل يسير بشـــكل هادئ ولم نكن ندخل في مواجهات سياسية مع السلطة بحيث ندخل في معارك كرّ وفر، واعتقالات ومطاردات ننكشف فيها، ويتبين وجود التنظيم السري، كانت الأمور تجري بنحو هادئ طوال سنوات»[1].

في سياق المناورة مع الســـلطات، لجأ الرساليون إلى حيلة مبتكرة هي إنشاء أعمال لا توجد بينهـــا وبين التيار روابط ظاهرية، تتبنى خطابًا حاد اللهجة، فتم الإعلان عن تنظيم صوري اســـمه «حركة الكفاح الثوري» عام ١٩٧٥م، «كان اسمًا مموهًا وفضفاضًا .. كان يراد من حركة الكفاح الثوري أن تنشر مفاهيم ومواقف، وكانـــت عنوانًا لتنظيم غير معـــروف.. لم يكن التنظيم يريـــد لفت الأنظار إليه، وإحداث ضجيج ينبه الســـلطة إلى وجود خصم سياســـي هو في طور بناء قدرته وإعداد نفسه.

وكانت أدبيات حركة الكفاح الثوري راقية في أســـلوبها ولغتها السياسية، وفي ســـنة ١٩٧٥م كما أتذكر كنت في المدرســـة الثانوية، نقرأ بياناتها ولم نكن نعلم أنهـــا من نفـــس الحركة التي كنا نتأثر بهـــا فكريًا وثقافيًا، كانـــت هذه البيانات التي صـــدرت عن حركة الكفاح الثوري تحرص على رصد المســـيرات الطلابية والعمالية، وتتحدث عن القضايا السياســـية التي تحدث في البلد، مبدية آراءها في الأحداث المحلية بشكل عام»[2].

أيضًا أصدر التيار دراســـة ضخمة بعنوان «كفاح شـــعب البحرين» من ٣٠٠-٤٠٠ صفحـــة، احتوت على معلومات تاريخية وسياســـية مهمة عن البحرين، مع ذكر لأحداث القـــرن الفائت مضافًا إليها رؤية دينيـــة وتفصيلاً للدور المطلوب من الناشـــطين الشيعة، ومن جمهور الطائفة بهدف تغيير الأوضاع القائمة وأخذ

(١) حوار مع جعفر العلوي، الوطن.
(٢) المرجع السابق.

زمام المبـــادرة، «وكما أتذكر كان الكتاب يكثر من عبارة «يجب».. «يجب أن تبقى البحرين مستقلة .. يجب أن يحكم الإسلام»[١].

من أهم المبادئ التي اتبعها المدرســـي في اســـتراتيجيته لاختراق المجتمع البحرانـــي، هو: تجنب خلط الأوراق -على الأقل في العمل العلني- فلم يســـمح لنفســـه أبدًا أن يُقحِم واقع العراق الساخن في عمله البحريني، وهو مبدأ مستمد من خاله المرجع «آية الله العظمى» محمد الحســـيني الشيرازي الذي اتبع نفس الأســـلوب عندما انتقل إلى الكويت، لذا لم يلتق هادي مع شقيقه تقي المدرسي- على الأقل علنًا- الذي كان مســـئولاً عن الشـــئون العراقية[٢]، لكن هذا الاحتراز لا يمنع بالطبع من وجود تنســـيق ســـري واسع النطاق، خاصة وأن المدرسي كان عضوًا في المجلس القيادي الأعلى للتيار الرســـالي، وقد اعترف هو نفسه بزيارة العراق مرتين سرًا أثناء إقامته في البحرين[٣].

هذا التوافق «المدرسي الشيرازي» على تجنّب خلط الأوراق بصورة علنية، هو نفس مـــا اتبعه الخميني عند مقدمه إلى النجف عـــام ١٩٦٥م؛ حيث لقي إقبالاً واســـعًا من طلبة العلم، وتزايدت احتمالات تحوله إلـــى أحد مراجع التقليد في النجف، لكنه فجأة «قام .. بحركته الذكية.. تجاوز الاحتفاء الجماهيري الواســـع واندفاع الطلبة في النجف لاســـتقباله والإحاطة به، وبنى حوله ســـورًا أو سياجًا تتخلله فتحات محدودة، قدم من خلالها بعض المساعدات للطلبة العرب الجادين والفقراء في النجف دون أن يحاول اســـتقطابهم. وخرج من منافسات المرجعيات الدينية في النجف، فأصبح في منأى عن اعتراضاتها ومشـــاغلها المعتادة، ونظّم فريق عمله وشقّ قنواته المرتبة نحو النجف وطهران والمنافي التي اختارها عدد

(١) السابق.
(٢) ضخامة التراث، سابق.
(٣) هادي المدرسي في حوار مع موقع المعصومين الأربعة عشر:

http://www.14masom.com/ leqaa/49/49.htm

مـــن أنصاره على اختلاف اتصالاتهم وثقافاتهم»[1]، هذا التوافق المذهل لا يمكن بحال أن يكون مجرد «توافق»، بل غالب الأمر هو: «اتفاق» يُدَعِّم ما سبق ذكره عن المشروع الشيرازي الخميني المدرسي لاختراق دول الخليج العربي.

أفكار وأساليب جديدة:

لم يكن المدرســـي تقليديًا في أفكاره أو أساليبه، بل كان متجددًا على الدوام، وهو ما أكســـبه جاذبية إضافية، فكانت دروســـه متنوعـــة ومبتكرة بالقياس إلى الأجواء التعليمية ذلك الوقت، يذكر العلوي أن دروس المدرسي كانت على نوعين: «دروس فـــي الفقه، وفي الثقافة العامة، وبالأخـــص في ثقافة الحضارة وإصلاح الأمة ورقيها، والنوع الثاني اكتســـاب المهارات مثل الخطابة والكتابة، فقد أجرى في هذا المجال دورة اشتملت على تعليم إجادة الخطابة، فكنا نحضر ونلقي أمامه، وهو يصحح لنا من الناحية الفنية والفكرية، ورويدًا اســـتطاع عدد من الشباب أن يكونـــوا قديرين في الخطابة، كما كان يعلمنـــا فنون التأليف والكتابة، فكنا نكتب ويصحح لنا المقالات، حتى قرّر فـــي نهاية الدورة أن نبدأ بكتابة كتيبات، وطلب منا أن نختار مواضيع لنكتب فيها، وبالفعل شـــجّعنا وتعب معنا حتى استطعنا أن نكتب تلك الكتيبات، ثم قام بنشـــرها بعد تصحيحها، وأتذكر أنني كتبت في تلك الفترة أول كتبي، وهو «لا للعبثية»، والذي نُشـــر في نهاية السبعينيات، ولكن باسم «محمد جعفر»، وكتب زملائي كتيبات أخرى، وكانت تلك الخطوة مؤثرة في مجمل وعينا وشـــخصياتنا؛ لأن السيد اســـتطاع أن يطلق طاقاتنا، ويأخذ بأيدينا نحو الرقي الفكري والعملي»[2].

تميز المدرسي بكونه مفكرًا ومؤسسًا ومنظّرًا للعمل في وقت واحد، فكان من السهل عليه أن يدرج أفكاره في كتيب أو كتاب أو رسالة، ثم يطبعها ويوزعها على الأتباع أو على الجميع، ومما كتبه في تلك المرحلة: «ألف باء الإســـلام» كتبه عام

(١) هاني فحص، الناشط والكاتب اللبناني، ضمن ملف إيران ٣٠ عامًا على الثورة، صحيفة الشرق الأوسط ح ٣ ٢٠٠٩/٢/١٢م.
(٢) حوار العلوي مع الوطن، سابق.

١٩٧٠م وكتاب «لا للرأسمالية .. لا للماركسية .. نعم للإسلام»[١].

عن طريق الصندوق الاجتماعي الحسيني أحد واجهات التيار الرسالي في البحرين، تم تأسيس عدة لجان للإشراف على النشاط الدعوي والتنظيمي، وهي: لجنة «إحياء المناسبات الدينية»، واهتمت باستغلال المناسبات الشيعية الدينية من أجل عملية التحفيز الثوري التي هي من صلب الفكر الشيرازي، فاضطلعت اللجنة بتنظيم الاحتفالات والمهرجانات التي أُلقيت فيها الخطب والكلمات الحماسية، وتأسست لجنة «الرحلات» التي أشرفت على تنظيم رحلات للأنصار بهدف انتقاء العناصر المناسبة، وضمها إلى التنظيم السري، وكذلك لجنة «الشئون الإعلامية»، التي تخصصت في طباعة البيانات والكتب والرسائل والملصقات، والصور التي تتناول فكر التيار، ثم توزيعها على الأشخاص والحسينيات والمآتم والمساجد.[٢]

استغل الرساليون الأناشيد الدينية والحماسية في جذب الشباب وتثويرهم، وبحسب كوادرهم في ذلك الوقت فقد لعبت الأناشيد «دورًا أساسيًّا في التحول الكبير -عند فئة الشباب على وجه الخصوص- إلى الالتزام الديني، وتحمّل مسئولية التغيير السياسي، ولا زالت ذاكرة البحرينيين متعلقة منذ السبعينات بهذه الأناشيد، وبهذا النتاج الفني الرائع»[٣].

الاستقطاب والتدريب:

من كلمات هادي المدرسي: «يكفى أن يولد فرد طلائعي واحد لكي يحرّك التاريخ كله في أمته؛ فإن الأمة التي يوجد فيها فرد رسالي واحد، يكون رأس الرمح الذهبي في الأمة»[٤].

اعتمدت الاستراتيجية التي اتبعها المدرسي في إدارته للجمعيات التي أنشأها، ومن خلال تحركاته الشخصية على ثلاثة مقومات: الأيديولوجية، القيادة الرسالية

(١) ضخامة التراث، سابق.
(٢) انظر دراسة فلاح المديرس عن الحركات الشيعية البحرينية، ج٩.
(٣) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين ٢٠٠١/١٠/١٨م.
(٤) موقع منتديات البحرين، ٢٠٠٩/٥/٢٣م.

المؤهلة، التنظيم الرسالي القادر[1]، ومن أجل تحويل هذه المقومات إلى كيان عملي، عمدت الجمعيات إلى العمل في اتجاهين رئيسين: الأول: نشر الوعي الرسالي، وبث الثقافة الدينية المدعمة لذلك، والثاني: بناء الكوادر الرسالية التي يحتاج إليها التيار في عملية التغيير، والتي سيتخرج منها لاحقًا كوادر التنظيم السري[2].

في هذا السياق وضع التيار مرحلتين للعمل: الأولى هي «مرحلة التكوين»، واستمرت خمس سنوات، تم فيها بناء قاعدة الكوادر المؤهلة لتحمُّل أعباء العمل التنظيمي والجماهيري، السري والمعلن، لم يكن قادة التيار يتعجلون في تلك الآونة الانتقال من التكوين إلى الانتشار، بل كانوا يرون أن «تأجيل عملية الانتقال استوجبتها النظرة المتريثة لقيادة التنظيم في التأكيد على أهمية النوع وليس العدد في بناء التنظيم وتقويته من الداخل، لذا كان الحرص على تكثيف الخبرة التنظيمية والوعي، والثقافة العميقة في العناصر أكثر ما كان يشغل قادة التنظيم في بداية المسيرة»[3].

اشتملت خطوات التكوين على إعداد المختارين أيديولوجيًّا وأخلاقيًّا وثقافيًّا، ثم إكسابهم مهارات مختلفة يحتاجون إليها في عملهم، بالإضافة إلى تنمية الوعي السياسي لديهم[4].

ويمكن ملاحظة ثلاثة دوائر من التمدد والاستقطاب مارسها الرساليون في ذلك الوقت، وهي:

١- **ساحات العمل الجماهيري**: حيث جمهور التيار الواسع الذي كان يحضر الاحتفالات والمهرجانات، ويلتف حول قادة التيار ويقلد مرجعيته.

٢- **المجموعات المنتظمة في جمعيات التيار**: وتشمل الشباب والطلاب والتجار والوجهاء الذين شاركوا في إدارة أنشطة الصندوق الحسيني، ومن قبله جمعيتي

(١) مجلة الرسالية، عدد ٧، ١٩٨٣/٥م، ضخامة التراث.
(٢) الرسالية، عدد٦٥ ١٩٨٨م، ضخامة التراث.
(٣) جعفر العلوي، حوار الوطن، سابق.
(٤) العلوي، حوار مع الوطن.

الإرشـــاد والشـــباب، وقد تنامى العمل الإداري في الصندوق بحيث بات يتضمن «إدارة عليا مركزية، وأمناء ســـر، ولجان عمل مختلفـــة، منها لجنة الاحتفالات، ولجنة الشـــئون الاجتماعية، ولجنة إعلامية، مما جعل الصندوق بمثابة الواجهة الأساسية لهندسة العمل والتحرك الإسلامي»[1].

٣- دائـرة العناصـر المنتقـاة للتنظيـم السـري: وتم اختيارهـــم بعد مرحلة من التمحيص والتقصي والمراقبة لمعرفة صلاحية العنصر للانضمام، ويروي العلوي تجربتـــه في ذلك، يقول: «التنظيم كان يحرص على خلق علاقة دائمة واتصال مع العنصـــر الذي يفكّر في تجنيده للتنظيم، وحين يبـــدي العنصر الجديد اهتمامًا وتفاعلاً، وينال ثقة التنظيم تتم مفاتحته، وقد تطول هذه المدة أو تقصر بناءً على تقديرات قادة التنظيم في الوقت الأنســـب لمفاتحة العضو الجديد، بمعنى آخر تصبح مرحلة الانخراط في التنظيم، بالنســـبة للعضو الجديد المتفاعل، مسألة تحصيل حاصل لشـــخص مقتنع ومتفاعل مع أطروحات التنظيم.. اتصل بي أحد قـــادة التنظيم، وطلب مني موعدًا لم أكن أعلم ما ســـيخبرني فيه، فأخبرته أنني على ســـفر مع أحد الأصدقاء إلى العراق، وفور رجوعي بدأت جلسات يومية، تم على أثرها مفاتحتي بأمر الانضمام، وشـــعرت حينها باطمئنان داخلي قوي جدًّا وأنا ألتحق بالتنظيم»[2].

المجموعة الأكثر تنظيمًا وســـرية للتيار في البحرين، كان يتم إعدادها بطريقة مختلفـــة من أجل ربطهم مباشـــرة بالتنظيم «الأممي» الرئيـــس «حركة الطلائع الرســـاليين» في العراق المؤسس عام ١٩٦٧م، فقد سُـــمِح بلقاءات بين عناصر بحرانية وكوادر الحركة -الفرع الرئيس- أثناء تواجدهم في العراق «وكانت هناك جلســـات عمل تتم بين هـــؤلاء البحارنة وبين أعضاء حركـــة الطلائع، فالحركة الرسالية كانت تضم بالإضافة إلى العراقيين عناصر من الجزيرة العربية والبحرين

(١) مجلة الرسالية، عدد ٦٥، ١٩٨٨م، ضخامة التراث.
(٢) حوار مع صحيفة الوطن، سابق.

والكويت، وبعض دول الخليج الأخرى وإيران»[1].

كما تلقى بعض عناصر التنظيم السري تدريبات عسكرية في لبنان في معسكرات حركة فتح الفلسطينية التي نسجت علاقات قوية مع مجموعات الخميني الثورية، وقدمت لها تدريبات عسكرية مجانية في تلك المعسكرات، وتم تقسيم عناصر الجبهة إلى «فئتين هما الفئة (أ) تخضع للإشراف والتوجيه، وتكون حركتها واضحة بعض الشيء، والفئة الثانية (ب) تكون حرة في تحركاتها وهي أكثر سرية من الفئة (أ)، وكان السيد هادي المدرسي يجتمع مع كلا الخطين العلني /السري»[2].

اعتمد المنهج التربوي للرساليين بدرجة أساسية على إقامة سور حول عقل أتباعهم يمنعهم من التواصل مع أفكار أو ثقافات أخرى لا تصدر من حركتهم، «فهو من بدايته يُمنع من أن يقرأ أي كتاب غير حركي، أو كان مؤلفه ليس من القيادات الرسالية، وحتى على هذا الصعيد ينبغي له أن يستشير مسئوله التنظيمي الخاص الذي من ضمن مهماته تحديد الكتب التي يقرأها العنصر الحركي الذي يشرف عليه تربويًا وتنظيميًا، فالفرد الحركي يبدأ من سنواته الأولى يقرأ لقيادات الحركة، ويستمع محاضراتهم، ويتغذى فكرًا على أطروحاتهم في النشرات والمجلات، ويحضر حلقات دراسة سرية تدور في الغالب عن الحركة وأفكارها وقادتها، وكل ما من شأنه تعميق الولاء والطاعة للحركة... لا تسمح له القوانين الحركية بأن يتحدث بشيء إلا في الجلسة الحركية التي تتم بمعدل مرتين في الأسبوع لكل فرد ضمن خلية لا يتعدى عدد عناصرها ثلاثة أفراد»[3].

المرحلة الثانية: الانتشار، وعندها تشعّب العمل ليشمل مجالات جديدة فتمدد إلى المتأثرين بالفكر اليساري، وإلى المواقع الطلابية والعمالية، وبرز في تلك المرحلة كوادر منها: أبو أحمد، والشيخ المحفوظ –رئيس جمعية العمل الإسلامي

(١) ضخامة التراث، سابق.
(٢) انظر ضخامة التراث، حوار جعفر العلوي مع الوطن.
(٣) كتاب/ الانقلاب، تأليف عادل اللباد، ص ١٥٢

حاليًا- والشـــيخ الرضي وحافظي ويوسف كمال وآخرون، كما اتخذ التيار خطوة أكثـــر أهمية بتمدده خارج البحرين وصولاً إلى الطلاب البحارنة الدارســـين في جامعات مصر.

في خلال عامين فقط نجحت كوادر الرساليين في تأسيس نشاط فعّال للتيار بين الطلاب البحارنة في مصر بالتنافس مع اليساريين والقوميين، وانتقلت نفس النشاطات التي مورست في البحرين إلى مصر بما فيها إحياء المناسبات الدينية العديدة، «وكان دور الطلبة الرســـاليين في مصـــر يبدأ من داخل البحرين، حيث كانـــوا يتحركون مع أصدقائهم على إقامة الرحـــلات، والندوات الخاصة لجذب الطلبة الجدد الراغبين في الدراسة في مصر، ومن ثَم يتم استقبالهم من المطار على طريقة القوى اليسارية والقومية، وإيواؤهم في شقق الشباب حتى يتم ترتيب معاملاتهم مع جامعاتهم وسفارة البحرين.

وبحسب نقل أحد مؤسسي العمل الرسالي في مصر؛ فإن عدد المرتبطين بالتيار الرسالي قد بلغ مائة طالب، سواء بشكل تنظيمي أو تياري، وهو عدد ليس بقليل في مثل تلك السنوات، في حين كان هناك عمل ثقافي واسع مع الطالبات» [1].

مراحل العمل المؤسسي:

أنشئ أول كيان مؤسسي للتيار الرسالي في البحرين عام ١٩٦٩م باسم «جمعية الشباب المســـلم»[2]، وكان ذلك مواكبًا للاحتفال بذكرى مقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه في شـــهر رمضان، وتم توزيع بيان يحمل توقيعًا باســـم الجمعية، وتضمن بعض الموضوعات السياســـية والاجتماعية[3]، ثم تحول الاسم بعد فترة قصيرة ليصبح «جمعية الإرشـــاد الإســـلامي»، وحاولت الجمعية أن تحصل على ترخيص رســـمي، لكنها لم توفق، وتركز نشـــاطها في تكوين أول نواة من الشباب

(١) جعفر العلوي، الوطن، مقال: من تاريخ الحركة الإسلامية في البحرين ج٢ ٢٠٠٦/٥/٣١م.
(٢) تذكر مصادر أخرى أن الاسم كان «شباب الإرشاد الإسلامي»، انظر فلاح المديرس ج ٩.
(٣) ضخامة التراث، عباس المرشد.

الرسالي الذي انخرط لاحقًا في العمل لتنفيذ أهداف التيار في البحرين[1].

في عام ١٩٧٢م في ظل الأجواء السياسية الإيجابية المواكبة للاستقلال والتجهيز لحياة نيابية وانتخابات برلمانية، تم الإعلان عن تحول الجمعية إلى «الصندوق الحسيني»، الذي اتخذ شعار «الله، العدل، الإحسان»، وهو شعار مشابه لذلك الذي رفعته الجبهة بعد سبع سنوات وهو «الله، الحق، الحرية»، ومارس الصندوق دورًا أكثر تعقيدًا من حيث طابعه الإداري الذي تشعب إلى عدة لجان، كما توسع وصولاً إلى الفئات المؤثرة في المجتمع مثل المثقفين والوجهاء والتجار، حاول مؤسسو الجمعية الحصول على ترخيص رسمي للصندوق من وزارة العمل والشئون الاجتماعية لكنهم أخفقوا[2].

لجأ قادة التيار إلى استغلال مؤسسة مرخصة والعمل من خلالها، ووقع اختيارهم على «المكتبة العامة للثقافة الإسلامية»، ومقرها المنامة، وكانت قد أُنشئت في أواخر الستينيات لأهداف نشر الكتاب الإسلامي في الأوساط الشبابية، لم يلبث الرساليون أن حاولوا احتكار المكتبة بأسرها لحسابهم فبرزت إشكالات بين الجهتين، واعترضت المكتبة على أسلوب مؤسسي الصندوق الذين درجوا على إبرازه «كمؤسسة إسلامية فريدة، وحاولوا طمس معالم أي مؤسسة أخرى»، و«أن الصندوق يحاول إظهار السيد المدرسي على أنه العالم الوحيد الذي يستطيع حل مشاكل الشباب الفكرية والسلوكية»، تصاعدت الاتهامات المتبادلة حتى انتهت بانفصال الصندوق؛ حيث أعاد قادته تشكيل إدارته، وجعلوا اسمه «الصندوق الحسيني الاجتماعي»، واتخذوا من مأتم «القصاب» بالمنامة مقرًا ثابتًا[3]، وتذكر بعض الروايات أن انشقاقًا وقع في إدارة الصندوق بحيث أصبح هناك صندوقان بعد الانفصال يفصل بينهما كلمة «الاجتماعي»[4].

أصدر الصندوق «الاجتماعي» كتيبًا يحمل اسمه عام ١٩٧٧م ذكر فيه أن أهداف

(١) فلاح المديرس، سابق.
(٢) فلاح المديرس ج٩.
(٣) موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، موقع حركة أحرار البحرين، ١٩٩٩/٤/٣٠م.
(٤) ضخامة التراث، سابق.

مؤسســـيه هي «بناء مجتمع إسلامي، وبث الفكر والوعي، وتعميق الروح التقدمية العلمية لدى المجتمع، وتنمية الروح الرســـالية والشعور بالمسئولية، وعرض ثورة الإمام الحســـين [ع] على العالم بأهدافها ومنطلقاتها كقضية حق ونضال للعيش في حياة حرة كريمة»[١].

في خلال هـــذه المراحل لم يكن الفرع البحريني لحركة الطلائع الرســـالية، يستهدف الانشـــغال بأعمال ذات طابع جماهيري على المستوى السياسي؛ لأنهم يرون أنها لا تقدم حلولاً لما يعتبرونه «مأزقًا سياسيًا» في البحرين، وجلّ ما تفيده هو تســـخين الساحة السياســـية، وكان طموحهم يتركز في الإعداد لعمل تغييري استراتيجي جذري[٢].

بناء علـــى ذلك نظرت الجبهة إلى الخيار البرلمانـــي على أنه «خيار انغلاقي لا ينســـجم وجماهيرية الخط الجهادي الذي نســـير عليـــه»[٣]، ورأت الجبهة أن الإصلاحات السياسية التي أقدمت عليها السلطة بعد الاستقلال كانت «إصلاحات شكلية.. الهدف من ورائها هو الالتفاف على المطالب الشعبية، فأعلنت عن عزمها تشكيل مجلس تأسيسي لإقرار الدستور، وأقامت من أجل هذا مسرحية انتخابات لأعضاء المجلس الذي أقر الدستور الذي جاء مقننًا لنهج القمع والدكتاتورية التي تسير عليها السلطة» [٤].

فرحًا بالخميني:

تشير الأدبيات الصادرة عن الجبهة إلى العلاقة العملية الوثيقة التي جمعتها مع خط الخميني، والأمثلة تتجاوز الحصر، في العدد ٧٥/٧٤ من «الثورة الرســـالية» تحـــدث أبو زهراء – ناشـــط بحراني- عن علاقة التيار الرســـالي بإيران، ومن ضمن ما قاله: «ســـاهمنا في انتصار الثورة الإســـلامية في إيران في إدارة عدد

(١) موجز حول الحركة الإسلامية، سابق.
(٢) جعفر العلوي، حوار الوطن.
(٣) عيسى مرهون أحد قياديي الجبهة، المديرس ج١٠.
(٤) السابق.

من المحافل الإســـلامية التي تُعْنَى بحركات التحرير الإسلامي، وطالبنا حركات التحرر بدعم الثورة وتأييدها، والمشاركة في انتصارها والحفاظ على مكتسباتها، وأريد أن أنوّه أننا قدمنا عددًا كبيرًا من المشـــاريع التي تهم الثورة الإسلامية في إيران وأوصلناها إلى عدد من مسئولي الثورة وعمل بأكثرها»[1].

يروي مرتضى بدر أحد المؤسســـين الأوائل للجبهة أمثلةً من دعم الرســـاليين لثـــورة الخميني، فيذكر أنه تم توفير المال «لبعض قيادات الثورة، ووثائق الســـفر المزوّرة، وتذاكر الســـفر لإخراجهم من إيران، وتوصيلهم إلى الإمام الخميني في فرنسا، إضافة إلى الدور الإعلامي الذي كانوا يقومون به. وقد بعثتْ الجبهة ممثلاً لهـــا إلى مقر إقامة الإمام الخميني في [نوفل لوشـــاتو]، وقد كانت بيانات الإمام تترجم إلى العربية، وتُنشَر في المنطقة من قِبَل تيار الحركة الرسالية في الخليج، وقبل انتصار الثورة بســـنوات وصل الشـــيخ هاشمي رفسنجاني إلى سوريا بقصد الســـفر إلى العراق للاتصال بالإمام الخميني، الحركة الرسالية وفّرت وثيقة سفر مزورة، وأوصلته إلى العراق. والشيخ الرفسنجاني لم ينسَ هذا الجميل، ودائمًا ما يتذكره، والحركة الرسالية بقيادة الأخوين المدرسي ساهمت في تحريك الجماهير الإيرانية عبر فروعها في داخل إيران، ودعم مواقف الإمام الخميني»[2].

يذكـــر قيادي آخـــر في الجبهة، هـــو جعفر العلوي، كيف كانـــت علاقتهم مع الخميني قبل الثـــورة، فيقول: «في عام ١٩٧٨م حينما بدأنا ننشـــط في أحداث الثورة الإســـلامية في إيران، كنا ننشر أشـــرطة صوتية للإمام الخميني وصوره وكتبه، كما كنا نقوم بتوزيع [مجلة الشهيد] التي كانت تصدر في لندن باسم حركة التحرر الإســـلامية من قبل أصدقائنا العراقيين، ثم صارت تصدر في إيران بعد الثورة، وكنا في تلك الفترة مشـــغولين بتأييد الثورة الإســـلامية، وخرج وفد من البحرين وزار الإمام الخميني في باريس في منطقة [نوفل لوشـــاتوه] حيث يقيم، ومن ضمنهم الشـــيخ حميد الرضي وآخرون، وكان هناك تواجد ونشاط من قبل

(١) كتاب، ضخامة التراث ووعي المفارقة، تأليف: عباس ميرزا المرشد.
(٢) حوار مع مرتضى بدر، الوطن، قصة الإسلام الحركي في البحرين، ٢٠٠٦/٢/٢٦م.

قيـــادات الحركة بالقرب من الإمام في باريس، وقد وجّهت الحركة كل جهدها في العراق وفي إيران وفي الخليج لتأييد الثورة»[١].

«وكان الســـيد هادي المدرسي محبوبًا عند الإمام الخميني إلى درجة أنه نقل لي الســـيد حسين الســـبزواري نجل المرجع عبد الأعلى السبزواري، أنه كان مع والده في زيارة للإمام الخميني في النجف الأشرف فذكر الخميني السيد هادي، وقال: لو كان عندنا عشرة مثل هذا السيد لكان العالم بألف خير»[٢].

بذل هادي المدرســـي جهدًا ملموسًـــا في دعم ثـــورة الخميني قبل انتصارها مستغلاً وجوده في البحرين، ومن ذلك مساعدته آية الله محمد بهشتي –مساعد الخميني– في نقل طلبة مؤيدين للخميني إلى أوروبا، كما كان منزله في البحرين ملاذًا للثوار الإيرانيين، وقد استقبل محمد منتظري[٣] ابن آية الله منتظري رفيق الخمينـــي عدة مرات بالمنامة، وكانت أغلب ســـفرياته خارج البحرين تصبّ في ســـياق دعم الثورة بكافة الســـبل، وإثر عودته من إحداها عام ١٩٧٨م ســـحبت السلطات جواز سفره بأمر من وزير الداخلية، ولا ينكر العلوي أن ذلك المنع سَبَّب ضيقًا شديدًا للمدرسي بسبب انغماسه التام في عملية التجهيز للثورة الإيرانية[٤]، وكانت السلطات قد وضعته تحت المراقبة بعد تلقيها معلومات من سفارة طهران في البحرين في نهاية حكم الشاه.[٥]

بمجـــرد إعلان الثورة وعودة الخميني على طائـــرة خاصة إلى طهران، تغيرت الدنيا ولم تعد البحرين كما كانت.

أعلن المدرســـي تأييدهـــا على الفور واحتل موقعًا قياديًـــا في جهاز إعلامها الرســـمي، وتولى الإشراف على عملية الاســـتفتاء على الجمهورية الإسلامية في

(١) جعفر العلوي في حوار مع الوطن، ملتقى شهداء البحرين ٢٠٠٩/١٠/٥م.
(٢) حوار المهتدي مع صحيفة الوطن.
(٣) كان محمد منتظري يحمل جواز سفر بحرينيًا باسم غلام عباس، انظر مقال: علي نوري زاده، الثورة الإسلامية في إيران، ٢من٣/ ٢٠٠٩/٩/١٥م، صحيفة الجريدة.
(٤) حوار مع الوطن.
(٥) ضخامة التراث، عباس ميرزا.

سفارة إيران بالبحرين[1]، وبدأ أنصار الصندوق الحسيني الاجتماعي يطرحون اسم المدرسي كممثل للخميني في البحرين[2].

انتشرت موجات عارمة من التأييد والفرح بالثورة في قطاعات واسعة من المجتمع البحراني، وسارت مظاهرات التأييد، وأضيفت صورة الخميني إلى صور الشيرازي والخوئي التي ملأت كل مكان، لتبدو البحرين وكأنها ساحة استعراض لقوى المراجع الخارجيين، وشعر كثيرون وكأن جزءًا كبيرًا من المجتمع البحراني يعيش في البحرين، ولكنه ينتمي إلى إيران من شدة تفاعله مع حدث الثورة.

كان الرساليون بطبيعة الحال في قلب الحدث، «وكان من أبرز نشاطات الجبهة في الداخل تسيير المظاهرات المناهضة للسلطة، وكان لها دور كبير في مظاهرة ٢٣ أغسطس ١٩٧٩م، وكذلك مسيرات عاشوراء التي ترافقت مع أحداث المنطقة الشرقية، والتي تزعمتها منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية»[3] التابعة للتيار الشيرازي.

بدأ هادي المدرسي يغيّر من لهجته المعتادة تجاه السلطات، واستبدل بعض المصطلحات في خطابه، فبدأ يستعمل كلمات مثل: الكرامة، الحقوق، العزة .. دون أن يشير بصورة واضحة إلى البحرين، ولكن كان الإسقاط واضحًا، وتصدرت صورة الشيرازي مع الخميني التي التقطت عام ١٩٦٥م في كربلاء الصلوات والتجمعات الجماهيرية في دلالة على التماهي-التحالف- بين الرساليين والخميني، وقد أوجدت هذه التطورات هواجس لدى السلطات حول الهدف من التصعيد الداخلي، ولم يكن صعبًا الربط بين الخيوط المتقطعة لتظهر الصورة كاملة، وهي: محاولة نقل الثورة من إيران إلى البحرين، «وشعرت -السلطات- أن السيد المدرسي يتجه تدريجيًا إلى إلهاب مشاعر الناس باتجاه تفعيل الساحة السياسية، وكانت الساحة السياسية الوطنية على مستوى الحركة الإسلامية

(١) ضخامة التراث، سابق.
(٢) فلاح المديرس، ج٩.
(٣) فلاح المديرس، ج١٠.

مفعّلة من جانب نشاط حركتنا التي كانت تدعو إلى التفاعل مع الثورة الإسلامية في إيران»[1].

لجأ المدرسي إلى المناورة مع السلطات من خلال تأييد غير معلن لشخصيات ثورية تبنت خطابًا معاديًا للنظام بصورة واضحة، وأبرز هؤلاء محمد علي العكري وجمال عصفور، وهما من علماء الدين، والملاحظ أن مسلكهما العدائي للدولة تزايد بقوة في إثر عودتهم من إيران في زيارة للتهنئة بالثورة، ما يدل على تلقيهم جرعات تحريضية كبيرة ضد نظام الحكم «السُنّي» في البحرين.

وكانت وفود شعبية بحرانية كثيرة سافرت لتقديم التهنئة إلى الخميني، كان من بينها وفد ضم الشيخ جمال العصفور، ويروي أحد قياديي حزب الدعوة البحريني «طلب الشيخ جمال من الإمام الخميني منحه فتوى تجيز تنظيم ثورة مسلحة ضد النظام البحريني، فنهره الإمام، وقال له: شعب البحرين أعرف بمصلحته مني ومنك، ثم طلب منه الإمام الخروج من مجلسه.. وحين لم يمنح الإمام الخميني فتوى بهذا الخصوص تحرك مهدي الهاشمي الذي كان يتمتع بغطاء شرعي داعم من الشيخ المنتظري نفسه، ولا أدري شخصيًا فيما إذا كان الشيخ المنتظري أصدر مثل هذه الفتوى أم لا ؟ لكن الثابت أن مهدي الهاشمي قد صرح لأعضاء الوفد بأن لديه فتوى دينية تبيح القيام بعمل ثوري مناهض للنظام في البحرين.. هذه القصة أنا متثبت من حقيقتها ولدي شهود عليها من أهل العلم تثبت أن الإمام الخميني ليس كما يشاع عنه في الإعلام المغرض وراء فكرة تصدير الثورة الإسلامية»[2].

بالنظر إلى كون المتحدث ينتمي لحزب الدعوة، فهذا يعني أن يتبنى الاتجاه المعروف الذي يُلصق كل البلايا والمنايا بخط منتظري-الجبهة، ومن ضِمن ذلك الزعمُ بأن تصدير الثورة كان مشروعَ منتظري، والحركات المتحالفة معه مثل التيار الرسالي في منأى عن الخميني، وهو زعمٌ لا سند له، بل كل الحقائق تكذّبه،

(١) جعفر العلوي، حوار مع الوطن.

(٢) قيادي في حزب الدعوة البحريني رفض التصريح باسمه لصحيفة الوطن، قصة الإسلام الحركي في البحرين، ج١١ ٢٠٠٦/١/٢م.

فالخميني هو صاحب المشـــروع، وهو يقول عام ١٩٨٠م: «إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم»[١].

أما هاشمي رفسنجاني «البرجماتي» فلم يكن بعيدًا عن هذا التوجه فهو يقول عام ١٩٨٤م عن دور الحرس الثوري الإيراني: «إن جيش حراس الثورة الإســـلامية الذي تشكل من أكثر الأشـــخاص تجربة ونضجًا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودســـتورها... كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإســـلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه»[٢]، حتى في الوقت الحالي بعد عزل منتظري باثنين وعشـــرين عامًا، وبعد وفاته ١٩-١٢-٢٠٠٩م، فلا تزال عبارة «تصدير الثورة» متداولة ومؤثرة، فقد دعا إمام الجمعة في طهران «آية الله» محمد إمامي كاشـــاني التيارات المتصارعة في إيران إلى إنهاء نزاعاتهم والتفرغ لتصدير الثورة: «لقد حان الوقت الآن لـتصدير الثـــورة .. ليس هناك وقت لمعاملة بعضنا البعض هكذا، مثل هذه الخلافات تسبب الضرر للمجتمع الإسلامي وتمنع تصدير الثورة»[٣].

ما صدر من الخميني في لقائه مع الوفد البحريني يَســـهُل تفســـيره: لا يمكن لشـــخصية مثـــل الخميني صاحب التاريـــخ والخبرة العريقة فـــي العمل الثوري الســـري أن يتورط في الأيام الأولى للثورة بإصدار فتـــوى صريحة بجواز العمل العسكري لتغيير الحكم في البحرين، فمثل هذه الفتاوى والقرارات مجالها أجهزة الاســـتخبارات والاجتماعات الســـرية مع الأطراف الحليفـــة المعنية، وليس مع شخصيات متحمسة تتلقف الفتوى لتنشرها في الآفاق[٤].

يؤيد ذلك أن هادي المدرســـي كان يدعم مواقف العكري والعصفور سرًّا دون أن يعلن تبنيه لأقوالهما في ذلك الوقت، خاصة وأن العكري اعتُقِل بعد عودته من إيران مباشرة، «السيد هادي كان يدعم هذا التوجه المطلبي، لكنه لم يكن يرغب

(١) من كتاب بعنوان «تصدير الثورة كما يراها الخميني»، أصدرته مؤسسة تنظيم ونشر التراث الخميني في طهران عام ١٩٩٧م.
(٢) صحيفة كيهان ١٩٨٤/١٢/٧م، دورية مختارات إيرانية، عدد ٥٤ يناير ٢٠٠٥م.
(٣) محيط ٢٠٠٩/٩/٤م.
(٤) في مرحلة لاحقة توالت التصريحات الأكثر عدائية من قادة إيران ضد أنظمة الحكم في المنطقة دون مواربة.

في التصدي لهذا الدور بشكل مباشر، إجمالاً كان السيد هادي المدرسي مرتاحًا من الدور الذي كان يقوم به الشـــيخ العكري، في حســـابات حركتنا كنا نعد عمل الشـــيخ العكري السياســـي عملاً صائبًا ... لم نكن نحن كحركة نتحرك في هذا الاتجاه كما كان الشـــيخ العكري، ولكن لدينا أصدقاء كانوا مع الشيخ يساعدونه ويوصلون له بعض الأفكار والآراء»[١]، بتعبير آخر كان الرســـاليون يحرّكون هؤلاء توظيفًا واستغلالاً في اتجاه المناورة مع السلطات.

مع تزايد مخاوف النظام البحريني من توجهات إيران المســـتقبلية تم اعتقال المدرسي ليوم واحد ثم رُحِّل إلى الإمارات؛ حيث استقبلته الأقلية الشيعية بحفاوة، لكن بعد فترة من إقامته تم اعتقاله وترددت أنباء عن احتمال ترحيله إلى العراق، فثارت ثائرة حسين منتظري في إيران، وأصدر بيانًا شديد اللهجة يطالب بالكشف عن مصيره والإفراج عنه، وكذا أصدر عدد من المرجعيات بيانات مماثلة، وتحت الضغـــط تم الإفراج عنه، وخاصة بعد تدخّل ياســـر عرفات الذي كانت علاقاته جيدة مع الإيرانيين ومع حكومة الإمارات، وأخيرًا تم ترحيل المدرسي على طائرة إلى طهران؛ حيث استُقبل بحفاوة من قبل مسئولين رسميين في الدولة[٢].

توطدت العلاقات بدرجة قوية بين الشيرازيين وإيران بعد الثورة، وأُسندت إلى هادي المدرسي رئاسة الوفد الإيراني الرسمي إلى بعض الدول العربية للتعريف بمواقف الجمهورية الإســـلامية عند رؤساء هذه الدول في مطالع الثورة[٣]، ويذكر جعفر العلوي أن «قيادات علمائية» في إيران طلبوا من المدرسي أن يرشّح نفسه لرئاســـة الجمهورية ولكنه رفض[٤]، وفي دراسة نشـــرتها مجلة الشراع اللبنانية ١٩٩١/٥/٢٧م حول منظمة العمل الإســـلامي في العـــراق، وفيما يتعلق بعلاقة زعمائهـــا مع إيران قالت ما يلـــي: «وانتصرت الثـــورة، وكان محمد تقي وهادي المدرسي من بين خمســـة قادة أسّســـوا الحرس الثوري لتأمين استمرار الثورة

(١) جعفر العلوي، حوار مع الوطن.
(٢) جعفر العلوي في حوار مع الوطن ٢٠٠٦/١/٨م.
(٣) حوار المهتدي مع الوطن.
(٤) الوطن ٢٠٠٦/١/٢٤م.

وديمومتهـــا، وقد عملت المنظمة بكل خلجات أعضائها لتأمين اســـتمرار الثورة وديمومتها، والخمسة هم بالإضافة إلى الشقيقين المدرسي: محمد منتظري، أبو شريف، ومهدي الهاشمي[١].

وكشف العلوي أن الخميني أسند إلى عدد من علماء التيار الرسالي مهمة تعبئة وتوعية منطقة خوزســـتان «ومن ضمنهم الشـــيخ عبد الحميد المهاجر، والشيخ حسن الصفار، وآخرين، كما كان بعض شباب البحرين منهم الشيخ عباس النجار قد ذهبوا هناك للعمل التبليغي والدعوي في جنوب إيران»[٢].

بعد ترحيل المدرســـي إلى الإمارات منتصف العام ١٩٧٩م بدأ قيادات الجبهة من عجم البحرين يتســـربون إلى إيران، واتخذت الأحداث منحى تصاعديًّا حادًّا، فتم الإعلان عن «الجبهة الإســـلامية لتحرير البحريـــن»، ويحاول بعض قياديي الجبهة القدامى أن ينســـبوا قرار الإعلان إلى أنفسهم بعيدًا عن المدرسي، الذي يزعمون أنه «لم يكن يتدخل في تفاصيل الجبهة الإســـلامية، بل كان مرشدًا عامًّا لتنظيمنا في جميع الجوانب»[٣].

كان دور المدرســـي أعمق بكثير من دور الإرشـــاد «الســـاذج»، فقد كان قائدًا للحركة بكل معنى الكلمة، بل إنه كان يسمى بـ«السيد القائد» في أوساط أتباعه، والقيادة لدى الرســـاليين تحكمها الطاعة العمياء، يقول محمد تقي المدرسي في محاضرة للرساليين: «إن من يخرج من الحركة أو يخالف قراراتها يكون بذلك قد اتبع هواه وسار في طريق الشيطان»، لذا انتشرت في أوساط الرساليين عبارات مثل «الرســـالي جندي تحت الطلب»، «طبق ثـــم ناقش»؛ لأن القيادة لا تخطئ إلا بنســـبة ١٪، ولأن قرارها جماعي، فهي مســـددة في الغالب من الله جل شـــأنه، وينبغي على كل الأفراد أن يصادروا طموحاتهم الشخصية ويحددوها في مشاريع الحركة والقيادة[٤].

(١) عباس المرشد، مرجع سابق.
(٢) حوار مع الوطن ٢٠٠٦/١/٨م.
(٣) جعفر العلوي في حوار مع الوطن.
(٤) انظر كتاب الانقلاب، تأليف عادل اللباد، ص ١٥١.

فضلاً عن المدرســـي-الصغير- كان الأخ الأكبر تقي المدرسي يتدخل -بدوره - بصورة تكاد تكون تفصيلية في مسارات العمل، فكان في أغلب الأحيان ماسكًا بكافة الخيوط الحركية، ويدير مجلسًا حركيًّا ومؤسسات ترجع إليه بصورة مباشرة، وفي المجلس الحركي الذي لم يتجاوز كونه هيئة استشـــارية كان اتخاذ القرارات يتم بالأكثرية، وأُعطي الحق لتقي المدرسي في صوتين وجُعل للبقية صوت واحد لكل عضـــو، وكان قادة الفصائل أحرارًا في اتخاذ القـــرار في التفصيلات، لكن باستشارة المدرسي الكبير[1].

والحقيقة أن قضية تسمية الجبهة تُعد مثالاً نموذجيًّا لحالة «التنظير العكسي» لدى الناشطين البحارنة، فهناك ثلاثة توقيتات وحالات لتسمية الجبهة:

الأولى: في الثاني من سبتمبر ١٩٧٩م أعلن هادي المدرسي في مؤتمر صحفي بطهران عن تشكيل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، والخبر منشور في صحيفة كيهان الإيرانية[2].

الثانيـة: أن الإعلان عـــن الجبهة تم في عام ١٩٧٦م وبصورة ســـرية[3]؛ نتيجة الظروف والأحـــوال الأمنية[4]، ويذكر المحروس «أُقيـــم الهيكل التنظيمي الموحد للجبهة الإسلامية عبر جمع وحدات شعبية معارضة أُسِّسَت في مناطق مختلفة من البلاد عند منتصف عقد الســـبعينيات .. وقد أُعلِن عن تنظيم الجبهة الإســـلامية الموحـــد بعد الاتفاق على وضع عدد من الثوابـــت الملزمة لجميع أعضاء الجبهة، ووضعت مساحة مرنة تمكن أيّ وحدة في الجبهة أن تمارس العمل السياسي بشتى ألوانه، وفق منهج يأخذ في الاعتبار الوضع السياسي العام»[5].

الثالثة: تم الإعلان عن الجبهة بعد ترحيل المدرســـي عن البحرين، لكن بقرار

(١) المرجع السابق ص ١٥٩.
(٢) فلاح المديرس ج١٠.
(٣) لاحظ التناقض بين معنيي: الإعلان، السرية.
(٤) هذا القول منسوب لكثير من قياديي الجبهة، ومنهم فيصل مرهون، عيسى مرهون، انظر ضخامة التراث، المرشد.
(٥) حوار مع ملتقى البحرين ٢٠٠١/١٠/٥م، وربما يقصد المحروس مجموعات مثل الكفاح الثوري التي أشرنا إليها سابقًا، مع اختلاف في توصيف دواعي نشأة تلك الحركة وأهدافها.

من القيادات الموجودة في الداخل، وليس بإعلان المدرسي «نتيجة لسخونة الأحداث التي شهدتها البحرين بعد تهجير السيد هادي المدرسي، وبدء حملة اعتقالات واسعة في صفوف نشطاء الحركة الإسلامية، وسقوط عدد من الشهداء، منهم الشهيد جمال العصفور والشهيد حسن مدن، وجدت بعض الوجوه القيادية أن من الأصلح الإعلان عن مسمى لتنظيم سياسي تكون مهمته قيادة النشاط الاحتجاجي وتسيير المسيرات، ويكون الواجهة للنشاط السياسي، وهنا أعلن عن مسمى: الجبهة الإسلامية، وكانت بياناتها تصدر من بيروت»[١].

يوجد توصيف آخر لظروف النشأة، وهو أن مجموعة من العلماء البحارنة ساهموا مع هادي المدرسي في توحيد المجموعات التي رفعت شعار التغيير الجذري الانقلابي في البحرين بعد الثورة الإيرانية، مثل: عباس الشاعر، إسماعيل حسين، جمال العصفور[٢].

وقد تأسست في الفترة التي أعقبت ثورة الخميني سلسلة من المجوعات الثورية البحرينية، منها: حركة الوحدة الإسلامية، وتأسست في ١٩٨٠/٢/١٤م على يد الشيخ عبد العظيم المهتدي، وكشفتها أجهزة الأمن واعتقلت بعض أعضائها، وقد انضمت الحركة للجبهة لاحقًا.

حركة الشهداء الإسلامية، تأسست عام ١٩٨٠م على يد جمال العصفور، وقد كُشفت واعتُقل كوادرها[٣].

حركة الخلايا الثورية، أسسها بعض الناشطين في المواكب الحسينية، ومن بينهم ناصر الحداد، واعتقل أفرادها[٤]، وهذا القول يتوافق مع ما ذكره المحروس بخلاف أنه حدث في العام ١٩٨٠م وليس منتصف السبعينيات.

ذكر الباحث العراقي الشيعي عادل رءوف ما يؤيد تأخر التسمية إلى ما بعد الثورة، ولكن في سياق مختلف، فيذكر أنه بعد انتصار الثورة صدر قرار مشترك

(١) حوار العلوي مع الوطن.
(٢) المديرس ج١٠
(٣) فلاح المديرس ج١٠
(٤) ندى الوادي، مقال: الدعوة صعودا وهبوطا، الوسط ٢٠٠٧/٨/١٩م

بأن يتخذ العمل الرسالي في كل منطقة اسمًا حركيًّا مستقلاً، ففي العراق انتخب اسم «منظمة العمل الإســـلامي»، وكان الشيخ قاسم الأسدي «محسن الحسيني» هو المســـئول الميداني عنها، وفي البحرين أُعلن عن تأسيس «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين»، وكانت تحت إشراف هادي المدرسي، وفي الجزيرة العربية أُعلن عن تنظيم «منظمة الثورة الإســـلامية، تحت إشراف الشيخ حسن الصفار، وكان محمد تقي المدرســـي هو المرجعية لكل هذه الحركات بالإضافة إلى مسئوليته عن الكويت [١].

أسفر المشـــروع الشـــيرازي الخميني عن وجهه من خلال بيان الجبهة الأول الصادر في أكتوبر عام ١٩٧٩م، حيث جاء فيه جملة من الأهداف، منها: إســـقاط السلطة، إقامة نظام إسلامي –شيعي بالطبع–، تحقيق استقلال البلاد– يعني من الحكم السني–، بناء الإنسان الرسالي، بناء الأمة المؤمنة [٢]. [٣]

في رحاب الخميني:

تمتعت الجبهة في وضعها الجديد بدعم إيراني علني، وتأسس لها مكتب رسمي في طهران بخلاف المعســـكرات التي خصصت لتدريب كوادر الجبهة من شـــيعة البحرين، أو من شـــيعة منطقة الخليج عمومًا الذين تم توجيههم لدعم مشـــروع «تحرير البحرين»، ومارس المكتب دورًا إعلاميًّا نشطًا فأصدر عدة دوريات منها: الشعب الثائر، البينة، الثورة الرسالية، البحرين[٤].

بمجرد وصول المدرسي إلى إيران بدأ في الإعداد للمرحلة الأخيرة قفزًا على مراحل كثيرة لم تنضج بعد، فقد انكشفت الأوراق وشجّعته الإمكانات الهائلة التي توفرت له على المضي قدمًا في التخطيط لقلب النظام في البحرين، استغرق مدة

(١) عادل رءوف: العمل الحزبي في العراق بين السرية والعلنية، ص ٢٥٣، نقلا عن: الانقلاب، تأليف عادل اللباد

(٢) عادة ما يستخدم الخطاب الشيعي كلمة»مؤمن» أو «مؤمنة» للدلالة على الشيعة.

(٣) مديرس ج١٠.

(٤) فلاح المديرس، ج١٠.

ســـتة أشهر في جمع معلومات كافية عن الأوضاع في الداخل، وساهمت تطورات الســـاحة البحرينية في تدعيم مخططاته، ففي العام ١٩٨٠م، أغلقت الســـلطات الصندوق الحسيني الاجتماعي في مأتم القصاب بوصفه واجهة للجبهة، واعتقلت عـــددًا من أفراده، فدعت الجبهة كوادرها إلى الخروج من البحرين، وفجأة بدأت أعداد من الشباب تختفي من المدارس والجامعات والأعمال وتلتحق بالمجموعات التي يشرف عليها المدرســـي في إيران، وبدأت الجبهة في إصدار بيانات تدعو للإطاحة بالنظام[١].

حضر المدرســـي المؤتمر الأول للمنظمات والحركات التحررية والثورية الذي عُقِـــد في طهران في الذكـــرى الأولى للثورة عام ١٩٨٠م، وذلـــك بوصفه زعيمًا للمعارضة البحرينية، وحضر أتباعه الجلســـة الافتتاحية بوجوه مغطاة بالمناديل مما أدى إلى احتجاج خليل الوزير-أبو جهاد- الذي كان قد انتُخِب رئيسًا للمؤتمر، وهدد بالانســـحاب مطالبًا بإبعاد هؤلاء وسحب اللافتات التي كُتِب عليها أسماء المنظمات الثورية الشيعية في الخليج العربي، فاستُجيب له[٢].

واكبت الاستعدادات العسكرية التي قادها المدرسي، حملات إعلامية موجهة ضـــد النظام الحاكم في البحرين، فصدر عدد كبير من المنشـــورات والمجلات والكتيبـــات المدعومة إيرانيًا، وكلها تحث على كراهيـــة النظام وضرورة تغييره، ومن هذه المجلات «مجلة الشهيد»، وكتيبات ألّفها تقي المدرسي وأخوه، وكتيبات أخرى أصدرتها الجبهة مثل: كنا في شعب البحرين، الإرهاب في البحرين، المرأة المسلمة في البحرين، كما تم إعداد أفلام فيديو دعائية في نفس الاتجاه[٣].

شرع المدرسي في تدريب الكوادر اللازمة لتنفيذ المخطط في سوريا وإيران، خلال فترة قصيرة نســـبيًا تمكنت الجبهة من تدريب صفين كاملين من العناصر، وأصبح تحت يدها فيلق عســـكري من ثلاثة مستويات[٤]، وبدأ تهريب السلاح إلى

(١) موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، موقع حركة أحرار البحرين، ١٩٩٩/٤/٣٠م.
(٢) انظر مقال: علي نوري زاده، الثورة الإسلامية في إيران، سابق.
(٣) ضخامة التراث، سابق.
(٤) ضخامة التراث، عباس المرشد.

البحرين[1]، ثم تحددت خطة الانقلاب وساعة الصفر وبدأ تنفيذ واحدة من أفشل خطط الانقلاب في العصر الحديث.

توجهت عناصر الجبهة بالطائرة من إيران إلى البحرين عبر دبي في ديسمبر ١٩٨١م على دفعات، وقد تم كشفهم واعتقالهم بمجرد وصولهم إلى البحرين، وتضاربت التفسيرات حول كيفية معرفة السلطات بالمخطط، أحد التفسيرات يتحدث عن تعاون استخباراتي خليجي، تمثل في رصد بعض العناصر في مطار دبي من خلال ارتدائهم أحذية خاصة بالحرس الثوري الإيراني، كما لفت الأنظار تضارب في الأوراق الرسمية التي يحملونها بسبب اتباعهم طريقة خاصة في الدخول إلى إيران؛ حتى لا يتم كشف التأشيرات في وثائق السفر، تم إبلاغ هذه المعلومات إلى السلطات البحرينية التي استعدت لاستقبال طائرة المشتبه بهم وأجرت تفتيشًا دقيقًا لركابها.

ويُقال: إن مسئولاً كويتيًا كان قادمًا على نفس الطائرة من إيران وقعت أمامه مشادة بين موظف في المطار الإيراني وأحد عناصر الجبهة تدخل على إثرها مسئول كبير تابع للمدرسي ليحل المشكلة، وبمجرد وصول المسئول الكويتي إلى دبي أبلغ السلطات بشكوكه حول الواقعة، وقد حدث ارتباك لدى أفراد المجموعة، وامتنع بعضهم عن مواصلة الرحلة[2].

اعتُقِل أفراد المجموعة تباعًا بعد وصولهم إلى البحرين، المجموعة الأولى اعتُقِلت يوم ١٩٨١/١٢/١م، واعتُقِلت الثانية يوم ١٩٨١/١٢/٣م وكانت تتكون من أربعة أشخاص، يوم ١٩٨١/١٢/٥م اعتُقِلت مجموعة ثالثة، وفي اليوم التالي اعتُقِلت الرابعة، وتوالت الاعتقالات لتشمل أعدادًا تجاوزت مجموعة الانقلاب نفسها [3]، وكان من بينهم عناصر شيعية تنتمي إلى دول عربية مجاورة.

كان من المفترض أن يستلم المجموعة القادمة من دبي أحد أعضاء الجبهة

(١) المديرس ج١٠.
(٢) السابق.
(٣) كتاب: سجناء الحرية، أصدرته الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في أبريل عام ١٩٩٦م، ويتناول مذكرات المحكومين في قضية الانقلاب.

في الداخل، وجرى الاتفاق على أن تكون كلمة السر هي عبارة «عندك كبريت»، كوسيلة للتعرف على عنصر التنظيم، ولكن لم يأت أحد لاستلامهم، فتفرقت المجموعة وذهب كل فرد إلى بيته، حيث تم اعتقالهم لاحقًا[1].

المعلومات المتوفرة حول أهداف المجموعة أو خططها لتحقيق هذه الأهداف غير كافية أو غير محايدة، وينقل أحد قياديي الدعوة أنه تناقش مع قيادي في الجبهة حول محاولة الانقلاب، فقال الجبهوي: «لقد كنا نفكّر بنموذج فيدل كاسترو حين سيطر على كوبا، وكان كل شيء معدًا وفق خطة محكمة، ولكن مشيئة الله لم ترد ذلك، ولعل في الأمر مصلحة فقد كنا عازمين على تصفية أشخاص مؤمنين»، ويتابع قيادي الدعوة مفسرًا: «في إشارة إلى التفكير بتصفية أفراد من تنظيم الدعوة في البحرين باعتبار أن الدعوة لم تكن تؤمن بالخيار العسكري في الإصلاح، وهو ما كانت تنظر له الجبهة على أنه يمثل عمالة للنظام القائم»[2].

بعض المعلومات المنقولة عن الصحف الصادرة في ذلك الوقت أو المتوفرة على المنتديات، والتي يتداولها الرساليون على سبيل الفخر التاريخي، أفادت أن الخطة كان مُعَدًّا لها بصورة جيدة وأن المعدات والأسلحة خُبِّئت بكميات كافية، وتواجدت عناصر مندسة متنكرة بين القوات الأمنية في قلعة المنامة، وتضمنت الخطة تنفيذ هجوم على مقر الحكومة، واحتجاز مجموعة من الوزراء كرهائن، ثم السيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون لإعلان سقوط نظام الحكم في يوم العيد الوطني ١٦-١٢-١٩٨١م، وأن البحرين أصبحت دولة شيعية على غرار الجمهورية «الإسلامية» في إيران، وكشف مسئول سعودي بارز بُعدًا آخر لمخطط الجبهة يتجاوز البحرين إلى اغتيال مسئولين في دول خليجية أخرى، وتوزيع بيانات دعائية تحرّض على الثورة وفق النمط الإيراني، بالإضافة إلى تنفيذ عدة تفجيرات في منشآت وأماكن حيوية في تلك الدول لإيجاد مناخ من الفوضى وعدم الاستقرار.[3]

(١) قيادي في حزب الدعوة في حوار مع صحيفة الوطن، ٢٠٠٦/١/٢م.
(٢) المرجع السابق.
(٣) انظر كتاب: عاصفة فوق مياه الخليج، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، تأليف راشد حماده، دار الصفا، لندن، ص ١٧ وما بعدها.

أثنـــاء اجتماع العناصر القيادية في أحد المنازل بالرفاع تمت مداهمة المكان واعتقالهم، وفُسِّـــر ذلك بوجود خيانة من عنصر أو أكثر مندسين بين الصفوف، كما صـــدرت تلميحات بأن الخيانة جاءت من عناصـــر تنتمي إلى حزب الدعوة المنافس للجبهة[١]، ولعل إفادة القيادي الجبهوي بوجود خطة لتصفية عناصر من الدعوة تُرجِّح وصول التنافس بين التيارين إلى هذا المستوى.

نفت الجبهة تورطهـــا في التخطيط لأي انقلاب، واتهمت الحكومة بالســـعي إلى تحطيم قواعدها الجماهيرية المســـيطرة على الشـــارع البحريني- بحسب الجبهة- [٢]، ووصفت ما حدث بأنه «مسرحية» مدبرة من قبل النظام[٣]، لكن هذه «المســـرحية» لم تمنع الجبهة من استغلال الحدث في خطابها إبرازًا لعناصرها بوصفهم أبطالاً «قدموا أروع التضحيات في سبيل نصرة دين الله سبحانه وتعالى، ومن أجل الدفاع عن حقوق شـــعب البحرين المشـــروعة والعادلة»[٤]، دون تقديم إيضاحـــات حول أســـباب البطولة التي لا يزال مثقفـــو الجبهة يروجون لها حتى الآن منوّهين بـ«مجموعة الـ٧٣ الذين ســـطروا للبحرين ملحمة تاريخية، لو علمنا حقائقها ووقائعها بشكل علمي مجرد؛ لجعلناهم مفخرة وتاجًا على رأس كل مؤمن بحق الإنســـان في العدل والحرية، فكيف بنـــا إذا ما بحثنا في إخلاصهم لدينهم ودفاعهم دونه» [٥].

صيغت التهم الموجهة رسميًّا إلى المتهمين يوم ١٩٨٢/٣/٤م كما يلي:

١- الســـعي والتخابر لدى دولة أجنبية. ٢- الانضمام إلى تنظيم غير مشروع ينتهج العنف الثوري للوصول إلى الحكم. ٣- حيازة أسلحة ومتفجرات غير مرخّص بها، [٦] وكما سيتضح لاحقًا من خلال اعترافات الجبهوي السابق «عادل اللباد» لم

(١) ملتقى البحرين مشاركة بعنوان: أسباب فشل خطة الانقلاب في سنة ١٩٨١م، ٢٠١٠/٨/١٠م.
(٢) فلاح المديرس ج١٠.
(٣) ضخامة التراث، سابق.
(٤) سجناء الحرية، سابق.
(٥) كريم المحروس، مقال: جهلوا بثلاث وسبعين وغمطوا حق قائدهم بثلاث وسبعين، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٥/٧/٢م.
(٦) سجناء الحرية، شابق.

يكن في هذه التهم أدنى مبالغة.

كان موقف هادي المدرسي صعبًا، فقد أخفق إخفاقًا ذريعًا في تحقيق أيّ إنجاز عدا تدريب الكوادر في المعسكرات الإيرانية، وكان قيادات الحركة الرسالية يحتاجون إلى كوادر وكتل بشرية إضافية من أجل إعادة صياغتها وتدريبها في إيران، ومن ثَم بدأ التنظير لهذه المرحلة من خلال ترويج مصطلحات شرعية وتوظيفها لصالح مخططات الحركة، مثل: «الهجرة في سبيل الله»، «التفرغ في سبيل الله»، وكانت البداية: دعوة الشباب للدراسة الدينية والخضوع لبرامج يغلب عليها الطابع الديني مع وجود برامج تنظيمية خاصة، وفي محاضرة ألقاها هادي المدرسي عن «التفرغ في سبيل الله»، قال: «إن الإنسان الرسالي يقتدي بطريقة الإمام المهدي صلى الله عليه وسلم، من أنه يسير ويتحرك كما أمره الله ليس له بلد ولا وطن، لذلك أيها الرسالي لا تجزع من طول فترات أو سنوات الهجرة، فإنك في طريق الحق، ولا يستوحش أحدكم طريق الهدى لقلة سالكيه»[1].

في تلك المرحلة استطاع تقي المدرسي أن يرسخ الصورة «الأممية» للحركة الرسالية، وأنها تتجاوز الأنظمة والبلدان؛ سعيًا لتجييش العناصر الرسالية من دول الخليج لحساب الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين «فاستطاع أن يقنع الجميع بأنهم جنود للحركة في خدمة الإسلام، وأن إنشاء الفصائل يأتي كنوع من تقسيم الأدوار؛ إذ لا يمنع أن يعمل فرد سعودي في ساحة العراق أو البحرين، فالكل يسير في خط واحد هو الخط الرسالي، والرسالي هو جندي تحت الطلب ورهن إشارة القيادة»[2].

أنتج هادي المدرسي بواسطة شخصيته الأدبية خطابًا حماسيًّا ألهب به صدور الرساليين الخليجيين المجندين من أجل «تحرير البحرين»، فكان يستخدم ويكرر شعارات مثل «لا بديل عن السلاح»، «إن قطرة عرق في ساحة التدريب تساوي قطرة دم في ساحة المعركة»، «جاهدوا؛ تورثوا أبناءكم مجدًا، جاهدوا تورثوا أبناءكم عزًّا»، كما أصدر قصيدته المشهورة التي أجّجت المشاعر في نفوس

(١) الانقلاب، عادل اللباد، ص ١٥٦/١٥٧.
(٢) السابق ص ١٦٠.

الرساليين، وهي بعنوان «يا ذاهبين إلى الشهادة»[١].

جهّز المدرسي خططًا بديلة لإسقاط النظام البحريني على ضوء التجارب السابقة فقد «تنازل .. عن الثورة من الداخل كما تنازل عن الانقلاب العسكري سابقًا، وأخذ يفكّر بخطة جديدة تعتمد على ما أفرزته الحركات اليسارية لكاسترو وجيفارا، وبدأ في تنفيذ تحرير البحرين من الخارج؛ حيث يتم الزحف من الأحساء والقطيف ومن البحر، وهكذا يتم الإنزال ويتم التحرير»[٢].

في معسكرات التدريب صيغت الأهداف الجديدة صياغة أيديولوجية، وقف أحد المدربين الرساليين في حشد الشباب المتحفز في معسكر التدريب في غابة جنكل قرب طهران، يخطب فيهم قائلاً: «تذكروا ما خرجتم لأجله.. لا لكي تناموا وتأكلوا وتشربوا وتتكاسلوا، لا تعتقدوا أنكم أتيتم إلى إيران عبثًا ولهوًا، إنما أتيتم لحمل أمانة أشفقت من حملها السموات والأرضون والجبال، قضية المستضعفين في الأرض، تذكروا إخوانكم المعتقلين في سجون آل خليفة، إنهم ينتظرون قدومكم لفك أسرهم، الـ٧٣ يعذبون أشد أنواع التعذيب»[٣].

توزع المتدربون على عدة دورات، منها دورة الرسول الأعظم «صلى الله عليه وسلم»، وهي بالأساس دورة عسكرية، لكنها ذات محتوى أيديولوجي مكثّف، لكل دورة مسئول ومدربين في المجالات التالية: التوجيه التربوي، المتفجرات، التدريب العسكري، الكاراتيه، التايكوندو، الشئون الصحية واللوجستية[٤]، ويتغير مكان التدريب كلما أنهى المتدربون مرحلة؛ حيث ينتقلون إلى معسكر آخر بما يكشف مستوى الإمكانات التي سُخرت للجبهة في ذلك الوقت من قبل النظام الإيراني.

(١) السابق ص ١٦٣.
(٢) ضخامة التراث، عباس ميرزا.
(٣) الانقلاب، عادل اللباد، ص ١٧٦، ويُذكر أن المعلومات التي أوردها المؤلف في كتابه تكشف للمرة الأولى طبيعة ونوعية التدريبات التي تلقاها المتمردون البحارنة في إيران ضمن التيار الرسالي الشيرازي.
(٤) السابق ص ١٨٥/ ١٨٦.

تركز التحفيز الفكري والمعنوي للمتدربين التابعين للجبهة على عدة محاور:

أولها: الولاء للقيادة الرسالية المتمثلة في المرجع محمد تقي المدرسي، ثم لأخيه زعيم الجبهة هادي المدرسي، ويليهما في مرتبة ثانية الشيخ حسن الصفار زعيم منظمة الثورة، وكانت الأشعار والأزجال أحد وسائل ترسيخ الولاء، ودس المدربون أشخاصًا بين المجموعات يهتفون بأبيات خاصة متفق عليها مسبقًا لكي يرددها خلفهم البقية، ومنها:

عيدي اليوم عيدي كلاشنكوفي بيدي
يا بو صالح لا تحزن وحنا ارجال
يا بو مهدي لا تهتم وفيه ارجال
يا بو زكي لا تهتم وكلنا ارجال[1]

وتشير الكنى إلى الشخصيات القيادية الثلاث السابق ذكرها بالترتيب – تقي، هادي، حسن– والملاحظ هنا أن من يدين لهم البحارنة بالولاء في هذه المعسكرات ليس فيهم بحريني واحد[2].

وكانوا يقولون أيضًا:

حبيبي يا بو صالح .. حبيبي يا بو صالح ... ياللي نورك من القرآن
حبيبي يا بو مهدي .. حبيبي يا بو مهدي ... ياللي نورك من القرآن
حبيبي يا بو زكي .. حبيبي يا بو زكي ... ياللي نورك من القرآن

عندما عرف المتدربون للمرة الأولى أنهم ينتمون إلى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، تم تلقينهم قصيدة ملحنة يرددونها كنشيد وطني، وتقول أبياتها:

مدرسي مدرسي جهادك رمز لنا
مدرسي مدرسي جهادك رمز لنا
مدرسي مدرسي قيادة وقدوة لشعبنا
مدرسي مدرسي قيادة وقدوة لشعبنا

(١) الانقلاب، سابق ص ٢٣٤.
(٢) كانت المعسكرات تضم جنسيات خليجية مختلفة، لكن الأكثرية لشيعة المنطقة الشرقية والبحرين.

رسالة وثورة يا هاديا هديتنا
قضية وموقفا أنت الذي عرفتنا
يا هاديا هديتنا قضية..
وموقفا أنت الذي عرفتنا
حزينة كئيبة أسيرة بحريننا
حزينة كئيبة أسيرة بحريننا
دعاؤها نداؤها قدومك هو المنى
خليفة وقزمها هلاكهم وقد دنى
دعاؤها نداؤها قدومك هو المنى
مدرسي مدرسي نحن لك مبايعون
مدرسي مدرسي نحن لك مبايعون[1]

في سبيل ترسيخ مفهوم الولاء، كان المدربون يتبعون أساليب نفسية تتنافى مع المسلمات الشرعية، فبدلاً من ترسيخ مفاهيم مثل «الطاعة في المعروف»، أو «أطيعوني ما أطعت الله فيكم» يتم إجبار الأتباع على تنفيذ أوامر غريبة وشاذة وغير معقولة تحت عنوان الولاء للقادة والانقياد لهم، وابتكروا في ذلك أساليب كثيرة نذكر بعضها:

أمر المدرب مجموع الفرق المصطفة أمامه أن تتحول إلى صفين «انتظمنا على هدير أوامره لحظات، وإذا به يأمر أحد الصفين أن يصفع كل فرد فيه -بكل ما أوتي من قوة- وجه الفرد الذي أمامه من الصف المقابل، ودون أن يبدي الصف الآخر أي معارضة أو حركة، ثم قال لمن اعترض: أأنت رسالي سوف تحارب لأجل نصرة المستضعفين في الأرض؟»[2].

وذكر اللباد نماذج أخرى منها دفعهم إلى وضع ضفدع حي في أفواههم ثم يلوكونه، أو صيد الذباب ثم وضع ذبابة حية داخل الفم ثم غلقه لتطير داخله دون

(١) السابق ص ١٩١/١٩٢.
(٢) السابق ص ١٧٧.

قتلها، إجبارهم على خلع ملابسهم بالكامل في بركة مياه قذرة.

ثانيها: توحي أبيات القصيدة السابقة بالمحور الثاني الذي تضمنه **التحفيز الفكري لمتدربي الجبهة**، وهو التحريض ضد النظام البحريني، في هذا السياق أيضًا كانوا يرددون أبياتًا قصيرة مثل:

آل خليفة .. آل خليفة.. ذيل الاستعمار ... ذيل الاستعمار

من والاكم ... من والاكم... والى الاستعمار.. والى الاستعمار

أطلقوا الأحرار... أطلقوا الثوار..

أطلقوا الأبطال.. أطلقوا الأحرار

ثالثها: تنمية حب السلاح وحتمية الخيار العسكري في مقابل أي خيارات أخرى، فكان المتدربون يرددون أشعارًا مثل:

رسالي أنا أبدا رسالي.. وصومعتي بساحات القتال

وأخرى تقول:

يا طالب يا ابن المقرودة

بع كتبك واشتر باروده

بع كتبك واشتر باروده

بارودة خير من كتبك [1]

وأخرى:

الرسالي ودع أمه وراح دورة عسكرية فيها دبان وضفادع أو وزغ وجريدية

وأخرى:

أبدا ما نرمي سلاحنا من يدنا من يدنا

إلا بعد ما نحرك يا بلادنا .. يا بلادنا [2]

رابعها: الاستثارة من خلال اعتماد أساليب قاسية لإشعار المتدربين بأهمية المرحلة التي يمرون بها، يحكي اللباد أن مدربهم «الأستاذ صالح –رأى– أحدًا ما زال منغمسًا في بحر نومه .. رفسه رفسة في بطنه، ويا لهول المنظر الذي مر على

(١) المرجع السابق ص ١٧٩/١٨٠/٢٤٢.

(٢) السابق ص ١٩٠، والمقصود تحرير البحرين.

قارعة نفوسنا الطرية آنذاك، فقفز كالملدوغ لا يدري ما يُفعل به، دفعه إلى الخارج وهو يصرخ في وجهه: إلى الساحة مع فرقتك صف طابور يا تنكة نوم»[١].

وكشف أسلوب المدربين عن استهانة الخطاب الرسالي في ذلك الوقت بشئون الحوزة وطلب العلم استنادًا إلى أن فرض الوقت هو العمل العسكري، فيروي اللباد عن مدربهم صالح مخاطبته لهم ذات صباح: «أنتو الحين مو حوزة تناموا فيها... إنتون أكو في عســـكرية تدريب.. هاي الصفارة. .. أكو لازم صوته يعشش يعيش في منامكم.. أكو لازم تكونوا طول الوقت تترقبوا تسمعوا صوت صفارة.. أكو ماكو .. أكـــو لازم تهملوا كل ماكو في أياديكم ... إللي في الغدا يترك غداه... إللي في التواليـــت إيقوم لا يكمل بعدين.. أنتون مو في بيوتكم.. وإللي ما كان يقدر يتدرب كان ما إجي هنا... إهنا للعمل أكو مو للنوم.. إللي يبغى النوم جان قعد في بيتهم مع إمه زين»[٢].

خامسها: التحفيز العقدي، من خلال توظيف مصطلحات عقدية لأدلجة التدريب وتأطيـــره دينيًّـــا، فكان المدرب إذا أقبـــل عليهم يصرخ بهم: اســـتعد .. فيهتف المتدربون: الله .. وعندما يهتف: اســـترح.. يقولـــون: يا مهدي أدركنا.. كومندوز إسلامي[٣]، وسُمِّيت الدورات بأسماء دينية، مثل: الرسول الأعظم -صلى الله عليه وسلم-، الإمام علي -رضي الله عنه-.

هربًا من الخميني:

إثر تدهور العلاقات بين التيار الرســـالي الشـــيرازي وبين النظام الإيراني[٤]، بـــدأت عملية تقليص واضحة لنفوذ وتواجد الرســـاليين على الأراضي الإيرانية، «الحركة الرســـالية بمدارسها ومواقعها الســـرية والمعلنة بدأت تلملم شملها من إيران، وبدأت تلك التجمعـــات والمواقع التي لا تُعد ولا تُحصى تترك الجمهورية

(١) السابق، ص ١٩٦.
(٢) ص ١٩٢.
(٣) الانقلاب، ص ١٩٧.
(٤) انظر تفاصيل وتحليلات لأسباب تدهور العلاقة بين الرساليين وإيران في الفصل الرابع.

الإســـلامية الراعية للحركات الثورية.. والأشد من كل ذلك حدث انقلاب عام في نمط التفكير، لم تعد تلك الدولة التي تحتضن الجميع في أرضها..»[1].

من خلال تحليل آلية التضييق على التواجد الرسالي في إيران، يمكن ملاحظة أن الســـلطات الإيرانية لم تكن تملك تصورًا كاملاً عن حجم الانتشار الرسالي أو مواقعه، فكانت التصفية تتم بصورة متدرجة «كل يوم يغلق موقع ويخرج عناصره، حتى انتهت كافة المواقع باســـتثناء مكتـــب أو مكتبين، بقيا كآخر معطيات حقبة الدعـــم الإيراني للحركة، وكان آخر قرار صـــدر من الحكومة الإيرانية هو إغلاق المدرســـة الأولى: حوزة القائم، بعد عشـــر ســـنوات من العمل في تربية الكوادر والكفاءات الحركية»[2].

تمثلت المشـــكلة الأولى أمام قادة الرســـاليين في الوجهة التي سيُقذف إليها بمئات الكوادر الذين كانوا يتدربون في إيران، فصدرت التوجيهات بالســـفر إلى الهند وسوريا، أما طلاب الحوزة فتوجه بعضهم إلى قم لمواصلة دراسته وآخرون عادوا إلى بلادهم، وتم إعادة العشـــرات من العناصر إلى مواطنهم دونما تخطيط مســـبق؛ مما أدى إلى اعتقال بعضهـــم، وحتى الذين ذهبوا إلى ســـوريا واجهوا مشـــكلات كبيرة بسبب الظروف المادية، وعجز التيار عن مساعدتهم، وفي الهند حيث توجه طلاب دورتي الرســـول الأعظم -صلى الله عليه وسلم- والإمام علي -رضي الله عنه- أرســـل لهم القادة بالاعتماد على أنفســـهم فـــي تدبير الموارد المالية، فدُمِج طلاب الدورتين في مقر واحد[3].

لم تكن عملية الانتقال في حد ذاتها سهلة؛ حيث كان على قيادات وكوادر الجبهة نقل عشرات الأشخاص مع أســـرهم وكامل الملفات والوثائق المهمة، «سيما مع التفتيش في المطارات خروجًا من إيـــران ودخولاً إلى البلدان الأخرى»[4]، وهذه الصعوبة تكشـــف إلى أي مدى كانت السلطات الإيرانية تريد تصفية - وكشف-

(١) الانقلاب، ص ٢٦١.
(٢) الانقلاب، ص ٢٦٢.
(٣) السابق ص ٢٦٢، ٢٧٢.
(٤) انظر حوار المهتدي مع الوطن، ٢٠٠٥/١٢/٢٢م.

خفايا أعمال الجبهة.

كانت الصدمـــة التي تلقاها أتباع التيار هائلة، فبين عشـــية وضحاها صاروا أشبه باللاجئين بعد أن كانوا يرتعون في ربوع وظلال وحماية دولة إقليمية كبرى، أدى ذلك إلى سقوط الهالة القيادية وخلخلة الانتماء وسمح بظهور انتقادات متفاوتة في حدتها لطريقة عمل التيار وآلية اتخاذ القرار، وكان شيعة المنطقة الشرقية المنتمين للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين هم أول من ظهرت لديهم أعراض مـــا بعد الغضبة الإيرانية «تبين أن كل تلك الشعارات التي أدمت شـــفاهنا من طول ترددها، ما هي إلا بالونات منفوخة بالهواء، أو حبات ملح تنثال مع أول قطرة ماء»[1].

نالت انتقاداتٌ عكســـية نبعت داخلَ الحركة من إصرار قادة الرســـاليين على التعامل باستقلالية تامة مع إيران، رغم كونها دولة كبيرة وحاضنة للتيار، فوُجِّهت اتهامـــاتٌ للقادة بأن تعاملهم مع الدولة اتســـم بالمكابـــرة لدرجة تلقين أتباعهم الرساليين أن قياداتهم أكفأ من وزراء حكومة الثورة[2].

انتقـــادٌ آخـــر تمثل في الخلافات علـــى «احتلاب» التمويل القادم من شـــيعة السعودية المنضمين للتيار الرسالي، وهو ما اعترف به اللباد في كتابه، فاستعرت «المنافســـات على اكتســـاب عناصر من المملكة، وتشـــغيلهم في الداخل لجمع إمكانات مادية، لذلك اضطر فصيلُ البحرين الذي ينبغي أن يتوجه إلى المواطنين في هذا القطر لأن يفتح له حســـينية خاصة –في دمشق– [حسينية الإمام علي]، ويستقبل السياح السعوديين من أجل إقناعهم بالتبرع ، بل قام هذا الفصيل بإنشاء خط تنظيمي داخل السعودية لهذا الغرض»[3].

الانتقـــاد الأخطر الذي توجه للتيار الرســـالي، كان من نصيب آل مدرســـي، الذين يتبنون ولاية الفقيه، كان تقيُ المدرســـي يرفض أن يكون للتيار دستور أو

(١) الانقلاب، سابق ص ٢٧٢.
(٢) السابق ص ٢٦٣.
(٣) السابق، ص ٣٥٦.

نظام واضح ومكتوب، اســـتنادًا إلى كفاية مـــا يصدر عنه من قرارات وتوجيهات ومحاضرات بصورة فردية، وبتعبير اللباد فالمدرسي كان ينظر إلى الحركة على أنها «إحدى ممتلكاته الخاصة يتصرف بها كيف يريد»[1]، هذا التصور لأســـلوب قيادة المدرســـي لم يقتصر على شـــيعة الخليج فقط؛ إذ يقـــول أحد القيادات الرســـالية العراقية: «إن مشكلتنا أن أبو صالح –تقي المدرسي– زعيمنا وقائدنا وأسرته يرون أننا جزء من ممتلكاتهم الخاصة، وأن كل شخص منا بالضرورة أحد الخدم لهم، ينبغي عليه الطاعة، إنهم في الواقع يريدون قيادة مجموعة من الهمج الرعاع، بمعنى أنهم يريدون الصعود إلى الأعلى على أكتافنا ولا يهم أن نســـقط نحن في الوحل أو نموت» [2].

إثر التطورات على الساحة الإيرانية، عقد المجلس القيادي الأعلى للتيار الرسالي والذي يضم: الجبهة الإســـلامية لتحرير البحرين، منظمة الثورة الإســـلامية في الجزيرة العربية، منظمة العمل الإســـلامي العراقية، اجتماعًا عام ١٩٨٦م لمناقشة العلاقة مع إيران ولإعادة النظر في التنظيم الهيكلي للتيار، وكذا لمتابعة التطورات الفكرية لدى المرجع الشيرازي، إلا أن تغيرات جوهرية لم تتم قبل عام ١٩٩٢م[3].

لـــم يحدث تغير كبير في فكر الجبهة ورؤيتها لاســـتراتيجية العمل المُثلَى في البحرين، رغم الإخفاق العســـكري الواضح إلا أن القيادات ظلت تتمســـك بخيار التغييـــر الجذري، لكن عن طريق الجماهير هـــذه المرة، المهم أن تبقى البحرين بلدًا يحتاج إلى «تحرير»، بغض النظر عمن ســـيقوم به، وبحسب محمد المحفوظ –الرئيس الحالي لجمعية العمل الإســـلامي– في تلك المرحلة: «إذا كنا عجزنا عن تحرير البحرين فليس مبررًا لنا أن نلغي مهمة التحرير، فلعل هناك من ســـيقدر عليهـــا يومًا ما، فلماذا نعطي النظام فرصـــه الذهبية في أن ينزع هذا الحلم من عقولنا؟!»[4].

(١) السابق ص ٣٥٤.
(٢) السابق ص ٣٥٨.
(٣) ضخامة التراث، عباس ميرزا.
(٤) السابق.

يشـــير المهتدي إلى أن الجبهة في تلـــك الفترة -تحديدًا بعد الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م- استقرت على رسم خطة عملها كالتالي:

- المستوى الجماهيري، ويتمثل في تنظيم وتنفيذ المظاهرات والاعتصامات، والدعوة إلى العصيان المدني.

- المســـتوى السياســـي والإعلامي، ويتمثل في اللقاءات التي تجريها الجبهة مع الشخصيات السياسية المؤثرة على الحكومة البحرينية، خصوصًا في كل من سوريا ولبنان.

- المســـتوى الحقوقي، ويهدف إلى الارتباط بمنظمات حقوق الإنسان الدولية لإيصال صوت المعارضة إلى المجتمع الدولي[١].

يصعـــب النظر إلى هذه الإفادات على أنها حقائق مطلقة، بدلاً من ذلك يُعطي هذا التنوع في المهام تصورًا محتملاً عن الانقسامات والاتجاهات الخلافية داخل الجبهة، أكثر مما يعبّر عن اســـتراتيجية واحدة متفق عليها، ومن النقاط المبهمة في هذا الســـياق تحديدُ ما إذا كانت الوجهة التي قصدها كوادر وقيادات الجبهة – سوريا، دول أوروبية- هي التي بلورت توجههم الحركي، أم أنهم كوّنوا رؤاهم في فترة سبقت الترحيل – أو الفرار- من إيران.

تحولات وانشقاقات:

مرت الهيكلية التنظيمية للجبهة بعدة مراحل تأثرت بعوامل مختلفة، منها تطور فكر الشـــيرازي الحركي؛ حيث كان في بداياتـــه الأولى يدعو إلى تصور تنظيمي بدائي يســـتند على قناعة راســـخة بأهمية التنظيم من خلال تكوين مجموعات متفرقة يمكن أن تصل في حدها الأدنى إلى خمســـة أشخاص فقط، ومن ثَم في فتـــرة لاحقة تتواصل هذه المجموعات الإســـلامية، وتتحد مكونة هيكل تنظيمي أكبر يقود الأمة الإسلامية، وهو ما أُطلق عليه حكومة الألف مليون مسلم[٢].

(١) حوار المهتدي مع الوطن ٢٠٠٥/١٢/٢٢م.
(٢) انظر ضخامة التراث، عباس ميرزا.

بعض كتابات الرساليين البحارنة تشير إلى معنى قريب من ذلك -بغض النظر عن كونه حقيقة وقعت بالفعل أو اعتساف لها على طريقة التنظير العكسي- أي أن الجبهة تكوّنت من خلال وحدات سياسية تشكّلت في البحرين لمواجهة الوضع القائم، ومن ثم تجمعت هذه الوحدات لاحقًا في كيان واحد هو الجبهة[1].

تحول الشيرازي من الشكل التنظيمي البدائي إلى الترويج للعمل الحزبي التنظيمي، ومن تأييد العنف الثوري كوسيلة وحيدة للتغيير، إلى جعله خطوة أخيرة في حال أخفقت كل الحلول السلمية، على أن العمل السلمي في عرف الرساليين وكثير من التيارات الشيعية الأخرى يتسع ليشمل أشكالاً مختلفة من العصيان المدني والتظاهرات، ومختلف صور الاحتجاجات الشعبية التي تستخدم وسائل عنف دون أن تصنّف في حد ذاتها -بحسب التوصيف الشيعي- على أنها تغيير باستخدام العنف.

شارك تقي المدرسي في تطوير -أو تحريف- مفهوم العمل الثوري؛ بحيث يتحقق للتيار كلا الأمرين: الثورية والسلمية، فقال: «إن شيوع بعض المفردات اللغوية قد يصبح أحيانًا موضة أو [موديل]، وهذه المفردات قد تُستخدم بمعاني مختلفة، فمثلاً، إن مصطلح الديمقراطية قد تستخدمه الدول الغربية والدول الشرقية، وربما بعض الحركات التحررية، وكل طرف بالتأكيد يعني بها ما يريد ... ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لمصطلح الثورية الذي شاع في عقد الثمانينيات، أما ما أعني أنا بهذا المصطلح فهو: الإصلاح الجذري، أي بمعنى أن نعيد الإنسان إلى فطرته، والخليقة إلى شريعة الله، وبمعنى آخر أن نعيد خلق الله إلى شرع الله، وهذه النظرية - الإصلاح الجذري - تقوم على أساس أن أصل خلقة الإنسان سوية، والأصل في الطبيعة هو الصلاح، وإنما الفساد أمر طارئ سواء على الإنسان أو على الطبيعة، وإن عملية إزالة الفساد الطارئ إنما تتم عبر ما نسميه بـ [الثورة] أو بتعبير أشمل [الإصلاح الجذري][2]».

(١) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين، سابق.

(٢) كتاب: حوار ورؤى في التغيير والانفتاح، محمد تقي المدرسي، مؤسسة الشهيد الإيرانية، نسخة

اتسم الهيكل التنظيمي للجبهة حتى غزو العراق للكويت، بتشكله من قيادة عليا تتمثل في هادي المدرسي في ظل حضور مرجعية شقيقه الأكبر تقي المدرسي كمرجعية حركية عامة للحركات الرسالية، ويسيطر المدرسي على عدة خلايا ومجموعات ومؤسسات تمثل في مجموعها الجبهة الإسلامية[1]، ولم تكن هناك رغبة عارمة في تلك الآونة لإحداث تطورات إدارية بحكم الانغماس في الأعمال العسكرية الهادفة إلى «تحرير» البحرين، فكان نظام الجبهة وقانونها متركزًا في قرارات وتوجيهات القيادة.

بعد غزو العراق للكويت، وتحديدًا في عام ١٩٩٢م حيث عُقِد المؤتمر الأول للجبهة، تشكل الهيكل الإداري في تلك الفترة **من ثلاثة مستويات:**

أولها: المجلس القيادي، وهو أعلى هيئة ولم يكن معروفًا على وجه الدقة من يمثله أو يتمثل فيه، لكن تبقى شخصية المرجعية الحركية المتمثلة في آل مدرسي هي الأقرب للسيطرة على هذا المجلس.

ثانيها: المؤتمر العام، وهو لقاء يُعقد بصورة دورية يجمع القيادات العليا والكوادر، ويتم فيه تداول القضايا الأساسية وإصدار التوصيات اللازمة، ويعتمد بالدرجة الأولى على الناشطين الأكثر فاعلية الذين يمارسون أعمالاً تربوية وحركية، ويتسم عملهم بالسرية، ويمكن للأعضاء أن يعقدوا اجتماعات باسم المؤتمر، لكنها لا تتصف بالرسمية، أما المؤتمرات الرسمية فتعقد كل ثلاث سنوات، ويتم فيها بصورة أساسية انتخاب الأمين العام للجبهة، وتشكيل الأمانة العامة، ومتابعة الأعمال.

ثالثها: الأمين العام، ويُنتخب من قبل المؤتمر العام، ولا بد أن يكون من رجال الدين، ويتسلم مهمة إدارة الجبهة، وتشكيل الأمانة العامة والأفرع والدوائر، مع الإشراف على إصدار البيانات والمنشورات[2]، وبطبيعة الحال الارتباطات والأنشطة والعلاقات السرية للتنظيم.

إليكترونية.

(١) ضخامة التراث، سابق.

(٢) انظر ضخامة التراث من أجل معلومات أكثر تفصيلاً.

تطور فكر تقي المدرسي ليتلاءم مع طبيعة المرحلة، فقد فتحت هزيمة النظام البعثي عام ١٩٩١م شـــهية الحركات الشيعية؛ فاتجهت بصورة مكثفة تجاه التأقلم مع الدور الغربي، ومن ثَم تغيرت بعض اللافتات والأطروحات، وتم تحديث نظرية التغيير بحيث تتضمن «أساليب تكتيكية .. متى وكيف نستفيد من هذا الأسلوب أو ذاك، أي، متى نستفيد من أسلوب السرية في العمل؟ ومتى نستفيد من الأساليب العلنية؟ ثم متى نســـتفيد من التحدي؟ ومتى نستفيد من المرونة واللين؟ ثم متى نســـتفيد من الحالة الدينية؟ ومتى نســـتفيد من الحالة السياسية؟ وهكذا يقال بالنســـبة للعمل الثقافي والعمل العســـكري، والنظرية المتكاملة هي التي تشتمل على هذه الأساليب، وتعرف كيف تخطط لها ومتى تستفيد منها؟».

وانتقد المدرسي الاتجاهات التي تعتمد في عملها التغييري على أسلوب وحيد في التغيير - متجاوزًا حقيقـــة أن الجبهة كان أكثر ما يميزها هو وحدانية منهج التغيير-، فقال: «هنـــاك نظريات أحادية في التفكير، وأحادية في التوجه بمعنى أنها تصبّ كامل اهتمامها في جانب واحد، بينما تغفل عن باقي الجوانب الأخرى، وهذه النظريات عادة ما تنتهي إلى الفشـــل؛ لأن الزمن يتبدل، لذلك لا تســـتطيع هذه النظرية الصمود بالاعتماد على أسلوب واحد» [١].

هكذا تجاوز الرساليون إشـــكالية التحول من التغيير الثوري إلى التغيير الأقل ثوريـــة، ويلاحظ أنه في تلك الفترة تقريبًا -مطلع التســـعينيات- شـــرعت عدة حركات شـــيعية في إعادة نســـج أُطرها الفكرية والحركيـــة لتتواءم مع علاقة - وتواجـــد- مزدوجة مع إيران مـــن ناحية، ومع الدول الغربيـــة من ناحية أخرى، وبـــرز في هذا الصدد -مع الحركات البحرينيـــة- الحركات العراقية مثل: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى، وكانـــت تصريحات الرئيس الأمريكي بوش الأب حول الديمقراطية في المنطقة عاملاً محفزًا؛ حيث التقطتها الأذن الشـــيعية على أنها إشـــارة للبدء «الولايات المتحدة تريـــد أن ترى ديمقراطيات في المنطقة .. حكم الفرد الواحد قد ولَّى»[٢].

(١) كتاب: حوار ورؤى في التغيير والانفتاح، محمد تقي المدرسي.

(٢) الوسط ٢٠٠٨/١٠/٠٧م، مقال: الوسط تفتح أوراق تسعينيات البحرين (١)، حيدر محمد، والعبارة منسوبة إلى جورج بوش.

هذه التحـــولات -والعوامل الدافعة لها- كان لا بد أن ينتج عنها قلاقل داخلية وخلخلة منهجية، وقد ضاعف من شـــدتها توزع أتبـــاع الجبهة في المرحلة التي أعقبت الخروج من إيران إلى ثلاثة اتجاهات جغرافية أثمرت عدة توجهات فكرية: الداخل البحريني، الخارج العربي [سوريا وإيران]، الخارج الأوروبي.

- فالخارج العربي تبنى خيار التغيير الجذري، مســـتفيدًا من القرب الجغرافي بين ســـوريا والبحرين وحركة الجماهير النشطة في زيارة مرقد السيدة زينب في دمشق، وكون الحي تحول إلى مركز للحركات الشيعية المعارضة.

- أمـــا الخارج الأوروبـــي فكان من الصعـــب عليه اســـتيعاب عملية التحول الفجائية من الحالة الثورية «المكشوفة» في معسكرات الجبهة بإيران، إلى الحالة «اللوجستية» في أوروبا.

أدى ذلـــك إلى حدوث تغيرات وتباينات في الأفكار فاقم من حدتها عجز قيادة الجبهـــة عن «ضمان توافـــر عامل الاتصال الفاعل بين أنصار الجبهة، بالشـــكل الذي يجعلهـــم يحافظون على حرارة العمل الذي كانـــوا عليه وهم في الأراضي الإيرانية»[1]، وفي ظل غياب رؤى واضحـــة للأوضاع الجديدة قابلة للتعميم على الكـــوادر، ظهرت «الاجتهادات المناطقية محدودة التفكير .. والتي أدت إلى وضع جديد للأفراد والمواقف»[2].

في المؤتمر التأسيســـي الأول المنعقد في عام ١٩٩٢م ظهر التمايز في الآراء بين الخارجين: العربي والغربي، بينما كان «الداخل» غائبًا بطبيعة الحال[3]، فكان الخارج العربي أكثر تمسكًا بمفردات العمل الثوري، بينما أضاف الخارج الأوروبي مفردات جديـــدة إلى الخطاب الجبهـــوي مثل: حقوق الإنســـان، الديمقراطية، المجتمع المدني... إلخ.

(١) عبد العظيم المهتدي، حوار مع الوطن ٢٠٠٥/١٢/٢٢م.
(٢) السابق.
(٣) راجع ضخامة التراث، سابق.

على صعيد الانشـــقاقات -داخل الجبهة وليس كل التيار الرســـالي- يُلاحظ ثلاثة أنماط: أولها: الانشـــقاق الفردي الذي يمارسه أفراد متناثرون لأسباب أو قناعات شـــخصية، وثانيها: انشـــقاق الكوادر غير البحرينية، والذي أشرنا إليه ســـابقًا، ثالثها: انشقاقات جماعية، مثل الذي حصل بدءًا من عام ١٩٨٦م لصالح الجانـــب الإيراني؛ حيث تخلى العديد من العناصر عن التيار الرســـالي والجبهة منضمين إلى مجموعات حزب الله التي بدأ تأسيســـها في ذلك الوقت في إيران، وكذلك انشـــقاق مجموعة أخرى في التسعينيات عندما سمحت الحكومة لبعض المهجرين بالعودة إلى البحرين[١].

لكن في منتصف الثمانينيات وقعت أبرز الانشقاقات داخل الجبهة في البحرين، فـــي ذلك التاريخ ظهرت بدعة الســـفارة- أو جماعة الأمر- بزعامة عبد الوهاب البصري، الذي كان تابعًا للجبهة ثم انشـــق عنها مؤسسًـــا كيانًا آخر جديد عُرِف باسم «جماعة السفارة».

وقد حاول البصري أن يمد جذوره إلى هادي المدرسي والقيادات الإيرانية من خلال دمجهما في رؤيته «المهدوية» الجديدة، فأرسل من سجنه رسالة إلى حسين منتظري عن طريق وسيط بحراني، وذكر في الرسالة أن الخميني هو «باب المولى الأول»، وأن منتظري هو «باب المولى الثاني»، وأن هادي المدرســـي هو «الطريق إلى المولى»، وكانت الرســـالة مليئة بالتعابير الغريبة والتقسيمات الهرمية للقيادة من المهدي وإليه، ولم تجد دعوته صدًى لدى هؤلاء[٢].

بخلاف الانشـــقاقات «الكاملة»، تعرضت الجبهة لانشقاق لم يصل إلى مرحلته الأخيرة، وهـــو المتمثل في الاختلاف بين اتجاهات: الخـــارج العربي والأوروبي والداخل، الذي أشير إليه سابقًا، حتى الخارج الأوروبي تشرذم فتواجدت عناصر للجبهة في عدة دول مثل: بريطانيا والدنمرك والسويد وأستراليا، واعتبر كثيرون

(١) انظر ضخامة التراث.
(٢) المهتدي، حوار مع الوطن، سابق، وسيأتي الكلام عن الجماعة تفصيلاً في سياقات حزب الدعوة.

أن الجبهـــة تضم تنظيمات متباينة داخل إطار هـــشّ[1]، فكادت الحركة أن تصل لمرحلة أن يصبح كل فرد فيها يمثل اتجاهًا بذاته.

لم يمنع ذلك مُنَظِّري الجبهة من تقمص حالة الإنكار الكلي المعتادة لدى المثقفين الشيعة، وانطلقت قاطرة التبرير والتفسير مبينة لمن لم يؤتَ حظًا من الفهم كيف التبس عليه الأمر، فأخطأ تعريف الانشقاق، «ليست هناك انشقاقات في الجبهة الإسلامية؛ لأن الانشقاق حسب ظاهره يؤدي إلى قيام جهات سياسية أخرى، ولم أعرف حتى الآن عن قيام جهات سياســـية أخرى منشقة عن الجبهة الإسلامية، ولكنّ هناك اختلاف في وجهات النظر حول أساليب العمل وكيفتها»[2].

بعد هذا التفســـير اعتقد المحروس أنه قد أزال الالتباس فشَـــرَع -على نحو متناقض- في تقديم شرح مختصر لكيفية وقوع الانشقاق داخل الجبهة، «فالبعض وجد أهمية كبرى في العمل الإنساني الحقوقي؛ لأن نتائجه غالبًا ما تكون ملموسة .. وهذا القســـم من الكوادر واصل العمل تحت جنـــح جهة حقوقية غير الجبهة الإسلامية، ولكنه استمر على تمسّكه بنهج الجبهة الإسلامي فكرًا ونهجًا وعملاً.. وهناك من البعض ممن لم يرغب في العمل تحت إطار الجبهة الإســـلامية؛ لأنها أصبحت العدو اللدود عند الســـلطات، ويعاقب المنتمون إليها بأقســـى الأحكام القضائيـــة، وهذا البعض فضّل تغيير نهج الجبهة الإســـلامية ليصبح أكثر قبولاً واعتدالاً في نواحيها السياسية، في سبيل مقاومة أقل من قبل السلطات، ولتصبح على حال شـــبيه بأحوال الأطراف الأخرى.. ولكن هذا البعض لم يجد مرونة في الجبهة الإسلامية، ففضل تركها وشأنها.. وهناك من أخذته الظروف الصعبة، أو تكالبت عليه مشكلات الحياة وصعوبتها في الخارج، مع قلة في إمكانيات الجبهة الإسلامية المادية وشحها، ففضل التفرغ لدعم عائلته الفقيرة»[3].

يقدم جبهويون آخرون تفسيرًا لكثرة الانشقاقات، وهو أيضا ينطلق من فرضية

(١) انظر ملتقى البحرين، المداخلات على حوار كريم المحروس، ٢٠٠١/١٠/١٤م.
(٢) حوار كريم المحروس مع ملتقى البحرين، سابق.
(٣) حوار مع ملتقى البحرين، سابق.

اللبس في عقل القائلين بوجود انشقاقات، ذلك أنه يجب التفرقة –حسب قولهم– بين المنتمين للتيار الشيرازي أو للمرجعية الشيرازية بصفة عامة، وبين المنتمين – حركيًّا– إلى التيار الرسالي، فلا يصح نسبة من ينشق عن التيار الأول إلى التيار الثاني والذي يمثله في البحرين: محمد العلوي، ومحمد المحفوظ، وحميد الرضي، وجعفر العلوي.. إلخ[1].

ثانيًا: حزب الدعوة:

في نهاية عام ١٩٥٦م تولدت فكرة إنشاء كيان حزبي سري لدى مجموعة من طلبة العلم البارزين في النجف، في مقدمتهم محمد مهدي الحكيم –٢٢ عامًا– وهو نجل المرجع الشيعي الأعلى في ذلك الوقت محسن الحكيم، ومعه طالب الرفاعي –٢٨ عامًا– ومحمد صادق القاموسي –٣٥ عامًا– وعبد الصاحب الدخيل – ٢٧ عامًا–، ثم انضم إليهم محمد باقر الصدر –٢٢ عامًا– ، وتوسعت المجموعة بعد مناقشات وجلسات للتباحث لتضم محمد صالح الأديب –٢٥ عامًا– ثم محمد باقر الحكيم –٢٠– الابن الثاني للمرجع الشيعي. [2]

وترد ثلاثة تواريخ مختلفة لتأسيس الحزب، جمعها بعض الباحثين بإيراد ثلاث حالات: تاريخ ظهور الفكرة عام ١٩٥٦م، تاريخ الاجتماع الذي اتُّخِذَ فيه قرار الإنشاء عام ١٩٥٧م، تاريخ الاجتماع الذي تم فيه إنشاء الحزب فعلاً بكافة تفصيلاته وهيكلته وأسسه عام ١٩٥٨م. [3]

تطرق الجمع في نقاشاتهم إلى قضايا الدولة والسلطة وقيادة الأمة، وتمثلت العقبة الكبرى أمامهم في «تكلّس» الفكر الشيعي بعيدًا عن إطار الدولة والعمل السياسي، وفي هذا السياق طرح باقر الصدر دراسة تأصيلية حاول فيها إثبات مشروعية قيام حكومة شيعية في عصر الغيبة، وكانت تلك الدراسة هي أول نشرة

(١) انظر ملتقى البحرين ٢٠٠٢/٥/٢٣م.
(٢) الإسلام السياسي في العراق الملكي، رسول محمد رسول ص ١٥٦.
(٣) انظر بحث: مختصر التجني الأكبر للسيد حسن شبر، الكاتب: نبيل الكرخي، الموقع الشخصي: http://nabilalkarkhy.net/new_page_8.htm

يتبناها الحزب الجديد، وارتكزت على إيجاد حكومة منتخبة استنادًا إلى آية الشورى في القرآن الكريم، وهي رؤية تطورت كثيرًا في العقدين التاليين[١].

وتذكر أدبيات الحزب -في سياق التأصيل الديني للعمل الحزبي- مسوغات مستمدة «من مفاهيم الفقه الشيعي، مثل: مقدمة الواجب واجبة، وشرحوا ذلك بأن: الوضوء ليس واجبًا بحد ذاته، ولكن بما أن الصلاة لا تصح إلا مع الوضوء؛ يصبح الوضوء واجبًا أيضًا، ولذلك فإنه وبما أن إقامة المجتمع الإسلامي القويم.. واجبة على المسلم الملتزم، وبما أن وسيلة التنظيم الحزبي ثبت أنها الوسيلة الأفضل لقيادة المجتمعات، فإن التنظيم الحزبي يصبح واجبًا، واستخدم الحزب تعبير: داعية، لأعضاء الحزب»[٢].

تولى باقر الصدر العمل على تكوين رؤية الحزب التنظيمية والحركية من خلال اضطلاعه بدراسة مناهج وأنظمة الأحزاب والحركات السياسية والإسلامية العاملة في ذلك الوقت، ومنها: حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي، والقوميين العرب، كما اقتنى الكتيبات العشر التي ألّفها الشيخ تقي الدين النبهاني رئيس حزب التحرير، وكلف الصدرُ زميلَه محمد صالح الأديب بالاستقصاء عن منهج الإخوان ونظامهم، وقرأ كتاب «الدعوة والداعية» للشيخ حسن البنا، وبعض كتب الأستاذ عبد القادر عودة وأعدادًا من مجلة «الإخوان»، وتمكن في النهاية من تكوين رؤية دقيقة لآلية عمل الأحزاب والحركات السياسية وأهدافها واستراتيجياتها، واستغرقت تلك الجهود عامًا كاملاً[٣].

في نوفمبر ١٩٥٧م عُقِد اجتماع علمي موسع في منزل المرجع الأعلى محسن الحكيم [٤] في النجف، وتم الاتفاق على تأسيس حزب إسلامي على أن يتم التوسع في جذب المزيد من النخبة المثقفة الدينية لتكوين الجيل القيادي المؤسس،

(١) الإسلام السياسي في العراق الملكي، سابق ص ١٥٧.
(٢) منصور الجمري، مقال: من الدعوة إلى أحرار البحرين إلى الوفاق، الوسط ٢٠٠٥/٧/١٥م، ملتقى البحرين، ملاحظة: المقال تم حذفه من موقع صحيفة الوسط.
(٣) رسول محمد رسول ص ١٥٨/١٥٩.
(٤) في بعض الروايات في منزل ابنه محمد مهدي الحكيم.

بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات في النجف وكربلاء اقترح الصدر أن يكون اسم الحزب هو «الدعوة الإسلامية»، وقال: «لا مانع أن نعبّر عن أنفسنا بالحزب والحركة والتنظيم، فنحن دعاة إلى الإسلام، وأنصار الله، وأنصار الإسلام، ونحن حركة في المجتمع، وتنظيم في العمل، وفي كل الحالات نحن دعاة إلى الإسلام، وسبب اختيارنا له يعود إلى مشروعيته في العمل أولاً، وإلى فائدته ثانيًا» [1].

هذه باختصار إحدى القصص الواردة حول تأسيس حزب الدعوة، وهناك روايات أخرى عديدة تحوي تفصيلات مختلفة، تحذف وتضيف أسماء وتُقلِّص أدوارًا وتُضيف أبعادًا، لَكَأن الحزبَ تأسس عشرات المرات.

من الحزب الأم إلى الأبناء:

ظل شيعة البحرين على الدوام يتلقون تجارب الآخرين من خارج البلاد، أوقعهم ذلك في مآزق متتالية بسبب اعتمادهم الكلي على المناهج الفكرية والتغييرية الناشئة في مناطق شيعية مجاورة، جعلهم هذا الاستمداد المتواصل متكلسين في مسارات خاطئة صَعُب عليهم تجاوزها، فمنها: عدم المواءمة بين التجارب الخارجية المستنسخة وبين الواقع البحريني، ومنها: خضوع الساحة البحرينية بدرجة كبيرة لقرارات وتطورات الخارج، ومنها: انتقال سلبيات التجارب الخارجية إلى الواقع البحراني دون أن تتوفر بالضرورة في هذا الواقع الظروف التي أنشأت هذه السلبيات، بمعنى آخر: هي سلبيات لم تكن لتظهر لولا الارتباط الخارجي.

ما يعنينا في هذا الموضع هو المسار الأخير؛ إذ من الطبيعي أن تنتقل الأمراض من الأصل إلى فروعه، ومن الأم إلى أبنائها، وعادة ما تتأثر درجة التلقي بمستوى «الندية الفكرية والعلمية» بين الطرفين، فعندما يكون مستوى الندية مرتفعًا؛ فإن التلقي يكون مصحوبًا بالنقد والتقويم والتمحيص، لكن عندما تكون الندية في

(١) السابق ص ١٦٠، وعلى موقع حزب الدعوة العراقي بزعامة نوري المالكي، ذُكِر أن الاجتماع كان بإدارة باقر الصدر في منزل محسن الحكيم، وأن الصدر كان يكتب الموضوعات الرئيسة والنشرات، ثم يعرضها على المؤسسين لإدراج ملاحظاتهم ثم يصوغها نهائيًا، انظر موقع حزب الدعوة: حزب الدعوة الإسلامية في سطور.

حدهـــا الأدنى، فإن الطرف المتلقي يفتقـــد تمامًا أيّ قدرة على النقد والتدقيق، ويكون بمثابة صفحة بيضاء يَكتب عليها الطرفُ الآخر ما يشاء، وهكذا كان شيعة البحريـــن الأوائل الذين تلقوا فكر ومنهج حزب الدعوة في مطلع الســـتينيات من القرن الماضي: الندية في أدنى متسوياتها، والتلقي في أعلى درجاته.

نســـتعرض فيما يلي أهم الملامح الســـلبية التي أثّرت علـــى الفرع البحريني لحزب الدعوة في مراحله الأولى-ولا تزال- والتي انعكســـت آثارها المتعددة في مختلف مجالات العمل، السري والعلني، الديني والسياسي..

١- الغموض والالتباس:

يثير حزب الدعوة العراقي منذ نشـــأته الأولى علامات استفهام متعددة: كيف نشـــأت الفكرة؟ من هم المؤسسون؟ ما هو موقف المرجعية من تأسيسه؟ ما هو المســـوغ الشرعي لتأسيس الحزب؟ لماذا انســـحب الصدر -إن كان مشاركًا في التأسيس من الأصل-؟ لماذا اختلف المؤسسون؟ ما هو الموقف من الخميني قبل الثـــورة؟ هل كان للمرجعية تأثير في قـــرارات الحزب؟ هل عاد الصدر إلى قيادة الحزب في آخر عهده، هل كان الحزب واسع الانتشار مؤثرًا في الجماهير، أم كان محدودًا نخبويًا؟... إلخ.

أســـئلة كثيرة لا توجد إجابات قاطعة عليها، بل تتـــراوح الإجابات من أقصى اليمين إلى أقصى الشـــمال، فَاقَمَ هذه المشـــكلة أن أغلب الكتابات التي تناولت تاريخ الحزب ومســـيرته خضعت لما سبق الإشارة إليه باسم «التنظير العكسي»، وإعادة صياغة التاريخ برؤية جديدة، ولعل المثال الأبرز في هذا المجال هو كتاب «حـــزب الدعوة، حقائق ووثائق» لمؤلفه «صلاح الخرســـان»، وهو من أهم الكتب المرجعيـــة عن الحزب، فهذا المؤلف متهم بأنه محســـوب على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أو أنه كتبه على الأقل لحسابهم، ومن ثم أعاد صياغة الأحداث بما يتناســـب مع العداوة التاريخية المستعرة بين المجلس وحزب الدعوة، وينقل المؤرخ العراقي حيدر الحســـني البغدادي في ســـياق نقده للكتاب واقعة حدثت

بين مؤلف الكتاب والقيادي السابق في حزب الدعوة حسن شبر؛ حيث عاتبه الأخير على ما يراه تجنيًا على رموز الحزب، فقال الخرسان: إن «رموز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هم الذين تصرفوا في الكتاب، وأضافوا تلك المقولات؛ وذلك باعتبار أن طبع الكتاب كان على نفقتهم، فإذا أردت إعادة طبع الكتاب فليكن على نفقة حزب الدعوة وإني أكتب ما ترغبون»[1].

وينقل عادل رءوف -كاتب عراقي متخصص في شئون الحركات الدينية الشيعية- تفاصيل أخرى عن تأليف الكتاب، فيقول: إن «بعض موظفي صحيفة نداء الرافدين التابعة للمجلس - مكتب دمشق - قاموا بما يشبه حملة عمل شعبي من أجل مساعدة الكاتب، وتسريع صدور الكتاب الذي كان بيان جبر -باقر صولاغ- مسئول مكتب دمشق متحمسًا لصدوره بأسرع وقت، فأمر بعض موظفيه بهذه الحملة.. ولم يدرك في حينه لا باقر صولاغ، ولا المحرر نفسه، بأنه قدم خدمة كبرى لحزب الدعوة بذلك الكتاب، الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى شراء مجموعة نسخ منه وتوزيعه مجانًا، وانتبه صولاغ بوقت متأخر إلى خطئه الفادح.. ثم دفعه هذا الخطأ إلى المماطلة من أجل عدم إعادة طبع الكتاب كما يقضي اتفاقه مع الكاتب.. مما دفع بالكاتب إلي أن يعرض إعادة طبع الكتاب وإجراء التعديلات المطلوبة من قبل حزب الدعوة عليه، وحسب ما يرونه، واجتمع بعدها مع حسن شبر ونوري المالكي، عارضًا عليهم استعداده لذلك نكاية بباقر صولاغ.. إلا أن حزب الدعوة رفض»[2].

من مواضع الغموض في تاريخ الحزب، علاقته مع المرجع الأعلى محسن الحكيم، هل كان داعمًا للحزب ساعيًا إلى تأسيسه؟ وما هو مستوى الدعم الذي قدمه؟ ولماذا سعى لدعمه؟..

تشير بعض الكتابات إلى وجود علاقة قوية جمعت بين محسن الحكيم وشاه

(١) صلاح الخرسان، سخرية الأقدار وأضحوكة هذا الزمن العابس يتطاول على فقهاء الإسلام المجاهدين... حيدر الحسني البغدادي: http://www.iraqipa.net/06_2008/6_10/Articles/a4_8juni08.htm ونسبة السخرية إلى القدر مما لا يليق ولا يجوز شرعًا.

(٢) مقتطفات من كتاب أنبياء وأصنام، عادل رءوف، ط: المركز العراقي للإعلام والدراسات، ٢٠٠٩م.

إيران[1]، وباستخدام التسلسل المنطقي مع توسيع النطاق المصلحي للقوى المؤثرة، فإن وجود مصالح مشتركة بين الحكيم والشاه، يعني مصالح مشتركة أيضًا مع المخابرات البريطانية، وإذا كان الأطراف الثلاثة يشتركون في مواجهة عدو مشترك هو القوى الشيوعية واليسارية، وإذا كانت أهم أسباب تأسيس حزب الدعوة هو مواجهة هذه القوى، فإن فكرة تأسيس الحزب تبدو إيرانية- بريطانية المنشأ، نجفية التنفيذ.

يُدَعِّم هذا القول أن طرح فكرة تأسيس الحزب نبعت أولاً من محمد مهدي الحكيم الابن الأكبر للمرجع محسن الحكيم، وهذا الرجل نفسه اتُّهِمَ لاحقًا من قِبَل نظام البعث بصلاته الاستخباراتية القوية مع نظام الشاه، وهو الاتهام الذي أقره الخميني نفسه ومرجعيات أخرى في النجف في تلك الآونة مثل الحسني البغدادي، حتى وصف البعض هذه الصلات بأنها من «الواقع الشائع المعروف في الوسط الحوزوي»[2]، وقبل اغتياله عام ١٩٨٨م في الخرطوم، كان مهدي الحكيم يقيم خارج العراق متمتعًا بصلات قوية ونفوذ واسع النطاق، مما يوحي بتمدد علاقاته الاستخبارية، وعندما اتهمه البعث بالعمالة، انزوى الحكيم الأب من النجف إلى بيته بالكوفة؛ حيث ظل مقيمًا حتى وفاته[3].

لا يبدو أن هذه العلاقات الاستخباراتية لقيادات الحزب قد انقطعت، فبعد انتقال عدد من هؤلاء إلى إيران بعد الثورة انكشف تورط بعضهم في علاقات مشبوهة من خلال الوثائق التي عُثِر عليها في السفارة الأمريكية، ولدى أرشيف السافاك -المخابرات الإيرانية في عهد الشاه- مما أدى إلى تحديد إقامة مرتضى العسكري، ولجوء حسين بركة الشامي، وإبراهيم الأشيقر-الجعفري- إلى لندن[4].

(١) في الواقع هذه العلاقة ثابتة في مصادر كثيرة، وبعضها يشير إلى توسع العلاقة لتشمل حوزة النجف بأسرها، وليس الحكيم فقط، انظر مقال: محمد باقر الصدر بين الشاتمين والشامتين، عادل رءوف، موقع المرجع أحمد الحسني البغدادي:
http://www.alsaed/albaghdadi.com/all%20page/keraat/keraat3.html

(٢) مقال: محمد باقر الصدر بين الشاتمين والشامتين، عادل رءوف، سابق.

(٣) مقال: محمد باقر الصدر بين الشاتمين والشامتين، سابق.

(٤) انظر مقال نبيل الحيدري، المجلس الإسلامي العراقي ج١، دنيا الوطن، ٢٠١٠/٦/١١م.

من مواطن الغموض أيضًا، موقف الصدر، لماذا انسحب بعد أن شارك في التأسيس؟ وهل عاد لقيادة الحزب قبل مقتله؟ ولماذا عاد؟..

تتعدد الاحتمالات المفسّرة لمسلك الصدر، وأبرزها: أنه ساهم في تأسيس الحزب، ثم انسحب منه ظاهريًا بناء على طلب المرجع محسن الحكيم،[١] وقيل: إن سبب ذلك سعيُ حسينِ الصافي- وهو شيعي نجفي من طلاب الحوزة ومُنْتَمٍ للبعث في نفس الوقت- إلى التشنيع على الصدر ورفاقه متهمًا إياهم بالانتماءً لتنظيم سري[٢].

ومنها، أنه انسحب بعد أن علم بالعلاقات الخفية للحزب مع الاستخبارات الغربية، أو حسب بعض الباحثين بعد أن علم باختراق حزب التحرير السني للحزب وسيطرته عليه، ولذلك انسحب منه أيضًا مهدي الآصفي وكاظم الحائري في فترات تالية[٣].

ومنها، أنه انسحب بسبب إشكال شرعي يتعلق بتسويغ عمل الحزب استنادًا إلى آية الشورى في القرآن الكريم؛ إذ أشار عليه جمع من علماء الشيعة بأنه لا دلالة في الآية على ما ذهب إليه الصدر، ومنهم أبو القاسم الخوئي[٤].

ثم بعد الانسحاب اختلفت الآراء في موقف الحزب من الصدر وطبيعة العلاقة بينهما، خاصة مع توفر معلومات حول وجود أجندة خفية كان يعمل عليها الصدر في تلك الفترة، فقد ذكر سعيد الشهابي -المعارض البحراني بالخارج- في مذكراته أن موفق الربيعي -القيادي الحالي في الائتلاف العراقي، وعضو مجلس الحكم الذي تشكل في بداية الاحتلال، والمسئول البارز في حكومة الجعفري- قَدم إلى لندن في العام ١٩٧٩م بوصفه ممثلاً للصدر، ولم يقبل الانضمام إلى القيادة الدولية للتنظيم، وهذا يؤيد القول بأن الصدر كان له دور رئيس في

(١) مختصر التجني الأكبر للسيد حسن شبر، الكاتب، نبيل الكرخي، سابق.
(٢) رسول محمد رسول، ص ١٧٣.
(٣) مشاركة باسم باحث عراقي منتم للمجلس ويكتب باسم مستعار هو: حسيني للأبد، في منتدى يا حسين، ٢٠٠٩/٩/٢٩م. http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?t=124698&page=2
(٤) أحمد الكاتب، الشيرازي، ص ٤٦/٤٥.

تحريك حزب الدعوة[١].

كذلك يروي قيادي قديم في الحزب- يكتب دون ذكر اسمه- أن انسحاب الصدر لم يبعده عن تأييد الحزب، بل «أبدى استعداده الكامل في دعم الحزب رغم خروجه تنظيميًّا منه، وقال: سأواكب الدعوة بآمالي وآلامي»[٢].

وتحدثت عدة مصادر أَرّخت لحزب الدعوة عن حلقة وصلٍ رسمية سرية بين الحزب والصدر تمثلت في «حسن شبَّر، ومهدي عبد مهدي، هما العضوان المكلفان رسميًّا بمهمة الارتباط الخاص بين حزب الدعوة والإمام الصدر»[٣]،

كما نُقِل عن أحد المؤسسين القدامى للحزب - محمد صالح الأديب- أنه «استلم رسالة من عدة صفحات ومكتوبة باللون الأخضر من السيد الصدر إلى قيادة حزب الدعوة الإسلامية يعتذر لها عن مواصلة عمله في قيادة الحزب بشكل مباشر، وأنه سيدعم الحزب وبقوة من خارج إطار القيادة، وقد نقل هذه الرسالة السيد مهدي الحكيم، وسلمها إلى الحاج محمد صالح الأديب الذي سلمها بدوره للقيادة، وظل السيد الصدر يرعى حزب الدعوة الإسلامية، ويقدم الدعم الفكري والمعنوي والمادي إلى يوم شهادته» [٤].

٢- الانقسامات المتعددة:

من أبرز سمات حزب الدعوة: القابلية العالية للتشظي والتشرذم، تقريبًا في كل منعطف أو أزمة يواجهها الحزب تحدث انقسامات متتالية، حتى بات من الصعب في الوقت الحالي حصر أفرع الحزب وتفريعاته، فضلاً عن محاولة التفرقة بينها منهجيًّا، ولم يُتهم حزب شيعي في العقود الأخيرة بتهم: العمالة والتقلب، والتفرق والانتهازية، كما اتُّهِمَ حزب الدعوة بجميع فروعه واتجاهاته.

(١) انظر مذكرات الشهابي، منتديات الدراز.

(٢) منتدى الفرات ٢٠٠٩/٣/٧م:

http://www.alforat.org/showthread.php?t=66906

(٣) مختصر التجني الأكبر للسيد حسن شبر، الكاتب نبيل الكرخي، سابق.

(٤) من ترجمة باقر الصدر على موقع حزب الدعوة العراقي:

http://www.daawaeurope.com/news_view_12.html

بدأ أول انشـــقاق عن الحزب مبكرًا في العام ١٩٦٠م[١]؛ حيث انشـــقت لجنة الكرادة بزعامة سامي البدري ليتكون تنظيم جديد اسمه «جند الإمام».

كانت القيادة العامة للحزب تتشـــكل من الســـبيتي كمشرف عام ومُنَظِّر، وعبد الصاحب الدخيل مسئول عن اللجان التنظيمية، ومرتضى العسكري كرجل دين[٢]، واعترض الشـــيخ عبد الهادي الفضلي وعدنان البكاء وطالب الرفاعي على عدم وجـــود مجتهد في صفوف التنظيـــم، بالإضافة إلى تراجـــع الاهتمام بالجوانب الشرعية، وانتهت الأزمة بفصلهم من الحزب[٣].

عام ١٩٧٧م حدث انشـــقاق في لجنة العراق لتتحول إلى قسمين: لجنة العراق بزعامة محمد هادي الســـبيتي، والخط البصري بقيادة عبد الأمير المنصوري، وعـــام ١٩٧٩م تولى لجنة البصرة محمد مهـــدي الآصفي، وانعكس الخلاف على القيادات الموجودة في الكويت، وبعضهم تابع للســـبيتي وآخرين يتبعون للآصفي، وكان علي الكوراني من مجموعة السبيتي[٤].

بدءًا من عام ١٩٧٨م شـــرع ذوو الأصول الفارســـية في الحزب إلى مزيد من التقارب مع الخميني، فقام الآصفي بزيارته في فرنســـا لتقديم التأييد المطلق، ثـــم أراد نقل قيادة الحزب إلى إيران بعـــد الثورة فواجه رفضًا، وفي عام ١٩٨١م عُقِد مؤتمر «الشـــهيد الصدر»، واتفق سبعة من القيادات بينهم الآصفي وإبراهيم الجعفري على زيارة الخميني على سبيل تحسين العلاقات، لكن الزيارة لم تزدها إلا سوءًا [٥]، ويُذكر أن الآصفي ساهم في تلك الفترة في تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإســـلامية والذي تحول في السنوات التالية ليصبح الخصم الأول لحزب الدعوة [٦].

(١) بعض المصادر ذكرت أنه حدث عام ١٩٦٧م، نبيل الحيدري، مقال: حزب الدعوة في الميزان، ٢٠٠٩/١٢/١٨م، موقع عراق الغد: http://www.iraqoftomorrow.org/civil_studies/75963.html
(٢) نبيل الحيدري، السابق.
(٣) السابق.
(٤) انظر مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة، الحلقة الأخيرة، سابق.
(٥) موقع الرائد نت، وهو ينقل عن كتاب: حزب الدعوة حقائق ووثائق، تأليف صلاح الخرسان.
(٦) موقع موسوعة الرشيد، الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، ٢٠٠٨/٦/٢١م.

في مطلع الثمانينيات انشـــق عبد الزهرة عثمان -عز الدين ســـليم- ليؤسس «الدعوة الإســـلامية» دون إضافة كلمة «حزب» إليها، وهو ما لقي استحسانًا من بعـــض قيادات الحزب، لكن كان الموقف العام من المنشـــقين هو الاتهام وإعلان الحرب» اســـتطاع حزب الدعوة أن يحارب خصومه ومن يخرج منهم كالشهيد عز الدين ســـليم -وقد حدثني بذلك شخصيًا- بشـــتى الاتهامات الباطلة ومحاولات التسقيط والاغتيال لمن يكون أفضل منهم أو ينتقدهم»[1].

في سياق المواجهات الداخلية، اتُّهِمت عناصر من حزب الدعوة باغتيال محمد مهدي الحكيم في السودان، بتقديمه فريسة سهلة للمخابرات العراقية، وذلك عن طريق توجيه دعوة زائفة إليه لحضور مؤتمر في السودان، وعقب وصوله اكتشف أنه ليس من المدعوين، وتم اغتياله بإطلاق الرصاص عليه[2].

لكن يذكر سعيد الشهابي رواية أخرى بأن الدعوة وُجِّهت إليه من الجبهة الإسلامية في الســـودان وأنه سافر بعد استشـــارة مقربيه، ورغم أن الاغتيال تم عام ١٩٨٨م إلا أنـــه أحدث صدمة في البحرين- حيث يُفتـــرض أن حزب الدعوة منحل- يروي الشـــهابي: «بعد يومين من سفر الســـيد الحكيم إلى السودان، استيقظ الشاب على صوت الهاتف، السيد عبد الله الغريفي يسأل بصوت مضطرب: ما هي حالة السيد مهدي الآن؟ وماذا حدث له؟ لقد أُطلقت عليه النار الليلة الماضية... لقد استشـــهد الســـيد الحكيم بفندق الهيلتون بالخرطوم، كانت صدمة كبيرة حلت كالصاعقة على نفس الشاب الذي كانت تربطه بالشهيد علاقات خاصة منذ سنوات»، وأُقيم مجلس «فاتحة على روحه» وقعت فيه -كالعادة- احتكاكات مع الأمن[3].

ينقـــل الحيدري إفادات عن قيادات دعوية انســـحبت من الحزب، وتقول: إنها تمتلك حقائق ووثائق وأرقامًا عن انتهازيين تســـلقوا إلى ســـلم قيادة الدعوة وهم عملاء لدول أجنبية، وبعض قيادات لندن متهمة بالعمالة للاستخبارات البريطانية،

(١) نبيل الحيدري، مرجع سابق.
(٢) نبيل الحيدري، مقال: المجلس الإسلامي العراقي، ج٣، دنيا الوطن.
(٣) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة، الحلقة الأخيرة، منتدى الدراز، والغريفي كان في تلك الفترة خارج البحرين، أما المجلس فعُقِد في البحرين.

وآخرين لاستخبارات دمشـــق، وآخرين لاستخبارات إيران، وبعضهم عملاء لأكثر من جهاز مخابرات[1].

عام ١٩٨٤م وقع انشـــقاق فارسي أســـفر عن تأسيس: حزب الدعوة، المجلس الفقهي، والذي تحول إلى: حـــزب الدعوة، ولاية الفقيه، عام ١٩٨٨م، بعد مؤتمر الحوراء.

عام ١٩٩٧م تســـببت القيادات الإيرانية –الآصفي، الحائري– في انشـــقاقات جديدة بسبب سعيهم لتمديد النفوذ الإيراني داخل الحزب، وكانت أبرز الاتجاهات التي تنتسب إلى الحزب في ذلك الوقت هي:

- اتجاه الآصفي: حزب الدعوة الإسلامية ولاية الفقيه.
- اتجاه خضير موسى جعفر: حزب الدعوة، تنظيم العراق.
- اتجاه هاشم ناصر محمود.
- اتجاه إبراهيم الجعفري: حزب الدعوة الإسلامية، مؤتمر الشهيد الصدر.
- اتجاه عبد الزهرة عثمان «عز الدين سليم»: خط البصرة– الدعوة الإسلامية، وتحول لاحقًا إلى: حركة الدعوة الإسلامية [2].

وقد لعبت إيران دورًا كبيرًا في تشـــديد الضغوط على حزب الدعوة بعد هجرة أكثـــر كوادره إلى الخـــارج، خاصة في الفترة التي كان مهدي هاشـــمي مضطلعًا فيها بالإشـــراف على الحركات الثورية، فقد وضع الإيرانيون قياديي الدعوة أمام خياريـــن: «إن رَفَضَ الدخولَ في المجلس الأعلى؛ فســـينتهي باعتباره تمرد على ولاية الفقيه، وإن استجاب فسينتهي بعد أن يذوب في المجلس»[3].

٣- تأثير شخصية الصدر على العمل الحركي الشيعي:

تميز محمد باقر الصدر بعقليته العلمية المنتجة للأفكار، لكنه في ذات الوقت اتسم بما يمكن تسميته «التوتر الفكري»، فكان ينتج أفكارًا ذات صلاحية قصيرة،

(١) نبيل الحيدري، مقال: المجلس الإسلامي العراقي، ج٣، دنيا الوطن.
(٢) الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، موسوعة الرشيد، سابق.
(٣) قيادي قديم في الدعوة لم يصرح باسمه، منتدى الفرات، سابق.

سرعان ما ينقضها هو بنفسه في مرحلة لاحقة، بعد أن يكون عدد من أتباعه ورفاقه قد تأثروا بها وعملوا وِفقَها، ولذلك من السهل ملاحظة «حالة الاضطراب والتناقض» التي غَرقَ فيها أغلبُ من ساروا على نهجه، وتأثروا بأفكاره، سواء من عاصروه وتعرضوا بصورة مباشرة لتقلباته، أو من اتبعوه في العقود التالية، فتوسعت اجتهاداتهم في محاولة فهم «اجتهاداته» وخياراته.

ولأن الموروث الثقافي الشيعي يميل تلقائيًا للشخصيات الغامضة ذات الأفكار الفضفاضة والتوجهات المتباينة، فإن كثيرًا من الثوريين الشيعة المعاصرين يحتفون بفكر باقر الصدر؛ إذ تحمل أقواله وأفكاره طابعًا مرنًا يتيح لهم توظيفها، وإعادة قولبتها حسب الرغبة، هم طبعًا لا يصفون باقر الصدر بالتقلب أو التناقض، بل ينفون عنه صفتي «الجمود والتقوقع» في إطار تسويغ اضطرابه الفكري.

هذا الاضطراب الذي ميّز الصدر، دفع أحد رفاقه القدامى –علي الكوراني– إلى أن يصفه في مقدمة كتابه: الفتح المبين، بأنه «صاحب فكر التقاطي»[1]، ولم يكن كثير من مجتهدي النجف يحترمون الصدر أو يُقَدِّرون نتاجه العلمي، بل «اتُّهِم بالخروج عن المألوف .. ولم يغب في سراديب النجف وفسادها؛ لذلك سماه المشايخ والسادة بالسطل والوهابي والعميل»[2].

في الساحة البحرينية، يحظى باقر الصدر بتقدير كبير؛ إذ كانت كتبُه مقررًا ثابتًا على كوادر الدعوة في البحرين؛ ولأن مضمونها الفكري لم يكن سهلاً على الكثيرين نظمت قيادةُ الحزب حلقات متخصصة في عدة مناطق بحرينية لشرح مضامين الكتب ومحاولة تطبيقها عمليًا[3].

ولا يزال فكر الصدر مؤثرًا في الساحة البحرينية، على سبيل المثال: على

(١) انظر شبكة العراق الثقافية، موضوع: فكر محمد باقر الصدر التقاطي، ٢٠٠٢/١٠/١٠م:
http://www.iraqcenter.net/vb/66/page2.html

(٢) نبيل الحيدري، مقال المجلس الإسلامي العراق ج١ ٢٠١٠/٦/١١م، موقع دنيا الوطن:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/201040.html

(٣) منصور الجمري، سلسلة مقالات: تحرك الثمانينيات أسس لتحرك التسعينيات، بعض من سنوات الحركة الإسلامية الشيعية في البحرين، وهي منشورة في صحيفة الوسط، شبكة أنصار الحسين ٢٠٠٥/٨/٢٧م.

موقـــع العزة أونلاين، وهو موقع موالٍ لتيار الوفاء الإســـلامي الذي يتزعمه عبد الوهاب حسين بمشـــاركة عبد الجليل المقداد وسعيد النوري، يوجد قسم خاص بعنوان: فكر الشـــهيد الصدر، ويناظرُه قسمان آخران عن: فكر الإمام الخميني، وفكر القائد خامنئي[1]، ضمن محتويات القسم بحث بعنوان: أضواء على التحرك الثوري للسيد الشـــهيد محمد باقر الصدر، كتبه الباحث العراقي نبيل الكرخي، ويقول فيه عن تقلبات الصدر: «لم يكن الشـــهيد الصدر [قده] يعاني من مشـــكلة الجمود والتقوقع، لذلك نجده وقد ســـار وفق مجموعة رؤى ومتغيرات في منهجه مع ثبـــات المبدأ والهدف، فنجد أنَّ الوقائع الثابتة تنقل لنا أنَّ الشـــهيد الصدر [قده] كان يتراجع عن بعض القضايا والأفكار المنهجية في العمل الإسلامي وإلى ما بعد انتصار الثورة الإسلامية أيضًا ، واكتشف هو نفسه أو كشفت الأحداث له فيما بعد خطأه في تبنيه بعض الرؤى».

وينقل الكرخي عن الشيخ النعماني -أحد الذين كتبوا يمتدحون الصدر- قوله: إنه «من الواضح أنّ للظروف الاجتماعية أو السياسية دخلاً في بناء هيكلية الرؤى والأطروحات، فقد يتبنى اســـتراتيجية معينة في فترة ما، ويتخلى عنها في فترة أخرى، والعكس صحيح كذلك»[2].

تبنّى الصدرُ مفهوم «الشورى» لتأصيل العمل الحزبي، ثم تحول إلى ولاية الفقيه، ثـــم طرح نظرية «المرجعية الصالحة»، ثم «المرجعية الموضوعية» التي طَوَّر فيها المرجعية من حالة فردية إلى حالة مؤسســـية قريبة من طرح الشيرازي[3]، وفيما يتعلق بالحزبية، شارك في تأسيس حزب الدعوة، ثم خرج منه ونَسَب إليه أتباعُه أنه يرفض الشكل الحزبي للعمل، وأنه بدلاً من ذلك يتبنى ما أطلقوا عليه «نظرية البلاغ»، ثم توســـعت دائرة «التلفيق الفكري» لـــدى كاظم الحائري ليبتكر مفهومًا جديدًا منسوبًا إلى الصدر هو «القيادة الشعاعية» أو «العمل الشعاعي».

(1) http://www.ezaonline.com

(٢) انظر مقال: أضواء على التحرك الثوري للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، ٢٠٠٩/١١/٧م، العزة أونلاين.

(٣) انظر أحمد الكاتب، الشيرازي ص ٤٦.

بعد سنوات على انسحابِه من الحزب، أصدر الصدر فتوى يحرّم بموجبها على طـــلاب العلم في الحوزة الانضمام إلى أي عمل حزبي، في نفس الوقت امتنع عن إصدار فتوى تحرّم الانضمام إلى حزب البعث، لكنه في مرحلة لاحقة أصدر فتوى تحرّم الانضمام إلى البعث، ثم تولى بنفسه قيادة حزب الدعوة عام ١٩٧٩م، وذكر محاميه حســـن شبر -من قياديي الحزب- أن الصدر «خرج من قيادة الحزب ولم يخرج من التنظيم»، يعني أنه كان ضمن التنظيم في وقت إصداره لفتوى التحريم، ونقل محمود الهاشـــمي عن الصدر قوله: «إنَّ كلمتي التي أصدرتها حول انفصال الحوزة عن العمل الحزبي قد انتهى أمدها»[١].

ثم أعلن الصدر عن نظرية «القيادة النائبة»؛ حيث طرح نفســـه قائدًا أعلى له أربعة قادة نواب، وعرض فـــي نظريته أن يقوم بالذهاب إلى «الصحن الحيدري» ليُعلِن الخروج على النظام مستجلبًا القتل لنفسه، وليتحول موته إلى شعلة انطلاق لثـــورة يقودها النواب الأربعة، لكنه ســـحب الفكرة وتنازل عنهـــا بعد أن تبين له استحالةُ تنفيذها، وبعد أن فنّدها له باقر الحكيم وكشف عيوبها[٢].

٤- الأجواء السلبية للحوزة والمرجعية:

علـــى عكس ما هو متوقع من بيئة علمية دينية، فلـــم تكن الأجواء في النجف توحـــي بالصفاء والنقاء الروحي والســـلوكي المفترض، قد يتوفر ذلك لدى بعض الطلاب صغار الســـن قليلي التجربة الذين تدفعهم حماســـتهم الدينية لرؤية ما يحبون فقط، فيتأولون كلَ ما يشـــوّش على هذه الحماســـة من ســـلبيات الحوزة وسقطات المراجع.

في هذه الأجواء الحوزوية عاش رموز العمل الحركي الشيعي البحراني سنوات عديدة، تأثروا بها وتشـــبّعوا بطباعها، ثم نقلوا تجاربهم وخبراتهم وطباعهم إلى مريديهم وأنصارهم في البحرين، أعني: ســـليمان المدني، عيســـى قاسم، عبد

(١) مختصر التجني الأكبر للسيد حسن شبر، الكاتب نبيل الكرخي، سابق.
(٢) السابق.

الأمير الجمري، عبد الله الغريفي.. وغيرهم.

من سمات النجف البارزة: جو الصراع والتنافس-غير الحميد- بين أقطاب الحوزة والمرجعية، مع قابلية غير عادية لاستخدام كافة الأساليب غير-الشرعية- في هذه الصراعات المحمومة، «فهذه الحوزة، وباعتراف أبرز رموزها الإمام الخميني -الذي قضى ثلاثة عشر عامًا في العراق- تُفبرك التهم الجاهزة، وتوزعها وتشيعها عبر أجهزة إشاعة معدة وحاضرة لذلك، فتقذف أحدهم -الرموز الثورية- بتهمة الإلحاد، وتقذف الثاني بتهمة الوهابية، والثالث بتهمة التسنن، والرابع بتهمة التعاون مع السلطة... إلخ من الاتهامات، ولم يسلم طوال أكثر من قرن، ثائر أو مفكر حوزوي من تهمة أو أكثر من هذه التهم القاسية والملفقة والتسقيطية لهالة هذه الرموز، لم يسلم من ذلك عبد الكريم الزنجاني، ولا محمد الخالصي، ولا السيد البغدادي، ولا الشهيد محمد باقر الصدر، ولا الشهيد محمد محمد صادق الصدر، ولا أي رمز ثوري آخر»[1].

في الفترة التي تلت نشأة حزب الدعوة وانتشاره -منتصف الستينيات- كان في النجف تياران **متناقضان متخاصمان:**

أحدهما: يمثله المرجع الأعلى محسن الحكيم، ويحتفظ بعلاقة جيدة مع شاه إيران، مع توقف تام عن تأييد أي حركات ثورية أو احتجاجية في الأوساط العلمية الإيرانية، ويذكر أحد الناشطين العراقيين أنه دخل على أحد القيادات البارزة في عائلة الحكيم فرأى صورة الشاه معلقة خلفه، وكان ذلك بعد الثورة، فقال له: لقد سقط الشاه، فأجابه: «سيعود قريبًا الوفي الكريم»، وظل محمد باقر الحكيم مقيمًا في لبنان لفترة مترددًا في الذهاب إلى إيران بسبب خلفية العلاقة التاريخية[2]، وكان الحكيم قد حذّر الحكومة العراقية من استضافة الخميني عام ١٩٦٤م ووصف ذلك بأنه خطأ فادح [3].

(١) مقال: محمد باقر الصدر بين الشاتمين والشامتين، عادل رءوف، سابق.

(٢) انظر مقال نبيل الحيدري: المجلس الإسلامي العراقي في الميزان ج١، دنيا الوطن، ٢٠١٠/٦/١١م. http://pulpit.alwatanvoice.com/content/201040.html

(٣) مقال: خليفة المسلمين أم عدوهم يا حسن نصر المجوس، بلال الهاشمي، موقع التحالف الوطني

التيار الآخر: يمثله الخميني ومعه بعض المرجعيات النجفية مثل الحسني البغدادي، وهؤلاء كانوا يعادون شاه إيران، ويحتفظون بعلاقات جيدة مع نظام البعث في ذلك الوقت، وذكر صلاح الخرسان في كتابه أنه كان «هناك تنسيق رسمي بين أشخاص معينين من حاشيته - أي السيد الخميني- وأجهزة النظام الحاكم في بغداد.. فكان السيد محمود دعائي مسئولاً عن برامج صوت العلماء في الإذاعة العراقية الموجهة لإيران باللغة الفارسية، والسيد علي أكبر محتشمي كان مسئولاً عن الإقامات والفيز، أما التنسيق مع دوائر الدولة العليا؛ فكان يتولاها السيد مصطفى الخميني، وكان الوسيط بين الطرفين في البداية الدكتور موسى الموسوي»، وبلغ التعاون بين الطرفين أن قام محمد باقر الحكيم بإرسال رسالة إلى «الشيخ محمد مهدي شمس الدين- في لبنان، وكان من رجال حزب الدعوة الأوائل- يتهم فيها الشهيد مصطفى الخميني في اجتماعه مع الرئيس البكر، وأنه هو وحاشيته ووالده يتعاونون مع حزب السلطة، ويقفون عقبة في طريقهم؟»[1].

حزب الدعوة.. تقليد الحركات الإسلامية السنية:

أهم ما تضمنته الأُطر الفكرية لحزب الدعوة العراقي، هو اعتماده مبدأ «المرحلية» اقتباسًا -مع التعديل- من فكر الحركات الإسلامية السنية، وتم تحديد أربع مراحل لعمل الحزب، وهي:

- المرحلة التغييرية، والتي تتسم بالسرية التامة التي تصل إلى حد عدم إفشاء اسم الحزب نفسه، وعناصره وخططه، وتعمل فيها الدعوة على نشر الوعي الثقافي والفكري والتغييري في الأمة، وإيجاد الكتلة المنظمة والمغيرة، وبناء الحزب كمًّا وكيفًا.

- المرحلة السياسية، تتمثل في الصراع «التصادم» مع السلطة والأنظمة

العراقي: http://www.iraqipa.net/6/2010/6/10/a27_7jun2010.htm

(١) مقال: صلاح الخرسان يتطاول على فقهاء الإسلام المجاهدين، حيدر الحسني البغدادي، سابق، ومن المعروف تاريخيًّا أن باقر الحكيم بعد وفاة والده وانتصار الثورة تحول ١٨٠ درجة ليصبح تابعًا وفيًّا للخميني ومقيمًا في إيران بصفة دائمة.

السياســـية بكل الوســـائل والإمكانات المتاحة السياسية والعســـكرية، والفكرية والإعلامية.

– مرحلة اســـتلام الســـلطة، يتم فيها بناء الدولة والمجتمع على نحو عام بعد استكمال عملية «التصادم» مع السلطة، وإقامة النظام الإسلامي في أحد الأقاليم التي أنهى فيها الحزب المرحلة السياسية.

– المرحلة القيادية والتطبيقية، تتمثل في تطبيق الشـــريعة الإسلامية –حسب المعتقد الشـــيعي– ومراقبة عملية التنفيذ، ومواصلة العمل لتحكيم الإسلام في جميع البلدان الإسلامية ودعوة العالم إليه[1].

اعتمد حزب الدعوة بصورة أساســـية على تجربتي «حزب التحرير» و«الإخوان المسلمين»، وكلتاهما سُـــنّية، وتعددت أوجه الاقتباس وموارد الاستفادة، **ويمكن اختصارها في مجالين:**

أولهما: كان بعض مؤسســـي الحزب ناشـــطين في صفوف الحزبين السنيين، ومنهم: طالب الرفاعي الذي كان يعمل في صفوف الإخوان، وعلى صلة وثيقة مع الشـــيخ محمد محمود الصواف، وعارف البصري ومحمد هادي السبيتي، وكانا ناشطين في حزب التحرير، بل إن الأول حاول أن يؤسس فرعًا للحزب في النجف، كما كان الأخير عضوًا في الإخوان قبل انضمامه للتحرير[2].

وثانيهمـا: أن «كثيرًا من الكتب التي يجـــب أن يقرأها أعضاء الحزب هي في الأساس نابعة من فكر الإخوان المسلمين بصورة مباشرة أو اقتباسًا، ككتب المفكر الإخواني فتحـــي يكن، إلى جانب عدد آخر من الكتب منهـــا «الدعوة والعقبات» لكاظم محمد النقيب، و«خطوات على طريق الإســـلام» لمحمد حسين فضل الله، وجميع كتابات ومؤلفات محمد باقر الصدر[3].

يعيب الرســـاليون على الدعويين اتكاءهم على الفكر الســـني الحركي، وأنهم

(١) رسول محمد رسول ص ١٦٤/١٦٥.

(٢) رسول محمد رسول، ص ١٥٠/ ١٥٢، وانظر ترجمة السبيتي على موقع حزب الدعوة، أوروبا. http://www.daawaeurope.com/news_view_10.html

(٣) ندى الوادي، مقال: الدعوة، الشيعة، التنظيم.. صحيفة الوسط ٢٠٠٧/٨/١٨م.

أنشـــئوا حركتهم الإصلاحية على منهج الإخوان والتحرير، وفيما يُشبه «التعيير» يُذَكِّرونهم بتحول حزب التحرير ضد الشـــيعة بعد مرحلة من التقارب والاندماج اســـتمرت «حتى مرحلة تاريخية متقدمة من النضال ظهرت فيها مؤلفات إخوانية وتحريرية ناقدة لعقائد وشـــعائر مذهب التشيع لأهل البيت [عليهم السلام]، كان أخطرُها مُؤلَفًا باســـم: كتاب الخلافة، من تأليف تقي الدين النبهاني الفلسطيني المســـتوطن في الأردن وأحد زعماء حزب التحرير الـــذي أنكر فيه واقعة غدير خم بلا أي رعاية منه لمشـــاعر نظرائه من المنتمين الشـــيعة في حزبه أو لطف بعقائدهم ومصادرهم الدينية، بل إن النبهاني حذّرهم إزاء ما شـــهد من جفوة من بعد ضغـــوط حوزوية دينية علمية صُبّت على الشـــيعة الحزبيين صبًّا، وأنذرهم بالقول: حزبنا لا يريد ناقدين .. يريد مطيعين!. فكان موقف النبهاني هذا ســـببًا للفراق الحركي»[1].

افتتاح فرع البحرين:

لا يزال قادة وكوادر حزب الدعوة البحريني يعيشون في عالم السرية وتنظيمات تحـــت الأرض، فهم ممتنعون في غالب الأحيان عن كشـــف تجربتهم الحزبية، أو كتابة مذكراتهم الشـــخصية، وهذا الإصرار على إبقاء ســـرية التاريخ يبدو مبهم الدوافع، «فما كانت أروقة المخابرات تعلمه أكثر من مما يعلمه بعض الأشـــخاص المحســـوبين على القيادة الهرمية.. »[2]، أي أن الســـرية نسبية، فكثير من أسرار الحزب مكشـــوف للأجهزة الأمنية، لكن رغم ذلك يعاني الباحثون –حتى الشيعة منهم– من «شحّ المعلومات وتكتم أعضاء حزب الدعوة عن سرد تاريخ حزبهم، بل وصل الأمر أن ينكر البعض منهم حتى هذه اللحظة مسألة انتمائه للحزب، حالهم في ذلك حال كثير من أعضاء الجبهة الإســـلامية لتحرير البحرين حيث يركنون دائمًا إلى قسم التنظيم والتعهد بعدم كشف حقيقة الانتماء»[3].

(١) كريم المحروس، مقال: حزبا الإخوان والتحرير طرفان منسيان في تحريم الشعائر، شبكة النعيم الثقافية، ١٨/١/٢٠٠٨م.

(٢) عباس ميرزا، ملتقى البحرين ٢٠/٨/٢٠٠٧م http://bahrainonline.no/ip.org/showthread.php?t=182898

(٣) السابق.

كانت النجف هي الرافد الأساس للفكر الشيعي؛ حيث تحولت إلى مركز لإنتاج الأفكار ونشـــرها في أنحاء متفرقة من العالم الإســـلامي في أوســـاط الأقليات الشـــيعية عن طريق جموع الطـــلاب القادمين إليها لتلقي العلوم الشـــرعية في حوزتها، وفي بداية عقد الســـتينيات من القرن الميلادي الماضي كان ســـليمان المدني الشـــاب البحراني الذي تجاوز العشـــرين من عمره بقليل يدرس في كلية النجف[1] بالتزامن مع الدراســـة الحوزوية التقليدية، في ذلك الوقت كان «دعاة» حزب الدعوة ينشطون في المؤسســـات التعليمية وأروقة الحوزة والجامعات من أجل انتقاء العناصر اللامعة والذكية وضمها إلى الحزب.

في ســـياق التلاقي البحراني مع حزب الدعوة العراقـــي تَعرُّفًا وانتماء، **توجد ثلاثة تواريخ:**

الأول: عام ١٩٦٠م تقريبًا حيث كان ســـليمان المدني يدرس في النجف، وقد ذكر في حوار له مع صحيفة الوطن أن شقيقه عبد الله انضم إلى حزب الدعوة بين عامي ١٩٦١-١٩٦٢م[2]، ومن المعروف أن ســـليمان سبقه إلى الانتماء، بل هـــو من جنّده في صفوف الحزب، وهذا يعني أســـبقيته في الانتماء بعام واحد على الأقل.

الثاني: منتصف الســـتينيات؛ حيث بدأ سليمان المدني في الدعوة إلى الحزب بعد عودته إلى البحرين شيخًا معممًا قادمًا من النجف.

الثالـث: عـــام ١٩٦٨م، حين تشـــكلت الهيئـــة القيادية الأولـــى لحزب الدعوة البحريني[3].

حسب هذه التواريخ يكون المدني قد انضم إلى الحزب العراقي عقب تأسيسه

(١) تأسست عام ١٩٣٨م، على يد الشيخ محمد رضا المظفر صاحب الرؤى التجديدية لآلية التعليم في النجف، ومن المهم الإشارة إلى أن أغلب مؤسسي حزب الدعوة العراقي كانوا من تلاميذ المظفر أو تعلموا في مؤسساته التعليمية التي أنشأها من خلال «جمعية منتدى النشر»، انظر رسول محمد رسول ص ١٢٨/١٢٧، كذلك تعلم فيها الأخوان المدني وعيسى قاسم.

(٢) سليمان المدني، حوار مع وسام السبع، قصة الإسلام الحركي في البحرين، ٢٠٠٥/١٢/٢٤م ح٧.

(٣) ندى الوادي، مقال: الدعوة، الشيعة، التنظيم.. صحيفة الوسط ٢٠٠٧/٨/١٨م.

بفتـــرة وجيزة لا تتجـــاوز العامان، وتُلقي الفوارق بين التواريخ ظلالاً من الشـــك حول صحتها؛ إذ يصعب القبول بهذه الفترة الطويلة -ثمان ســـنوات- بين انضمام المدني للحزب وبين تأســـيس الفرع البحريني، هذا الشـــك يعود بنا إلى المربع الأول، أي حرص قادة الحزب ومؤسسيه على كتمان -وتمويه- تاريخه.

وفق المعلومات القليلة المتاحة، كانت عملية تجنيد الأتباع للفرع البحريني تتم في العراق بين أوســـاط طلاب العلم البحارنة، وكان هؤلاء يتواصلون مع المدني بمجرد عودتهم من العراق[1]، ومن الأســـماء البارزة في الجيل الأول للحزب: علي عبد الحق، سيد سعيد سيد مرزوق البلادي، الشيخ عبد النبي الدرازي «أبو تقى»، أحمد عباس، وتركز الحزب في تلك الآونة في جد حفص والدراز[2]، واســـتطاع المدني أن يســـتقطب عددًا من الشخصيات النشـــطة في الوسط الشيعي، ومن أبرزهم شقيقه عبد الله الذي كان من قياديي حركة القوميين العرب[3]، ولكنه تأثر بأخيه وانضم إلى حزب الدعوة ثم سافر لاحقًا إلى النجف للدراسة العلمية.

بقي التواصل بين المدني وقيادات الدعوة العراقيين من أســـرار الحزب التي لم تُعلن حتى الآن، لكن كشـــف عيسى الشارقي- بوصفه منشقًّا عن الدعوة- أن المدني كان على علاقة بالشيخ «محمد مهدي الآصفي»، وأن العلاقة بين الأصل وفرعه كانت ثقافية، بينما تُرِك الجانب «التكتيكي» للقيادات المحلية في البحرين، «القيادات تشـــتغل على تنفيذ الخطة العامة للحزب، ولكن مسئولية تقدير ظروف كل بلد متروكة للقيـــادات المحلية فيها، فالأعضاء وأنا منهم، لم يكن لهم اتصال بالقيادات الأساسية في الخارج إلا من يكون مكلفًا بإنجاز مسئولية ما»[4].

ربما يفتقد كلام الشارقي إلى الدقة بالنظر إلى عدة عوامل، منها: أن كثيرًا من العناصر كان يتم التقاطها من العراق وليس من البحرين كما ألمحت عدة مصادر، وهذا يعني أن مرحلة التأسيس والتعرف على منهج الحزب وأدبياته وأفكاره كانت

(١) انظر: ندى الوادي، مقال: الدعوة، الشيعة، التنظيم.. صحيفة الوسط ٢٠٠٧/٨/١٨م.
(٢) عيسى الشارقي في حوار مع الوطن، ٢٠٠٥/١٢/١٣م.
(٣) وسام السبع، قصة الإسلام الحركي في البحرين ح٧، ٢٠٠٥/١٢/٢٤م.
(٤) الشارقي في حوار مع الوطن، مرجع سابق.

تتم في العراق، وليس في البحرين بالنسبة لكثير من الأشخاص، ومنها، أن العراق في ذلك الوقت كان قبلة لطلاب العلم والزائرين في حركة لا تنقطع، وتشكل في حد ذاتها وسيلة مثلى للتواصل دون إثارة أي ريبة، ومنها أن قادة الحزب في البحرين لم يكن لديهم أي ثقافة تنظيمية سابقة، والكلام ليس عن مجرد عمل ديني دعوي، بل عن تنظيم سري جدًّا ينتهج المرحلية في عمله، وهذا يحتاج إلى متابعة دقيقة لمجريات العمل للتأكد من سيره على نحو صحيح، ونجاح الحزب البحريني في إخفاء وجوده سنوات عديدة يوحي بأن القيادة العراقية كانت تقوم بدور أكثر من مجرد وضع الخطة العامة للحزب.

فرع البحرين ... العلاقات الخارجية:

أشار سعيد الشهابي[1] في مذكراته إلى بعض تفاصيل نادرة عن العلاقات الخارجية لحزب الدعوة، فقد كشف أنه أثناء إقامته للدراسة في لندن سنوات طويلة بدءًا من العام ١٩٧٢م كان يعمل لحساب التنظيم الدولي لحزب الدعوة فترة غير قصيرة، وذكر أنه في العام ١٩٧٩م أوكلت له القيادة مهمة إدارة التنظيم السري في العاصمة البريطانية مع ثلاثة من رفاقه، هم: عبد الفلاح السوداني، وحسين العلاق، وحيدر العبادي، والأخير عراقي تولى إحدى الوزارات في الحكومة المؤقتة التي شكّلها الاحتلال الأمريكي عقب إسقاط نظام البعث، وقال الشهابي: إن «التنظيم يومها كان دوليًا، ولم يختص بقُطْر دون آخر، وإن كان حزب الدعوة الإسلامية قد تشكل في العراق في نهاية الخمسينيات على أيدي ثلة من العلماء والمثقفين من بينهم الشهيد السيد محمد باقر الصدر رحمه الله»، وكان الشهابي رغم كونه بحرينيًّا يُتَابع بصورة كاملة من قيادة التنظيم الدولي، وتم إبلاغه أنه «غير مفوض بالانفتاح الكامل على إدارة التنظيم في الداخل، ومهمته مقتصرة على ما يقتضيه بقاؤه القصير هناك – أي في البحرين وقت إجازته– من تنسيق

(١) ناشط بحراني منذ السبعينيات، عمل في إطار حزب الدعوة، ثم ساهم في تأسيس حركة أحرار البحرين في لندن، ولا يزال على رأسها حتى الآن.

عام ومناقشات غير ملزمة للوضع العام ووجهة المسيرة السياسية والتنظيمية وما ستئول إليه الأوضاع في المنطقة»[1].

حـــاول الشـــهابي في كلماته التأكيـــد على دعم حزب الدعوة المســـبق لثورة الخميني- وهو أمر تثور حوله الشـــكوك- فتحدث عن ســـعيه لمســـاعدة الثورة بكل ما يســـتطيع «الشاب يشارك بما يســـتطيع، ويصبح حلقة الوصل مع مطبعة رخيصة الثمن، لطبع الأدبيات حول ما يجري في إيران.. يتوجه الشـــاب في وفد من عشرين شخصًا أغلبهم من أعضاء التنظيم، إلى نوفيل لوشاتو لمقابلة الإمام الخميني، ونقل دعم شـــعب البحرين للثورة، كانت رحلة تاريخية ما يزال الشـــاب يحتفظ ببعض صورها.. إخوته في البحرين -أي من حزب الدعوة- يبعثون مبلغًا جمعوه لدعم الثورة، ويطلبون منه إيصاله، فيقوم بذلك مغتبطًا بهذا الشعور الحي لـــدى أبناء بلده، ويشـــارك مع إخوته البحرينيين في فعاليـــات الدعم للثورة بكل حماس، يتابع بشغف البرامج التلفزيونية التي تنقل مشاهد الثورة يوميًا»[2].

وتحدث الشـــهابي عن انغماسه مع كوادر أخرى من الدعويين البحارنة في دعم تحرك الحزب ضد نظام صدام حسين، وأنه في هذا السياق أقام في شقة واحدة مع موفق الربيعي في لندن، وبعـــد مقتل باقر الصدر عام ١٩٨٠م، انضم الربيعي إلى «قيادة التنظيم التي كانت قد أعيد تشكيلها لتدير عمل حزب الدعوة في أوروبا وأمريكا، ونظرًا للملاحقة المســـتمرة من النظـــام العراقي للحزب وكوادره، وعدم وجود قرار مركزي بالإعلان عن وجود التنظيم، استمر الحزب يعمل سرًا، ويحرك الأمور تحت مظلات أخرى وعناويـــن مختلفة، وفي أول خطوة للتنظيم في أوروبا عقد في بداية العام ١٩٨٠ بالشقة التي كان يسكن الشاب فيها -يتحدث الشهابي عن نفســـه في مذكراته مستخدمًا كلمة: الشاب- مؤتمرًا حضره ممثلون عن بعض الأقاليـــم، من بينهم المرحوم محمد خضير من الكويت، أدار المؤتمر ليث كبة ولم يكن عضوًا في قيادة التنظيم بعدُ، ولكن تم اختياره من قبل القيادة في أوروبا..

(١) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة ولم يمتهنها، ج١، منتدى الدراز.
(٢) مذكرات الشهابي، شاب السبعينات يتذكر، ج٥.

في ١٩٧٩م حقق التنظيم أربعة أمور مهمة:

أولها تشـــكيل قيادة جديدة توســـعت لاحقًا لتضم كلا من حيدر العبادي [أبو ياسر]، وموفق الربيعي [أبو علي]، ليث كبة [أبو سامي]، جاسم حسين [أبو فراس]، وعبد الفلاح السوداني [أبو مصعب]، بالإضافة إلى الشاب الذي كان مسئولاً عن الملف الخليجي في التنظيم..

وثانيها: تشـــكيل مظلة للعمل السياســـي ضد النظام العراقـــي، تضم ائتلافًا يضم حزب الدعوة وحركة جند الإمام، تحت اســـم: حركة التحرر الإسلامية في العراق..

والثالث: إصدار أول مطبوعة إسلامية معارضة باسم: المجاهدون، كان الشاب مســـئولاً عن إخراجها بالتعاون مع الدكتور الربيعي، وتقوم زوجة الشاب بطباعتها على الآلة الكاتبة..

ورابعهـا: الدخول في المعترك السياسي العلني بتنظيم اعتصامات ومظاهرات في العاصمة البريطانية، أولها مسيرة انطلقت من الهايد بارك في أبريل ١٩٧٩م.. كان الشـــاب وإخوته الخليجيون هم الذين تقدموا تلـــك التظاهرة التي تعرضت لاعتـــداء من البعثيين الذين جيء بهم في باصات من مدن بريطانية عديدة، وقد انخرط مع الشـــاب عدد من رفاق طريقه مـــن بينهم محمد جميل الجمري -ابن الشيخ عبد الأمير الجمري-»[1].

كان الارتباط بين فرع البحرين والقيادة العامة للتنظيم لا يزال قويًّا ومســـتمرًّا حتى العام ١٩٨٢م؛ حيث عُقِـــد المؤتمر الثاني العام للحزب وحضره ممثلون عن عدة دول منها: الكويت، البحرين، لبنان، أفغانستان، كما حضره ممثلون عن أفرع التنظيم في أوروبا، ومنهم: ليث كبة، عبد الفلاح الســـوداني، موفق الربيعي، وفي ذلك المؤتمر تم حل القيـــادة القتالية، وأعيد ترتيب القيادة العامة للحزب، وكان المحـــور الرئيس للمؤتمر: محاولة تقريب وجهات النظر بين الرموز القيادية التي

(١) انظر مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة ولم يمتهنها، ج١.

استفحلت خلافاتها[1].

التجارب المستنسخة بحرانيًّا:

يتضمن البرنامج التثقيفي التربوي لحزب الدعوة ضمن المستوى الأدنى الواجب على كافة الأعضاء، استيعاب مواد الحزب وأدبياته ونشراته في الفكر العام، وتنسيق الأفكار وتقديمها[2]، لا شك أن أعضاء الحزب البحارنة مشمولين بهذه القاعدة، وهذا يعني أن المدني ورفاقه كانوا يتلقون أثناء إقامتهم بالنجف دورات تثقيفية تتعلق بمنهج الحزب، وأخرى تنظيمية تتعلق بكيفية تأسيس الفرع البحريني وإدارة شئون الحزب وآليات العمل ومنهجية التحرك والتعامل مع الدولة والمُجتمَعين السني والشيعي، وكذا الآلية التي ستُدار بها العلاقة بين الأصل العراقي وفرعه البحريني، هذه الأمور يمكن تصورها وإثباتها فرضيًّا وليس بناء على معلومات تفصيلية متوفرة.

بالنظر إلى الاقتباس الشيعي من تجربة الإخوان المسلمين السُّنّية، فإن الفارق الأهم بين الحالتين هو علنية دعوة الإخوان منذ مراحلها الأولى- يقصد بالعلنية هنا: العلم بوجودها وبممارستها للأنشطة- مقارنةً بالسرية المطلقة لحزب الدعوة في مراحله الأولى، والتي استمرت لنحو عشرين عامًا في البحرين، ودون أدنى شك؛ فإن تأسيس كوادر الحركة وصفوفها القيادية في ظل أجواء سرية متوترة يؤثر سلبًا على كفاءة العمل وقدرات الأعضاء وتطورهم.

فارق آخر لا يقل أهمية، وهو استقلالية التوجيه الديني والتنظيمي لدى أفرع الإخون المسلمين، فلا توجد لهم قيادة أو مرجعية خارج أطر الجماعة، بينما في حالة حزب الدعوة البحريني ظهرت ثلاث أنماط قيادية مختلفة يخضع لها الأتباع: الأولى: قيادة حزب الدعوة الفرع الرئيس، الثانية: قيادة حزب الدعوة المحلية في البحرين، الثالثة: القيادة الدينية المتمثلة في مرجعية النجف، أو في

(١) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة ولم يمتهنها، ج٢، ولم يذكر الشهابي مكان المؤتمر لأنه عُقِد في إيران وهو يتعمد إخفاء أو اختزال كل ما يربط بإيران.
(٢) رسول محمد رسول، ص ١٦٦.

المرجعيـــات الأخبارية البحرينية، هذا التعدد القيـــادي أوجد حالة من الارتباك المســـتمر في صفوف الحزب بلغت ذروتها بعد انتصـــار الثورة الإيرانية واندفاع قيادات الحزب إلى الذوبان في «خط الإمام».

استنسخ الفرع البحراني لحزب الدعوة أهم المفردات الفكرية والحركية التي مارسها الحزب العراقي، دون اعتبار لخصوصية الحالة البحرينية، واختلافها في مجالات كثيرة عن الحالة العراقية المعقدة....

نستعرض باختصار أهم «المستنسخات» عن التجربة العراقية، والتي ظهر أثرُها جليًّا في الساحة البحرينية:

أولاً: المرحلية:

عندما تكون «المرحلية» مكونًا رئيسًـــا في منهج حزب ما، فهذا يعني أن الحكم على نوايا الحزب لا يصح أن يقف عند عتبة أدائه الحالي –المرحلي– وبالنســـبة لحزب الدعوة؛ فإن الحكم عليه من خلال مرحلته الأولى–الســـلمية السرية– لن تُعطي أبدًا نتائج صحيحة، فكما ذُكِر ســـابقًا تبدأ مراحل العمل بالسرية وتجنب الصدام، وتنتهي بإسقاط النظام السياسي، وإقامة نظام عقدي بديل، لم تكن هذه المنهجية موجودة ســـابقًا في الثقافة البحرينية، ورغم أن حزب الدعوة البحريني لم يطبق هذه المرحلية بحذافيرها، إلا أنها تسربت إلى الساحة فزادتها تعقيدًا، ولم يعد ممكنًا بحالٍ النظرُ إلى الأحزاب أو الجمعيات الشـــيعية في البحرين دون استحضار الفكر المرحلي في خلفية الأحداث.

هذه المرحلية كما وردت في أدبيات حزب الدعوة، لا يُشترط أن تنعكس تأثيراتها في الواقع البحريني على نفس النســـق، سواء من حيث عدد المراحل أو توصيفها، ويمكن استخلاص ثلاث حالات مرحلية تمارسها القوى الشيعية في البحرين، وهي: التثوير الجماهيري، العمل المسلح، المشـــاركة السياسية، هي أشبه بدورة تتوالى فيهـــا المراحل دون أن تبـــدو لها بداية أو نهاية واضحـــة، خاصة وأن الاتجاهات الشيعية العاملة على الساحة قد تتبنى المراحل الثلاث في وقت واحد.

يتنصل الدعويون البحارنة من فكرة المرحلية هذه عن طريق تشويه معناها وتحريف المقصود منها، ويذكر موقع حركة أحرار البحرين- وهي الامتداد الأول لحزب الدعوة بعد دخول مرحلة الخميني- في موجز عن حزب الدعوة البحريني أن المرحلية لديه كانت تعني أن «الحركة الإسلامية عليها أولاً أن تبني القاعدة الاجتماعية من خلال التوجيه والتوعية والتربية، ثم تدخل مرحلة العمل السياسي عندما تكتمل القاعدة الاجتماعية التي تمكن الحركة الإسلامية من التأثير على موقع القرار السياسي»[1]، وهذا تعريف مشوّه للمرحلية كما هي واردة في أدبيات الحزب القديمة.

ثانيًا: السرية:

نصت المرحلة الأولى من عمل الحزب على السرية المطلقة، والتي تشمل عمل الحزب كله، وحتى اسم الحزب ووجوده، لا ينبغي أن يُعرف، وإذا عُرِف فلا ينبغي أن يُعرف أعضاؤه، وإذا عُرِفوا فيجب أن تظل أنشطته قيد السرية.

بعض التحليلات تقول: إن تبني حزب الدعوة لهذه السرية المعقدة لم يكن مناسبًا للظروف البحرينية، كان ذلك موائمًا للحالة العراقية الأكثر سخونة وحِدة، فقد دفعت أوضاعُ العراق المضطربة في اتجاه إبقاء الحزب في إطار مشدد من السرية، حتى إن المرجع الشيعي الأعلى محسن الحكيم رفض أن يتدخل الحزب بتنظيم تظاهرات تأييدًا له في مواجهته مع النظام نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي، وقال لقياداته: «يجب أن تبقى الدعوة مستترة ولا يكشفون أنفسهم.. ينبغي أن يكون حزبكم مكتومًا»[2].

ترسخ النهج السري لحزب الدعوة بصورة مشددة منذ تولي المهندس محمد هادي السبيتي قيادة الحزب عام ١٩٦٤م، فكان بمثابة المُنَظِّر الأول للعمل، وتركت قيادتُه التي استمرت حتى منتصف السبعينيات بصمات واضحة على

(١) موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، موقع حركة أحرار البحرين، ١٩٩٩/٤/٣٠م.
(٢) مختصر التجني الأكبر للسيد حسن شبر، الكاتب نبيل الكرخي، الموقع الشخصي.

البنية الداخلية للحزب[1]، وهذه السنوات كانت الفترة الذهبية للتواصل بين فرع البحرين وقيادته الرئيسة في العراق، ما يعني حتمية التأثر البحراني بقيادة السبيتي المُغرِقة في السرية.

اتسمت منهجية القيادة لدى السبيتي بصيغ متطورة -بقياس ذلك الوقت- للتواصل بين الأعضاء تُقلل من احتمالات انكشافها للسلطات إلى درجة كبيرة، بحيث تَحَوّل الحزب في عهده إلى تنظيم حديدي صارم، حتى إن برزان التكريتي مدير المخابرات العراقية في ذلك الوقت اضطر للاعتراف بذلك ، فقال: «لقد اعتمد هذا التنظيم سبلاً ووسائل خاصة للاتصال، غير مألوفة بالنسبة للمنظمات والأحزاب .. وذلك من خلال تبنيه صيغة الاتصالات الخيطية في الداخل، وتكون هذه الخيوط ذات ارتباطات رأسية مباشرة مع عناصر قيادتها في الخارج بقصد سلامتها، واقتصار المخاطر والعقاب على عناصر الخيوط في الداخل، واعتمدت هذه الخيوط برنامجًا دقيقًا للاتصالات والنشاطات لا تعتمده إلا المؤسسات الاستخبارية والجاسوسية العالمية»[2].

لا شك أن قيادات الدعوة في البحرين تشربوا هذه المنهجية من السبيتي عبر سنوات الاحتكاك المباشر معه أو مع مساعديه، لكن البحرين كانت وضعًا مختلفًا، حيث أَضرَّت السريةُ المبالغ فيها بالحزب أكثر مما نفعته، ولا يزال كثيرٌ من كوادر الحزب القدامى مسكونين بالهواجس وحريصين على إخفاء أسمائهم أو إنكار انتمائهم إليه، ويذكر منصور الجمري في تأريخه للحزب أنه «انطلق بصورة سرية تامة، وضم إلى صفوفه عددًا غير قليل من مثقفي الشيعة مازالوا موجودين، وذِكرُ أسمائهم ربما لا يرضيهم»[3].

وحالة الإنكار التي تقمصها سليمان المدني بصورة مبالغ فيها شاهد بليغ، والغريب أن الإنكار استمر بعد وفاته عام ٢٠٠٣م، فقد أرسل مكتبه ردًّا مطولاً إلى

(١) انظر ترجمة السبيتي على موقع حزب الدعوة العراقي:
http://www.daawaeurope.com/news_view_10.html

(٢) المرجع السابق.

(٣) منصور الجمري، مقال: من الدعوة إلى أحرار البحرين إلى الوفاق، الوسط ٢٠٠٥/٧/١٥م.

صحيفة الوطن نُشِـــر يوم ٢٠٠٥/١٢/٢٨م يصر فيه على إنكار أي علاقة للمدني بحـــزب الدعوة، ومكذّبًا ما ورد في حـــوارات أدلى بها أعضاء قدامى في الحزب يثبتون فيه الدور التأسيسي للمدني.

ثالثًا: الواجهة: سنعرض لها في عنوان مستقل لاحقًا.

رابعًا: التحشيد في مواجهة اليسار:

تحتاج الأحزاب السرية الناشطة في الأوساط الشعبية إلى موضوعات للتحشيد، كانت القوى اليسارية تمثل بالفعل أزمة كبرى بالنسبة للدعوة العراقي، خاصة بعد دخول حقبة عبد الكريم قاســـم عام ١٩٥٩م، وانتعاش القوى الشيوعية والقومية ثـــم البعثية ودخولها في صراع مع القوى الدينية المناوئة لها، ومن ثم اســـتحوذ الحشد ضد اليسار على نسبة كبيرة من الخطاب الدعوي مزامنة مع حشده ضد الدولة.

كان أمـــام حزب الدعوة البحريني أحد خيارين: الأول أن يحشـــد ضد الدولة بصـــورة علنية، وهذا يتناقض مع المرحلية، كما أنه في تلك الآونة لم يكن خطاب «المظلومية» الصارخ بشـــكله المعروف حاليًا قد تشكل بعدُ، فكان الخيار الثاني هو التحشيد الجماهيري ضد قوى اليسار.

أدار الدعويون البحارنة صراعًا مع قوى اليســـار البحرينية: الشعبية والتحرير والبعث، بلغ ذروته عام ١٩٧٦م عندما اغتيل عبد الله المدني على خلفية انتقاداته الشـــديدة للبعث العراقي في مجلة المواقف، ونفذ الاغتيال عناصر يســـارية من البحرين.

خامسًا: تأجيل الصدام مع الدولة:

التوصيف الحالي لتاريخ حقبة الســـبعينيات كمـــا يظهر في كثير من الكتابات الشيعية ليس هو نفسه التصور الذي كان يتبناه وقتها قيادات ورموز الشيعة، أعني تحديدًا ما يتعلق بخطاب المظلومية المعتاد في الثقافة الشـــيعية، فعند المقارنة

بين نظرة وتعامل هؤلاء النخبة مع النظام في ذلك الوقت، وبين الطريقة التي يتم بها تناول أحداث هذه الحقبة في الوقت الحالي، نجد بونًا شاسعًا، فلم تكن نخبة البحارنـــة تجد حرجًا في التعامل مع النظام أو التنســـيق معه، ولم يكن خطابها العـــام أو الديني يتضمن «نبرة» المظلوميـــة الأكثر وضوحًا في العقود التالية، بل إن مطالـــب الكتلة الدينية في المجلس كانت مختلفة تمامًا عن المطالب الحالية، وبعبارة موجزة لم تكن المظلومية الشـــيعية هي مضمون الخطاب الشـــيعي في التعامل مع السلطة في ذلك الوقت، وإنما تم تركيبها على ذلك الخطاب بعد أكثر من عشر سنوات.

منذ فترة مبكرة بدأ التناغم واضحًا بين قادة الدعوة البحارنة، وبين النظام من خلال التنســـيق في مواجهة القوى اليسارية، وعندما حدثت توترات بسبب قانون أمن الدولة الـــذي عُرض على المجلس الوطني عام ١٩٧٥م، وأدى رفضه من قبل جميع الكتل إلى حل البرلمان، فإن التعاون «سرعان ما استعاد تناغمه مع الحكم في مواجهة اليســـار، خصوصًا بعد مقتل السيد عبد الله المدني في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦م، وما تبع ذلك من حملة تنكيل ضد الجبهة الشـــعبية .. والحقيقة أن هذا التيار ومؤسساته الدينية حظي بالرعاية الرسمية لإضعاف اليسار»[١].

من الشـــواهد الدالة على هذا الوضع، تعرض الدعويين لانتقادات من أنصار الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، بســـبب سماحهم للدولة – حسب تحليلهم- بأن تلعب على اختلاف التوجهات السياسية للقوى البحرينية، فتقوم بترجيح «كفة دون الأخرى بالسماح لأحد الاتجاهات في ممارسة نشاطه بحرية، واعتقال كوادر الاتجاه الآخر وتوجيه تهمة شـــق الصفوف الوطنية إليه، فضلاً عن إجبارها على تجميد أنشطتها السياسية.. وقد توجّت السلطات الحكومية هذا الموقف بدهاء في تعاطيها مع قضية اغتيال الشـــيخ عبد اللـــه المدني... فقد وجَّهت الحكومة أصابـــع الاتهام إلى الاتجاهات القومية الشـــيوعية، واعتقلـــت أعدادًا كبيرة من عناصرها، وأعدمت ثلاثة، وقضت على اثنين من قادتها تحت التعذيب.. وســـعت

(١) منصور الجمري، مقال: من الدعوة إلى أحرار البحرين إلى الوفاق، الوسط ٢٠٠٥/٧/١٥م.

مـــن جهة أخرى لاســـتغلال هذا الحدث في تحييد الاتجاه الإســـلامي، وإقناعه بعدم جدوائية الحياة النيابية، باعتبارها ثغرة كبرى وعاملاً في إحياء الاتجاهات الشيوعية»[1].

حســـب تحليل المحروس، فإن تيـــار الدعوة دخل في صـــراع «مرفوض» مع اليسار؛ لأنه بذلك أضعف القوى المعارضة لصالح الدولة، كما أنه يتهم الدعويين بتمكّن الحكومة من تحييد موقفهم، بل والتســـبب في تأجيل مطلب عودة الحياة النيابية.

لا تخلو الانتقادات «الجبهوية» من غرابة، خاصة هذه «اللطمية» على اليساريين، كون الجبهة نفســـها كانت تتبنى خطابًا معاديًا لليســـار، كما أنها لم تحفل كثيرًا بإلغـــاء المجلس النيابي في ذلك الوقت ولم ترفـــع عقيرتها بالدعوة إلى إعادته، فقد كانت لها اهتمامات أخرى.

غني عن القول أن موقف حزب الدعوة لا يمكن اعتباره نهجًا ثابتًا في التعامل مع الدولة باعتدال، فقد كانت تلك هي ضرورات «المرحلية» حسب منهج الحزب المعروف، وقد جاء في رد مكتب المدني – المُشار إليه سابقًا- أن العمل السياسي في تلك الحقبة كان ينقسم إلى ثلاث مدارس، أو اتجاهات:

«أولها، اتجاه المواجهة، وهو الفكـــر الذي كانت تتبناه الجبهة، وثانيها، اتجاه المجانبة، أي اجتناب الســـلطة، وهذا ما كان يتبناه حـــزب الدعوة مرحليًا على الأقـــل كما وضحت ذلـــك أدبياته، واتجاه ثالث هو اتجاه المعايشـــة، وهو اتجاه يدعو للتعايش مع المختلفين من الأنظمة والتيارات والعمل السياســـي العلني من خلال القنوات المتاحة والقانونية.. وكان الشـــيخ المدني يتجه الاتجاه نفسه في البحريـــن، وبهذا دخل في جهاز الدولة من خـــلال القضاء، خلافًا لتوجه حزب الدعوة»[2].

(١) الحركة الدستورية وأحـداث ١٩٥٦م، منقول من كتاب لكريم محروس، العزة أونلاين ٢٠١٠/١/١١م.
(٢) الوطن، ٢٠٠٥/١٢/٢٨م.

في مذكراته المقتضبة، ذكر سعيد الشهابي مقتطفات توحي بمقدار السرية المتبعة في عمل الحزب التنظيمي، فقال عبارات مثل «وشيئًا فشيئًا يتحول الشاب الذي عشق العمل العلني في الجمعية إلى ناشط يعمل في الخفاء بعيدًا عن أعين السلطة»، وقال أيضًا: إنه كان «يقضي جلّ وقته في التواصل مع كوادر العمل في التنظيم بقدر كبير من السرّيّة، ويتفنن في إخفاء تحركاته»، وذكر في موطن آخر استخدامهم للحبر السري وتشفير الكلمات، وعن ارتباط هذا النهج بمرحلية تقتضي عدم المواجهة في تلك الحقبة، يقول الشهابي حاكيًا عن نفسه: «الغضب يملأ نفسه لكنه محكوم باعتبارات كثيرة منها سياسة التنظيم التي تركز على البناء والإعداد وتفادي التصادم مع السلطة»[1].

حزب «الدعوة» إذن لم يكن أصيلاً في تفاديه للصدام مع الدولة، بل كان مرحليًا، لذلك اتخذ موقفًا رافضًا عدائيًا من كل توجه يسعى للتقارب مع النظام والانخراط في أجهزته ومؤسساته بصورة دائمة، هذا النهج –المرحلي– في التعامل مع الدولة لم يختفِ من الحياة السياسية البحرينية، فالمرحلية إذًا تمكنت من العقول والأفكار يصعب عليها أن تغادرها، ولا يوجد في التاريخ البحراني المعاصر إلا ما يدعم بقاء الفكر المرحلي في عقول القادة والرموز، وغالبًا ما تكون الخلافات البينية داخل البيئة الشيعية حول توصيف المراحل وتتابعها.

من الشواهد الدالة على حدوث التحول المرحلي في عمل حزب الدعوة، الأمر الذي أصدره باقر الصدر لقيادات وكوادر الحزب في نهاية السبعينيات بـ «التصدي الجهادي المسلح ضد حزب البعث، واستجابت الدعوة لندائه، وقدمت عشرات الآلاف من الشهداء ضحايا وقرابين لله لتخليص الوطن العزيز العراق من براثن صدام ونظام حزب البعث»[2].

(١) انظر مذكرات الشهابي: شاب السبعينيات يتذكر، ج٤ منتدى الدراز:
http://www.duraz.net/xforum/showthread.php?&threadid=27523

(٢) من ترجمة الصدر على موقع حزب الدعوة العراقي، سابق، ومن المهم التأكيد مرة أخرى على «إشكالية الأرقام» في الثقافة الشيعية التي تنزع بدرجة كبيرة للمبالغة.

واجهات الدعوة... الجمعية- الكتلة – المجلة:

اقتبس حزب الدعوة البحريني عن مثيله العراقي مبدأ العمل من خلال واجهات بديلة عن الحزب، تكون لها حرية الحركة والتكتل، وممارسة كافة الأنشطة دون أن يكون لها أي علاقة ظاهرية بحزب أو تنظيم سري، وتمثلت تلك الواجهات بصورة أساسية في: جمعية التوعية، الكتلة الدينية، مجلة المواقف..

أولاً: جمعية التوعية:

تقوم فكرة الواجهة على إتاحة المجال أمام قادة وكوادر التنظيم السري للتحرك وفق مستوى تنظيمي علني، وممارسة أنشطة متنوعة كأداء طبيعي لجمعية دينية معلنة ومشـــهرة رسميًا، وعندما يمارس التنظيم الســـري أنشطته وتحركاته دون وجود هذه الواجهة؛ فإنه سرعان ما ينكشف أمره استنادًا إلى دلائل العمل المنظم التي لا يمكن إخفاؤها.

اقتبـــس دعويو البحرين فكرة الجمعية عن نظرائهم العراقيين الذين أسســـوا «جماعة العلماء» في النجف عام ١٩٥٩م كرد فعل على اشتداد الصراع مع القوى اليســـارية، واتُّخِذ قرار تأسيس الجماعة مباشـــرة من «المرجع الأعلى» محسن الحكيم وتحت رعايته وتمويله أيضًا، وتكونت الجمعية من فقهاء وعلماء المرتبتين الثانية والثالثة لمواجهة التحدي الشـــيوعي والبعثي، وتركز نشاطها على استنفار النشـــاط الديني التربوي والثقافي في أغلب مدن العراق الشـــيعية، نظرت قيادة حـــزب الدعوة إلى الجماعة بوصفها مظلة يعمل تحتهـــا الحزب مع بقاء هيكلته وعمله السري كما هو، موّلت الجماعة عددًا كبيرًا من الأنشطة عن طريق المرجع محســـن الحكيم، مثل: المجلات والنشرات والكتب والندوات، والمؤتمرات وورش العمل التبليغيـــة، ولعب قياديو وكوادر الدعوة دورًا كبيرًا في أنشـــطة الجماعة وكأنهم أعضاء فيها [1].

تأسست جمعية التوعية في البحرين بعد نظيرتها العراقية بنحو تسع سنوات،

(١) انظر مذكرات الشهابي: شاب السبعينيات يتذكر، ج٤ منتدى الدراز:
http://www.duraz.net/xforum/showthread.php?&threadid=27523

عـــام ١٩٦٨م، (بعض الكتابات تُرجع تأسيســـها لما قبل ذلـــك التاريخ)، على يد مجموعة من الشـــباب وعلماء الدين والمثقفين على رأسهم «الحاج» جعفر محمد الشهابي -شقيق سعيد الشهابي المعارض البحراني المقيم بالخارج- وعبد النبي الدرازي، وحصلت الجمعية على ترخيص مؤقت لممارســـة أعمالها، وكان مقرها الأول مسجد طي بالدراز، ثم انتقلت إلى مسجد القدم، واتخذته مقرًا لنشاطاتها، كما اســـتأجرت بيتًا ليكون مقرًا لها، واعتمدت الجمعية على أنشـــطة مشـــابهة لأنشـــطة جماعة العلمـــاء، بالنظر إلى أهداف المرحلة الأولى من اســـتراتيجية عمل الحزب، فســـعت في بثّ الوعي والثقافة الدينية بالاعتماد على وسائل مثل: المحاضرات وأشرطة الكاســـيت، والكتب، والكراسات التعليمية، وبرامج التعليم الدائم والموســـمي[١]، كما أنشـــأت العديد من المراكز التعليمية منها مدرســـة للفتيات في مقر الجمعيـــة كان يدرس بها ٤٠٠ فتاة بصورة يومية قبل وقت قليل من إغلاقها[٢].

مـــن غير المعروف على وجه التحديد طبيعة العلاقـــة التنظيمية القائمة بين الجمعيـــة والحزب، وهل كان كل أعضاء الجمعية منتظمين في الحزب أم لا؟ غير أن ذلك مســـتبعد؛ نظـــرًا لاحتياج الجمعية إلى عدد كبير من الكوادر لممارســـة أنشطتها لا يُشترط أن يكونوا بالضرورة منضمين للحزب السري الذي يُفترض أنه يدقق في اختيار أعضائه، لكن من الواضح أن حزب الدعوة اســـتقطب الشريحة الأكبـــر من النخبة البحرينية في تلك الفترة، وبحســـب أحد قياديي الحزب «بعد سفري إلى العراق ودراستي الأكاديمية في بغداد أدركت أن كثيرًا من الوجوه التي كانـــت نافذة في العمل الإســـلامي في البحرين كانت فـــي واقع الأمر من تنظيم الدعوة؛ إذ رجعت بذاكرتي إلى طبيعة الأحاديث التي كانت تجري بيننا والتي كانت تكشف لي أن كثيرًا منهم كانوا دعوتيين»[٣] .

(١) راجع ضخامة التراث، عباس ميرزا.
(٢) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة ولم يمتهنها، ج٢.
(٣) حوار مع ناشط قديم في حزب الدعوة البحريني لم يصرح باسمه، قصة الإسلام الحركي في البحرين، ج١١ ٢٠٠٦/١/٢م.

تَزعُم قيادات دعوية أن الجمعية تأسست بمعزل عن الحزب، وأن ناشطي الحزب استحوذوا عليها لاحقًا حتى تمكنوا منها تمامًا[١]، في عام ١٩٧٢م عندما حصلت على ترخيص دائم[٢] وتم اختيار الشيخ عيسى قاسم لرئاستها والشيخ عبد الأمير الجمري نائبًا له، وتوسعت أنشطة الجمعية وتعززت عندما انتُخِب كلا الرجلين في المجلس الوطني عام ١٩٧٣م، وانضم إلى عضويتها عدد من النخبة البحرينية، ومنهم القضاة والتجار والشخصيات الاجتماعية وخريجو الجامعات من مهندسين وأطباء[٣].

تعرضت الجمعية لانتكاسة عندما قامت السلطات باعتقال كوادر من الحزب في نهاية العام ١٩٨٣م ثم أُغلِقت الجمعية تمامًا في عام ١٩٨٤م، وربطت تقارير بين اعتقال مجموعة تنتمي لحزب الدعوة الكويتي بتهمة تنفيذ عدة تفجيرات بالكويت في ١٩٨٣/١٢/١٢م، وبين غلق الجمعية في البحرين، وانتقد البعض مجازفة قادة الحزب بوضع «البيض في سلة واحدة»؛ بحيث كان إغلاق الجمعية يعني توقف أغلب أنشطة الحزب بصورة تامة[٤]، لكن رغم كون الجمعية مركز تجمع الدعويين، إلا أنه كانت توجد أنشطة أخرى متفرقة في القرى تُمَارس من خلال مؤسسات صغيرة[٥].

ثانيًا: الكتلة الدينية:

في ١٦ ديسمبر عام ١٩٧١م- بعد ٤ أشهر من الاستقلال- أصدر حاكم البحرين قانونًا يقضي بتأسيس مجلس وطني تشريعي، ومن أجل بلوغ هذه المرحلة أنشأ في ١٩٧٢/١/١م مجلسًا تأسيسيًّا مكونًا من ٢٢ عضوًا منتخبًا و٨ أعضاء معينين، واضطلع المجلس بمهمة إقرار دستور للبلاد تضمن طريقة وآلية إنشاء المجلس

(١) حوار مع ناشط قديم في حزب الدعوة، سابق.
(٢) ذكر فؤاد خوري أن الترخيص اشترط أن يقتصر نشاط الجمعية وعضويتها على منطقة الدراز، لكن من الواضح أن الجمعية لم تلتزم بذلك، انظر ص ٣٤٧.
(٣) فلاح المديرس ج٩.
(٤) حوار مع ناشط دعوي قديم، سابق.
(٥) حوار مع عيسى الشارقي، الوطن، سابق.

الوطني، وفـــي ١٩٧٣/١٢/٧م انتخب أعضاء المجلـــس الوطني المؤلف من ٣٠ عضوًا، و١٤ وزيرًا في الحكومة بمن فيهم رئيس الوزراء، وتشكلت عدة كتل مختلفة التوجهات شـــاركت في الانتخابات، ثم في جلسات المجلس، وبلغت عدد الدوائر الانتخابية عشرون دائرة[١].

تشـــكلت الكتلة الدينية البحرينية من أجل المشـــاركة فـــي المجلس، مع كون الدعوة العراقي لم يؤسس واجهة مماثلة بسبب اختلاف الظروف السياسية، وتُعد المشاركة السياسية من سمات المرحلة الثانية في استراتيجية حزب الدعوة، وقد بَكَّر إليها الدعويون بسبب قيام النظام البحريني بتنفيذ الانفتاح السياسي.

غالب الظن أن قادة الحزب في البحرين احتاجوا إلى مشاورة القادة في العراق، وأخذ موافقتهم على المشـــاركة السياسية، وقد ذكر عبد الله الغريفي في إحدى لقاءاته ما يشـــير إلى ذلك صراحة، فقال: «إننا وبحكم دراستنا في حوزة النجف؛ قررنا استشـــارة الشـــهيد الصدر الذي أوصانا بضرورة المشـــاركة لإعلاء كلمة الإسلام، حتى وإن كانت الحظوظ ضعيفة، وقد أثبتت التجربة برهان كلامه» [٢].

ومن ثَم فقد بدأ تشـــكيل ما يعـــرف بـ«الكتلة الدينية» التـــي تكونت من عدة نواب شيعة أبرزهم: عيسى قاسم، عبد الأمير الجمري، عبد الله المدني، عباس الريـــس، وحصل أول ثلاثة على أعلى الأصوات بالترتيـــب، وكان يقود الكتلة من الخارج ســـليمان المدني، وداخل المجلس عيسى قاسم، وأصبح عبد الله المدني أمين سر المجلس الوطني، وكان من أبرز الأعضاء النشطين في الحزب والمجلس على السواء، واستمر الحال على ذلك حتى إلغاء المجلس عام ١٩٧٥م[٣].

يذكـــر فؤاد خوري أن الكتلة الدينية ظاهرة شـــيعية صرفة تكونت من تســـعة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شـــيعية في القـــرى، وفاز جميعهم في الانتخابات،

(١) فؤادي خوري، ص٣٢٧، ٣٣٣.

(٢) جزء من كلمة ألقاها الغريفي في لقاء الثلاثاء ٢٠٠٦/١٠/١٠م في مأتم أنصار الحسين، موقع حواريات البلاد القديم: http://www.al/qadeem.net/vb/showthread.php?t=21980

(٣) مقال ندى الوادي: الدعوة، الشيعة، التنظيم، صحيفة الوسط ٢٠٠٧/٧/١٨م، ومقال: الدعوة صعودًا وهبوطًا، الوسط ٢٠٠٧/٨/١٩م.

ولكن ثلاثة منهم انسحبوا من الكتلة بعد الفوز، وانضموا إلى كتلة الوسط المستقل، وكان الثلاثة يتمتعون بتأييد شـــعبي واضح في دوائرهم الانتخابية[١]، كان من بين الســـتة الباقين اثنان قضاة شـــرع، وواحد صحافي، وواحد ملا، الاثنان الآخران مارسا مهنة التدريس في المدارس الابتدائية بالريف، وخمسة من الستة مارسوا مهنة التدريس في القرى الشـــيعية خلال حياتهم المهنية، وكان القاضيان والملا والصحافي قد تخرجوا من المعهد الديني الشـــيعي في النجف، وتخرج الآخران من المدرسة الثانوية بالمنامة[٢].

حققت الكتلة الدينية نجاحًا فائقًا «صحيح أن الدينيين لم يكونوا منظمين في تكتل سياسي قبل الانتخابات، ولكنهم اســـتطاعوا أن ينشئوا هذا التكتل بسرعة وفاعلية تثيران الدهشـــة... كانت الكتلة الدينية عشـــية الانتخابات أشد تنظيمًا من كتلة الشـــعب التي جمعتها المعارضة، وفرّقتها التنظيمات المتعددة»[٣]، طبعًا لـــم يكن خوري يعلم في ذلك الوقت -نهاية الســـبعينيات- أن الكتلة الدينية تابعة لتنظيم سياسي سري هو حزب الدعوة، وتوحي هذه الجهالة من باحث متخصص قضى عامًا كاملاً في البحرين لإعداد دراسته، بمستوى التكتم الشديد الذي رافق عمل الحزب.

علـــى أن الكتلة رغـــم نجاحها لم تكن تتمتع بالخبرة اللازمـــة كما أنها لا تُعد خطًّا سياســـيًّا بالمعنى المتوفر لدى التيارات اليسارية، ولم يكن أداؤها متجانسًا بالصورة المفترضة، وحدثت تناقضات فـــي تصويت أفرادها في بعض القضايا المطروحة أمام المجلس[٤].

تضمـــن البرنامج الانتخابي للكتلة الدينية عـــدة محاور أبرزها: دعم النقابات العماليـــة، تحريم بيع الخمـــور، منع الاختلاط في التعليم العالي، عدم إشـــراك المرأة في الحياة العامة كالنـــوادي والجمعيات المختلطة، وإلى تجنب العمل في

(١) خوري، ص ٣٤٨.
(٢) فؤاد خوري، ص ٣٤٢.
(٣) خوري ص ٣٤٧.
(٤) انظر صحيفة الوقت، قسم الدراسات ٢٠٠٧/٧/٢٢م.

المؤسسات الاقتصادية التي تسمح بالاختلاط، وإلى عدم السماح للطبيب الذكر بالكشف على المريضة الأنثى،[1] وهي مطالب تؤكد في مجملها ما سبق الإشارة إليه من عدم وجود دعوى «المظلومية» في تلك الآونة ضد النظام.

من الظواهر الغريبة التي رافقت عمل الكتلة الدينية في المجلس: ذلك التحالف الذي حدث بينها وبين كتلة الشعب اليسارية، وكان من المفترض أن نشطاء الدعوة من خلال واجهاتهم المختلفة يعملون بدأب في التحشيد ضد اليسار، لكن داخل المجلس كانت المفاجأة في التحالف بينهما ضد الحكومة، وأخذت كتلة الشعب تتقرب من الكتلة الدينية بتدعيم مواقفها في موضوعات عديدة، وبما لا يتناسب مع أيديولوجيا اليسار، مثل: تطبيب الأطباء الذكور للمرضى الإناث، والوقف الذري، وإلصاق صور النساء على الهوية، واستطاعت الكتلة الدينية أن تُسقط بعض مقترحات القوانين المقدمة من الحكومة في هذه الموضوعات بفضل تأييد اليسار.[2]

لم يدم التحالف طويلاً، فقد دخلت الحكومة على الخط في محاولة لتمرير قانون أمن الدولة الذي جاهرت الكتلة الدينية برفضه، في حين كانت تتفاوض مع الحكومة على الموافقة مقابل تحقيق بعض مطالب الكتلة ذات الطابع الديني، ومنها تجريم الإلحاد[3]، لكن يبدو أن الاتفاق لم يتم ورُفِض القانون، ونتج عن ذلك إصدار حاكم البحرين قرارًا بحل المجلس الوطني في أغسطس عام ١٩٧٥م؛ استنادًا إلى حقه الدستوري.

ثالثًا: المجلة:

قررت مرجعية النجف إصدار مجلة شهرية باسم «الأضواء»؛ لتكون «السيف القاطع بوجه الأدبيات الشيوعية التي كانت توزع بين أفراد المجتمع في كل مكان في البلاد»، وكان لمحمد باقر الصدر الدور الرئيس في كتابة افتتاحيتها تحت عنوان «رسالتنا»، وكثيرًا ما كان يكتبها باسم

(١) خوري ص ٣٤٤.
(٢) خوري ص ٣٥٣.
(٣) خوري ص ٣٥٣.

«جماعة العلماء»، وكانت في مجملها تعبيرًا عن فكر المرجعية، وفكر حزب الدعوة في مخاطبة الرأي العام العراقي[1].

اقتبس قادة حزب الدعوة البحريني هذه التجربة الناجحة، وأسسوا في ٢٤-٩-١٩٧٣م مجلة باسم المواقف تولى إنشاءها، وترأس تحريرها عبد الله المدني في الفترة من عام ١٩٧٣-١٩٧٦م، يذكر منصور رضي رئيس تحرير المواقف أنه «بعد فترة الاستقلال فكّرنا بطريقة انفرادية في تكوين مجلة أسبوعية، وجلبنا عددًا من الصحافيين من مصر. وشغل المدني رئاسة التحرير في المجلة ما بين العامين ١٩٧٣ - ١٩٧٦م، وكان حريصًا على نقل ما يدور في كواليس المجلس الوطني للشارع»، وكان من ضمن العاملين في المجلة مع المدني شخصيات سيكون لها تأثير كبير في الساحة السياسية البحرينية لاحقًا، مثل حسن مشميع[2].

يذكر سليمان المدني أنه منذ «أواسط الستينيات رأى الإسلاميون بأنهم في حاجة إلى صحيفة تعبّر عن توجهاتهم الفكرية، فانبرى الشهيد عبد الله المدني إلى تأسيس مجلة المواقف التي كانت تمثل الخصم اللدود للفكر اليساري والتوجهات العلمانية بشكل عام»[3]، الغريب أنه بينما كانت المعركة مستعرة ضد اليسار على صفحات «المواقف»، كان الشقيقان «مدني» يديران التحالف مع اليسار داخل المجلس الوطني.

هذه الازدواجية في التعامل مع اليسار يبدو أنها سمة متكررة للقوى السياسية الشيعية، فقد مارست القوى الثورية المنتصرة في إيران نفس النهج في تعاملها مع اليساريين -رفقاء الثورة والنضال ضد الشاه- حتى إن فؤاد خوري قال وهو يتحدث عن تناقض البحارنة في التعامل مع اليساريين : «شعرت وأنا أكتب هذه السطور أنني أتحدث عن تركيبة الجمهورية الإسلامية في إيران»[4].

دخلت المجلة في سجال مع جبهة التحرير الوطني البحرينية، وتبادل الطرفان الاتهامات بالعمالة، فأصدرت الجبهة ضمن نشرتها التي تسمى «النضال» عدد٣

(١) رسول محمد رسول، ص ١٧١-١٧٢.
(٢) الوسط ٢٠٠٤/٢/٨م.
(٣) حوار مع الوطن ٢٠٠٥/١٢/٢٤م.
(٤) خوري ص ٣٤٨.

الصادر في ١٩٧٥/١٢/٧م تقريرًا قالت فيه: إن مجلة المدني ناطقة باسم المخابرات البريطانية، وإن معظم أسهمها ملك لأحد الوزراء القريب من هذه المخابرات، وقالت النشرة: إن «عبد الله المدني خير بُوق لها لبَثّ ما تريد أن تبثه من سُمّ زُعاف ضد الحركة الوطنية، ومن أجل الدفاع عن قوانينها الإرهابية»، كما اتهمت المدني بالدفاع عن مرسوم قانون أمن الدولة المثير للجدل في ذلك الوقت، وهو اتهام متكرر موجه لقادة حزب الدعوة بالموافقة الضمنية -من تحت الطاولة- على القانون، وفي هذا السياق اتهمت النشرة مجلة المواقف في أعداد لاحقة بأنها لا يمكن أن تتعرض لأزمة مالية؛ لأنها تتلقى الدعم الحكومي[1].

كانت «المواقف» أشبه بـ «بوق» خارجي لحزب الدعوة العراقي؛ حيث اعتنت المجلة بدعم مواقف الحزب وقادته في صراعهم مع النظام العراقي، ولعبت المجلة دورًا كبيرًا في ربط الرأي العام البحراني بالخارج الشيعي متمثلاً في الساحة العراقية بالدرجة الأولى، مع ملاحظة أن المجلة لم تكن في ذلك الوقت معتنية بدعم الحراك الديني ضد شاه إيران بقيادة الخميني، بسبب اختلاف التوجهات المرجعية والفكرية بين الخميني ومرجعية النجف آنذاك.

تمثلت ذروة التغطية الإعلامية للشأن العراقي في عام ١٩٧٥م عندما أعدمت السلطات في العراق خمسة من قيادات حزب الدعوة من بينهم عارف البصري، فشنت المجلة هجومًا شديدًا على النظام البعثي أسفر عن غلق المجلة لفترة، وبعد إعادة صدروها من جديد عاود المدني هجومه على نظام العراق، وتزعم رموز بحرانية -في سياق المبالغات المعهودة- أن «المواقف هي الوحيدة في كل أنحاء العالم التي تحدثت عن إعدام خمسة من قيادة حزب الدعوة بشكل أذهل المراقبين حينها، وخصوصًا أنه لا يمكن لأحد أن يتجرأ على الحكومة العراقية آنذاك، كائنًا من كان»[2].

(١) بحث بعنوان: كرة النار المتدحرجة منذ ثلاثة عقود ٥/٤، تأليف: حسن عبد الله المدني، موقع الموسى ٢٠٠٨/١٠/٢٤م، وهو يسوق هذه الاتهامات في سياق نفيها بالطبع:
http://www.al/mousa.net/web/index.phpplay/8320.html

(٢) منصور الجمري، مقال: من الدعوة إلى أحرار البحرين إلى الوفاق، الوسط ٢٠٠٥/٧/١٥م، ملتقى البحرين.

تلقت المجلة صدمة كبيرة إثر مقتل رئيس تحريرها -المدني- في ١٩٧٦/١١/١٩م على يد ثلاثة ناشطين من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، كلهم من الشيعة، وتم القتل عن طريق خطفه من منزله بقرية جد حفص منتصف الليل بدعوى أنهم من رجال الأمن، وفي الطريق ناقشوه في كتاباته في المجلة، وكان يهددانه بمسدسين غير صالحين ولا ذخيرة فيهما، وذكر الشيخ محمد آل خليفة وزير الداخلية آنذاك في حوار مع مجلة المواقف أن المتهمين مكثوا ساعتين يناقشون المدني في أفكاره وكتاباته، ثم قتلوه طعنًا بالسكاكين ١٨ مرة في قلبه ورئتيه وكبده وأنحاء متفرقة من جسده، رغم محاولته استعطافهما وتوسله إليهما[١].

الثورة الإيرانية ومرحلة «الذوبان» في الخميني:

يتهم الرساليون نظراءهم الدعويين بأن موقفهم من الخميني كان متميعًا قبل الثورة، ولم يعبئوا بدعمه أو تأييده، «اليوم أستغرب من الكلام الهابط الذي يتهمنا فيه البعض بمعاداة الثورة، ففي ذلك الوقت العصيب والخطير وقفنا معها، في حين كان الآخرون من بعض الاتجاهات الإسلامية لديهم موقف سلبي تجاه الثورة، ولدينا كلمات مسجلة لبعض شخصيات تلك الاتجاهات وأعمال بعض الأحزاب التي انضوت في الأخير وبعد الانتصار مع الثورة»[٢].

يُرجِع العلوي ذلك إلى استغراق حزب الدعوة في مرحليّته؛ فلم يتفاعل مع تطورات الثورة حتى كان انتصارها المدوي، لكن يؤكد بعض الدعويين أنهم بذلوا جهودًا في دعم الخميني، وقد سبقت الإشارة إلى كلام سعيد الشهابي حول هذا الموضوع، كما تذكر مصادر أخرى أن جمعية التوعية لعبت دورًا كبيرًا في الدعم

(١) الوطن، قصة الإسلام الحركي، ج٧، ٢٠٠٥/٩/٢٤م، صحيفة الوسط، ندى الوادي، مقال: الدعوة صعودًا وهبوطًا، ٢٠٠٧/٨/١٩م، بحث: كرة النار المتدحرجة منذ ثلاثة عقود، حسن عبد الله المدني، مرجع سابق.

(٢) جعفر العلوي في حوار مع الوطن، ٢٠٠٦/١/٨م.

المســـبق للثورة الإيرانية ماديًا ومعنويًا، وبمجرد إعلان انتصارها أُرســـلِت برقيات تهنئة لكل من الخميني والرئيس المؤقت مهدي بازرجان، وشـــاركت مجموعة كبيرة من قيادات الجمعية في الوفد الشعبي الذي سافر إلى إيران لتهنئة الخميني، وكان على رأسهم: عيسى قاسم، وعبد الأمير الجمري، وعباس الريس[1].

رســـالي آخر هو عبد العظيم المهتدي يؤكد أن الدعويين كانوا يتخذون موقفًا عدائيًا من الخميني قبل ثورته: «الذين يعادون الإمام الشيرازي في البحرين كانوا وبنفس الأســـلوب يعادون الإمام الخميني قبل تأسيس الجمهورية في إيران، وقد عانيت منهم الأمرّيْن فـــي البحرين منذ عام [١٩٧٨م] حتى [١٩٨٢م] لكي أقنعهم بشـــخصية السيد الخميني النزيهة، وأبرّئ ساحته مما كانوا يقولون، ولا زال أول منشـــور كتبته بخط يدي في سنة [١٩٧٨م] موجودًا عندي، وفيه دعوت إلى تأييد الإمـــام الخميني يوم لم يولد بعض رموز المعارضة الحالية، وبعضهم لم يؤيد، بل كان يقول لي ضده ما يقوله ضد الشـــيرازي، فســـكتوا عما كان منهم ضد السيد الخميني [رحمه الله] لما انتصرت ثورته، وما كان منهم ضد الســـيد الشـــيرازي مستمرون عليه حتى هذا اليوم؛ لأن الرجل ليست له دولة ودعاية»[2].

الرأي الأقرب للواقع أن حزب الدعوة بوصفه تنظيمًا ســـريًا تبنى نهجًا مغايرًا لنهج الخميني، فلم يكن متحمسًـــا لجهوده في مرحلة الإعداد للثورة الجماهيرية، خاصة مع تحسس مرجعيات النجف من أفكار الخميني وسعيهم لحصارها، تغيرت الأحوال تدريجيًا مع التطورات الفكرية التي مر بها باقر الصدر واقترابه تدريجيًا من نموذج ولاية الفقيه حتى انتهى الحال بإطلاق ندائه الشهير لأتباعه أن «يذوبوا في الخميني» بعد انتصـــار الثورة، وتحول الثوار الإيرانيين من جهة متلقية للدعم إلى أهم مصدر لدعم الثوار الشيعة في العالم.

لم يكد الصدر يصدر نداءه حتى أنهى نظام البعث مسيرته النضالية بإعدامه،

(١) فلاح المديرس، ج٩.

(٢) من بحث كتبه بعنوان البحرين إلى أين... عنوان فرعي: لإيران والشيعة والحساسيات... ٢٠٠٨/٥/١٩م، الموقع الشخصي.

وقد كشـــفت ردة الفعل الشعبية إثر مقتله مستوى تغلغل حزب الدعوة في تركيبة المجتمع الشيعي في البحرين، فبمجرد انتشار خبر الإعدام «خرجت المظاهرات والاحتجاجات ضد المؤسسات العراقية، مثل الخطوط الجوية العراقية والسفارة ومصرف الرافدين، وأقام علماء البحرين مجلس فاتحة بمسجد مؤمن[1]، وأصدروا بيانًا أدانوا فيه حكومة بغداد، ودعوا الشعب البحراني إلى إعلان الحداد، واشتبك المتظاهـــرون مع قوات الأمن[2]، لكـــن كل ذلك لم يمنع من كون مقتل الصدر نقل حزب الدعوة البحريني إلى الزاوية.

مع مجيء العام ١٩٨٠م بدأت تتجمع لدى قيادات حزب الدعوة البحريني عدة مؤشرات تدعو للتغيير، **وهي:**

أولاً: الخلافات التي بدأت تعصف بالمركز الرئيس، وانقســـام الحزب إلى عدة اتجاهات باتـــت كلها تعمل من خارج العراق، أي أنها مفتقرة إلى تأمين أبســـط الاحتياجات الإنسانية لأتباعها بدءًا بالمأوى والمعاش.

ثانيًا: تحولات الصدر الأخيرة التي أشـــارت إلـــى تغير قناعته بالعمل الحزبي المرحلي النخبوي، كما هو منهج حزب الدعوة، وإعجابه بأســـلوب الخميني الذي يوجّه الجهود مباشـــرة إلى الأمة لتعبئتها «كنا نهتـــم بالنخب المثقفة، ولا نعطي اهتمامًا للأمة، ولهذا كنا نعتبر تثبيت كتاب الأســـس المنطقية كمادة تدريس في الحـــوزة العلمية فتحًا ونصرًا كبيرًا ! بينما الطريقة الصحيحة هي منهجية الإمام الخميني الذي يوجه جلّ اهتماماته تجاه الأمة يعبئها ويبنيها من خلال إنزالها إلى ساحة العمل السياسي والاجتماعي»[3].

ثالثًا: أمر «الذوبان» الذي وجّهه الصدر لأتباعه لا شـــك أنه وجد آذانًا صاغية لدى الدعويين في البحرين؛ كونهم يحترمون زعامته ويقدرون مكانته[4]، سيما وقد

(١) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة ولم يمتهنها، ج١.

(٢) منصور الجمري، مقال: تحرك الثمانينيات أسس لتحرك التسعينيات، الوسط، ملتقى البحرين، ٢٠٠٥/٨/٥م.

(٣) العبارات من كلام الصدر، من مقال: أضواء على التحرك الثوري للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، سابق.

(٤) من طريف ما يروى في هذا السياق أن عبد الوهاب البصري صاحب بدعة السفارة، بدأ أحلامه=

تحول الأمر إلى «وصية» بعد مقتله: «إن مرجعية السيد الخميني التي جسّدت آمال الإسلام في إيران اليوم لا بد من الالتفاف حولها والإخلاص لها، وحماية مصالحها والذوبان في وجودها العظيم بقدر ذوبانها في هدفها العظيم»[١]، ومن ثم قَرَنَ الصدرُ قولَه بالعمل، فلم يخط خطوة من «دون تنسيق وتشاور مع الإمام الخميني رحمه الله، وهو ولي أمر المسلمين وقائدهم» [٢].

رابعًا: الخلافات التي بدأت تظهر على السطح بين الفرع الرئيس لحزب الدعوة والنظام الإيراني، جعلت الخيارات صعبة من الناحية النفسية، ولكنها حتمية بالنظر إلى المستقبل، وكان بعض قيادات الحزب قد اتخذ موقفًا مضادًا للخميني في بدايات الثورة، منهم علي الكوراني الذي نُقِل عنه وصف الخميني بأنه «حمار يمتطيه الشيوعيون»، في رسالة بعث بها إلى كاظم الحائري، وكان يشير إلى علاقة الثورة في بداياتها بالقوى اليسارية الإيرانية.[٣]

واقع الأمر أن حزب الدعوة بالإضافة إلى انقسامه بخصوص تأييد الثورة الإيرانية وتبني نظرية ولاية الفقيه، تعرض إلى هجومين مؤثرين من التيار الشيرازي الذي تمتع بحظوة كبيرة لأكثر من ست سنوات من عمر الثورة، وتيار المجلس الأعلى بزعامة باقر الحكيم، الذي تناوش مع قيادات الدعوة الرئاسة والزعامة، فاحتوى المجلس بعض القيادات وعادى آخرين.

في السنوات الأولى كان حزب الدعوة يمتلك معسكرًا في الأهواز، ويشارك في الهجوم على العراق، وله ميلشيا تسمى «قوات الشهيد الصدر»، وأصدر صحيفة «الجهاد»[٤]، وقد شارك عدد من البحارنة في القتال ضد العراق، وقُتل منهم

=في المعتقل بادعاء رؤية محمد باقر الصدر في محاولة منه للتأثير على معتقلي حزب الدعوة وجذبهم لجماعته لمعرفته بمكانته في قلوبهم، انظر حوار حميد البصري، نائب رئيس جمعية التوعية، سابق.

(١) المرجع السابق، والعبارات من كلام باقر الصدر.

(٢) المرجع السابق، والعبارة من كلام الشيخ النعماني من رفاق الصدر.

(٣) مقال: علي الكوراني، موقع موسوعة الرشيد، والعبارة منقولة من كتاب: الكوراني في الميزان، تأليف: يوسف العقيلي ص١١.

(٤) مقال: المجلس الإسلامي العراقي، ج٢ نبيل الحيدري، دنيا الوطن ٢٠١٠/٦/١٩م.

أشخاص كثيرون، وكشف الشهابي في مذكراته أسماء بعض قتلى البحارنة الذين سقطوا وهم يقاتلون في الصف الإيراني[1].

حِيل بين قيادات الدعوة وزعامة المجلس الأعلى لأسباب كثيرة منها الموقف القديم لبعض قيادات الكويت -الكوراني- من الخميني، بالإضافة إلى اتهام بعض قيادات الحزب من العلماء بالانتماء -أو العلاقة- للماسونية، ورغبة باقر الحكيم في تقوية بطانته داخل المجلس بعناصر كان من بينهم منشقون سابقون عن حزب الدعوة مثل سامي البدري -جند الإمام-[2]، وانتهى الحال بتعدد الاتجاهات -كما سبق ذكره- حسب الموقف من إيران.

من بين الخيوط المتعددة التقط البحارنة الخيط الإيراني الذي أمسك به باقر الصدر، ويمكن تفسير ما حدث في المرحلة التالية بأنه تطبيق حرفي لمصطلح «الذوبان» الصدري، خاصة وأن كلام النعماني السابق - في حال صحته- يعني انضواء الصدر فعليًا تحت قيادة الخميني، لذا قرر قادة الدعوة البحارنة تحويل «القبلة» ناحية إيران، فتم حل الحزب من الناحية الشكلية، بينما ظل التنظيم كما هو في أطره العامة وكوادره تجهيزًا لإتمام عملية التحول الكبرى في اتجاه «خط الإمام»، ومن العوامل التي يسرت إتمام التحول أن عددًا كبيرًا من قيادات الدعوة في العراق كانوا من أصول إيرانية ومقربين للصدر في نفس الوقت، وقد تحولوا بدورهم لتأييد الثورة تأييدًا مطلقًا، ومن هؤلاء: كاظم الحائري، مرتضى العسكري، محمد مهدي الآصفي، محمود الهاشمي الشاهرودي، عبد الغني الأردبيلي، عبد الهادي الشاهرودي، محي الدين المازندراني[3]، وهذا يعني أن تحول الفرع البحريني تجاه إيران ليس فعلاً نشازًا داخل الحزب.

انهمكت النخبة في نقاشات مستطيلة يسودها حالة من الإرباك بسبب تميز خط تقليدي يرفض الدخول في مواجهة مع الدولة وانتهاج الخط الإيراني، كان

(١) انظر مذكرات الشهابي، منتدى الدراز.
(٢) مقال نبيل الحيدري، المجلس الأعلى ج٢، سابق.
(٣) المرجع السابق.

هذا الخط متماهيًا في تموجات النخبة القيادية في حزب الدعوة بسبب انغماسها في المرحلة الأولى ذات الطابع الثقافي البنائي المتجنب للصدام مع الدولة، فلم تظهر الفوارق بينهم قبل الثورة، ولكن بعد الثورة تغيرت الأحوال فتمايز الخطان.

أضف إلى ذلك إشـــكالية «ولاية الفقيه»، فقد ساد الجدل في أوساط الدعوة العراقي قبل الثورة بسنوات حول وضع المرجعية بالنسبة للقيادة، كان الحزب يتبنى مفهوم «التصدي» أي أن القيادة لمن يتصدى ويبقى في الساحة، وتكون المرجعية واجهة داعمة ومؤيدة للحزب، بينما الرأي الآخر المضاد يجعل المرجعية هي من تقود الأمة والحزب أحد أذرعتها، وهو مضمون نظرية «المرجعية الصالحة» التي طرحها الصدر[1]، ولا شك أن ولاية الفقيه تطرح مفهومًا قريبًا، فهي تجعل القيادة بيد مرجعية واحدة ممثلة في الخميني، وكافة المؤسسات والتجمعات والتنظيمات خاضعة له.

كان الشـــارع البحراني يفرض رأيه -الداعم للتحـــول- على النخبة من خلال ثلاث مسارات..

الأول: الحماس الشـــديد والتعاطف البالغ مع الأحـــداث الإيرانية، وانجذاب أعداد كبيرة من الشباب للانضواء ضمن الأطر الدينية الشيعية المتاحة في ذلك الوقت، بالتزامن مع عجز واضح عن اســـتيعاب هذا الدفق الجماهيري من خلال الأُطر الحركية والتنظيمية الســـرية لحزب الدعوة، مما دفع بالكثيرين إلى إعادة النظر في تناسب منهج العمل مع الأوضاع السياسية في المنطقة والبحرين.

الثانـي: تنامي الرغبة القوية في الاســـتفادة من النمـــوذج الإيراني الثوري في التغيير وتطبيقـــه على البحرين، وتراجع موازٍ في تأييـــد النهج المرحلي لحزب الدعـــوة، مع ملاحظة الفارق بين الانتماء إلى حزب ســـري يعاني من تدهور حاد فـــي أوضاعه وإمكاناته، وبين دولة فتية ناشـــئة تمتلك إمكانات هائلة ومنطلقات عقدية واضحة في سياســـاتها، وهو ما يعني إمكانية الركون إليها في مواجهة أي خصوم في الداخل.

(١) مختصر التجني الأكبر للسيد حسن شبر، الكاتب نبيل الكرخي.

الثالث: أفرزت الحالة الجماهيرية زعامات شـــعبية كان يمكن لها أن تهزّ عرش الزعمـــاء القدامى، مثل: محمد علي العكري، وجمـــال العصفور، فكان لا بد من الحسم قبل خسارة الشارع البحريني.

اختلفـــت صورة المجتمع البحراني تمامًا بعـــد الثورة، وكثيرٌ مما تصفه القوى الشـــيعية على أنه «مظلومية» من النظام في تعامله مع الشيعة، لم يكن مطروحًا ضمن الخطاب الشيعي قبل الثورة، أما بعدها فقد استلزم الخطاب الثوري تجميع «مســـوغات» كافية للتحريك والتوجيه حتى لو كان ذلك باختلاقها أو تضخيمها، وقـــد بلغ الأمر أن بعض منظّري العمل السياســـي البحرانـــي يزعمون -تجاوزًا للحقائق- أن حقبة الثمانينيات هي البداية الرئيســـة للعمل السياسي البحريني، وما قبل ذلك لم يكن شـــيئًا، «في الســـبعينيات من القرن الماضي لم يكن هناك تيار إســـلامي سياســـي في البحرين، مما أدى إلى وجود فراغ فسح المجال إلى انتشار التيارات اليســـارية والعلمانية.. ولما وجد التيار الإسلامي السياسي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي.. أصبحت له الســـيطرة والتقدم على غيره، ولا يغيـــب على أحد الدور الذي لعبه قيام الثورة الإســـلامية في إيران في إحياء الدين وتصحيـــح الكثير .. والكثير .. من المفاهيم عـــن الدين ودوره الحضاري في المجتمع. وكذلك الدور الذي لعبته المقاومة الإســـلامية في لبنان والرصيد الضخم الذي أضافته إلى الدين»[1].

نهاية مرحلة ... حزب الدعوة: تيار تحت الرماد:

تذكر كثير من المصـــادر أنه تم الاتفاق بين القادة قبل نهاية عام ١٩٨٣م على حل تنظيمات حزب الدعوة، وإنهاء وجودها نهائيًا، وهكذا قيل للســـلطات لاحقًا، لكن عند التأمل تبدو هناك ثغرات واضحة في رواية «الحل» المزعومة.

أولاً: كانت النقاشـــات المســـتفيضة حول خَطّي الدعوة والخميني، قد بلغت مســـتوى متقدمًا يميل نحو اتباع النهج الإيراني، في ظل حماســـة شعبية هادرة،

(١) عبد الوهاب حسين، لقاء الثلاثاء، ٢٠١٠/٢/٨م، العزة أونلاين.

ولا يُعقــل في ظل هذه الأجواء أن يتم اتخاذ قرار «الحل» ببســاطة وعلى طريقة «كل واحد يروح على بيته»، فلم يكن الخيار بين حزب الدعوة أو لا شــيء، بل: إما الحزب وإما الخميني.

ثانيًا: الذي دفع إلى النقاش حول الاســتمرار في الحزب من الأســاس، هو الضغط الثوري الإيراني الذي شجّع الكثيرين للتحول عن المرحلية «المملة» التي يتبعهــا حزب الدعوة، وليس من المعقول والحــال هكذا أن يكون التحول إلى «لا شيء»، مع العلم أن بعض قياديي الحزب يذكرون أن نشاطه كان مجمدًا قبل عام من انكشاف أمره[1]، فربما كان هذا التجميد توطئة أو مرحلة انتقالية.

ثالثًا: النقاش حول تلك القضية يُفترض أنه بــدأ مع حدثين مهمين: أولهما، انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وثانيهما: مقتل باقر الصدر عام ١٩٨٠م، ومع تطور الأحداث بعد ذلك تصعيديًّا في المنطقة، ليس من المقبول أن يظل النقاش مستمرًّا ثلاث سنوات متتالية دون وصول إلى نتيجة سوى الحل.

رابعًا: ساهم اكتشاف المحاولة الانقلابية للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عام ١٩٨١م في إخلاء الساحة تمامًا أمام كوادر حزب الدعوة، فقد أصبح منافسوهم في الخارج أو وراء القضبان، في نفس الوقت حظيت الجبهة بمكانة مرموقة في إيران؛ حيث سُــخِّرت لها إمكانات هائلة، وبالتالي كانت هناك خشــية من تبدُّل الظروف وعودة الجبهة منتصرة على أسنة الرماح في حين يظلون هم متقوقعين داخل الأُطر الفكرية للحزب، ولا يبعد أبدًا أن يكون التفكير والنقاش في تلك الفترة قد تشــعب وصولاً إلى احتمال خضوع البحرين عســكريًّا لإيران، بالنظر إلى الانتصارات التي كانت طهران تحققها آنذاك على جبهة القتال مع العراق.

الأكثــر احتمالاً أن أغلب قادة الحزب اتخذوا قرارًا مبكرًا بالاندماج مع الخط الخميني، مع غموض آلية الدمج والانضمام، ويشهد لذلك أن التسعة عشر معتقلاً من نشــطاء الدعوة عام ١٩٨٣م لم يذكروا قصة «الحل» هذه، وإنما ذكرها القادة

(١) حميد البصري نائب رئيس جمعية التوعية، حوار مع موقع أوال، منتديات إسلام ٢٠٠٨/٩/١٨م، والحوار أجري عام ٢٠٠٦م.

في سـياق التحقيق «النظيف» معهم لإثبات جديتهم في إنهاء ملف حزب الدعوة، وهو ما أكّده عيسـى الشارقي – أحد التسعة عشر– أنه ورفاقه لم يكن لديهم أي علم بـ«حل الحزب»، وإنما كانوا مستمرين في أعمالهم التنظيمية المعتادة[١].

وفق هذا التصور تكون السلطات في البحرين قد تمكّنت دون قصد من إحباط – أو تأخيـر– عملية التحول التنظيمية إلى النهج الخميني، مع افتراض أن التحول الفكري قد بلغ مرحلة متقدمة في تلك الآونة، وكان المُتوقع أن كافة مؤسسـات الحـزب وتنظيماته وكوادره سـوف تتحول تدريجيًّا للعمـل وفق منهجية جديدة تختلف مع سابقتها في أمور كثيرة، ولكنها تتفق معها في كونهما ترسخان التبعية البحرينية الدائمة للخارج.

بدأت قصة «الإجهاض» عندما توفرت معلومات أمنية عن وجود تنظيم سـري تابع لحزب الدعوة يعمل على أرض البحرين، ورغم أن السلطات كانت تعرف رموز التنظيم إجمالاً، لكنها افتقدت إلى أدلة وتفاصيل[٢].

ويروي الشـهابي في مذكراته أن السـلطات تحصلت علـى خيطها الأول من اعتقال عبد الحسـين مبارك لدى عودته من إيران في ديسمبر ١٩٨٣م، فحدثت «تعبئة شاملة في أوسـاط تنظيم البحرين خشية أن يعترف الشاب المعتقل على الآخرين، وما هي إلا يومان حتى يُعتقل السـيد أحمد الكامل، ثم عيسى الشارقي ثم حميد مسعود، حالة طوارئ عامة لدى قيادة التنظيم، بعض القياديين يتمكنون من الخروج بشـجاعة فائقة لكي يوقفوا مسلسل الاعترافات، ويمنعوا الأذى عن الآخرين، يُعتقل المتهمون بالانتماء للتنظيم الواحد تلو الآخر، ويصادر من التنظيم مبلغ ١٢ ألف دينار». [٣]

لم يمض شهران إلا وكانت هيكلية التنظيم لدى جهاز المخابرات،[٤] واكتشفت السـلطات الدور الذي تلعبه جمعية التوعية كواجهة للحزب، فأغلقت مقرها في

(١) حوار مع الوطن، سابق.
(٢) ندى الوادي، مقال: الدعوة صعودًا وهبوطًا، الوسط ١٩-٨-٢٠٠٧م.
(٣) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسة ولم يمتهنها، ج٢.
(٤) ندى الوادي، مرجع سابق.

الدراز فبراير ١٩٨٤م، كما أغلقت مدرسة البنات التابعة للجمعية، وتم تحويل طالباتها إلى المدارس الحكومية، وكذا مدرسة الشيخ العكري للبنات والأطفال بمنطقة الدية، ومدرسة الشيخ موسى العريبي، ومدرسة وليد الكعبة في الكورة، وصودرت المكتبة العامة للثقافة الإسلامية ونُقِلت محتوياتها إلى مبنى خاص، وأُغلقت مدرسة الشيخ جواد الوداعي في بني جمرة، بالإضافة إلى عدة حوزات ومؤسسات أخرى تابعة للحزب أو الجمعية.[١]

ثم أصدرت وزارة العمل قرارًا بحل جمعية التوعية؛ لأنها لم تلتزم بقانون الجمعيات الذي لا يسمح لها بالتدخل في السياسة، وأعيد الشيخ سليمان المدني إلى القضاء في يوليو ١٩٨٤م، وذكر المدني للقريبين منه أنه يهدف من ذلك إلى التوسط لدى الحكومة لإطلاق سراح الدعويين المعتقلين،[٢] ولكن لم يحدث ذلك، واعتُبِرت عودته بمثابة التمايز الأخير بين التيار المؤيد لإيران والتيار المتبني لأسلوب المهادنة مع الدولة.

يزعم الشهابي أن الشيخ قاسم كان يُستدعى يوميًّا من قبل الضابط المعروف عادل فليفل «الذي يطلب منه الاعتراف بدوره مع المجموعة، فيصرّ الشيخ على إنكاره، المخابرات تعرض عليه فتح الجمعية، والشيخ يصرّ على إطلاق سراح المجموعة، لقد وُضِع الشيخ تحت الإقامة الجبرية، وسيارات المخابرات تحاصر منزله، فلا يستطيع أحد زيارته سوى المرحوم الأستاذ محمد علي مهدي زين الدين الذي وفّر للشيخ رفقة في زمن عز فيه الصديق»[٣].

يتناقض ما ذكره الشهابي مع شهادة عيسى الشارقي التي سبق الإشارة إليها؛ حيث كشف الأخير عن اعتراف قياديي الدعوة المعتقلين بدور الشيخ قاسم في قيادة التنظيم، ولذلك بدا «مهزومًا» أمام السلطات، ولم يكن في الحدث مجال للصمود أو الإنكار أو الإصرار، بل احتاج الأمر لوساطة الشيخين سليمان المدني

(١) مذكرات الشهابي، سابق.
(٢) مذكرات الشهابي، ج٣.
(٣) السابق.

ومنصور الستري حتى لا يتعرض قاسم للاعتقال، وقدمت لهم السلطات وعدًا بالإفراج عن المعتقلين لكنه لم يُنفذ، بل نُفِّذت الأحكام كما هي: ٥ سنوات لعضو التنظيم، و٧ سنوات للعضو الذي سعى لضم عضو آخر[١]، ولم يقم الشيخ قاسم بأي جهد للإفراج عنهم وهو الذي كان يُحرّك جماعته للتظاهر أو الاحتجاج عندما يموت رمز شيعي هنا أو هناك.

في الحقيقة تفاجأ الناس بسيل الاعترافات الذي أدلى به بعض المعتقلين، وكما يذكر الشارقي «كانت هناك رغبة من الجميع بعدم مواصلة العمل الحزبي، لم تحدث نقاشات مهمة في السجن سوى أن بعض السجناء أخذوا يتلاومون بشكل شخصي بسبب حصول بعض الاعترافات، واستمرت حالة الزعل والتخاصم بين السجناء لأكثر من سنة ونصف، وجرت بعض المشاكل على خلفية هذا الأمر، فالتلاوم الشخصي حصل بين المعتقلين، وكان يقال مثلاً: إن الاعترافات لم تحدث من السجين على نحو الاضطرار، وتحت وطأة المعاناة حتى يكون مضطرًا للاعتراف» [٢]، ويذكر أحد القياديين الدعويين- لم يصرح باسمه- أن من بين القادة المنهارين حميد مسعود وأحمد عباس خميس وغيرهما، وبعضهم طلب أن يُعطى فرصة أن يخرج من السجن لكي يجمع أسماء الخلايا التنظيمية[٣].

رغم ذلك كان سعيد الشهابي في البيانات التي يكتبها لنشرة «صوت البحرين» الصادرة عن «حركة أحرار البحرين» يصر على تصوير الحال وكأن هناك مذبحة، وكأن المعتقلين ١٩٠ وليسوا ١٩ معتقلاً، وكأنهم يَضرِبون أروع الأمثلة في الصمود والتصدي، وليس في الاعتراف دون تعذيب، يقول الشهابي مخاطبًا المعتقلين: «درب الجهاد الذي سلكتموه هو درب الأنبياء والشهداء.. إن صمودكم في وجوه جلاديكم سيقطع قلوبهم ويحطّم كبرياءهم ويقضي على كيانهم المتداعي.. إن قوافل المجاهدين الأحرار تقتفي أثركم وتسير على خطاكم..» [٤].

(١) عيسى الشارق، حوار مع الوطن، سابق.
(٢) السابق.
(٣) ندى الوادي، الدعوة صعودًا وهبوطًا، سابق.
(٤) مذكرات الشهابي، القروي الذي مارس السياسةج٣.

لم يكن ثمة أثر ولا قوافل، ولكن فضيحة كبرى دارت رحاها في «نصف عنبر» جمـــع ١٩ معتقلاً فقط من حزب الدعوة، وفي النصـــف الآخر كان معتقلون من الجبهة يقضون أحكامًا متفاوتة، بين الفريقين اشـــتعلت منافسة حامية الوطيس كلٌّ يتحمس لفريقه، وانتهى الأمر بتشـــكل أغرب جماعة شـــيعية عرفها التاريخ المعاصر، وهي جماعة «السفارة»، لتكون أحداثها بمثابة الستار الذي أُسدِل على مرحلة استغرقت أكثر من عشرين عامًا.

جماعة الأمر-السفارة- التجديد:

يرد في الفقرات التالية عرض تفصيلي تحليلي لقصة نشأة الجماعة[1]، وتبرز أهميتها في كـــون المنخرطين في التنظيم من كوادر الجبهة وقادة حزب الدعوة، يعني من الصفوف الأولـــى؛ حيث يعطي تأثرهم بمثل هذه الأفكار، وإيمانهم بها، ودعوتهـــم إليها صورة واضحة عن طريقة تفكيرهـــم وتكوين قناعاتهم وقابليتهم للانسياق وراء الخرافات والدعوات الغريبة.

بدأت الأحداث بمنافسة بين الحزب والجبهة على ضم أحد المعتقلين، في تلك الأثناء وصلتهم كتب دينية، بينها كتاب للشـــيخ محمـــد زين الدين أورد فيه رواية تنـــص على أنه يمكن بقراءة أوراد وأذكار معينة لمـــدة ثلاث ليال أن يرى قارئها أحـــد «المعصومين» في منامه، ادعى أحد معتقلـــي حزب الدعوة أنه جرّب هذه الطريقـــة، ونجحت معه، ورأى في نومه نخبة من الأئمة، منهم: الإمام الحســـين، والسيدة فاطمة- رضي الله عنهما- والمهدي، واتفق الأئمة – في أحلامه- على امتداح حزب الدعوة وقادته، وقالـــوا للدعويين: «إن خطكم هو خط النبوة، ومن خالفكم – يعني من الجبهة- فهو على ضلالة».

دفعت هذه الأحلام إلى تنشـــيط الدعويين نحو التبشـــير بتيارهم بعد أن ثبت

(١) أغلب المعلومات الواردة في هذا العرض وردت على لسان حميد البصري أحد قادة الدعوة المعتقلين عام ١٩٨٣م وأحد المنضمين لجماعة الأمر، ثم المنشقين عنها، وهو يروي ذكرياته في حوار مع مجلة أوال عام ٢٠٠٦م وكان وقتها نائبًا لرئيس جمعية التوعية، وهو أحد الأعضاء البلديين عن جمعية الوفاق في انتخابات ٢٠٠٦م، الحوار منشور على منتديات إسلام ٢٠٠٨/٩/١٩م:
http://www.eslam.org/forum/showthread.php?t=17044

لديهم بـ«الحلم القاطع» أنه الخط المدعوم مباشـــرة من الأئمة، وقد تأثر بالفعل عـــدد كبير من أعضاء الجبهة، فانشـــقوا منضمين إلى الحزب، هذه الحماســـة للدعوة إلى الحزب من قبل القيـــادات المعتقلة على خلفية قضية انتهت بإعلان حل الحزب، تؤكد على «صورية» الحل، وأنه لو كان حقيقيًّا لما تحمس هؤلاء بهذه الدرجـــة للدعوة إلى حزبهم -المنحل- داخل المعتقلات، وأن حقيقة ما حدث هو التنازل عن الاسم «الدعوة» مع بقاء الفكر كما هو، حتى وإن تجمد مؤقتًا.

كان عبـــد الوهاب البصري ضمن معتقلي الجبهة، وقد أغضبه كثيرًا اســـتئثار قادة الدعوة بـ«رجل الأحلام»، واجتذابهم للعديد من رفاقه، فخطط لاســـتعادتهم من جديد وأشعل حربًا داخل المعتقل، عندها نصحه أحد قادة الدعوة أن يجرب حظه لعل «المهدي» يتراءى له فيرشده إلى الصواب، استغل البصري الفرصة، ولم يلبث أن أعلن في المعتقل بعد أيام قليلة أنه رأى السفير الثالث «حسين بن روح»، وأنه ينقل له عن المهدي مباشرة، كما رأى في فترات تالية الخميني وباقر الصدر، وفي البداية لم ينقل البصري عنهم كلامًا يمسّ حزب الدعوة بصورة مباشرة، بل جاء الأمر تدريجيًّا وتطور ليشـــكل جماعة ثالثة غير الدعوة والجبهة، أُطلِق عليها آنذاك اســـم «الأمر»؛ لأنها تستجيب لأمر المولى أي المهدي، وتعمل على التهيئة والتمهيد لخروجه[1].

الغريب أن كـــوادر الجبهة الذين تركوها وانضموا إلـــى الدعوة؛ تأثرًا بأحلام البصـــري وعادوا مـــن جديد لكن إلى جماعته -الأمـــر-، والأكثر غرابة أن قادة الدعوة أنفسهم -الـ ١٩- تأثروا بكلام البصري، وانضموا إلى جماعته الجديدة، رغم أن بعضهم كان من الصف الأول في قيادة الحزب.

يروي حميـــد البصري -من الـ١٩- أن أحلام عبـــد الوهاب كانت «عبارة عن مقاطع مبهمة وغير متراكبة المقاطع، وكما يقول قاســـم الزهيري - من ســـجناء الجبهة-: إن أحلام عبد الوهاب شـــبيهة بالأفلام الهندية»، وكان البصري يقتني

(١) كتاب: كالتي هربت بعينها، جماعة الأمر وتشكل الذات المغلقة، تأليف: باسمة القصاب، ص ١٢، وترفض جماعة «الأمر» تسميتها بـ «السفارة».

عدة معاجم لغوية للاستعانة بها في صياغة أحلامه، بالإضافة إلى نهج البلاغة، وكان يُضَمِّن الوصايا التي ينقلها عن الأئمة كلمات غريبة مثل «عرموط»، أو: «أحذركم من التيه في التياتيه»، بالإضافة إلى كثير من الطلاسم.

اتخذ البصري لنفسه خمسة أقطاب، فكان ينقل لهم مضمون أحلامه، وما فيها من طلاسم ورموز، فيعكف عليها هؤلاء طيلة الليل في محاولة فك الرموز وإيجاد تفسير لها، ومن ثم ينقلون الشرح للأتباع، وبينما تراجعت أحلام «رجل الدعوة» لتصبح مرة كل أسبوعين أو كل شهر، تزايدت أحلام البصري لتصبح مرة أو مرتين كل أسبوع، ثم تطورت حتى بلغت مرحلة الذروة عندما جاءه «الحسين بن روح» ببشارة من الإمام حاملاً معه عمائم خضراء ألبسها الجماعة الذين كانوا معه، وأوصاهم باتباع رؤى البصري، ومن ثم أصبح الاتصال بالإمام ممكنًا، في الحلم التالي رأى البصري ما سيعرف لاحقًا بـ«الشجرة التنظيمية»، وهي تنظيم هرمي يقف على رأسه المهدي ومن تحته الخميني باب المولى، ثم الشيخ حسين منتظري، ثم عبد الوهاب البصري، الذي عيّن وكلاء له[1].

وبدأ تشكيل التنظيم الذي تضمن أقسام اقتصادية وإدارية وعسكرية ودينية، ويعتمد هيكلية هرمية، وأطلق البصري على نفسه اسم «باب المولى»، ونقل لأتباعه رواية عن الأئمة تقول: «لو رأيتم باب المولى –أي: عبد الوهاب– ماشيًا فلا تكلموه؛ فلعله يناقش أمرًا مع الإمام الحجة»، واعتقد أتباعه أن كلامه هو أصفى مصدر للتشريع؛ لأنه ينقل مباشرة عن «المعصوم»، بينما أي فقيه مجتهد لا بد له من استنباط الأحكام.

كان عبد الوهاب يمنع أتباعه من الكلام مع السجناء الجنائيين أو المعتقلين الآخرين دون إذنه، كما حظر عليهم نقل أية أخبار عن الخارج بواسطة أهلهم، فكانوا يخبرونه مباشرة بما يعرفون من أخبار، فتتجمع لديه كل الحكايات، ثم يقوم هو بنقلها للمعتقلين ليبدو وكأنه يعلم كل شيء، كما حظر على الجميع

(١) مقال: سيرة جماعة الأمر، حسين مرهون، صحيفة الوقت، نقلاً عن كتاب: كالتي هربت بعينها ص ٩١.

النظـــر إلى زنزانته ورؤية ما يصنع داخلها، وكان لا يُجوِّز حســـب قواعد «الأمر» التشكيك في أي شيء يبدو أنه يتعارض مع العقل أو الدين، وسمّى ذلك «وسوسة شيطان»، وتوجب على المتشكك أن يعرض حالته فورًا على القيادة، واخترع لهم البصري فكرة غريبة، هي «طائر الفرقد»، وهو طائر له قدرة على نقل الأســـرار وأحاديث المتشككين التي قد تدور بين بعض الأتباع، فيقوم «الفرقد» بنقلها إلى «باب المولى»، وهو أمر شـــبيه بما يفعله بعض الأهالي لمنع أطفالهم من ارتكاب الأخطـــاء فيخترعون لهم فكرة «العصفورة» التي تنقـــل الأخبار، ولكن في حالة البصـــري، لم يكن قادة حزب الدعوة أطفالاً حتـــى يخافون من «عصفورة» باب المولى.

ابتكر البصري أســـلوبًا غريبًا لتدريب أتباعه على الصمود، بتعريضهم لوجبات متتالية من التعذيب الذي يمارســـه عليهم بنفســـه أو عن طريق مساعديه حتى أوشـــك بعضهم على الموت، ومن صور التعذيـــب: التعليق المنكوس من الأرجل، والضرب المبرح في جميع أجزاء البدن، الاســـتلقاء الجماعي على الظهور أرضًا، ثم يقوم البصري بالمشـــي والقفز علـــى بطونهم- كان ضخم البنية ثقيل الوزن-، وكان أحدهم يباعد بين ساقيه عن آخرهما حتى يلامس الأرض ببطن ساقيه، ثم يقفز البصري على كتفيه.

المفارقة هنا أن التعذيب الذي أوقعه أعضاء الدعوة والجبهة على أنفســـهم لا بد أنه يفوق ما يزعمونه من تعذيب الســـلطات لهم؛ إذ من المنطقي والطبيعي أن يتجاوز التدريب على التحمل مستوى ما تم التعرض له من قبل، وإلا فلن تكون له أي فائدة في اكتساب القدرات.

ومن الطريف أن جماعة البصري كانت تتخذ احتياطات مشـــددة حتى لا يعلم حراس المعتقل بجلســـات التعذيب هـــذه، وكان «المعذَّبون» بإرادتهم يضعون في أفواههم قطعـــة قماش أو «فوطة حمام» حتى لا يصـــل صراخهم إلى الحراس، وإمعانًـــا في «اللامعقول» كان المُعذِّب- بإرادته- يردد أثناء التعذيب «أســـتاهل.. أستاهل» ترديدًا متناغمًا مع تكرار الضرب.

هـذه الحالة من «الانسـداد العقلي» التي وصل إليها قادة حـزب الدعوة من الصفوف الأولى لها دلالات وتداعيات خطيرة:

أولاً: هذا التردي يحاول الدعويون تسويغه بالحديث عن تجربة السجن المريرة والقاسـية، وهو تسـويغ غير مقنع؛ نظرًا لأن الفتنة وقعت بعد اعتقالهم بأشهر قليلة، وهي فترة غير كافية للحديث عن تداعيات الحبس والاعتقال طويل الأمد، خاصة وأن مدة العقوبة تتراوح من خمس إلى سـبع سنوات، ولا يوجد تعذيب في السجون، وكل من نفّذ العقوبة أُفرِج عنه دون تأخير، فلماذا يحدث الهلع لدى قادة حركيين منظمين؟، الغريب -خلافًا لما يحدث في الحركات الدينية السـنية- أن الأكثر هلعًا كان الأعلى مكانة والأقدم تجربة في الحزب، مقارنة بالشباب الصغير «أتذكـر أن العديد من المعتقلين الصغار كانوا يتحلـون بالثبات ورباطة الجأش بأكثر مما كان عليه هؤلاء القياديين»[1].

ثانيًا: في محاولة للتقليل من شـأن عبد الوهاب البصري، يؤكد حميد البصري أنه شـخصية ذات إمكانات محدودة -كما عايشها في المعتقل عن قرب- «عبد الوهاب شخصية عادية جدًا، بل على العكس كان يملك كفاءة فكرية متواضعة، ولا يملك سـجلاً دينيًا أو حركيًا حافلاً» ، بل يدل تاريخه على كونه شخصية «لعوب» تنقل بين الاتجاهات المختلفة حتى استقر في الجبهة.

هذا «التقليص» لشـخص البصري، يؤدي إلى نتيجة عكسـية؛ إذ كلما ضَعُفَ المؤثر انكشف عوارُ المتأثر، وكلما كان المؤثر قويًا تناقص اللوم الموجّه لمن تأثر به، فإذا كان البصري بهذه السـطحية فماذا يُقال في شأن «القادة» الذين اتبعوا -ولا يزال كثير منهم أتباعه حتى الآن- رجلاً سـطحيًا يحمل أفكارًا أقل ما يقال عنها: إنها «حمقاء».

ثالثًا: أثناء الاعتقال كان البصري يتحدث مـع بعض المعتقلين الذين خرجوا من جماعته -كان يحظر على أتباعه الجلوس مع هؤلاء- فيتناقش ويتسامر معهم سـاخرًا من أتباعه مفتخرًا بقدرته على خداعهم والاستخفاف بعقولهم، وعندما

(١) حميد البصري، حوار مع مجلة أوال، سابق.

كان الخارجـــون ينقلون لأتباع البصري ما تحدث به زعيمهم، كانوا يُعرِضون عنهم ويتجنبون التشـــكيك فـــي «باب المولى»، أما «الحالـــم» الأول المنتمي إلى حزب الدعـــوة، فقد ضغط عليه رفاقه وضيّقـــوا عليه الخناق حتى اعترف لهم أنه كان يختلق الأحلام ولم يكن يرى لا إمامًا ولا مرجعًا في منامه.

رابعًا: رغم أن عبد الوهاب البصري وبعض أتباعه كانوا ينتمون إلى الجبهة، إلا أن انضمام عدد كبير من قادة الدعوة إليها لاحقًا دفع نشطاء الجبهة إلى التملص من التهمة وإلقائها على كاهل منافســـيهم، «لم يكن أحد من أتباع الشيرازي معنيًا بفكرة الســـفارة، لا من قريبٍ ولا من بعيد؛ لكونها شـــأنًا حزبيًا داخليًا يختصّ به حزب الدعوة ورموزه، وعليهم وزر منشـــئها واقعًا؛ لأنها ولدت في أحضان قادته ورموزه، واتخذت ســـبيلها بين الحشـــد من أبناء قاعدته سربًا في أيامها الأولى، وكان عليهـــم يقع وجوب البحث عن الوســـيلة الفضلى لحلّ معضلاتها، فصاحب الدار أدرى بها وبطرق حلّ مشكلاتها»[1].

من المهم في هذا السياق الإشارة إلى الاتهام الذي وجهته نرجس طريف[2]، إلى جعفر العلوي رئيس جمعية الرســـالة -الشيرازية- فقد ذكرت في كتابها الخديعة الكبرى أن هناك مجلة تصدرها جمعية الرســـالة باسم «نون»، وتتناول الدراسات القرآنيـــة التجديدية، وتقول: إن ما تطرحه هذه المجلة لا يختلف عن أطروحات جمعية التجديد، وتتهم العلوي بأنه أحد «عملاء» الســـفارة الذين أُرسِلوا إليها في بداية مواجهتها لهم من أجل تشـــويه سمعتها بعد أن تدخلت لدى أسرته لإيقاف قريبته «نادية العلوي» من الانتماء للجماعة، بالإضافة إلى تفصيلات أخرى ذكرتها في كتابها[3].

(١) كريم المحروس، مقال: التفرد الحزبي البحراني، عجز في الكفاءة والمسئولية، راصد الشيعي ٢٠٠٨/١١/٣٠م.

(٢) أصدرت نرجس طريف العضوة النشطة السابقة في جماعة الأمر كتابًا بعنوان «الخديعة الكبرى» تكشف فيه ما ذكرت أنه خبايا جماعة السفارة وواجهتها الحالية: جمعية التجديد.

(٣) انظر الفقرة كاملة في ملتقى البحرين ٢٠٠٩/٤/٧م، والفقرة ص ٤٤٩:

http://bahrainonline.org/showthread.php?t=233739

خامسًا: تحليل هذه الظاهرة يكشف ملامح ثابتة في الشخصية البحرينية، يمكن ملاحظة تكرارها في مواقف متعددة، ومن أبرزها:

- وجود خلل في التكوين الثقافي للشخصية الشيعية البحرينية، يزيد من قابليتهم لتقبل الأكاذيب والخرافات، وتداولها على مستوى واسع دون تمحيص أو تدقيق، رغم شعور كثيرين منهم بأنها مجانبة للحقيقة، ورغم الخلفية الأخبارية لأغلبية الشعب البحراني قبل ظهور الحركات الثورية، وهي خلفية تجعلهم أكثر تقيدًا بالنصوص الواردة عن أئمتهم.

- هذا التشوش الثقافي له تأثير سلبي على التمسك بالمبادئ والثوابت، ونجد هنا حالتين متناقضتين، أولهما: حالة التمرد الجماعي، أو الثورية الجماعية، والتي تتطلب تضحية سريعة -التعرض للضرب أو الإصابة في التظاهرات- لا تتيح للإنسان مجالاً للتفكر أو التدبر أو التشكك، في تلك الحالة يبدي الشيعة البحارنة قدرة أكبر -نسبيًا- من الصمود، ثانيهما: الحالة الفردية، أو التضحية طويلة الأجل -الحبس- التي تتيح مجالات واسعة للتفكير والتشكيك، عادة ما يبدي البحارنة تخوفًا كبيرًا من التعرض للحبس والاعتقال كما يظهر من ردود الفعل الشعبية على اعتقال بعض الناشطين؛ لأنهم يشعرون بالضعف في مواجهة التضحيات الممتدة زمنيًا.

وقد تكرر ذلك حتى على مستوى الزعماء، وكان عبد الأمير الجمري هو الوحيد من بين «الثلاثة الكبار» الذي تعرض للاعتقال عدة سنوات، خرج بعدها ليتخذ موقفًا اعتبره قادة التيار تنازلاً وتراجعًا، مما ترتب عليه تعرض الجمري للانتقاد والانتقاص من مكانته مع تراجع تأثيره في التيار، هذه الثقافة المتشكلة أثناء الحبس يشير إليها عباس ميرزا بقوله: «السجن لم يكن جدرانا أربعة فقط، بل كان ثقافة بجدران أربعة، وهي ثقافة ينشط فيها المتخيل والغيبي والعجيب»[1]، وهذه الثلاثة يتوفر منها مخزون لا ينضب.

- لم تنشأ جماعة «الأمر» أو «السفارة» - جمعية التجديد لاحقًا- في الشوارع

(١) من بحث بعنوان: السفارة وختم السياسة، نقلاً عن كتاب: كالتي هربت بعينها، ص ٩٦، سابق.

الخلفيـــة للأحزاب والحـــركات البحرينية، بل أفرزها قادة الحركة وناشـــطوها والبارزون فيها، ومن ثم فلا مجال لقذف الكرة في ملعب الدولة، كما يحاول رموز البحارنـــة ومثقفوهم حاليًا، وكأن النظام هو من أنشـــأ هذه الجماعة وأوجدها، «أصبح أدعياء الســـفارة يســـرحون ويمرحون بهدوء في كل مكان، ويمارســـون أنشـــطتهم المختلفة.. ولا أحد يســـأل عنهم أو يعترض عليهم»[1]، باختصار هي «ورطة» شـــيعية بامتياز، فأتباعها من الشـــيعة، وانتشارها في أوساطهم، والذين خرجوا عليها وفضحوها في كتبهم هم شيعة أيضًا، بتعبير آخر هي قضية شيعية داخليـــة لا يمكن بحال إلقاء عوارها علـــى نظام أو طائفة أخرى، حتى لو نجحت تلك الجماعة في تحسين علاقاتها مع السلطات.

هذه الحقيقة يشـــهد بها كريم المحروس من نشـــطاء الجبهـــة، وأحد الذين انضموا للســـفارة فترة قصيرة ثم تركها[2] ، يقول المحروس: «الســـفارة انتقلت على حِدة الفتـــاوى المضادة وضجة المقاطعة من كونها حالاً عاطفية بســـيطة مبنية على سكينة الأحلام ويسهل علاجها، إلى ظاهرة ثقافية واجتماعية خطيرة معقّدة تســـتعصي على الحلّ، وسيدفع ثمن تضخّمها شق التيار الأصولي –يقصد تيار الدعوة، الوفاق– الذي استجمع قواه بالأمس في مرحلة نشوء السفارة، وألّب الشارع والمرجعيات في معركة الحسم ضدها»[3].

ختامـا لهـذه المرحلـة، يمكـن القـول: إن تيار الدعوة القديـــم تفكك إلى ثلاثة اتجاهات فكرية سياسية: الاتجاه المتحالف مع خط الإمام الموالي لإيران ويمثله عيسى قاسم ورفاقه وهو الأكثر عددًا، الاتجاه المتآلف مع النظام، ويمثله سليمان المدني، اتجاه جماعة الأمر وهو الأقل عددًا.

ويبقى السؤال قائمًا حول وجود حزب الدعوة في البحرين، هل تلاشى الحزب كليًـــا بالتحول إلى خط الإمام؟ أم أنه تماهى مع الحالة الإيرانية دون حذف كامل

(١) عبد الوهاب حسين، لقاء الثلاثاء، ٢٠١٠/٢/١٨م، العزة أونلاين.
(٢) انظر حوار حميد البصري، سابق.
(٣) كريم المحـروس، مقال: من أجل مقاربة أكثر وعيًا لما يسمى بجماعة السفارة، الوقت ٢٠٠٨/١٠/٣١م.

لوجوده؟ وهل تحولت الدعوة البحرينية إلى تيار يشـــبه المجلس الأعلى العراقي، أو حزب الله اللبناني، بمعنى أنه تيار يضم عدة اتجاهات واجتهادات، تختلف في أمور ولكن يجمعها الولاء للولي الفقيه؟

ويلاحظ أن مصطلح «حزب الدعوة» لا يزال حتى الآن مســـتخدمًا -على الأقل إعلاميًا- لوصف ذلك التيار، خاصة عند تناول صراعه مع تيار الجبهة، ولا يمكن تفســـير الانســـحابات من أيّ كيانات تنظيمية للحزب على أنها تخلٍّ عن منهجه، فمع كثرة الانشقاقات في صفوف الدعوة لم يعد ممكنًا تمييز الاتجاه الرئيس عن الأفرع المتوالدة، كما لا يمكن توصيف أي انسحاب بأنه تخلٍّ عن المنهج أكثر من كونه مجرد انشقاق تنظيمي.

أحد الاحتمالات القائمة هو أن حزب الدعوة قد تعرض لعملية «بحرنة» تتناغم مـــع الطبيعة البحرينية التي تمتلك القدرة على جمع التناقضات في باقة واحدة، وبالتالـــي ليس من الصعب تخيل ظهور تيار جديد يجمع بين الدعوية والخمينية، كمـــا جمع بين الأخبارية والأصولية، ولعل الشـــعبية -النســـبية- التي يحظى بها المرجع حسين فضل الله في البحرين، والارتباط الخاص بينه وبين أحد قيادات الدعوة القدامى -عبد الله الغريفي- يشـــير إلى وجود تيار خاص لحزب الدعوة يتجاوز حدود الدول دون أن يكون محاكيًا بالضرورة لشـــكل الحزب القديم، سيما مع تطور النموذج العراقي للحزب ليدمج بين الســـرية والعلنية بعد سقوط نظام البعث.

المبحث الثاني

الأحزاب في المرحلة الثانية

في تلك المرحلة الممتدة من منتصف الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات، كانت الغلبة والحلبة لصالح تيار الدعوة- خط الإمام؛ إذ لم يكن لناشطي الجبهة تواجد مؤثر بسبب توزعهم ما بين السجون أو الانضمام لجماعة السفارة أو خارج البحرين.

ولأسباب موضوعية فقد تجاوزتُ النطاقَ الزمني عند تناول مسار الجبهة في محور سابق وصولاً به إلى أعتاب الألفية الثالثة، بالتالي فلا يوجد ما يُضاف عن الجبهة في هذه الجزئية من الدراسة سوى ما يتعلق بعلاقتها مع تيار الدعوة.

من الدعوة إلى خط الإمام ... الثمانينيات:

انتهت المرحلة الأولى من العمل الحركي الديني الشيعي في البحرين مع إخفاق المحاولات العسكرية السرية التي باشرها التيار الرسالي لتغيير النظام وخلخلة الاستقرار عام ١٩٨١م وما تلاه، ثم مع الكشف الأمني لحزب الدعوة والإعلان عن حله عام ١٩٨٤م.

بعدها دخل التياران في مرحلة إعادة النظر في الأساليب والانتماءات، لكن بالنسبة لحزب الدعوة لم يكن الأمر إعادة تقويم أو مراجعة بقدر ما هي عملية تحول كاملة باتجاه التيار الموالي لإيران والمعروف باسم «خط الإمام»، والملاحظ هنا أن مساري التيارين -الرسالي، الدعوي- كانا متعاكسين، فبينما كان الرساليون ينفصمون عن الخمينية، انزلق الدعويون إليها ذوباناً فيها كما أوصاهم الزعيم الأول باقر الصدر.

ونستعرض فيما يلي أهم المسارات والمنعطفات التي خاضها تيار الدعوة في البحرين في مرحلته الثانية التي تبدأ من منتصف الثمانينيات، وتنتهي مع نهاية حقبة التسعينيات من القرن العشرين الميلادي.

تأسيس العمل الخارجي:

المصادر التي تتناول بدايات العمـــل الخارجي للمعارضة البحرينية قليلة في مجموعها شـــيعية فـــي انتمائها، وهذا يعني أن عـــرض الحقيقة كاملة أمر بعيد المنال خاصة مع تضارب مصالح ومشارب الرواة في الوقت الحالي، كما هو حال منصور الجمري وسعيد الشهابي.

لكـــن يمكن تجميع أجـــزاء الصورة -الحقيقة- من خـــلال تحليل المعلومات المتوفرة، وأبرز المصادر في هذا الصدد كتابات منصور الجمري أحد المعاصرين والمشاركين البارزين في المعارضة البحرينية في الخارج حتى عام ٢٠٠٠م[١].

لم تكن النشـــاطات الخارجية للشيعة الخليجيين -في لندن تحديدًا- مرتبطة بالخروج على الأنظمة في المقام الأول، بقدر ما هي نشـــاطات دينية لها خلفيات سياسية مرتبطة بحزب الدعوة العراقي، ذلك الحزب الذي كان ينظر إلى فروعه الخليجية بوصفها «صندوق النقد» الذي يُعوّل عليه في تمويل أنشـــطته المتعلقة بالشـــأن العراقي وليس بدول المُمَوِّلين، ولم يكن لهؤلاء الخليجيين نفوذ يتناسب مع خدماتهم المالية.

كانت البداية مع «رابطة الشباب المسلم» التي تأسست في منتصف الستينيات على يد مجموعة من الناشطين الشيعة متعددي الجنسيات في بريطانيا، لم تلبث الرابطة أن خضعت تمامًا لحزب الدعوة بعد خلافات داخلية ترتب عليها انسحاب الإيرانيين المتأثرين بأفكار علي شـــريعتي والهنود الذين حصلوا على الجنســـية البريطانية، وكان شيعة الكويت أبرز ممولي الرابطة التي استقرت في مقر فاخر

(١) المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستقاة من المصادر التالية، موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، موقع حركة أحرار البحرين، ١٩٩٩/٤/٣٠م، الجزيرة نت، ملفات خاصة، الانتخابات البحرينية، قراءة في أجندة القوى السياسية، عبد النبي العكري، ندى الوادي، مقال: أحرار البحرين، الوسط ٢٠٠٧/٨/٢١م، دراسة د. فلاح المديرس حلقة ١٠، منصور الجمري، مقال: من الدعوة إلى أحرار البحرين إلى الوفاق، الوسط ٢٠٠٥/٧/١٥م، ملتقى البحرين، منصور الجمري، سلسلة مقالات: تحرك الثمانينيات أسس لتحرك التسعينيات، بعض من سنوات الحركة الإسلامية الشيعية في البحرين، شبكة أنصار الحسين ٢٠٠٥/٨/٢٧م، ملتقى البحرين، ٢٠٠٥/٨/٥م.

بمنطقة ثرية في لندن، وأصبح للرابطة التي اتخذت لها اختصارًا إنجليزيًّا «MYA» نفوذ واسع في توجيه وإدارة النشاطات في مختلف أنحاء بريطانيا ثم أوروبا.

في حقبة السبعينيات اقتضت «مرحلية» حزب الدعوة الحفاظَ على هدوء العلاقة مع السلطات فانحصرت مطالب الزعماء الدينيين في نطاقها التقليدي الذي يشمل المساواة في التوظف ومنع التمييز في البعثات الخارجية، ومطالب أخرى متعلقة بالتعليم والأوقاف، والقضاء والإعلام، وتأسيس الجمعيات والمدارس الأهلية، وكانت الحكومة من جانبها تسمح بسفر الطلاب البحارنة إلى قم والنجف لتحصيل العلوم الدينية الشيعية كما فسحت المجال لاستضافة علماء الدين والخطباء والرواديد الشيعة من الخارج، واستمر ذلك حتى عام ١٩٨١م.

في سياق الحفاظ على «العلاقة الهادئة» حرص زعماء البحارنة -الذين هم قادة حزب الدعوة- على إبقاء نشاطهم الخارجي طيّ الخفاء متسترًا بطابعه العراقي، حتى إن الحزب منع تأسيس «الاتحاد الإسلامي لطلبة البحرين» عام ١٩٨٠م من قبل بعض ناشطيه الطلاب؛ لأن ذلك سيُخرج العمل السياسي إلى مرحلة العلن التي لم يبلغها العمل في البحرين بعد.

ما بين عامي ١٩٧٩م و١٩٨٠م بدأت الأوضاع تتغير بصورة جذرية إثر قيام الثورة الإيرانية، ثم مقتل باقر الصدر في العراق، فازداد انخراطُ الناشطين البحارنة في الخارج في نشاطات الحزب العراقي ضد حكومة البعث بالتزامن مع الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في البحرين؛ تأثرًا بمقتل الصدر، وكأن الحكومة البحرينية هي التي أعدمته، وتم توظيف بحارنة الخارج بصورة تامة لخدمة أهداف حزب الدعوة فيما يتعلق بالعراق، حتى إن كوادر الدعوة العراقيين كانوا يستغلون الطلبة الخليجيين -الشيعة- في توزيع المنشورات والملصقات، والقيام بالتظاهر بزعم الخوف من انكشاف شخصياتهم - أي العراقيين- وتعرُّض أهاليهم إلى الانتقام من نظام البعث، وفي إحدى التظاهرات اللندنية المنددة بصدام حسين هجمت مجموعات من البعثيين العرب على المتظاهرين -المُقَنّعين- وأوسعوهم ضربًا، وتبين أن عددًا كبيرًا منهم بحارنة وشيعة كويتيين.

في تلك الفترة بزغت الرغبة في تأسيس كيان يركز بدرجة أكبر على الشأن المحلي البحريني، ويجهد الناشطون البحارنة في «توليف» هذه الرغبة على أنها محاولة للتخلص من التأثيرات الخارجية التي لازمت العمل السياسي البحراني طيلة عقود، ويعترف موقع حركة أحرار البحرين في تعريفه الموجز بالحركة أن: «الواقع الذي عاشته الساحة البحرينية كان يقول: بأن الحركات السياسية كانت دائمًا تدور في أطر سياسية أكبر منها خارج البحرين، بمعنى أن الأهداف والوسائل يتم تحديدها عبر أطر أوسع من الدائرة البحرينية... كان واضحًا أن مجتمع البحرين له خصوصيته التي تتطلب نشاطًا سياسيًا ملائمًا له».

واقع الأمر أن الشروع في تأسيس «حركة أحرار البحرين» بدأ مع تتابع المؤشرات الأربعة التي أُشير إليها في الفصل الثالث تحت عنوان: الثورة الإيرانية ومرحلة الذوبان في الخميني، هذه المؤشرات مجتمعة دفعت إلى التوجه تدريجيًا بعيدًا عن إطار الدعوة الدولي التنظيمي والاقتراب من الإطار الإيراني الذي يزداد اتساعًا.

تأسست حركة أحرار البحرين إذن كنتيجة لانتقال مركز التأثير من العراق إلى إيران، وورد في التعريف الموجز بالحركة أن التأسيس جاء «إثر حوارات ومراجعات لأهداف وأساليب العمل السياسي الذي اتبعته الحركات السياسية الإسلامية الأخرى على الساحة البحرينية. فقد كانت هناك وجهة النظر القائلة بضرورة عقلنة الأهداف والوسائل وبحرنة النشاط السياسي».

هذه العقلنة -المُدَّعاة- تصطدم مع حقيقة أن مؤسسي الحركة اختاروا لها اسمًا باللغة الإنجليزية هو «Bahrain freedom movement» حدث ذلك في نهاية الثمانينيات- ولا يزال موجودًا على موقعها حتى الآن، والترجمة الحرفية لهذا الاسم هي: حركة «حرية» أو «استقلال» البحرين، وليس حركة أحرار البحرين، والفارق بين المعنيين له دلالة واضحة لا تخفى على أحد، وهذه الدلالة لا تتفق مع أي دعاوى «عقلنة» أو «بحرنة»؛ فالتحرير لنَيْل الاستقلال عمل يستلزم أولاً: عدم القبول بالنظام القائم، وثانيًا: بذل الجهود لإسقاطه وتغييره، وهي أهداف

لا يمكن الســـعي إليها دون الاســـتعانة بقوى خارجية لا تقدم خدماتها «حبًّا» في البحرين، كما أن التدليس في اختيار وترجمة اســـم الحركة يوحي بأن «العقلنة» مجرد غطاء وشعار للاستهلاك المحلي فقط.

يذكر موقع «أحرار البحرين» أن الحركة تأسســـت في عام ١٩٨٢م، لكن بيانها الأول صدر عن رجل الدين البحرانـــي جمال العصفور عام ١٩٨١م قبل الإعلان رســـميًّا عن تأسيسها، وتُقَدّم روايات منصور الجمري للأحداث توقيتات مختلفة، منها أنها تأسســـت وأُعلِن عنها في إثر حل حزب الدعوة البحريني، بينما صدرت دوريـــة «صـــوت البحرين» في فبراير عـــام ١٩٨٣م دون بيان هويـــة الجهة التي نشرتها.

شارك في تأسيســـها مجموعة من الطلبة والناشطين البحارنة في بريطانيا، وكان نشاطها الرئيس في بادئ الأمر إصدار البيانات الإعلامية التي تروّج لدعاوى «اضطهاد» الشـــيعة في البحرين و«القسوة» التي يتبعها النظام في التعامل معهم، ثم نظمت الحركة مؤتمرًا نصفَ سنوي للطلبة البحارنة في ديسمبر وأبريل من كل عام، ومدته أربعة أيام تزدحم بالبرامج الثقافية والسياسية والترفيهية.

ينقـــل الجمري أن مجموعة من كوادر الدعـــوة البحارنة جاءت إلى لندن، ومن بينهم: عبد النبي علي – أبو تقى- ومجيد العلوي، وسالم النويدري، بالإضافة إلى مجموعة الطلبة، وعلى رأســـهم سعيد الشهابي الذي كان مقيمًا في بريطانيا منذ منتصف الســـبعينيات، تباحثت المجموعتان في إعادة تشكيل تنظيم بديل لحزب الدعـــوة بعد حله في البحرين، على أن يعمل كنـــواة تجميعية فكرية تدير العمل، ويتمحور حولها الأشـــخاص فـــي الداخل والخارج بدون الوصول إلى المســـتوى التنظيمي الســـابق، تواصل التنظيم مع رجل الدين عبد الله الغريفي -كان مقيمًا في دمشـــق- من أجل الحصول على غطاء دينـــي للعمل الجديد، وبدأ هؤلاء في إصدار بيانات تُنَظِّر للحالة الجديدة باســـم «حابـــا» أي : حركة أحرار البحرين الإسلامية، وسعوا إلى تنشيط قواعد الحزب البحرينية، وقاموا بتكثيف الزيارات لمدة عامين قبل أن يكتشـــفوا عُقم المحاولة؛ إذ تبين أن الأوضاع في البحرين لم

تعد تتقبل إعادة تأسيس حزب الدعوة، أو أي حزب آخر على شاكلته بسبب تسرب الأفكار الخمينية وتغلبها على الساحة، وبحسب تعبير الجمري فإن «جاذبية خط الإمـــام الخميني.. أصبحت مـــن القوة بمكان أدت إلى خفـــوت جميع التأثيرات الأخـــرى، بل إن الكثير بدأ يدعي أنـــه من أتباع خط الإمام قبل العام ١٩٧٩م في محاولة لركوب الموجة العارمة»، ومـــن ثَم تراجعت «أحرار البحرين» مؤقتًا حتى نهاية الثمانينيات.

ظل البحارنة – عدة ســـنوات تالية- يمارسون أنشـــطتهم السياسية في أُطُر متعددة بخلاف حركة أحرار البحرين، أبرزها رابطة الشـــباب المسلم التي ظلت تلعـــب دورًا مؤثرًا وفعّالاً حتى منتصف الثمانينيات، وكان البحارنة -كالســـابق- يضطلعون بالأدوار الشـــاقة بينما يتولى الكويتيون التمويل والعراقيون القيادة، إلا أن الخلافات اندلعت بين شـــيعة الخليج والعراق لأســـباب مختلفة، منها: موقف الشـــيعة العراقيين من حكومة الكويت التي سلّمت بعض مواطنيهم المقيمين في الكويت إلى بغداد، فكان هؤلاء يريدون التصعيد ضد الحكومة الكويتية في الخارج عام ١٩٨٣م بينما رفض شيعة الكويت ذلك لتعارضه مع مصالحهم.

مـــا بين عامـــي ١٩٨٤- ١٩٨٦ تصاعدت حدة الخلافـــات ولم تفلح محاولات محمد حسين فضل الله لرأب الصدع داخل التنظيم الشيعي، فانسحب الكويتيون والبحارنة من الرابطة، ثم قاموا باحتلال مقرها الضخم الذي تم شـــراؤه من قبل بأموال شـــيعة الكويت، لكن لم يلبث العراقيون الشيعة أن أعاودوا احتلال المقر، وطـــردوا منه البحارنة والكويتيين، أدى ذلك إلى تقلص نشـــاط الرابطة وذوبانها لاحقًا، بينما أسّس البحارنة جمعية أخرى بديلة أسموها «دار الحكمة».

الحراك التنظيمي بعد حزب الدعوة:

عندما يتعرض التنظيم لحالة تفكك وانهيار – دون أن يتلاشى فكريًا وبشريًا- مقترنة بانكشـــاف أمني، فإنه غالبًا ما يتحول إلى «تيار» يموج بالتفاعلات؛ نتيجة حـــدوث نوعين من الحراك الداخلي: حراك تنظيمي- أي على مســـتوى الهياكل وآليات العمل-، حراك قيادي.

في حالة التنظيمات الكبيرة الممتدة في الأوساط المجتمعية كما هو نموذج حزب الدعوة البحريني، فإن المرحلة التي تعقب تساقط الأُطر التنظيمية تتسم بالتشتت والحيرة، وكثرة البدائل المطروحة، ويرجع ذلك في الأساس إلى صعوبة تحول أجيال «الحزبيين المنظمين» إلى العمل العلني، ومن ثَم تتعدد الاجتهادات المبنية على اتجاهين متناقضين، الأول: يسعى لإعادة تأسيس المنظومة المنهارة وفق معطيات جديدة، والثاني: يسعى إلى استبدال المنظومة القديمة فكريًا وتنظيميًا بأطروحات أخرى حققت نتائج أفضل خارج البحرين.

باختصار حدث تداخل مركب بين الاجتهادات والأفكار ساهم في تعقيد الثقافة الحركية الحزبية البحرينية، فظهرت نماذج ظلت متأثرة بالنهج الأخباري القديم معتنقة لفكر الدعوة مع تبنيها لولاية الفقيه في نفس الوقت، وهذه كلها أمور متناقضة حسب سياقاتها التاريخية، ولكنها اجتمعت في الذهنية الحزبية البحرينية، فكان لها تداعيات كثيرة في المراحل الزمنية التالية.

شملت خريطة المجموعات المنتمية إلى تيار الدعوة بعد عام ١٩٨٤م ما يلي: نشطاء الخارج وإطارهم الرئيس هو «حركة أحرار البحرين»- مجموعات الطلبة البحارنة في السعودية- شخصيات جماهيرية من مناطق مختلفة نجحت في جمع أعداد من الشباب والعامة حولها، مثل: أحمد الغريفي، عبد الأمير الجمري، أحمد الإسكافي- مجموعات سرية سمت نفسها باسم «حزب الله»، وكان لها ارتباطات خارجية[1].. العامل المشترك بين كل هؤلاء هو الانتماء المسبق إلى حزب الدعوة فكريًا أو تنظيميًا.

في تلك الحقبة بدأت ملامح الخلاف بين تيار المدني وتيار «الدعوة-خط الإمام» في الظهور، ورغم أن المدني لعب دورًا بارزًا في تهدئة غضب السلطات ضد قادة حزب الدعوة بعد انكشاف أمرهم، وساهم مع رفاقه أحمد العصفور ومنصور الستري في منع اعتقال علماء الحزب، إلا أن الدعويين تناسوا ذلك

(١) انظر ندى الوادي، مقال: التيار في مواجهة السلطة، الوسط ٢٠٠٧/٨/٢٠م، ومقال: الدعوة صعودا وهبوطا، الوسط ٢٠٠٧/٨/١٩م

في مراحل تاليـــة، وجعلوا من الرجل وأتباعه هدفًا للنقد والســـخرية، بل آثروا التحالف مع اليســـاريين في مواجهتهم، وينقل شفيق خلف الشارقي أحد تلامذة المدني- والرئيس الحالي لجمعية الرابطة الإسلامية- موقف شيخه موضحًا أنه «سكت عن هذا التشويه والذم من خلال الجلسات الحزبية، أو ما تُسمى بالدروس التوعوية في المســـاجد والمآتم والمنازل، وجعله قطب الرحى في التشـــويه وذم العلماء، وكان يرمي بذلك كله من وراء ظهره ولا يهتم»[1].

الحراك القيادي داخل تيار الدعوة:

عمليًا.. بالنسبة لحزب الدعوة البحريني، فهو تخلى أولاً عن قياداته الخارجية ممثلة في الحزب العراقي، ثم تشـــتت الجيل القيادي الداخلي ما بين الاعتقال أو الانضمام إلى جماعة الســـفارة أو غير ذلك، وبقيت رموز أخرى سعت إلى لملمة الوضع مما أتاح المجال لظهور قيادات بديلة وارتقاء قيادات قديمة لممارسة دور أكبر من دورها السابق.

تدارك الشـــيخ عيســـى قاســـم صدمة انكشـــاف التنظيم، وبدأ في التحرك الجماهيري من خلال الإمامة في مسجد الخواجة، هذا التطور نقل نشاط قاسم من الإطار القروي إلى المدني، على صعيد آخر فإن التحول من العمل التنظيمي الســـري إلى العمل الجماهيري المفتوح فســـح المجال أمام الشـــيخ عبد الأمير الجمري لإبراز زعامته من خلال إصراره على فتح مجلسه أمام الناس رغم إغلاق مجالس أغلب رفاقه من العلماء بضغط من الســـلطات، هذا الانفتاح الجماهيري من قبل الجمري رفع أسهمه داخل التيار خاصة مع إبعاده عن القضاء، ثم اعتقال ابنه «محمد جميـــل»، وزوج ابنته «عبد الجليل خليل» فـــي عام ١٩٨٨م، والحكم عليهما بمدد طويلة نســـبيًا،[2] فأصبح الشـــيخ في وضعية المضطهد، وهي حالة جذب جماهيرية في الثقافة الشـــيعية المتوارثـــة، وهي أيضًا «وضعية» لم تتوفر

(١) الشيخ سليمان المدني.. سيرة العباءة، صحيفة الوطن ٢٠٠٨/٥/٢٦/٢٥م.
(٢) ندى الوادي، التيار في مواجهة السلطة.

لرفيقه الشيخ قاسم الذي لم يتعرض هو أو أفراد أسرته لأحداث مماثلة.

أثار نجاح الجمري جماهيريًا حساسية البعض داخل التيار، وتنوعت الانتقادات الموجهة إليه، والتي تزايدت مع نهاية مرحلة التسعينيات، «ما ميز أسلوب عمل الشيخ الجمري هو أنه كان ينزل إلى الناس، ويعاني ما يعانونه، وفتح أبواب منزله للشباب وللناشطين ولجميع التيارات واحتضنهم، بمن فيهم من ألّف كتابًا وحاول النَّيْل منه، وكان هذا لا يغيظ أجهزة الأمن فقط، وإنما أيضًا بعض المحسوبين على التيار الذين كانوا دائمًا يتعاملون مع الناس بفوقية، ولذلك فقد عانى الوالد من ظلم الحكومة آنذاك، ولكنه أيضًا عانى من بعض المحسوبين على التيار الذين لم يتوقفوا عن محاولات النَّيْل منه حتى بعد مماته». [1]

ظهرت في تلك الفترة قيادات الخارج –البحرينية– ممثلة في حركة أحرار البحرين التي لعبت دورًا كبيرًا في لملمة الرأي العام الداخلي، وتضخيم قضايا البحارنة أمام الإعلام العالمي، ويذكر منصور الجمري أن الحركة تداعت في منتصف الثمانينيات، ولكنه بادر إلى إنقاذها وبعثها من جديد، يقول: «وجدت أن الحركة قد تموت، ولكن الحاجة إليها مطروحة في الساحة بسبب الفراغ التنظيمي في التيار داخل وخارج البحرين، ولذلك وضعت يدي في يد الشهابي لتسيير أمورها، والنهوض بها ثانية، واستطاعت الحركة إعادة تكوين نفسها مستفيدة لاحقًا من الأجواء التي تلت تحرير الكويت في ١٩٩١». [2]

كان الطلبة البحارنة الذين يدرسون في السعودية هم الأبرز والأكثر نشاطًا على الساحة الداخلية، وبرز من بينهم قيادات ورموز منهم الشيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق، ويحتل هذا الجيل مكانًا مؤثرًا في قلب العمل الحزبي الشيعي حاليًا، وما يميزهم أنهم ليسوا رجال دين بالمعنى التقليدي، فهم لم يتفرغوا للدراسة الحوزوية في وقت مبكر من أعمارهم، ولا تتجاوز فترات تحصيلهم الدينية خارج البحرين خمس سنوات قد تزيد قليلاً، ويُذكر أن سلمان لم يطلب

(١) منصور الجمري في حوار مع ندى الوادي، مقال: أحرار البحرين، سابق.
(٢) ندى الوادي، مقال: أحرار البحرين، الوسط ٢٠٠٧/٨/٢١م.

العلوم الدينية بداية، بل درس في جامعة الملك فيصل بالدمام، وفي عامه الأخير حضر خطبة للشيخ قاسم قرر بعدها مباشرة أن يترك التعليم المدني، ويذهب للحوزة من أجل التعليم الديني [١].

شيئًا فشيئًا اكتشفت السلطات الدور الذي يلعبه طلبة الخارج في تسخين الساحة الشيعية في البحرين، -من المفارقات أن هؤلاء كانوا يدرسون في الخارج على نفقة الدولة التي يتهمونها بالطائفية- وعندما تحول الأمر إلى ظاهرة وأصبحت تلك البعثات جبهة معارضة، بدأت الحكومة في تقليص المنح المقدمة للدراسة في السعودية. [٢]

عندما توترت الأوضاع في نهاية الثمانينيات أبعدت السلطات عددًا من الناشطين ورجال الدين إلى الخارج، فتوجه هؤلاء إلى مدينة قم في إيران، ثم بعد السماح بعودتهم -٦٠ شخصًا- عام ١٩٩١م كانوا قد تحولوا إلى رموز وبرز منهم: علي سلمان، حمزة الديري، حيدر الستري، وثلاثتهم أصبحوا نوابًا برلمانيين في كتلة الوفاق لاحقًا، وعندما سافر الشيخ قاسم إلى قم لمواصلة دراسته بعد ذلك بأشهر قليلة، استخلف علي سلمان ليؤم الناس بدلاً منه في مسجد الخواجة،[٣] فبرزت زعامة جديدة في موازاة زعامة الجمري.

استنساخ النموذج الخميني:

تحولت تجربة الخميني الثورية إلى نموذج يُحتذى في الجوار الشيعي، وترتكز هذه التجربة على أربعة محاور:

الأول: وجود قيادة للمعارضة في الخارج تتولى عملية تنظيم الدعم الخارجي، ومخاطبة وتوجيه الجماهير في الداخل بدون قيود من خلال الوسائل الإعلامية المتاحة، مع مراعاة تخفف قيادات الداخل من تبعات الخطاب التحريضي الصريح.

(١) باسمة القصاب في حوار أجرته مع علي سلمان لصحيفة الوقت، مدونة الفراشة ٢٠٠٦/١٢/٤م.
(٢) انظر ندى الوادي، مقال: التيار في مواجهة السلطة، الوسط ٢٠٠٧/٨/٢٠م، ومقال: الدعوة صعودًا وهبوطًا، الوسط ٢٠٠٧/٨/١٩م.
(٣) السابق.

الثاني: وجود قيادات جماهيرية في الداخل تتعاطى من العمل المنظم ما يكفي للسيطرة على الجماهير وإبقائها في حالة الاستثارة والتحفز الثوري، ومن ثَم تحريكها عندما يحين الظرف المواتي.

الثالث: تكوين مجموعات خاصة تتلقى تدريبات عسكرية في الخارج؛ استعدادًا لتنفيذ عمليات ضد النظام في الداخل، بالإضافة إلى الدور الأهم أثناء الانتفاضة الشعبية وبعدها.

الرابع: الانتفاضة.. حيث يتم استغلال ظرف مناسب لبدء التحرك الجماهيري ليس في اتجاه تظاهر مؤقت، ولكن بالدخول في حالة عصيان مدني مستمرة حتى تتحقق المطالب أو ينهار النظام، ويلاحظ على النموذج الخميني توسُّع تحالفاته في هذه المرحلة مع أطراف أخرى معارضة للشاه رغم اختلافه معها عقديًا أو سياسيًا، لكن بمجرد استحواذ أتباعه على السلطة، بدأت عملية التصفية للمتحالفين المخالفين.

ساهم نجاح الثورة الإيرانية في انتعاش الحركة الدينية الشيعية في البحرين، فتدفقت أفواج من الناس إليها دون أن تتوفر قدرة لدى الحركات على استيعابها أو تنظيمها [1]، وعادة ما تُحفز النجاحات الثورية على ظهور محاولات للمحاكاة لدى الطوائف والإثنيات المشابهة، كما أنها تتسبب في تقلص الاهتمام بالعمل التنظيمي «طويل الأجل» لحساب الأعمال الثورية المباشرة ذات النتائج السريعة، فـ«على أساس هذا الانتصار تحولت مسيرة العمل المرحلية والسرية إلى مرحلة حرق المراحل والعلن والتحدي للنظام الحاكم والمراهنة على استمرارية بقائه مدة أطول» [2].

كانت مرحلة ما بعد الخميني بمثابة انقلاب جذري في البحرين على معطيات وثقافة المرحلة السابقة، «الثورة الإيرانية زعزعت كثيرًا من المفاهيم الجامدة أو التقليدية الحزبية، وهو ما أدى إلى نشوء اتجاهات تُسخف الفكر والنشاطات

(١) منصور الجمري، تحرك الثمانينات، مرجع سابق.
(٢) انظر كتاب: ضخامة الواقع ووعي المفارقة، تأليف: عباس ميرزا المرشد.

الحوارية، وتتحدث عن العمل أولاً، وعن التحرك بسرعة، وعن الحماس الثوري... وعليه فإن كل ما تحتاجه هذه الأفواج من الناس مجرد مجموعة من الشعارات التي يتم ترديدها في المناسبات، بل وحتى بعد الصلوات اليومية» [١].

بتعبير الجمري، فقد أصبح الجميع يهتم بالسياسة ويعد نفسه سياسيًا إصلاحيًا أو ثوريًا على أساس أن ما حدث في إيران يمكن تكراره في أي مكان آخر، لكن اتسم الاقتباس من الثورة الإيرانية في تلك المرحلة بالعشوائية؛ حيث اختلفت طرق فهم استراتيجيتها وآلية عملها، حتى دعا البعض إلى إلغاء كل الأعمال المؤسسية وربطها بتكوينات تنظيمية بسيطة مشابهة لمفهوم «الشيخ والمريدين»[٢]، ويؤكد بعض معاصري تلك المرحلة أن حزب الدعوة البحريني توصل إلى قناعة من خلال قادته وكوادره إلى أن العمل السياسي المكشوف الذي يعتمد على مخاطبة الجماهير بشكل مباشر دون أُطر تنظيمية ودون أجندة مخفية هو الخيار الصحيح [٣].

يروي عبد الوهاب حسين عن تغير قناعاته في نهاية الثمانينيات، فيقول: إنه توصل إلى: «عدم جدوى العمل الحزبي السري والتقليدي لتحقيق الأهداف الإسلامية والوطنية في البحرين في ذلك الوقت، وأن البديل الأفضل هو العمل الجماهيري السلمي والعلني فهو السبيل لتحريك الأوضاع الثقيلة، وكسر الجمود المميت، وتجاوز الحاجز الأمني السميك».[٤]

كان الشيخ عيسى قاسم على رأس «المتحولين» إلى النهج الخميني كما سبق بيانه، كذلك لم تسلم المعارضة البحرينية بالخارج من ظاهرة «الذوبان» الإيرانية،

(١) تحرك الثمانينات، مرجع سابق.
(٢) السابق.
(٣) حوار مع أحد كوادر الدعوة، صحيفة الوطن، ٢٠٠٦/١/٢م، وهذا القول فيه مبالغة؛ إذ لا يعني التحول إلى النهج الجماهيري التخلي بصورة تامة عن التنظيم أو تحول أجندة العمل إلى بيان علني، ولم يكن هذا نهج الخميني الذي دمج بين السرية والعلن، وبين الجماهيرية والتنظيم.
(٤) عبد الوهاب حسين، مقال: تجربتي مع الشيخ الجمري، بحرين أونلاين، والمقال منشور في مجلة فداء بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٧م، وجدير بالذكر أن استخدام كلمة «السلمي» لا يمنع من تضمن هذا= =العمل الجماهيري لوسائل احتجاج ذات طابع عنفي كما حدث في التسعينيات.

وتحول الطلاب الإيرانيون بالنسبة لهؤلاء إلى «أساتذة» في العمل التنظيمي الذي يثير الانبهار، «فالطلاب الإيرانيون كانوا يعملون من خلال اتحاد طلابهم: أنجمن.. في جميع عواصم العالـــم، وفي لندن كانوا يخرجون في مظاهرات واعتصامات، ويملئون جدران قطارات الأنفاق بالشـــعارات المعادية للشاه.. كوادر حزب الدعوة ومن بينهم البحرينيون بدءوا يقومون بالأعمال نفسها» [١].

لكن دعاوى تفكيك العمل المؤسســـي واستبداله بترتيبات تنظيمية مخففة في إطار العمل الجماهيري الذي يقوده العلماء تركت آثارها على المعارضين البحارنة لبعـــض الوقت، قبل أن يعاودوا تنظيم صفوفهم في أُطُـــر تنظيمية أكثر احترافًا وسرية مع دخول أطراف أخرى مرتبطة بأجهزة الاستخبارات الإيرانية، وتحولت حركة أحرار البحرين إلى «مجموعة قيادية صغيرة تشكّل العقل المفكر والقائد.. يلتف حولها أنصار وتيار في الخارج والداخل عن طريق شـــبكة اتصالات حديثة وسرية، وبدون إيجاد رابط تنظيمي بينهم» [٢].

اقتبس البحارنة أيضًا من «خط الإمام» توسعه في عقد التحالفات مع أطراف مخالفة عقديًا أو سياســـيًا في مرحلة الحشـــد الجماهيري، وتذكر حركة أحرار البحرين في تعريفها الموجز بتاريخها أنها لعبت «دورًا رئيسًـــا في صياغة برنامج عمل عقلاني من خلال التحالفات السياسية التي أقامتها مع القوى الاجتماعية، سواء منها الإسلامية أو الوطنية الاتجاه.. وأصرت الحركة على الإطار الدستوري الذي يحقّق الإجماع الوطني، ويســـاهم في خلق أجواء عمل سياسية غير طائفية .. يمكن القول بأن الإجماع الوطني الذي تحقق من خلال دعم العرائض الوطنية هو إنجاز لجميع القوى السياسية المشاركة في طرح العرائض في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٤م». [٣]

وبعد أن كان اليســـاريون هم العدو الأكبر لتيار الدعوة في حقبة السبعينيات، تحولوا إلى حلفاء في العقود التاليـــة وحتى وقتنا الحالي، لدرجة أن رموز التيار

(١) تحرك الثمانينات، سابق.
(٢) الجزيرة نت، ملفات خاصة، الانتخابات البحرينية، قراءة في أجندة القوى السياسية، عبد النبي العكري.
(٣) موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، موقع حركة أحرار البحرين، ١٩٩٩/٤/٣٠م.

الشـــيرازي أبدوا امتعاضهـــم من هذا الأمر، ويذكر عبـــد العظيم المهتدي هذه التحالفات في ســـياق النقد الحاد «فلولا اضطـــراري لتفنيد الكذبيات حولي لما كنت أكشـــف عن مثل هذه الأوراق.. إنني في انتفاضة التسعينيات نقلت لسماحة العلاّمة المجاهد الشـــيخ عيسى أحمد قاسم -أيّده الله- في لقائي به بمنزله في قم المقدّســـة تخوّفاتي من تحالف حركة الأحرار مع اليساريين، فأبدى سماحته نفـــس التخوّف، وقال: إنـــه ينصح الجماعة في لندن، ولكـــن الأمور خرجت من أيديهم بســـبب تلك الأخطاء التي لم يحســـبوا لها حسابًا مستقبليًا، وجاءت على حساب أشياء كثيرة، وتضعيف إخوانهم في التيّار الرسالي، وهم الأقرب إلى نسيج الشعب دينيًا واجتماعيًا ممّن لو تقوّوا لاستقووا على دين الناس والعقيدة، كما هو الحاصل هذا اليوم».[1]

تحولت المحاور الأربعة لتجربة الخميني إلى استراتيجية متبعة، بدت ملامحها واضحة في أحداث التسعينيات، أو ما يصطلح البحارنة على تسميته بـ«الانتفاضة»، وهو ما سيُبحث تفصيلاً في فقرة مستقلة..

الأنماط الاحتجاجية للجماعات الطائفية:

توجد ثلاثة أشـــكال تمارس الجماعات الطائفية من خلالها نشاطها السياسي مـــن أجل الوصول إلى تحقيق مطالبها، وهي: **الاحتجاج غيـر العنيف**، ويهدف إلى حثّ المسئولين على تغيير سياستهم نحو الجماعة.

الاحتجاج العنيف، ويميل المحتجون في هذه الحالة إلى استخدام العنف على نحو متقطع «بركاني» يقذف حممه كل حين، وبطرق وأســـاليب تأتي في سياق ردّ الفعل على أداء السلطات.

الثورة، وتهدف إلى إحداث تغييرات مباشـــرة جذرية في الحكومات وعلاقات القوى بين الأطراف المتصارعة، ويتطور فيها اســـتخدام العنف إلى شن حملات

(١) من بحث «البحرين إلى أين؟» عنوان فرعي: العلمائية والمعارضة والسلطة، ١٩-٥-٢٠٠٨م ، الموقع الشخصي.

منظمة وهجمات مسلحة.[1]

استنادًا إلى التجربة الخمينية؛ فإن القوى البحرينية كانت تهدف إلى تصعيد حالة الجماهير من مستوى الاحتجاج العنيف إلى مستوى الثورة، وذلك بحسب مستوى استجابة الحكومة للمطالب، وتستند القيادة الثورية في تلك الحالة على فرضيتين، الأولى: هي الترويج لحالة «الحرمان النسبي» من أجل إثارة السخط الجماهيري ضد النظام والسلطة. والثانية: هي تعبئة الطائفة، وهكذا توفر الشكاوى من المعاملة التفضيلية والإحساس بالهوية الثقافية الجماعية الأسس اللازمة لحشد وتشكيل المطالب التي يحددها قادة الطائفة، وحين تكون الشكاوى وهوية الجماعة ضعيفة فلن توجد فرصة للتعبئة السياسية من قبل أي منظّمين سياسيين.[2]

بالنسبة للمطالب، يعدد روبرت جار أربعة اتجاهات تنصرف إليها مطالب المجموعات الطائفية، وهي: الخروج، الاستقلال، الوصول، السيطرة..

ويعني الخروج: الانسحاب التام من نظام الدولة، وقطع الروابط بين الجماعة الطائفية والدولة، أما الاستقلال فيُقصد به تحقق تسوية تكفل للطائفة استقلالية مطلقة في رعاية شئونها الثقافية والسياسية والاقتصادية، والوصول يُقصد به تحقق مساواة بين الجماعات في الدولة من حيث الحقوق والقواعد المتبعة، والاتجاه الرابع، السيطرة، يُقصد به حيازة القدرات السياسية والاقتصادية من أجل السيطرة على الجماعات والقوى الأخرى في الدولة.[3]

تركزت أهداف المطالب البحرينية ما بين اتجاهي: الوصول والسيطرة، واعتمدت بصورة أساسية على «إرهاق» السلطات من خلال عملية احتجاج عنيفة متواصلة على نحو متقطع قابل للتصعيد، وتلعب التوازنات دورًا حاسمًا في استمرارية هذا النمط من الصراع الاحتجاجي، فقد تجد الدولة في مرحلة ما من المواجهات أن التنازلات التي يمكن أن تقدمها لإيقاف شغب الاحتجاجات أقل

(١) تيد روبرت جار، كتاب: أقليات في خطر، ص ١٠٧، مكتبة مدبولي.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٣.
(٣) انظر المرجع السابق ص ٣٤٧.

من كُلفة اســـتمرارها، وهذه هي النقطة التي يبدأ عندها انتصار المعارضة، وإذا لم تنجح المعارضة في الوصول إلى هذه النقطة في توقيت مناسب؛ فإن المعادلة تنقلب عليها وتصبح كلفة استمرار القوى السياسية وجماهيرها في الاحتجاجات متزايدة دونما بارقة أمل في تحقيق أهدافها.

التسعينيات الساخنة:

مـــن الصعب تكوين رؤية دقيقة تمامًا لما حدث في التســـعينيات، خاصة وراء الكواليس، فالأشـــخاص الذين شـــاركوا في الأحداث ثم كتبوا ذكرياتهم بعد ذلك بســـنوات ينتمون إلى جهات وطوائف مختلفة، وكلٌ يعرض ما حدث حســـبما يراه ويعتقده، حيث تتداخل شـــهادة العيان مع المرويات مع الاســـتنباطات، وزاد من تعقيد الأمر أن كثيرًا من هؤلاء تغيرت مواقفهم وتصوراتهم وانتماءاتهم أيضًا، مع ذلك يصرون على حكاية ما حدث وفق نســـق مبرمج لكي تظهر مواقفهم القديمة والجديدة في سياق متناغم لا تغيّر فيه أو تبدل، ومن ثَم يجب ترحيل تلك الآفات إلـــى الآخرين، وهكذا تبدو الرواية مشوشـــة، وقد حاولت قـــدر الإمكان تجميع أطـــراف ما حدث من هنا وهناك[1]، مع تقديم رؤية تحليلية للأحداث؛ اســـتنادًا

(١) تم الرجوع في هذه الفقرة إلى المصادر التالية: حوار عبد الوهاب حسين مع صحيفة الوقت ٢٧-٦-٢٠٠٧م، تقرير: عبد اللطيف المحمود يعلق على مذكرات علي ربيعة، ٧-٨-٢٠٠٧م، صحيفة الوقت، عرض كتاب: «اللجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين» تأليف علي ربيعة، صحيفة الوقت بدءًا من ١١-٦-٢٠٠٧م ، سلسلة تقارير: الوسط تفتح أوراق «تسعينيات البحرين» ٢٣-١٠-٢٠٠٨م، حيدر محمد، مدونة عفاف الجمري، الحركات والجماعات السياسية في البحرين، د. فلاح المديرس، ج١١، بعض من سنوات الحركة الإسلامية الشيعية في البحرين، منصور الجمري، صحيفة الوسط ٥-٨-٢٠٠٥م، التسعينات العقد المر، صحيفة الوقت، ج١، ج٢، ٢٣-٢-٢٠٠٦م، منتدى بحرين أونلاين، عبد الوهاب حسين، مقال: تجربتي مع الشيخ الجمري، بحرين أونلاين، والمقال منشور في مجلة فداء بتاريخ ١٧-١-٢٠٠٧م، يوميات «الانتفاضة» من تقارير الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، موقع بحرين أونلاين ٨-٢-٢٠٠٦م، بيانات حركة أحرار البحرين الصادرة في التسعينيات، موقع الحركة على الإنترنت، يوميات الانتفاضة الشعبية في البحرين، تقارير الجبهة الإسلامية الصادرة أعوام ١٩٩٤-١٩٩٦م، منتديات الصرح =الوطني ٢٣-٩-٢٠٠٦م ، بيترسن، ج. ي. «البحرين: انتفاضة ١٩٩٤- ١٩٩٩ Arabian Peninsula Background Note, NO، عبد الهادي خلف، كتاب: بناء الدولة في البحرين، المهمة غير المنجزة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م، نسخة إلكترونية، قصة المبادرة والحوار بين=

إلى مقاربة نظرية تؤصل لأنماط الاحتجاج الطائفي، ومقاربة تاريخية مقارنة بين الثورة الخمينية و«الانتفاضة» البحرانية.

أهم المحطات في عقد التسعينيات:

– في الخارج، كانت حركة «أحرار البحرين» قد بدأت في إصدار نشرتها الإنجليزية، وتحول بعض قادتها إلى التحرك العلني منذ العام ١٩٩٠م، عندما اعتقلت المخابرات البريطانية –بموجب قانون الإرهاب– ثلاثة من أعضاء الحركة لمدة وجيزة، وظهر على رأس العمل كل من: سعيد الشهابي، منصور الجمري، مجيد العلوي.

– أغسطس ١٩٩٠م بدأ الغزو العراقي للكويت، والذي نقل المنطقة العربية برُمتها إلى حقبة سياسية جديدة تمامًا في معطياتها وقواعدها وتوازناتها.

– عام ١٩٩٠م بدأ التفكير في إعداد عريضة مطالب تُقدم إلى الأمير عيسى بن سلمان تدعو إلى إعادة المجلس الوطني، وتفعيل الدستور المعلق منذ عام ١٩٧٦م، وكانت أغلب المناقشات في هذا الصدد تدور في أوساط المجموعات اليسارية.

– في أغسطس عام ١٩٩١م أحالت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الملف البحريني إلى المحاسبة السرية، وفق ما يُعرف بإجراء رقم ١٥٠٣، وذلك بتحريض من المعارضة البحرانية في الخارج بدعوى وجود خُرُوقات فيما يتعلق بحقوق الإنسان ضد الطائفة الشيعية في البحرين.

– في منتصف عام ١٩٩٢م بدأ التفكير عمليًّا في كتابة العريضة، وتَزعَّم هذه التحركات ناشطون يساريون منهم: علي ربيعة، عبد الله مطيويع، إبراهيم كمال الدين، وانضم تباعًا إلى المجموعة: الشيخ عبد اللطيف آل محمود ممثلاً للتيار

=المعارضة والحكومة من أغسطس ١٩٩٥م إلى يناير ١٩٩٦م، كما كتبها منصور الجمري عام ١٩٩٦م، مدونة عفاف الجمري ١١–١٢–٢٠٠٨م، سلسلة مقالات هاني الريس بعنوان: حقائق عن انتفاضة التسعينيات، المدونة الشخصية، أبريل ٢٠٠٩م، عبد الوهاب حسين، كلمة بمناسبة ذكرى «الانقلاب على الميثاق» في مأتم العطار– سترة، ١٥–٢–٢٠٠٨م، العزة أونلاين.

الديني الســـني، وعبد الأمير الجمري، وعبد الوهاب حسين ممثلين للتيار الديني الشيعي.

– اســـتغرقت الاجتماعات عدة أشـــهر، وكانت تنعقد في المحرق، بعيدًا عن مناطق الكثافة الشـــيعية في بيوت ناشطين من اليسار، وانتهت الاجتماعات إلى كتابة عريضة «نخبوية» تُمثّل مختلف الفئات الشـــعبية تمثيـــلاً متوازنًا، وجاءت العريضة «نخبوية» رغبةً في تجنّب استفزاز السلطات بالدعوة إلى توقيع عريضة شعبية، تلخصت مطالب العريضة في: تفعيل دستور عام ١٩٧٣م- إعادة المجلس الوطني المنتخب- إعادة كافة الصلاحيات التشريعية للمجلس الوطني.

– ذهب كل من الجمري وحســـين إلى الشيخ سليمان المدني يطلبان مشاركته في العريضة، وقال الجمري: إنه لم يحب أن يتقدم على المدني في التوقيع عليها، لكـــن الأخير لم يرحب، وطلب عرضها أولاً على علماء الطائفة لمناقشـــتها، كما اقترح عليهما أن تُقدّم العريضة باسم أعضاء المجلس الوطني المنحل فقط حتى يكون لها صفة موضوعية، لكن الجمري ذكر أنه اتفق مع اليســـاريين، وبعض أبناء السُّنّة وليس هناك وقت للتشاور، ثم انصرف غاضبًا في نهاية اللقاء.

– كان الاتفاق أن يكون عدد الموقّعين على العريضة خمســـون شخصًا، ولكن الأعضاء الشيعة حملوا العريضة إلى المساجد والمآتم؛ جمعًا للتوقيعات، فتضخم العدد إلى ٢٨٠ شخصًا بحسب عبد الوهاب حسين، وذكر ربيعة أن الموقعين كانوا ٣٦٥ شخصًا.

– تشـــكلت مجموعة مكونة من ستة أشخاص لمقابلة الأمير عيسى بن سلمان، وهم: عبد الأميـــر الجمري، حميد صنقور، عبد الوهاب حســـين، عبد اللطيف آل محمود، محمد جابر صباح، عيســـى الجودر، واختير الجمري متحدثًا باســـم المجموعـــة، ثم توجه الوفد فـــي ١٥-١١-١٩٩٢م إلى قصر الأمير، فأُبلغوا بعدم إمكانية اللقاء؛ حيث تحدد موعد لاحق يوم ٣-١-١٩٩٣م، ويذكر حسين أن المدة بينهما كانت أسبوع واحد.

– في تلـــك الأثناء –وقبل اللقاء مع الوفد– أعلن الأمير عن تأســـيس مجلس

شـــورى معين من ٣٠ عضوًا مناصفة بين الســـنة والشـــيعة، مع استبعاد ممثلي التيارات الدينية.

– فـــي لقائهم مع الأميـــر، دار الحديث حول المطالب الـــواردة في العريضة ومجلس الشـــورى الجديد، وكانت خلاصة تعليق الأمير عيسى أنه لا يوجد تفكير حاليًـــا في إعادة المجلس الوطني، وأن المجموعة الموقّعة على العريضة لا تمثل الشعب البحريني، وإنما يمثلون أنفسهم فقط.

– في يناير ١٩٩٣م سمحت الســـلطات بعودة ٦٠ مبعدًا بحرانيًا من مدينة قم من بينهم: علي سلمان، حيدر الستري، حمزة الديري، وقيل: إن عودتهم كانت في عام ١٩٩٢م.

– في نهاية العام ســـافر عيسى قاسم بصورة فجائية إلى قم من أجل مواصلة التحصيل العلمي، وقبل ســـفره نسّق العمل القيادي بين سلمان وحسين والجمري بمشاركة آخرين.

– بدأت لجنة العريضة في عقد سلسلة اجتماعات لمناقشة مشروع «العريضة الشعبية»، واستغرقت الجلسات عدة أشهر وتشكلت «الحركة الدستورية» بعضوية ثلاثين شخصًا، وأُضيفت بعض المطالب أبرزها: إعطاء المرأة حقوقها السياسية، إطلاق سراح المسجونين السياسيين، إجراء إصلاحات اقتصادية.

– علمت الســـلطات بنوايـــا أعضاء اللجنة؛ فتعاملت مـــع الأمر بوصفه عملاً تحريضيًـــا، وتدخلت أجهزة الأمـــن لعرقلة بعض الأنشـــطة والاجتماعات، ومُنِع الجمـــري من إلقـــاء المحاضرات العامة، وكان التوتر متركـــزًا في المناطق ذات الكثافة الشيعية.

– في يونيو ١٩٩٤م نُظّم أول اعتصام للاحتجاج على البطالة أمام وزارة العمل، وذلك في إثر خطبة ألقاها علي ســـلمان في مســـجد الإمام الصادق في الدراز بتنسيق مع قيادات «الانتفاضة»، اعتُقِل سلمان على إثر الحادثة لمدة يوم، ثم أُطلق سراحه بعد احتجاج جماعي من وجهاء الشيعة داخل وزارة الداخلية.

– فـــي أكتوبر ١٩٩٤م بـــدأت الدعاية العلنية للعريضة الشـــعبية بعد مرورها

بمراحل من التعديلات، ثم المراجعات القانونية، وتم التوقيع على النسخة الأصلية من قبل الأعضاء المؤسسين في منزل الجمري، وشاركت في التوقيع الناشطة اليسارية منيرة فخرو، وبلغ عدد الموقعين من ٢٣ ألف- ٢٥ ألف شخص، أغلبهم من الشيعة، ويزعم عبد الوهاب حسين أن عدد الموقعين ٤٥ ألفًا.

- هذه المرة ذهب علي سلمان إلى سليمان المدني يعرض عليه العريضة بعد ٤ أسابيع من طرحها على الناس للتوقيع في المجالس والمحافل، اعتذر سلمان عن تأخر مجيئه بسبب المرض، واكتفى بعرضها دون أن يطلب منه التوقيع، واكتفى المدني بذكر بعض مآخذه على العريضة، وكان واضحًا أن التحرك الشيعي وضع المدني وتياره خارج سياق الأحداث، واستعر الخلاف بين أتباع الطرفين وتعددت مظاهره وملامحه.

- شُكِّلت لجنة بهدف تسليم العريضة إلى الشيخ عيسى بن سلمان، وتألفت من: الشيخ عبد الأمير الجمري، الشيخ عبد اللطيف المحمود، عبد الوهاب حسين علي ربيعة ، إبراهيم كمال الدين ، هشام الشهابي، وقبل أن يتم التسليم وقعت حادثة الماراثون، واعتقل علي سلمان.

- في نوفمبر ١٩٩٤م توجهت مسيرة سباق الماراثون الرياضي بمشاركة رجال ونساء أجانب للمرور بقرب قرية «القدم» الشيعية، فخرجت مجموعات من الشباب لمقاطعة الماراثون، واعتدوا على بعض المشاركين بحجة أن ملابسهم غير محتشمة، وكان ذلك بتحريض من الشيخ علي سلمان الذي بزغ نجمه في تلك الآونة؛ بسبب جهوده في الدعاية للعريضة والتوقيع عليها، وبحسب حسين فإن سلمان تصرف في تلك الحادثة دون تنسيق مع قيادة «الانتفاضة».

- في ٥-١٢-١٩٩٤م اعتُقل علي سلمان من منزله ليلاً، فاندلعت اضطرابات في القرى الشيعية مثل: الدراز، جد حفص، البلاد القديم، السنابس... إلخ، واعتصم عدد كبير من الجماهير الغاضبة بزعامة مجموعة من رجال الدين أمام منزل سلمان، كما توجه وفد من قيادات «الانتفاضة»، ومعهم سليمان المدني لمقابلة رئيس الوزراء، أو وزير الداخلية، لطلب الإفراج عنه، لكن لم يُستجب لهم،

وظل سلمان معتقلاً.

– تصاعدت الاضطرابات، واعتدى المحتجون على مركز للشرطة في المنامة، وحرقوا ودمروا عددًا كبيرًا من سيارات الشرطة والمخابرات، وقذفوا القوات بالحجارة، وحطّموا مداخل عدد من الفنادق، وفي مناطق أخرى أقام المتظاهرون الحواجز، وأغلقوا الطرق، وألقوا الإطارات المشتعلة، كما أحرقوا أحد البنوك، وشاركت النساء في بعض التظاهرات، ووقعت إضرابات جزئية عديدة في أنحاء وقطاعات متفرقة، ترتب على ذلك سقوط عدد من القتلى بلغوا حتى منتصف يناير ١٩٩٥م ستة أشخاص، بخلاف القتلى من قوات الأمن، وقد تزايد عدد القتلى بعد ذلك كثيرًا، وتضاربت الأقوال بشأن عدد المعتقلين ما بين الحكومة والمعارضة بنسبة بلغت تقريبًا: ١ إلى ٤.

– في ١٨–١٢–١٩٩٤م وفي تطور غير مسبوق أعلن الشيخ الجمري الجهاد ضد السلطة على خلفية تشييع جنازة هاني عباس من قرية السنابس، وقال حسب ما نسب إليه تقرير الجبهة الإسلامية: «إني أعلن الجهاد ضد هذه السلطة، وأنا مسئول عن كلامي هذا، وأتحمل أية نتائج مترتبة على ذلك»، وقد توسعت الاضطرابات لتشمل كافة المناطق والقرى الشيعية.

– في ٣–١–١٩٩٥م حاول أعضاء لجنة العريضة تقديمها إلى الشيخ عيسى، لكن رُفِض طلبهم عن طريق وزير العدل في ذلك الوقت؛ لكون ظروف الاضطرابات لا تسمح.

– في ١٥–١–١٩٩٥م تقرر إبعاد علي سلمان مع رفيقيه الديري والستري إلى سوريا عن طريق الإمارات، لكنهم توقفوا في دبي، وقرروا التوجه إلى لندن؛ حيث طلبوا اللجوء السياسي بمجرد وصولهم، ويذكر حسين أنه تفاجأ، وكان يتوقع ذهابهم إلى قم، بينما توقعت الحكومة أن يلجئوا إلى حزب الله في لبنان، وقد بدأ الثلاثة نشاطهم المعارض للنظام البحريني منذ وصولهم إلى مطار لندن بعقد مؤتمر صحفي، ثم تابعوا إصدار البيانات الثورية من لندن موجهة إلى الجماهير في البحرين بالتعاون مع قيادات حركة أحرار البحرين في الخارج، وتمكنوا من عقد

مؤتمر صحفي في مجلس العموم البريطاني عن طريق النائب جورج جالوي يوم ٢٦-١-١٩٩٥م، كما أسسوا ركنًا خاصًا في زاوية الخطابة بحديقة هايد بارك الشهيرة في صيف ١٩٩٦م قاموا من خلاله بانتقاد النظام لمدة ثلاث سنوات متتالية.

- في ١٧-٣-١٩٩٥م اعتقل عبد الوهاب حسين من منزله في النويدرات بسبب إلقائه خطبة جمعة انتقد فيها الخطاب الافتتاحي لمجلس الشورى المعين، وفي اليوم التالي اعتقل حسن مشيمع من منزله في جد حفص، وطالت الاعتقالات عددًا كبيرًا من قادة المعارضة الشيعية منهم حسين الديهي وحسن سلطان وخليل سلطان، بالإضافة إلى شخصيات سُنّية من بينها الشيخ عبد اللطيف آل محمود، لكن لم تمكث الشخصيات السنية في السجن إلا فترة يسيرة، وهو ما فسرته المعارضة على أنه محاولة من السلطات لتحييد السنة و«طأفنة» المواجهات.

- تبين لأغلب أعضاء لجنة العريضة أن القيادات الشيعية تنحو بالأحداث في مسار طائفي، وأنها تعقد اجتماعات خاصة بعيدًا عنهم، فقرر بعضهم عقد اجتماع في منزل الناشط جاسم مراد ٢٥-٣-١٩٩٥م؛ حيث أعد ٢٤ من الناشطين القوميين واليساريين والمستقلين رسالة إلى الأمير تدعو لاحتواء الأوضاع المضطربة تمهيدًا للإصلاح السياسي، ولكن الرسالة لم ترسل.

- في ١-٤-١٩٩٥م فرضت الإقامة الجبرية على عبد الأمير الجمري في منزله بقرية بني جمرة، واستمر ذلك حتى يوم ١٥-٤-١٩٩٥م؛ حيث اعتُقِل مع آخرين من عائلته، وجرت أثناء الحصار اضطرابات دامية سقط فيها عدد من القتلى والجرحى.

- في نيسان ١٩٩٥م أعدت مجموعة من الناشطات عريضة جديدة تدعو للحقوق الديمقراطية، موقعة من ٣١٠ نساء، ونتج عن ذلك استدعاء ٩٢ موظفة حكومية من بين الموقّعات على العريضة، وإنذارهن بالفصل من العمل ما لم يسحبن تواقيعهن، وكان من بينهن منيرة فخرو، عزيزة البسام.

- في تلك الآونة نجحت معارضة الخارج في لفت الأنظار إلى الأحداث في البحرين، فعرضت شبكة تلفزيون سكاي نيوز برنامجًا خاصًا عن البحرين؛ حيث استضافت مجيد العلوي من مجموعة لندن، وناشطين في منظمة العفو الدولية،

ونقلت صورًا للتظاهرات، كما سافر وفد من المعارضة لعقد لقاءات في واشنطن مع عدد من الناشطين ونواب في الكونجرس، وعُقِد مؤتمر صحفي في نادي الصحافة الوطني حضره منصور الجمري عن حركة أحرار البحرين.

– طالبت عدة جهات بحرانية – كما يتضح من بيانات الجبهة والأحرار– بالتدخل الخارجي عن طريق تشكيل لجنة دولية لتقصّي الحقائق، أو دخول الصليب الأحمر على الخط من أجل المصابين والمعتقلين، فكانت حالة «استعداء الخارج» على النظام الحاكم تتميز بالصراحة والوضوح في تلك الحقبة.

– اتبعت المعارضة الشعبية في ذلك العام عدة أساليب تندرج تحت مسمى العنف: الرشق بالحجارة، إحراق الإطارات، وإقامة المتاريس، ومقاومة قوات الأمن بالقوة، إلقاء الزجاجات الحارقة «المولوتوف»، إشعال الحرائق، تفجير أنابيب الغاز «السلندرات»، تنفيذ عمليات حرق وتدمير لبعض المنشآت والمحال، والتسبب في مقتل بعض العاملين بها، كما حدث مع عامل باكستاني في محل لأشرطة الفيديو احترق داخله حتى الموت، تفجير شحنات ناسفة، وقد نتج عن بعض هذه العمليات مقتل وإصابة عدد من رجال الشرطة، منهم شرطي احترق في سيارته حتى الموت بعد أن أُلقيت عليه عبوة حارقة.. في نفس الوقت كان قادة الانتفاضة يؤكدون على اتباعهم للأساليب السلمية، ويصفون «الانتفاضة» بأنها «متحضرة».

– بعد اعتقاله بأيام قليلة طلب الجمري مع أربعة من قادة المعارضة الرئيسين أن يُنقلوا من الزنازين الانفرادية إلى مكان مشترك للتباحث حول القضايا والتطورات، وكانت تلك بداية المفاوضات بين الداخلية والقادة الخمسة، وهم: الجمري، حسين، مشيمع، حسن سلطان، خليل سلطان، أو ما أُطلق عليهم لاحقًا «جماعة المبادرة»، واستمرت المفاوضات أربعة أشهر انتهت إلى تعهد من الحكومة بإطلاق سراح متدرج للمعتقلين، يبدأ بحسن مشميع وخليل سلطان، مع تكليفهما بالذهاب إلى مجموعات الخارج الموجودة في قم ولندن لأخذ موافقتهم على المبادرة، ثم بعد ذلك يتم إطلاق سراح بقية المعتقلين وتهدئة الأوضاع وصولاً

إلى المطالب الرئيسة للمعارضة.

– اشـــترطت الداخلية على جماعة المبادرة كتابة رسالة اعتذار عن الأحداث الأخيـــرة، فوافقوا، ولكن أصر عبد الوهاب حســـين أن تضـــاف عبارة: إذا كانوا أخطئوا، وبالفعل صيغت الفقـــرة على النحو التالي «وإزاء الأحداث المؤلمة التي شهدتها البحرين في الأشـــهر القليلة الماضية نعرب عن أسفنا الشديد لسموكم «إذا» كانت قد تسببت تصرفاتنا والأعمال التي قمنا بها، وأدت إلى الاضطرابات في البلاد»، وقال مشـــيمع أنهم وضعوا «إذا» الشـــرطية في منتصف الفقرة حتى يصعـــب حذفها لاحقًا من قبل الداخلية عند إخراجها للإعلام – حســـب قوله–، وكان نص الرسالة متضمنًا للعديد من عبارات التوقير والاحترام للأمير مع إبداء الأسف، والرجاء في العطف والحنان.

– حضر الاجتماع الأخير –١٤–٨–١٩٩٥م بين الداخلية وقادة المعارضة شهود من وجهاء الشيعة، وهم: وزير العمل عبد النبي الشعلة، ورئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية الشيخ منصور الستري، ووكيل محكمة الاستئناف العليا الشـــرعية الجعفرية الشـــيخ أحمد العصفور، وعضو محكمة الاســـتئناف العليا الشـــرعية الجعفرية الشيخ سليمان المدني، ورجل الأعمال عضو مجلس الشورى الحاج أحمد منصور العالي.

– في ٢٤–٨–١٩٩٥م وقبل سفر مشميع وسلطان، عقدت المعارضة البحرانية في لنـــدن مؤتمرًا في مجلس اللوردات بمناســـبة مرور عشـــرين عامًا على حل البرلمان برعاية اللورد إيريك إيفبوري، وشارك فيه – بالإضافة إلى ممثلي حركة أحرار البحريـــن – عضو المجلس الوطني المنحل عبد الهادي خلف وعبد النبي العكري، ممثلاً عن لجنة التنسيق بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية والشيخ عبد الحميد الرضي ممثلاً عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين.

– توجـــه وفد المعارضة إلى لندن فـــي ٢٦–٨–١٩٩٥م، والتقى هناك بكل من: ســـعيد الشهابي، منصور الجمري، مجيد العلوي، وأبدى قادة المعارضة في لندن تحفظات كثيرة على الاتفاق؛ انطلاقًا من كونه عُقِد مع وزارة الداخلية، وليس مع

القيادة السياسية، كما أن الحكومة لم تقدم التزامًا مكتوبًا[1]، وشكّكوا في نوايا الحكومة مستشهدين بتصريح وزير الإعلام البحريني وقتها بأنه لا يوجد أي اتفاق مع المعارضة الدينية، وأن الإفراج عن المعتقلين سيكون «مكرُمَة» أميرية.

– توجه الوفد – مشيمع وسلطان– إلى قم بإيران؛ حيث التقوا مع رموز المعارضة بدءًا بالشيخ عيسى قاسم، وأبدى هؤلاء ترحيبًا بالاتفاق، مع بعض التحفظات، وبعد تمام المهمة انفصل خليل سلطان بحجة التشاور مع المعارضة الموجودة في سوريا، مخالفًا بذلك المسار المتفق عليه. في دمشق أبدى الشيخ عبد الله الغريفي تحفظه على الاتفاق، بينما رفضه اليساريون، ولم يرجع سلطان إلى البحرين، بل تنقل بين عدة بلدان حتى استقر في هولندا طالبًا اللجوء السياسي، وأثر ذلك سلبًا على العلاقة بين الحكومة والمعارضة، واتُهِم لاحقًا عام ١٩٩٦م بتوليه مسئولية اللجنة الإعلامية في حزب الله البحريني، وليس مستبعدًا أن يكون هروبه متفَقًا عليه مع رفاقه.

– بدأت الحكومة بالإفراج عن المعتقلين، وبينهم الرموز، مع فروقات يسيرة عن المواعيد المتفق عليها، لكن تعثر الحوار بصورة مفاجئة، وذُكِر أن السبب هو طلب قادة المعارضة أن تتحول المباحثات من السرية إلى العلنية، وأن يُوضع جدول زمني لبحث المطالبات الأخرى، وفي مقدمتها عودة الجمعية الوطنية، أدى رفض الحكومة لهذه المطالب الجديدة إلى تعطل المبادرة، وتوقف الإفراج عن بقية المعتقلين.

– في ٢٠–١٠–١٩٩٥م أعلنت جماعة المبادرة فشل «المبادرة» وبدءوا اعتصامًا وإضرابًا عن الطعام في منزل الجمري من يوم ٢٣ أكتوبر، وحتى تتحقق عدة مطالب، وهي: الإفراج عن المعتقلين، وقف المحاكمات، عودة المبعدَين، إعادة الحوار، عودة البرلمان المنتخب، وتحول منزل الجمري إلى قِبلة للمعارضة الشيعية نخبويًا وجماهيريًا، بينما تواصل اعتصام القادة السبعة داخل المنزل، ومن بينهم:

(١) ذكر علي ربيعة في ذكرياته عن الأحداث أن عبد الوهاب حسين قال للجنة العريضة في أحد الاجتماعات بعد الإفراج عنه: إنه يوجد بينهم وبين الحكومة اتفاق مكتوب.

الجمري، حســـين، مشيمع، واختير حسين متحدثًا باسم الجماعة؛ حيث أصدروا مـــن موقعهم عدة بيانات تضمن بعضُها دعـــوة الجمهور إلى التزام الهدوء، ترتب على الإجراءات توترُ الأجواء مع الحكومة؛ فتزايدت الحشـــود الأمنية حول القرى الشيعية وفي مقدمتها بني جمرة.

– أعلن المضربون إنهاء اعتصامهم بعد أســـبوع وتحديدًا في ١-١١-١٩٩٥م، وعقدوا مهرجانًا خطابيًّا حاشـــدًا، حضره أكثر من ثلاثين ألف شخص، شرحوا فيه قصة المبادرة، وأكدوا التزامهم بـ «النهج الســـلمي»، وتجنبوا ذكر أي معلومة حول رســـالة الاعتذار التي وقّعوا عليها قبل الإفراج عنهم، كما أهملوا تمامًا ذكر لجنة العريضة الشـــعبية، أو إثبات أي دور لها، فكان واضحًا للجميع أن المواجهة أصبحت طائفية باختيار المعارضة الشـــيعية وليـــس الحكومة، وكان تحوُّل ثقل الحراك السياســـي من «لجنة العريضة» إلى «جماعة المبـــادرة» هو عنوان هذا التحول الطائفي.

– قامت الحكومة بتسريب معلومات حول رسالة الاعتذار فبادر قادة المعارضة الشـــيعية إلى نفي كل ما يتعلق بها، وفي مقدمتهم عبد الأمير الجمري الذي نفى وجودها بشكل قاطع، واتهم هؤلاء الحكومة بأنها تمارس أساليب الدعاية ضدهم باختلاق هذه الرســـالة «الملفقة المزعومة» حســـب قولهم، ولكن الحكومة قامت بتســـريبها كاملة إلى وســـائل الإعلام، وأوقعت رموز المعارضة الشيعية في حرج بالغ بســـبب تورطهم في الكذب الصريح علـــى جمهورهم، فاضطروا إلى الإقرار بها، وأصدروا بيانًا في ١٠-١١-١٩٩٥م يشـــرحون فيها مسوغات التوقيع عليها، ومما ذكروه أن الرسالة- رغم صيغتها الواضحة- لا تتضمن أي اعتذار أو أسف، وأنهـــم كتبوها حفاظًا على هيبـــة الحكومة ! وبناء على إلحـــاح وزارة الداخلية، وأنها- الرســـالة- تؤكد على عدم وجود أي نزعة عدائية منهم للنظام.. إلخ. وفي النهاية اتهموا جماعة المدني بأنهم وراء ترويج الرســـالة في الأوساط الشعبية؛ نكايـــةً في تيار ولاية الفقيه، الغريب أنه رغم هذه الحقائق الواضحة إلا أن بعض الناشـــطين البحارنة لا يزال يصر عند تدوينه لتاريخ تلك الحقبة على أن الرسالة

كانت «كذبة». [1]

– صعدت السلطات من إجراءاتها الأمنية، بدءًا من نهاية نوفمبر ١٩٩٥م وصدرت عدة أحكام بالإعدام والسجن المؤبد ضد متورطين في أعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات، وشعر قادة المعارضة أنهم فقدوا «زخم» الانتصار الوهمي الذي بشّروا به الجماهير، وتم استدعاؤهم من قبل الداخلية؛ حيث تلقوا تعليمات بتقييد تحركاتهم الجماهيرية والسياسية.

– فوجئ أعضاء لجنة العريضة بطلب قادة الشيعة التواصل معهم رغبةً في عودة العمل من خلال اللجنة، فعُقِدت عدة جلسات دعا فيها الشيخ المحمود إلى التوقف عن العمل الجماعي، واللجوء إلى التحرك الفردي الذي يتيح فرصة أكبر للتواصل مع الحكومة، وطلب من قادة الشيعة العمل على تحقيق الهدوء في الشارع، وعندما لم يُستجب له قرر الانسحاب من اللجنة في يناير ١٩٩٦م، وبرر ذلك بقوله: إنه رأى الأمور تتجه نحو المصادمة، كما أن أداء القيادات الشيعية أضفى على المواجهات طابعًا طائفيًّا.

– في نفس الشهر استدعت الداخلية الشيخ الجمري فلم يستجب، فصدر قرار بمنعه من الصلاة في مسجد الإمام الصادق بالقفول، كما شددت الحكومة على منع استخدام المساجد في العمل السياسي، فتزايد التوتر، واتسع نطاق أعمال الشغب والمواجهات الأمنية، وزاد معدل إشعال الحرائق وتفجير أنابيب الغاز.

– ١٣ يناير ١٩٩٦م استدعت الداخلية ثمانية من قادة المعارضة بينهم: الجمري، حسين، مشميع، حيث حُمِّلوا مسئولية التصعيد الأخير، وطُلِب منهم توقيع تعهد بعدم ممارسة أي نشاط سياسي في المساجد، لكنهم رفضوا، في اليوم التالي بدأ تنفيذ حملة اعتقالات امتدت لعدة أيام، وشملت أغلب قادة المعارضة من الصفين الأول والثاني، وعادت بيانات حركة أحرار البحرين إلى استخدام عبارة «لجنة العريضة الشعبية» بعد أن كانت قد استبدلتها بـ«لجنة المبادرة».

– عادت الحماسة إلى أعضاء لجنة العريضة من جديد؛ حيث قاموا بالتواصل

(١) انظر مقالات هاني الريس: حقائق عن انتفاضة التسعينيات، على مدونته الشخصية.

مع القيادات الميدانية الجديدة للشـــارع الشـــيعي، ودشّـــنوا حملة وطنية رفعت شـــعارات وحدوية، كما ظهرت صورة الناشط اليساري «أحمد الشملان» -ينتمي إلى عائلة ســـنية- مع صور الجمري وعلي ســـلمان، لكن الحملة لم تستمر لأكثر من ٣ أشهر، فقد جاءت الأوامر من علماء الخارج - في مقدمتهم عيسى قاسم- بإعادة كافة الشـــعارات الدينية إلى عهدها الســـابق، مع القول بأن التحالف مع القوى العلمانية في ذلك الوقت لا يخدم مصالح الطائفة.

- فقدت لجنة العريضة أهميتها بعد اعتقال قادة المعارضة الشيعية، ولم يجد أعضاؤها مجالاً للتحرك مع فقدان «الدعم الشـــعبي الشـــيعي» إلا الدخول في محاولات عقيمة لإرسال «العريضة الشعبية» إلى أمير البحرين.

- اســـتمرت موجات العنف في التتابع، واتســـع نطاقها ليشمل ضرب الفنادق ومراكز التســـوق، ومعارض السيارات، والمطاعم، وحرق السيارات في العاصمة، ومحطات توليد الكهرباء، والمتاجر الصغيرة القريبة من القرى الشيعية، وتواصلت عمليات الاعتداء على الأماكن التي يعمل فيها أجانب، فألقيت زجاجات مولوتوف علـــى مطعم يضم عمالاً من بنجلاديش فاحترق ســـبعة منهم داخله، وقتل عمال آســـيويون آخرون؛ حيث كانوا يُمنَعون من مغـــادرة المكان بعد حرقه، كما تواصل إصدار الأحكام القضائية بحق المشاركين في عمليات الشغب، ونُفِّذ حكم بالإعدام ضد متهم بقتل شرطي.

- في يونيو ١٩٩٦م أعلنت الســـلطات عن ضبط واعتقـــال أفراد ينتمون إلى الجناح العســـكري لحزب اللـــه البحريني، وذكرت المعلومات الرســـمية أن تلك الجماعة تأسســـت عام ١٩٩٣م، وأنها ممولة مباشـــرة من اســـتخبارات الحرس الثـــوري الإيراني، وأنهم تلقوا تدريبات في معســـكرات حـــزب اللبناني، واتُهمت الجماعة بأنها وراء عمليات حرق وتدمير المنشآت في تلك الفترة، وبث التلفزيون الرسمي تسجيلاً لاعترافات أعضاء الجماعة المعتقلين.

- في أبريل عام ١٩٩٧م اســـتقال إيان هندرسون من منصب مدير جهاز الأمن العام إثر ضغوط من الأمم المتحدة، وأصبح مستشارًا لوزارة الداخلية.

– في عام ١٩٩٨م تمكنت السلطات من كبح جماح العنف إلى حده الأدنى؛ بحيث إن قادة «الانتفاضة» اختلفت آراؤهم في اتجاهين –بحسب ما ذكر عبد الوهاب حسين– الاتجاه الأول، وأغلبه من القيادات خارج السجن: يرى أن استمرار «الانتفاضة» مرتبط باستمرار الحالة الأمنية المضطربة، وأن نجاح السلطات في السيطرة على الوضع الأمني يحتّم البحث عن طريقة لإعلان إنهاء «الانتفاضة» رسميًا. الاتجاه الثاني وأغلبه من القيادات داخل السجن: يربط «الانتفاضة» بالحراك السياسي وليس الحالة الأمنية، وبذلك لا مانع من استمرارها رغم الهدوء الأمني.

– في يناير عام ١٩٩٩م انتهت مدة الثلاث سنوات – حد أقصى– التي ينص عليها قانون أمن الدولة فيما يتعلق باحتجاز الأشخاص دون محاكمة، وفي فبراير أعلنت الحكومة تقديم الجمري للمحاكمة، ووجهت إليه عدة تهم منها: التخابر مع جهات تعمل لصالح دولة أجنبية، وإدارة منظمة تهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة. ونفى أتباع الجمري تهمة التخابر عن شيخهم عن طريق التستر خلف العلاقات الدينية المعتادة بين علماء الشيعة والمراكز العلمية في النجف وقم، وقالوا: إنه إذا كان الجمري سوف يُحاكَم من أجل هذه العلاقات؛ فيجب أن يُحاكَم أيضًا غيره من العلماء الكبار في البحرين، وفي مقدمتهم الشيخ جواد الوداعي؛ لأن كلهم لديه علاقات مماثلة.

– استمرت جلسات المحاكمة عدة أشهر توقفت خلالها مؤقتًا بسبب وفاة الأمير عيسى بن سلمان، وتولي ابنه الأمير حمد –الملك الحالي– مقاليد الحكم في ٦–٣–١٩٩٩م وتحدث للشعب عن تغييرات وإصلاحات سياسية مقبلة.

– يوم ٧–٧–١٩٩٩م انعقدت المحكمة للمرة الأخيرة، وأدانت الجمري، وأصدرت حكمًا بحقه يقضي بسجنه عشر سنوات، مع دفع غرامة قدرها ١٠ ملايين دولار، تفاجئ الشارع الشيعي بالحكم، وبدت ملامحُ توتر بالغت معارضة الخارج – مثل منصور الجمري– في وصفها.

لكن في اليوم التالي صدر قرار من الأمير حمد بالعفو عن الجمري، وكان

العفو مشـــروطًا بأن يتلو رسالة اعتذار في قصر الحكم أمام عدد من المسئولين ورجال العائلة الحاكمة، بينما التلفزيون يصور الحدث، كما أُخذ عليه تعهد بتجنب الحديث إلى وســـائل الإعلام، ومخاطبة الجماهير، وتدريس العلوم الدينية، وهي من وسائل التحريض الثوري التي كانت متبعة في بداية الأحداث.

– تلقت الأوساط الشـــيعية اعتذار الجمري بمشاعر الصدمة والحيرة، ورغم محاولة حركة أحرار البحرين –عن طريق المتحدث باســـمها منصور عبد الأمير الجمـــري– التماس الأعذار له في قبوله بهـــذا التنازل إلى حد المبالغة ولَيّ عنق الحقيقة؛ فإن ســـاعة الجمري كانت قد حانت وبلغت زعامته نهايتها، تجلى ذلك بوضوح في بيان العلمـــاء الثلاثة المبعدين: علي ســـلمان، حمزة الديري، حيدر الســـتري –الأكثر ولاءً لعيســـى قاســـم– حيث أكدوا أن اعتذار الجمري يخصه شخصيًا، ولا يلزم الباقين، ووصفوا موقفه بأنه تراجع لا علاقة للـ«انتفاضة» به، هذا التصريح كان بمثابة «عزل» مهذّب للجمري عن مقام الزعامة الأبوية.

– انشغلت الســـاحة فترة من الوقت بتفسير ما بدر من الجمري، حتى وصلت المبالغة بالبعض إلى حد القول بوجود اتفاق بينه وبين السلطات يتعهد فيه بنشر الهدوء مقابل حدوث انفراج من الحكومة، وتبنى منشورٌ وُزِّع باسم «الوطن السليب» هذا المعنى محاولاً أن يفسر رسالة الاعتذار الأخيرة بسابقتها التي كتبتها جماعة المبادرة بمعنى أنه اعتذار مشـــروط، بينما في المقابل ظهرت كتابات جدارية [1] في قرية الدراز تصم الجمري بأنه «خائن»، وبدأت بعض المجموعات تطرح اسم «عيسى قاسم» بديلاً له.

– فبرايـــر عام ٢٠٠٠م أعلن الملك حمد –كان أميـــرًا في ذلك الوقت– العفو العام وتبييض الســـجون، وإطلاق كافة المعتقلين السياســـيين، وفي شهر مارس أصدر قرارًا آخر بإلغاء قانون أمن الدولة، ومحكمة أمن الدولة، وخرجت مسيرات

(١) استُخدمت الكتابات الجدارية على نطاق واسع في التسعينيات من قبل عناصر الاحتجاج الشيعي، وكانت تعد وسيلة مهمة من وسائل إظهار الغضب والرفض لنظام الحكم، وكان تتميز بصراحة معبرة عن حقيقة التوجهات والأهداف بعيد عن المناورات السياسية.

جماهيرية تعرب عن فرحتها بالقرارات، وفي أغسطس سقطت طائرة ركاب تابعة لطيران الخليج كانت قادمة من القاهرة، وذلك على بعد ميل واحد من ساحل قرية السـماهيج، وقتل في الحادث ١٤٣ راكبًا، شارك الملك في حضور عدد كبير من المآتم التي عُقِدت في مختلف مناطق البحرين، كما قدم منحًا بكميات كبيرة من الطعام إلى المآتم في موسم عاشوراء.

– نوفمبر ٢٠٠٠م أصدر أمير البحرين حمد بن عيسى قرارًا بتعيين ٤٦ عضوًا في «اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني»، وأناط بها صياغة مشروع الميثاق الوطني من أجل طرحه على الشعب في استفتاء عام، وعلل القرار ذلك بأنه «رغبة في قيام مرجعية لتنظيم المؤسسات الدستورية في الدولة».

– ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠م أمير البحرين يتسلم النسخة النهائية من مشروع الميثاق الوطني، فيتم طبعها وتوزيعها على المواطنين، وفي ٢٣ يناير ٢٠٠١م يصدر الأمر بدعوة المواطنين إلى الاستفتاء العام على الميثاق يومي ١٤–١٥ فبراير ٢٠٠١م.

قبل موعد الاستفتاء بعشـرة أيام أعلن الأمير بصورة مفاجئة عفوًا شاملاً عن الموقوفين والمتهمين والمحكوم عليهم –سـواء كانوا في الداخل أو الخارج– في جرائم تمس الأمن الوطني، فخرج من السجن ٢٨١ موقوفًا، وتم السماح بعودة ٥٠٠ بحريني يعيشون في الخارج، وخلت السجون من السياسيين لأول مرة منذ عقود.

– بذل قادة المعارضة الشـيعية جهدًا ملحوظًا في إقناع الناس بالموافقة على الميثاق وفي مقدمتهم الجمري والغريفي وعبد الوهاب حسين، والتقى الملك مع هـؤلاء الثلاثة بالإضافة إلى د. علي العريبـي كممثلين للمعارضة؛ حيث طمأنهم بخصوص الميثاق ومشـروع الإصلاح؛ فاشـترطوا أن يكون الدستور حاكمًا على الميثاق، وأن يكون المجلس المنتخب هو المختص بالتشـريع، فوافق على طلبهم؛ ووجّه وزير العدل للتصريح بذلك إلى وسائل الإعلام.

– ظلت بيانات حركة أحرار البحرين تشـكك في نوايا النظام، وتروّج لاستمرار الانتفاضة حتى مرحلة ما قبل الاستفتاء، رغم إقرار قادة آخرين بأنها انتهت منذ العام ١٩٩٨م، كما أصدر عيسـى قاسـم من مقره في قم بيانًا من أربع صفحات

أعلـــن فيه رفض الميثاق، واعتبره تأييدًا للظالم، وكانت الجبهة الإســـلامية حتى ذلك الوقت تتمسك بهدف إسقاط النظام.

– شـــارك في الاســـتفتاء ٩٠,٣٪ من البحرينيين الذين يحـــق لهم التصويت، ووافقت الأغلبية الساحقة بنسبة ٩٨,٤٪ على مشروع الميثاق، وأصبحت البحرين مملكة دستورية منذ ذلك التاريخ.

الملامح الخمينية في «الانتفاضة»:

تمثل تجربة ما يُطلِق عليه شيعةُ البحرين «انتفاضة التسعينيات» المحاولة الأبرز لمحاكاة الثورة الخمينية الإيرانية بمحاورها الأربعة الســـابق ذكرها، إلا أنها جاءت تقليدًا مشوهًا لم يحقق الأهداف التي كان يطمح إليها الثائرون الشيعة في البحرين، فقد عجز قادة «الانتفاضة» عن التحكم في مســـار الأحداث منذ بدايتها بالدرجة التي تكفل لهم تطوير الأعمال الاحتجاجية إلى مكاسب سياسية، بل في كل مرحلة كانوا يُفاجئون بردود فعل من الحكومة تذهب بتخطيطهم خارج السياق.

اعتمد رموز تيـــار خط الإمام اســـتراتيجية: التعبئة المرتكزة على الشـــعور بالحرمـــان، وذلك من أجل تهيئة الجماهير لنقلها من حالة الاحتجاج غير العنيف إلى حالة الاحتجاج العنيف، منتظرين الظرف المواتي داخليًا وخارجيًا.

الخطـــأ الأول كان في اعتقاد قادة التيار أن تداعيات حرب الخليج قدمت لهم فرصة تاريخية يجب استغلالها، وعزز من هذه القناعة الدعوات المتتالية الصادرة من الغرب إلى تفعيل الديمقراطية في منطقة «الشـــرق الأوسط»، وأبرز ما كُتب في هذا الشـــأن كتاب «الموجة الثالثة للديمقراطيـــة» تأليف صمويل هنتنجتون، كما مارســـت الإدارة الأمريكية ضغوطًا على الدول العربية للتحول صوب النموذج الديمقراطي، وإن في ثوب عربي[1].

التقط البحارنة الرسالة، وترجموها بصورة مبالغ فيها تتجاوز ما يمكن احتماله إقليميًا ودوليًا، فضلاً عن عجزهم الواضح عن الربط بين نمط «الاحتجاج العنيف»

(١) انظر ديمقراطية الصولجان، الديمقراطية والنظام القبلي في البحرين.. عباس ميرزا المرشد، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث ٢٠٠٦م، ص ٣٨-٣٩.

الذي يوشك أن يتحول إلى «ثورة»، وبين المطالب الديمقراطية.

الخطأ الثاني في المحـــاكاة، أن الثورة الخمينية كانت نموذجًا للصراع الديني العلماني ولكن في إطار شيعي، بينما في البحرين تحول الصراع بعد فترة وجيزة من تفجره ليصبح صراعًا شـــيعيًّا سُـــنّيًّا، وأخفق القادة في الحفاظ على الإطار الهشّ الذي جمعهم مع القوى الوطنية في البحرين.

الخطأ الثالث، هو أن الصفوف القيادية في التيار كانت قليلة الخبرة بالنســـبة لمخطط «محـــاكاة ثورة الخميني»، وحتى مع افتراض تلقيهم لتوجيهات خارجية؛ فـــإن محدودية التجربة الذاتية تبقى عاملاً مؤثرًا في تقليص القدرة على تحقيق نتائج حقيقيـــة، ويكفي معرفة أن اثنين من أبرز قـــادة «الانتفاضة»، وهما: عبد الوهاب حسين، وعلي سلمان، لم يكن عمر الأول يتجاوز في عام ١٩٩٤م الأربعين عامًا، والثاني لم يتجاوز التاسعة والعشرين من عمره.

هكذا جاءت المراحل تعسفية على غير ما خُطِّط له، بدءًا من مرحلة العرائض ثم محاولات الاحتكاك وتفجير الأحداث، ثم مرحلة الاعتقال الأول والمبادرة، ثم الاعتصام ثم الاعتقال الثاني، كلها خارج الســـياق، ورغم ذلك يصر ناشـــطو تلك المرحلة على أن «الانتفاضة» حققت أهدافها وحرّكت المياه الراكدة، وأن ما تلاها من إصلاحات إنما هو بعض ثمارها.

وقـــد أبدى منظرو التيار قدرة لافتة علـــى جمع المتناقضات في هذا الصدد، فيقول عبد الوهاب حسين عن المبادرة- كمثال- : «قلت للإخوة ونحن في السجن: المبادرة ضعيفة جدًا، ولكن إذا أجدنا أدوارنا؛ فإن السلطة سوف تعضّ أصابعها ندمًا على قبولها، وهذا ما حدث بالفعل»،[1]

هكذا حسب قوله؛ فإن المبادرة رغم ضعفها- جدًّا- إلا أنهم «خدعوا» السلطة لدرجة عض الأصابع، يقول ذلك مع أنهم لم يلبثوا أن تم اعتقالهم من جديد لأكثر من ثلاثة أعوام حيث تلاشت «الانتفاضة» وهم داخل السجن.

يطلق الباحث البحراني «عباس ميرزا» على هذه التجربة الثورية الفاشلة مصطلح

(١) عبد الوهاب حسين، مقال: تجربتي مع الشيخ الجمري، سابق.

«المعارضـــة الحالة»، ويقول: إن من طبيعة هذا النمـــط من المعارضة أن «تبرز وتختفي من الساحة دون تحقيق أهدافها، فهي بمثابة الوثبة أو الحركة السريعة، في الوقت الذي تكون فيه قوية ومخيفة، فإنها أمام المغريات المتلاحقة سرعان ما تزول، هذا الذي حدث بالفعل، فبعد ســـنوات ثلاث اســـتمرت فيها الانتفاضة قوية ومرعبة للسلطة السياسية، مضت إلى سلبيتها المتمثلة في الانزواء والابتعاد عن الأضواء إلا قليلاً، فمنذ ١٩٩٧م لم تســـجل منشورات المعارضة أحداثًا كبيرة وقوية». [١]

نســـتعرض في النقـــاط التالية أهم الملامح التي تشـــابهت فيهـــا «انتفاضة التســـعينيات» مع الثورة الخمينية لدرجة التطابق في بعض الأحيان، [٢] حتى في الأزمات التي تعرضت لها.

١- أساليب الاستثارة والتحريض:

اعتادت الجماهير - أو تدربت على- ممارســـة أسلوب الاحتجاج الجماهيري المصاحب للعنف منذ الثمانينيات (على ســـبيل المثال: أحداث ١٩٨٧- ١٩٨٨م)، وكانت الآلية المعتادة للاستثارة الشعبية تتمثل في وقوع حادثة مثل اعتقال بعض العلمـــاء أو القيادات، أو وقوع تصادم مع قوات الأمن، فيعقب ذلك تظاهرات ذات طابع عنفي تقود إلى مصادمات وتظاهرات جديدة، حتى يهدأ الأمر بعد فترة.

في مرحلة مـــا قبل «الانتفاضة» لجأ قادة التيار إلى أســـلوب العرائض، رغم تأكدهم من استحالة تحقيق نتائج إيجابية من خلاله بالنظر إلى طبيعة المطالب المتضمنـــة، وكان ذلك منهم اتباعًا لاســـتراتيجة «ركل الكرة إلى ملعب الخصم»؛ إذ يكون الـــرد المتوقع للحكومة برفض المطالب هو العامل الأهم في اســـتثارة الجماهير وتصعيد المواجهات.

اتبع قادة «الانتفاضة» نفس أســـاليب التحريض الثـــوري والتعبئة التي ميزت

(١) ديمقراطية الصولجان، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

(٢) تعتمد المقارنة في هذه الفقرة بدرجة أساسية على المعلومات الواردة في كتاب «إيران بين التاج والعمامة» تأليف أحمد مهابة، دار الحرية للصحافة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

الثورة الإيرانية، فكان واضحًا استخدام مصطلحات لها دلالاتها الخاصة في المعتقد الشيعي، مثل: «الشهادة، الدماء، ثورة الحسين»، على سبيل المثال: جاء في بعض يوميات الجبهة عن أحداث «الانتفاضة» هذه العبارات: «ولا تزال آثار الدماء ومخلفات الاشتباكات تغطي أرض المنطقة حتى صباح اليوم التالي»[١]، وفي اليوميات التي أصدرتها حركة أحرار البحرين، يمكن في إصدارات عام ١٩٩٦م فقط إحصاء نحو ثلاثين تكرارًا لكلمتي «دم، دماء» بينما تكررت كلمة «شهداء» نحو تسعين مرة.[٢]

كذلك استُخدمت مكبرات الصوت لتحشيد الجماهير، واستثارتها وجمعها، كما حدث عند تعرض كلّ من الجمري وعلي سلمان للاعتقال، واستُغِلت الجنازات والبكائيات المتواصلة في مناسبات الأربعين من أجل التعبئة والتحريض،[٣] وعقب تشييع جنازة أحد قتلى الاشتباكات مع الأمن - هاني عباس- خطب الجمري في الجماهير قائلاً: «إني أعلن الجهاد ضد هذه السلطة، وأنا مسئول عن كلامي هذا، وأتحمل أية نتائج مترتبة على ذلك». [٤]

ربما يفترض البعض أن قادة الحركات الاحتجاجية يحرصون على حقن دماء أتباعهم فلا تُهدر في مواجهات عبثية مع السلطة دون فائدة مرجوة، غير أنه في كثير من الأحيان تلعب الأجهزة الأمنية دورًا مهمًّا في تطوير العمل الثوري؛ بحيث إن مجرد الاشتباك معها يحقق هدفًا ثوريًّا بغض النظر عن المحصلة الفورية، بل ربما يكون تعاظم الخسارة ذا أثر أكثر فاعلية من محدوديتها، ويذكر د. عبد الهادي خلف -الناشط اليساري الشيعي- أن هذا الدور الأمني «يفوق أحيانًا دورَ حركات المعارضة وناشطيها. بل وتؤكد الدراسات المقارنة أن بعض الإجراءات الأمنية هي أكثر تأليبًا من عشرات البيانات السياسية. ولهذا يعتمد عددٌ من تكتيكات المقاومة المدنية على تفعيل دور أجهزة الأمن في تأجيج الغضب بين

(١) يوميات الانتفاضة الشعبية في البحرين، منتديات الصرح، سابق.
(٢) يوميات حركة أحرار البحرين، سابق.
(٣) النظر إيران بين التاج والعمامة، سابق، ص ٢٨٣.
(٤) يوميات الجبهة الإسلامية، بتاريخ ١٨-١٢-١٩٩٤م، سابق.

العموم وتسهيل تجنيد النشطاء والمتعاطفين مع مطالب المعارضة». [1]

مـــن التناقضات التي وقع فيها قادة «الانتفاضة» تمســـكُهم المبالغ فيه بمبدأ «ســـلمية الانتفاضة»، ورفض العنف بشتى صوره، رغم أن مسمى «الانتفاضة» في حد ذاته يستدعي كثيرًا من مظاهر العنف وتطبيقاته، يبدو التناقض صارخًا عند المقارنة بيـــن تأكيدات القادة على نبذ العنف، وبين التقارير التي كانت تصدرها الجبهـــة وحركة الأحرار؛ إذ كانت تصف أعمال العنف التي يقوم بها الثائرون في سياق التفاخر والثناء، يذكر أحد تقارير الجبهة على سبيل المثال: «اشتبك شباب الانتفاضـــة مع دوريـــة تابعة لقوات الأمن في منطقة ســـترة، وتمكنوا من إحراق سيارة جيب تابعة للدورية». [2]

ينتقد الشيخ حسن المدني -الناطق باسم جمعية الرابطة الإسلامية الشيعية- لجوء قادة «الانتفاضة» إلى نهج العنف، وينسب ذلك مباشرة إلى الشيخ علي سلمان، فيقول: «الشـــيخ علي ســـلمان - وأنا أحترمه جدًّا - ذكر في الحملة الانتخابية: نحن نفتخر بمرحلة التســـعينيات بتضحياتها وســـلندارتها.. ونحن نُذَكِّره بأننا ننبذ العنف ولا نعتز بالســـلندرات التي أرعبـــت الناس، وروّعت الآمنين، وأقضت مضاجعهم، ولم يكن لها أثر إيجابي على الناس». [3]

٢- الاحتجاجات العشوائية في ظاهرها، المنظمة في حقيقتها.. من يقود من؟

تظهر كتابات وحوارات عبد الوهاب حســـين هيكلية القيـــادة التي كان التيار يتبعها في مطلع التســـعينيات، ويتبين من إفاداته أن الشـــيخ عيســـى قاسم كان ممســـكًا بزمام الأمور، وهو الذي يوزع الأدوار، ويصدر التكليفات، ويعيد تشكيل الصفوف القيادية، وكان عبد الأمير الجمري نفسه ملتزمًا بتعليماته وتوجيهاته في هذا الصدد، ويذكر حسين أن قاسم أعاد ترتيب النخبة القيادية للتيار في الفترة التي سبقت سفره إلى قم على النحو التالي:

(١) عبد الهادي خلف، مقال: التغرير والتحريض، الوقت ١-١-٢٠٠٨م.
(٢) تقارير الجبهة، ١٧-١٢-١٩٩٤م، سابق.
(٣) حوار مع صحيفة الوسط، ملتقى البحرين، ١-٨-٢٠٠٧م.

الصف الأول، ويشمل: عبد الوهاب حسين، عبد الأمير الجمري، علي سلمان، حسن مشيمع، حيدر الستري، حمزة الديري، حسين الديهي، باقر الحواج، عادل الشعلة، وآخرين، وكان هؤلاء يجتمعون كل أسبوع لبحث موضوع خطبة الجمعة وهو ما أطلق عليه «منبر الجمعة»، وكان إخضاع الخطبة للتنسيق والإعداد المسبق بهدف تعبئة الجماهير وتهيئتها لمرحلة التحرك الواسع.

الصف القيادي الثاني، يضم: عبد الجليل السنكيس، عبد الحسين المتغوي، جواد فيروز، جلال فيروز، وآخرين.

الصف الميداني...

وارتكزت استراتيجية التحرك في ذلك الوقت على عدة محاور، من أهمها: تجاوز الحاجز الأمني وتكسيره، تفعيل التحرك الجماهيري، التركيز على الصيغة الوطنية في المطالبات، الصمود والثبات في مواجهة السلطة.[1]

هذه التركيبة القيادية تعطي إيحاءً قويًا بالاستعداد لعمل جماهيري على مستوى كبير؛ إذ لا معنى للقيادة الجماعية سوى الحاجة إلى التنسيق والمتابعة لأحداث متسارعة متشعبة، وهي مشابهة للحالة الإيرانية في مرحلة ما قبل وصول الخميني إلى طهران، وقد أشار حسين في أكثر من موضع إلى أن القرارات كانت تُتخذ بالتشاور داخل هذه المجموعة، وكانت أعمال كثيرة يتم ترتيبها من خلال هذا الفريق، مثل تجمعات العاطلين أمام وزارة العمل التي انطلقت استجابة لخطبة تحريضية ألقاها علي سلمان في مسجد الإمام الصادق بالدراز، وتكوين مجموعة من الرموز والعلماء الذين ذهبوا إلى مكتب وزير الداخلية في القلعة؛ احتجاجًا على الاعتقال الأول لسلمان، وتصرفهم بجرأة غير معهودة توحي بنية مسبقة للتصعيد.

مع وجود هيكل قيادي قوي للتيار؛ فإن وصف الجمري بأنه كان زعيمًا مطلقًا للشارع الشيعي في ذلك الوقت يفتقر إلى الدقة، فهذا «الإطلاق» يتعارض مع عدة

(١) عبد الوهاب حسين، مقال: تجربتي مع الشيخ الجمري، سابق، حوار مع صحيفة الوقت ٢٧-٦-٢٠٠٧م.

حقائق على أرض الواقع، منها أن عبد الوهاب حسين كان بمثابة العقل المدبر بالنظر إلى قدراته الفكرية والتنظيمية مقارنة بالجمري الذي يغلب عليه الطابع الشعبي الأبوي، وقد ذكر علي عاشور أن المخابرات كانت «تصنف الأستاذ بأنه العقل المدبر لمجموعة المبادرة، وأنه صاحب القرار الأول والأخير، كما تعتبره بأنه إنسان عنيد، بمعنى أنه إذا اقتنع بخطوة ما فإنه لا يتراجع عنها» [1]، وفي سياق «استلهام» ثورة الخميني؛ فإن حسين كان متأثرًا بها لدرجة أنه كان يعلّق صورة الخميني على جدار مجلسه. [2]

يوحي أسلوب تناول عدد من القيادات لزعامة الجمري، وتأثيرها داخل فريق العمل بحجمه الحقيقي في مجال اتخاذ القرار، يذكر علي سلمان أنه بعد عودته من قم بدأت زياراته للجمري، ثم لما سافر عيسى قاسم إلى قم أوصاه قائلاً: «لا تحسم أمرًا من غير الشيخ الجمري»، ورغم أن سلمان يذكر ذلك في سياق التأكيد على مكانة الأخير، إلا أن صياغة الجملة توحي بأنها مكانة تشريفية بوصفه مستشارًا، بينما الحسم في يد شخص آخر، كذلك يذكر حسين أن فكرة المبادرة لم تكن من لدن الجمري، بل طرحها مشيمع أولاً، ثم عُرضت على الجمري مع الآخرين، وحتى الكلمة التي ألقاها الجمري أمام وجهاء الشيعة ضمن الإعداد للمبادرة تمت كتابتها بصورة جماعية. [3]

وينسب البعض إلى عبد الوهاب حسين التصريح بعدم صلاحية الجمري للقيادة، وهو وإن كان ينفي ذلك، إلا أنه يقول عن الجمري: إنه «لم يكن ينظر لنفسه على أنه مصدر الشرعية في العمل، ولم ير أنه أوحد زمانه في الفهم والقيادة، وكان كثير التشاور من شركائه، ويعمل معهم كأحدهم، وكانت القرارات

(١) مذكرات علي عاشور، سابق ص ١٤٤، و«الأستاذ» لقب يختص به عبد الوهاب حسين في الأوساط البحرانية إذا ذُكِر مجردًا.

(٢) مذكرات علي عاشور، سابق ص ١٥١.

(٣) انظر مقال: تجربتي مع الشيخ الجمري، سابق، وحوار علي سلمان مع الوسط ١٢-١٢-٢٠٠٧م، وحوار عبد الوهاب حسين مع الوقت، سابق.

تُتَّخذ وفق آليات محددة واضحة، ولم يكن لسماحة الشيخ الجمري فيها خصوصية أو استثناء». [1]

هذا التحليل يقود إلى تساؤل حول دور عيسى قاسم أو الحلقات القيادية الأخرى للتيار، فبالنسبة لأعضاء لجنة العريضة كان تعاملهم المباشر مع عبد الوهاب حسين والجمري، وفي مرحلة لاحقة أضيف حسن مشيمع، إلا أن المشاركين في الاجتماعات اكتشفوا أن من يحضر لم يكن قادرًا على اتخاذ قرار فوري، ويقول د. عبد اللطيف آل محمود في روايته لأحداث تلك الفترة: «كانت القرارات تُتَّخذ فيما بيننا، لكن سرعان ما بدأ الشيخ الجمري يتحرج عن أخذ القرار في الجلسة.. كان يقول: سنرجع لتداول الفكرة.. كان هذا يعني أن آخرين صاروا مرجعيته.. أرجّح دخول أطراف أخرى على المشهد، وهي أطراف ذات قوة على الساحة، وإن كانت غير بارزة سياسيًّا في ذلك الوقت». [2]

من المهم في هذا السياق استحضار عبارة خطيرة، ذكرها حسين في أحد مقالاته لم يلتفت إليها رغم دلالتها، يقول: «لم تكن الأجهزة الأمنية تمتلك أية معلومات عن قيادة الانتفاضة، ولا تزال لا تعرف إلا اليسير»، [3] ما الذي تجهله أجهزة الأمن حول قيادة «الانتفاضة» حتى الآن بخلاف ما هو معروف، وما ذكرناه سابقًا، وهو «يسير» كما يؤكد حسين؟

أحد الاحتمالات المطروحة أن الحلقات القيادية للانتفاضة كانت تتجاوز الأطر الموجودة في البحرين وصولاً إلى عيسى قاسم في قم كمرحلة أولى، ثم جهات إيرانية كمرحلة ثانية.

رغم نفي حسين وجود متابعة من عيسى قاسم للعمل بعد سفره إلى قم، إلا أن الشواهد تدحض ذلك، فاهتمام الرجل بترتيب الأوضاع قبل سفره، وتأجيل السفر حتى عودة بعض المبعدين من قم، وهم الأكثر ولاءً له، وفي مقدمتهم علي

(١) ضياء النفوس وصفاء العقول في وعي المرحلة، لقاء حواري مطبوع في ملتقى فجر البحرين، عبد الوهاب حسين، ٥/١١-٤-٢٠٠٩م ، نسخة إلكترونية.
(٢) مقالات: التسعينيات.. العقد المر، صحيفة الوقت ج٢، سابق.
(٣) تجربتي مع الشيخ الجمري، سابق.

ســـلمان، وتقديمه لهؤلاء على الساحة رغم صغر سنهم آنذاك، كل ذلك يجعل من بقائه خارج السياق بمجرد سفره إلى قم أمرًا غير منطقي.

ويذكر علي ربيعة في تحليله للخلاف بين أحرار البحرين ومجموعة سلمان أن الأخير كان يُنظر له على أنه امتداد للشـــيخ قاسم، وأنه نسخة طبق الأصل منه، وكانت العلاقة بينهما توصف بأنها «حميمة»، [١] فلا يُعقل، والحال هكذا، أن يبتعد الرجل عن ساحة القرار، بينما تلامذته يديرون «الانتفاضة» في الميدان، وقد كان عيسى قاسم يصدر من مقره في قم بيانات حماسية [٢] موجهة للمجتمع الشيعي في البحرين على غرار البيانات والأشـــرطة التي كان الخميني يرسلها من منفاه إلى داخل إيران.

من ناحية أخرى، فقد انفرد علي سلمان بالتصرف في إطلاق مسيرة الماراثون دون تشاور مع مجموعته، وهو الحدث الذي دفع بالأحداث في مسارات متصاعدة، فهل بالفعل تصرف سلمان دون مشورة مرجعيته في قم؟

علـــى الجانب الإيراني، فليس من المعقـــول أن تتجاهل طهران هذا التصاعد المســـتمر في الأحداث داخل البحرين طيلة ثلاث سنوات، - هذا بافتراض أنها لم تتسبب فيه من الأساس- بينما يقيم على أرضها الرمزُ الشيعي الأول للبحارنة برفقـــة مئات من طلبة العلم ورجال الدين، وهو مع ذلك ملتزم بولاية الفقيه متبع لخط الإمام حريص على التواصل مع كبار المرجعيات الدينية في إيران.

الأمر البدهي أن التنسيق في هذه القضية قد بلغ مستوى من التعقيد يصعب الاطلاع على تفاصيله، ولكن يمكن تلمُّس شـــواهده، فقبل ١٤ عامًا من تاريخ بدء «الانتفاضة» كان علماء الدين الشـــيعة من البحرين يســـافرون إلى طهران للقاء الخميني وتهنئته بالثورة، وقد سبقت الإشارة إلى طلب بعضهم الدعم المباشر من الجمهورية الإيرانية لإقامة نظام مماثل في البحرين، يضاف إلى ذلك ما تكشَّـــف

(١) مذكرات علي ربيعة، الوقت ج٣، سابق.

(٢) تجد على هذا الرابط بعض هذه البيانات:
http://www.shaheed-bh.com/showthread.php?t=2038

عبر السنين عما يسمى «حزب الله البحريني»، وتلقي عناصره التدريب في مناطق مختلفة مثل لبنان وسـوريا، ونجاحهم في تنفيذ عدة عمليات تفجير في البحرين أثنـاء الاحتجاجات، غالب الظن أن ما ذكره عبد الوهاب حسـين حول «الكثير» الـذي لا تعلمه الأجهزة الأمنية حتى الآن عن قيـادة «الانتفاضة» يتعلق بالدرجة الأولى بخفايا الدور الإيراني وأبعاده.

٣- التحالف مع اليسار:

يمكن تحديد أسباب تحالف القوى الشـيعية الدينية مع الأحزاب والجمعيات اليسارية فيما يلي:

أولاً: تعزيـز التحرك الجماهيري في مواجهة الحكومة القائمة. (هيئة الاتحاد الوطني، الخمسينيات).

ثانيًا: حشـد الأصوات داخل المجلس النيابي لدعم قرار أو قانون. (المجلس الوطني في السبعينيات).

ثالثًا: استخدام القوى اليسـارية كغطاء لإبعاد تهمة الطائفية والتشويش على الأهداف ذات البعد الديني.

رابعًا: إضعاف موقف الحكومة من خلال توسـيع نطاق المعارضة خارج حدود المجتمع الشيعي.

عندمـا لا يتوفر أحد هذه الأسـباب؛ فإن تيار ولاية الفقيـه لا يعبأ بالقوى اليسـارية، بل يمكن أن يُظهِر لها العداوة بوصفها اتجاهات علمانية، وإذا توفرت الأسباب يُكال لهم المديح، ويظهر التسامح في التواصل والتعاون.

في مطلع التسـعينيات كان التنسـيق بين أعضاء لجنة العريضة -يسـاريين، دينيين- منتظمًا، وأبدى رموز الشيعة تسامحًا لافتًا مع ناشطين يساريين بارزين، وتنقل عفاف الجمري عن والدها موقفه الإيجابي من د. منيرة فخرو الناشـطة العلمانية المعروفة، فتقول: «والله يشـهد بأنني سمعت الوالد يروي قصة دعوتها للدخول- أي للتوقيع على العريضة النخبوية- وشرطها - المتعلق بحقوق المرأة-

ورضاه عنها، وعن شرطها بل ومدحه لمواقفها لاحقًا». [1]

رغـــم محاولة قادة التيار نفي «الطأفنة» اتـــكاءً على «وطنية» المطالب التي تضمنتها العريضة والتنوع الأيديولوجي بين أعضاء اللجنة، فإنه يُرد عليهم بأن تلبية هذه المطالب من شأنه أن يغيّر نظام الحكم تمامًا، خاصة في ظل تمســـكهم بدعـــوى الأغلبية، كما أن غلبة التواقيع الشـــيعية على العريضة يُعد «طأفنة» بحد ذاته.

مع تنامي الاحتجاجات وبروز نمطها العنفي؛ تراجع مستوى التنسيق الشيعي مع لجنـــة العريضة، وبلغ الإعراض ذروته بعد الإفراج عن جماعة المبادرة، وتصاعد الزخم الجماهيري، وكان أعضاء العريضة يعتقدون أن الحكومة هي صاحبة فكرة المبادرة، وعندما تبين لهم العكس شـــعروا بالصدمة، واعتبروا أن ذلك يدل على «غياب الحنكة والوعي السياسي لدى الرموز الدينية الشيعية»، ثم شعروا بالإهانة بعدما استقل جماعة المبادرة بالتفاوض مع وزارة الداخلية.

ويحكي ربيعة مواقف مزرية تعرض لها أعضاء اللجنة عندما بادروا بزيارة قادة الشـــيعة المعتصمين، ثم أثناء المهرجان الخطابي، وباتوا «يتســـولون» قدوم أحد الرموز الشيعية إلى اجتماعاتهم ليطلعهم على مجريات الأحداث. [2]

بعد ذهاب السكرة جاءت الفكرة، وتبين لقادة تيار ولاية الفقيه أنهم لم يحصدوا شيئًا سوى خروج المعتقلين، فوجدوا أنهم عادوا إلى نقطة الصفر، ومن ثَم تحولوا مـــن جديد إلى رفع شـــعارات الوطنية، والعمل الوحدوي المشـــترك، وعادوا إلى «الرفاق» الذين ينتظرون «الفرج» في لجنة العريضة، وكان غريبًا في أحد اجتماعات اللجنة أنه عندما اقترح الشيخ آل محمود ترك العمل الجماعي، واعتماد المبادرات الفردية في التواصل مع الحكومـــة كان أبرز منتقدي الاقتراح والمعترضين عليه: الجمري، وحسين، حيث دافعوا بشدة عن «وحدة العمل الوطني». [3]

(١) عفاف الجمري، مقال: انتفاضة التسعينيات، الإسلاميون لم يتفردوا، الوقت ٢٥-٩-٢٠٠٧م.
(٢) مذكرات علي ربيعة، ج٤،٥ سابق.
(٣) السابق ج ٧.

٤- الدعم الغربي:

لعبت الإذاعة البريطانية -بي بي ســـي- باللغة الفارسية دورًا نشطًا للغاية في دعـــم ثورة الخميني، فكانت تُبَلِّغ صوته إلى أبعد مدى، ووُصِفت بأنها «المنســـق» للثورة، كان الخميني يسجل كلماته في باريس، ثم تنقلها البي بي سي بصوته إلى إيران بالإضافة إلى دورها في بثّ إشـــاعات الحرب النفسية، مثل: هروب الشاه، أو جنونه، أو تنازله عن العرش، أو اغتياله.. إلخ، وانتشر مراسلو الإذاعة في كل مكان بإيران حتى المدن والقرى الصغيرة كانت مشمولة بالتغطية. (١)

دخلت البي بي ســـي على خط البحرين منذ عام ١٩٩٤م عندما ذهب مراسلها - حمدي فرج الله- لتغطية مؤتمر القمة الخليجي، لكنه بدلاً من ذلك قدّم تغطية حية متحيزة للاحتجاجات التي أطلقها الشـــيعة؛ لدرجة أنه تم طرده قبل انتهاء القمـــة، وبمجرد عودته إلى لندن جرى اتصال بينـــه وبين منصور الجمري الذي يـــروي ما حدث، فيقول: «كنت في اتصال روتيني بالإذاعة .. رد على الهاتف -أي فرج الله- وعرّفته بنفســـي، فقال: أنا أبحث عنـــك، لأنني كنت مع جماعتك في البحريـــن، قالوا لي اتصل بمنصور إذا أردت أيـــة معلومات جديدة.. ذهبت إليه، وأجـــرى معي مقابلة بثت لاحقًـــا، ومنها دخلت إذاعة لندن فـــي تغطيات نوعية ومباشرة عن الشـــأن البحريني»، في بعض الأحيان كان الجمري يتلقى التقارير من عائلته في البحرين عبر الهاتف، بينما هو يدلف إلى غرفة الأخبار.(٢)

مثـــال آخر على الدعم الغربي- البريطاني تحديدًا- الذي يحاكي فيه البحارنة ثورة الخميني، وهـــو اللورد إيريك إيفبوري عضو مجلـــس اللوردات البريطاني، ونائب رئيس المجموعة البرلمانية لحقوق الإنســـان، وهو متحمس قديم لشـــئون الشـــيعة في البحريـــن منذ العام ١٩٩٤م، عندما نظّم النـــدوة الأولى عن أوضاع المعارضة البحرانية، وفي فترة لاحقة أصبحت الندوة سنوية، ويحضرها باقة من رموز المعارضة في إحدى قاعات مجلس اللـــوردات، ويتم فيها الترويج للمظالم

(١) إيران بين التاج والعمامة، سابق ص ١٧٥.
(٢) ندى الوادي، مقال: أحرار البحرين، سابق.

المزعومة، وتضخيم شكاوى حقوق الإنسان بما يتناسب مع الأطر الغربية.[1]

وتتحدث كثير من التقارير ومصادر المعلومات حول شكاوى تقدمت بها البحرين عبر مسـئولين مختلفين إلى نظرائهم البريطانيين من توظيف لندن للمعارضين البحارنة اللاجئين فيها في مهام اسـتخباراتية غامضة، وفي المقابل يتم تسهيل حصول هؤلاء على حق اللجوء، ثم الجنسية في مرحلة تالية.[2]

٥- الجناح العسكري:

تثير مسـألة «حزب الله البحريني» جدلاً على الدوام، ما بين الإثبات الرسمي لوجوده والنفي الشـيعي والإيراني، وبعيدًا عن التسمية؛ فإن تحرير الحقائق في هذه القضية يوفر وقتًا وجهدًا، وهي كما يلي:

١- مـن الثابت بما لا يدع مجالاً للشـك أن إيران درّبـت وموّلت مجموعات عسكرية تهدف إلى زعزعة الأمن في دول عربية، وصولاً إلى الانقلاب في بعض الأحيان. (مثال: الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين).

٢- إيـران لم تتخل عـن هذه الاسـتراتيجية، حتى وإن انقلبـت على بعض المجموعات لأسباب خاصة، مثل: التيار الشيرازي، كل ما في الأمر أنها اكتسبت خبرة وحنكة في الإخفاء والتمويه.

٣- يعطي الواقع العراقي لمحات قوية عن مستوى الإمكانات التي توفرها إيران لتدريب وتجهيز المجموعات العسـكرية؛ لخدمة مصالحها، حتى وإن كانت هذه المجموعات على خلاف أيديولوجي مع إيران، فكيف بمن يتبنون ولاية الفقيه؟

٤- ملفات الخلايا النائمة والمتيقظة التي يتم كشـفها بصورة دورية في عدة دول عربية مع تعدد معسـكرات التدريب التي يتم إعدادهم فيها، سواء في سوريا أو لبنان أو إيران، تؤكد أن طهران لم تتخلَ عن هذا النهج في إدارة مصالحها في المنطقة.

يتبقى بعد ذلك التسمية التي تُطلق على هذه المجموعات، هل هي «حزب الله»

(١) انظر مقال: اللورد إيفبوري صديق البحرين، منصور الجمري، الوسط، ملتقى البحرين ١-١-٢٠٠٣م.
(٢) طارق العامر، سعيد الشهابي والهوية الضائعة، صحيفة الأيام ٢٠-١-٢٠١١م.

أم غيره، فهذه مسألة ليست ذات أهمية، طالما ثبت التورط الإيراني في تحريك هذه المجموعات وإدارتها.

أثناء «انتفاضة» التسعينيات، نُفِّذت عدة عمليات حرق وتدمير واعتداء وفق مستوى من التنفيذ لا يمكن بحال أن يكون عشوائيًا، علمًا بأن البحرين لا تعرف التجنيد الإجباري لمواطنيها، كما هو الحال في دول أخرى، فليس هناك مصدر لاكتساب خبرات عسكرية أو قتالية إلا خارج البحرين، ولا توجد معلومات كافية حول مسارات وتنقلات وتحركات العدد الكبير من البحارنة الذين سافروا أو أُبعدوا خارج البحرين في تلك الفترة خاصة إلى إيران، ولا يُستبعد أن يكون كثيرٌ منهم قد تلقى تدريبات واكتسب خبرات عسكرية أثناء فترات الغياب.

وقد أشار منصور الجمري إلى كتاب بعنوان «طريقة عمل حزب الله» صدر عام ١٩٨٥م، ومؤلفه كان من قياديي الدعوة، ولكنه تحوّل إلى خط الإمام، وألّف كتابه تنظيرًا لهذا التحول الجديد[١]، ويمكن هنا رصد حالتين مختلفتين:

الأولى: مجموعات تكونت بصورة عشوائية، انطلاقًا من حماستها لنهج «حزب الله» وخط الإمام، دون أن يكون لها روابط تنظيمية قوية أو هياكل حزبية، حتى وإن تطور عملها إلى مستوى استخدام العنف.

والثانية: هي مجموعات تم انتقاؤها من قبل جهات إيرانية؛ حيث دُرِّبت وجُهِّزت وكُلِّفت بمهام محددة، وليس هناك ما يمنع من حدوث تداخل بين الحالتين.

وينقل د.فلاح المديرس عن أحد أعداد مجلة النصر الشيعية الصادرة عن حزب الله الكويتي في عام ١٩٩٤م أن ولادة حزب الله البحريني جاءت متأخرة، وينتقد المحرر في ذلك العدد ما وصفه بـ«التنظيمات الدينية» القائمة في البحرين، سواء الموالية لـ«منظمة العمل الإسلامي» أي الرساليين، أو لحزب الدعوة العراقي، بمعنى أنهم غير موالين لإيران التي يمثلها حزب الله، واتهمت المجلة حزب الدعوة في البحرين بأنه «استطاع أن يصرف الحركة الإسلامية عن الجهاد، والدفاع، وحمل السلاح، في وجه الظلمة، بل حتى عن صيغ وأشكال

(١) منصور الجمري، مقال: تحرك الثمانينيات، سابق.

المواجهة السياسية، إلى العمل الحقوقي، والسقوط على أعتاب منظمات حقوق الإنسان والهيئات الدولية، عسى أن ترد إليهم شيئًا من حقوقهم المهدورة، وبدل المطالبة بتحرير البلاد، وطرد الاستعمار الأمريكي ... أنزلوا مطالبهم السياسية إلى الديمقراطية، والعمل بالدستور البحريني الذي يرسّخ الاستعمار». [1]

يشير هذا الانتقاد إلى التموجات التي كانت تتداخل في الأوساط الشيعية البحرانية ذلك الوقت؛ حيث كان القادمون من إيران يتقمصون النموذج الإيراني الخميني، وهو ما جعلهم في صدام مستمر مع بقايا الدعويين والرساليين.

احتلت قضية حزب الله البحريني مكانة بارزة عام ١٩٩٦م عندما أعلنت السلطات في شهر يونيو عن ضبط إحدى المجموعات المنتمية إلى الحزب، والتي تعمل من الداخل وتُدعم من الخارج، وتهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم، ووردت أسماء كثيرة بارزة في ثنايا التحقيقات، مثل: عبد الوهاب حسين، منصور الجمري، عادل الشعلة.. إلخ، وذكرت المعلومات الرسمية أن أعضاء المجموعة تدربوا في إيران وجنوب لبنان على أيدي عسكريين في حزب الله؛ بهدف العمل على إسقاط النظام في البحرين، وقد اتخذت السلطات عدة إجراءات بمجرد الإعلان عن المخطط، فطردت دبلوماسيًّا إيرانيًّا من المنامة، وأُرسل عبد العزيز الفاضل وزير التعليم إلى لبنان للتباحث مع المسئولين هناك حول معسكرات التدريب التي يوفرها حزب الله اللبناني، وتم اعتقال عدد كبير من الناشطين الشيعة، وأدلى كثير منهم باعترافات مهمة حول تلقيهم التدريبات التي شملت كيفية صنع المتفجرات والعبوات الناسفة، وفي نفس الفترة تقريبًا ضبطت سفينة إيرانية محملة بالأسلحة في المياه الإقليمية للإمارات، وكانت في طريقها إلى السعودية قريبًا من الشواطئ البحرينية، وتمثلت مهمتها في إمداد معارضي النظام بالعتاد اللازم لتسهيل مهمة الإطاحة بالحكم. [2]

إن العلاقة الخاصة التي تربط تيار ولاية الفقيه حاليًا مع حزب الله، والتعاطف

(١) مديرس، ج١١ سابق.
(٢) حقائق من انتفاضة التسعينيات، هاني الريس، ج٧ سابق.

الشـــديد الذي يبديه الشـــارع البحراني مع تطورات الساحة اللبنانية يؤشران إلى تجذر وقِدم هذه العلاقة، وأنها تتجاوز ما هو معلن، فلا توجد حماسة مماثلة يبديها البحارنة تجاه كيانات شـــيعية أخرى لا تختلف كثيرًا عن حزب الله، مثل: المجلس الأعلى والتيار الصدري، وحزب الدعوة في العراق.

أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان خطب علي سلمان عن أمين عام حزب الله؛ فقال: «سيدي أحبك، أحبك أحبك، لدماثة خلقك... ولأنك من نسل عليّ والحسين وفاطمة... لأنك عنوان للشرف في قبال الانحطاط ... رمز للصمود ... حكام العرب مطأطئة رءوسها وأنت رأسك مرفوع، لأنك تجسيد للإسلام.. بالروح بالدم نفديك يا نصر الله». (١)

هذه الخصوصية تنبئ عن علاقات ســـرية قديمة تجذرت وتعمقت في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، عندما بدأ حزب الله في تأسيس فروعه الخارجية في: الكويت، السعودية، البحرين، فلا شك أن التواصل عن قرب في هذه المرحلة أثمر خصوصية تبدو مظاهرها جلية في الوقت الحالي.

ومن الطبيعي أن ينكر قادة شـــيعة البحرين هذه التحليلات، وهم لا يختلفون في ذلك كثيرًا عن رفاقهم في التيار الرســـالي الذيـــن اتهموا الحكومة بالافتراء والاختراع، عندما اتهمت أتباعهم بتدبير محاولة انقلابية عام ١٩٨١م، ولكن تبين لاحقًـــا -وخاصة من خلال مذكرات عادل اللباد- أن ما خفي كان أعظم وأخطر بكثير، وحتى ينبري أحد الناشـــطين القدامى، فينشـــر مذكرات مماثلة عن تلك الحقبة، نُذَكِّر مرة أخرى بعبارة عبد الوهاب حســـين عن جهل الســـلطات بأكثر أسرار «الانتفاضة» حتى الآن.

(١) موقع الولاية الإيراني، منتديات البحرين، ١٩-٧-٢٠٠٦م.

المبحث الثالث
الأحزاب في المرحلة الثالثة

من المهم قبل تحليل معطيـــات المرحلة الثالثة، التعرف على تأثير الزعامات التاريخيـــة على تيار حزب الدعوة- خط الإمام، ومســـيرته الحزبية عبر مراحله الثلاث.

ثلاثية الزعامة البحرينية:[1]

البعض يعتبر أن المســـيرة السياســـية للبحارنة في الأربعين عامًا الأخيرة، هي في مجملها مسيرة الشيخ عيسى قاسم الذي كان حاضرًا في أغلب الفترات، وإذا غاب كان ظله ماثلاً، وكان الزعماء الذين يشغلون مكانه يتنحون عند عودته شاءوا أم أبوا.

شـــغل سليمان المدني منصب الزعامة إلى حين، حتى نازعه فيه عيسى قاسم ومن ثم تنحى، ثم انفرد قاســـم بالزعامة سنين متوالية، حتى إذا قرر الهجرة إلى قـــم، لمع نجمُ الجمري لافتًا، لكنـــه خبا بعد عقد واحد بمجرد عودة الزعيم مرة أخرى من قم، الطريف في ذلك كله أن «الزعيم قاســـم» اشـــتهر بين أتباعه بأنه زاهد في الرئاسة غير طامح إلى الزعامة.

١- المدني المؤسس:

كل من يتناول حزب الدعوة، ســـواء من المنتمين إليه أو من الدارسين له؛ يؤكد حقيقة اضطلاع المدني بدور المؤســـس، يقول منصور الجمري: «قدامى أعضاء حزب الدعوة يؤكدون أن الشـــيخ ســـليمان المدنـــي كان أول بحريني انتمى إلى حزب الدعوة الإســـلامية، وكان أول من دعا إلى تشـــكيل فرع للحزب بعد عودته إلى البحرين في منتصف الســـتينيات من القرن الماضي.. عندما انتظم عدد من الجامعيين الدارســـين في بغداد إلى حزب الدعوة.. عادوا إلى البحرين ليضموا

(١) سوف نتجاوز الإطار الزمني في هذه الفقرة من أجل تكوين رؤية متكاملة حول شخصيات القيادات التاريخية الثلاث لشيعة البحرين.

يدهم إلى يد الشـــيخ سليمان المدني، ويشرعوا في تأسيس أول نواة لفرع حزب الدعوة الإسلامية في البحرين..»[1].

إن معضلة إنكار المدني وتياره أي دور للرجل في حزب الدعوة تستدعي وقفة، فالإنكار يتعلق بدور انكشف أمنيًّا، وقد بَيَّض المدني صفحته من الناحية الرسمية بانتهاجه خطًّا مغايرًا للمعارضة الشيعية فلم يعد هناك ما يخشاه، كما أن إصرار مكتبـــه بعد وفاته على الإنكار، بل وتقديم الأدلة والتفاصيل التي تنفي -حســـب قناعاتهم- أي علاقة له بالحـــزب، أضف إلى ذلك أن من يثبتون دور المدني مع الحزب لا يجمعهـــم انتماء واحد في الوقت الحالي، فبعضهم من الوفاق وآخرون من تيار الجمري، وآخر من جماعة السفارة.. إلخ، ولا توجد دوافع واضحة لتواطؤ هؤلاء على إلصاق هذا الدور بالمدني..

كل هذه أمور تثير دهشـــة عارمة وتســـاؤلات حول مصداقية الأتباع إذا كانت مصداقية الزعماء على المحك.

يسرد القائمون على مكتبة المدني للمعلومات عدة أدلة يرون أنها تدعم قولهم، وهي:

- يذكرون أن «تهمة» تأسيس حزب الدعوة نُسِبت إلى الشيخ من بعض الأطراف الذين انخدعوا بظاهر علاقة الشيخ ببعض ناشطي الحزب في العراق والبحرين؛ لأنهم كانوا ينظرون عن بعد لا عن قرب، ونقلوا هذه الأوهام إلى الجهات الرسمية مما جعل الشـــيخ تحت الملاحظة الأمنية في بعض الأوقات، ومما جعله يتحدى قائلاً: أتحدى مخابراتكم أن تثبت عليّ أي انتماء حزبي.

- كل أدبيات حزب الدعوة وما كتب عنه بعد ذلك، وما نشر من الوثائق والكتب، وأهمها كتاب «حزب الدعوة» لصلاح الخرسان، تخلو تمامًا من ذكر الشيخ المدني أو الإشارة إليه.

- الشـــيخ الكوراني كما يقول عن نفســـه كان من مجموعة محمد باقر الصدر في الحزب العراقي.. «أرسلنا ســـؤالاً صريحًا للشيخ الكوراني عن علاقة الشيخ المدنـــي بحزب الدعوة؛ فكان جوابه بالنص: نعم أنا أشـــهد بأن فضيلة الشـــيخ

(١) منصور الجمري، مقال: من الدعوة إلى أحرار البحرين إلى الوفاق، سابق.

سـليمان المدنـي -قدس الله نفسـه- لم يكن يومًا في حـزب من الأحزاب، لا حزب الدعوة ولا غيره، وكان مشـربه -رحمه الله- مشرب علماء السلف الصالح الأخباريين، تغمده الله برحمته».

- لم يُسـمع من الشـيخ أبدًا تأييدٌ لمنهج من مناهج حزب الدعوة، ولا قبولٌ لتوجهاتهم، بل ولا اسـتخدام للمصطلحات الشـائعة في أدبياتهم أو أدبيات أي تنظيم آخر.

أما عن الاسـتدلال على انتمائه للحـزب بكونه ممنوعًا من دخول العراق بأمر حكومة البعث، فيقول المدني نفسـه: إن ذلك «بسـبب صداقتي ببعض الأفراد مثل السـيد عدنان البكا والسـيد مهدي الحكيم، وآخرين.. حسبوني على حزب الدعوة»[1].

لا يمكن تفسير هذا المسلك بعيدًا عن «التقية» ذات التطبيقات غير المتناهية في الثقافة الشيعية، وقد بلغت تطبيقاتها حدًّا من التعقيد يجعل هناك درجة من القبول في الأوساط الشـيعية لنفي الحقائق الواضحة دون توجيه لوم أو عتاب للمُنكِر، بل يتـم تفهُّم موقفه على ضوء التقيـة، وتوضيحًا: يصبح من حقي أن أنكر ما أرى في إنكاره مصلحة، رغم يقيني بأن أكثر الناس من حولي يعرفون حقيقة الأمر.

والمدني في مسـلكه هذا ليس منعزلاً؛ فله سلف وخلف، ما يجعل من التدوين الشـيعي للتاريخ عملاً تكتنفه شبهات كثيرة بسبب النهم المتزايد لإعادة صياغة التاريـخ الماضي وفق قناعات الحاضـر وضروراته، ومن ناحية أخرى؛ فإن هذه الحالة ترشـد إلى أهمية التعامل الحذر مع خطاب النفي والإثبات الشـيعي في البحرين فيما يتعلق بتفاعلات الساحة السياسية.

يزيـد من ارتباك تاريـخ حزب الدعوة في مرحلته الأولـى، أن كلا الطرفين: التيـار الدعوي، والتيار المدني، لديه نفس الرغبـة في تهميش دور المدني في إدارة شـئون الحزب من بعد التأسيس، وإن كان لدوافع مختلفة، فبعض الكتابات «الدعوية» تشـير إلى المدني بوصفه شخصية «رمزية» تمحور دوره الرئيس في

(١) انظر رد مكتبة المدني للمعلومات على صحيفة الوطن، ٢٠٠٥/١٢/٢٨م.

وضع حجر الأساس، فهو ليس بالضرورة مستحقًّا للقب زعيم الحزب.

بخلاف التأسيس، لعب المدني دورًا بارزًا في مواجهة الشيوعيين واليسار عمومًا في البحرين، وفي مطلع السبعينيات «بدت مواجهة اليسار من قبل حزب الدعوة خافتة، وهدأت المصادمات بينهما، فالدولة استطاعت أن تضرب قوى اليسار، وهنا بدأت حركة الشيخ المدني ونشاطه بالركود، فتسرب في هذه الفترة الكثير من أعضاء الحزب وجمدت العناصر الحركية»، وتراجعت حيوية التنظيم، فتم إرسال الشيخ عيسى قاسم من العراق ليكوّن قيادة بديلة للحزب في ظل وجود المدني في وضع استشاري[1]، حيث مارس دورًا قياديًّا في إدارة شئون الكتلة الدينية في المجلس، فقد عُقِدت اجتماعاتها دومًا في حضوره، وكانت بصماته واضحة على أدائها[2].

تَرسَّخ ابتعادُ المدني عن التنظيم بعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥م، ثم اغتيال أخيه عبد الله عام ١٩٧٦م، لكن سعيد الشهابي يروي موقفًا للمدني يؤكد انغماسه في العمل التنظيمي للحزب حتى عام ١٩٧٦م؛ حيث كان الشهابي يتابع دراسته في لندن : «في العام التالي ١٩٧٦م يزوره الشيخ سليمان المدني الذي كان في لندن لزيارة المحاكم، ويطبخ لهم «برياني» لذيذًا، ويتحاورون معه في شئون العمل السّرّي الذي يجمعهم»[3].

ترافق مع ابتعاد المدني عن الحزب –سواء كان ظاهريًّا في ذلك الوقت أم حقيقيًّا– اقترابه من النظام وانتهاجه خطًّا مغايرًا في توثيق العلاقات مع الجهات الرسمية، وهو توجُّه لم يعجب كثيرًا من قادة التنظيم، وأثار نِقْمتهم على المدني، وسبب ذلك هو تناقضه مع المرحلية المتبناة من الحزب، والتي تنص على أن مرحلة المواجهة هي التالية في الترتيب في حال توفر مقدماتها، فالمدني بذلك يضع العِصِيّ في دولاب المرحلية.

تعرض المدني، بسبب توجهه السياسي مع الدولة، إلى حملة انتقادات تصاعدت

(١) انظر حوار عيسى الشارقي مع الوطن، ٢٠٠٥/١٢/١٤م.
(٢) ندى الوادي، مقال: الدعوة، الشيعة، التنظيم، سابق.
(٣) مذكرات الشهابي، شاب السبعينات يتذكر، ج٥، سابق.

تدريجيًّا في سنوات لاحقة حتى بلغت حد الاستهزاء والسخرية، ومحاولة الاعتداء علـــى منزله واتهامه بأنـــه «عميل الحكومة»، وفي المقابل شـــن مؤيدوه وأتباعه هجومًـــا مماثلاً على تيار الدعوة الذي تحول إلى أحرار البحرين وخط الإمام ثم الوفاق، «والمســـتقبل القريب جدير بأن يكشف لنا ما أراد بيانه سماحته في تلك المرحلة ... سينكشـــف لنا اليوم وليس غدًا ما ألمح إليه وتنبأ به.. ســـيصل من يقصدهـــم ومن حذر من فكرهم وأهدافهم إلى أبعد مما نتصوره، وها هو زحفهم قادم يحمل الرايات الحمراء، ونحن إن لم نبصر الحقيقة، وإن لم ننظر بعقولنا إلى الواقع، ونقرأه من خلاله الوقائع والحوادث كما بيّن ســـماحته، سنجدهم وصلوا إلى مرحلة الهيمنة على عقول الناشـــئة، وانتزعوا منا أبناءنا من دون أن نستطيع فعل شيء»[1].

على المستوى الشخصي اختلف المدني عن رفيقيه: -الجمري وقاسم- بكونه ينتمي إلـــى عائلة علمية أخبارية معروفة، وكان والـــده محمد المدني من علماء الطائفة، وكذا كانت عائلة أمه آل حرز، ويمثل ســـليمانُ المدني نموذجَ رجل الدين الشيعي الذي يتبنى النهج التقليدي في تكثير عدد الطائفة من خلال كثرة الإنجاب، فقد كان له من الولد واحد وعشـــرون: تسع بنات واثنا عشر ولدًا، وموطن العائلة في قرية جد حفص حيث وُلد عام ١٣٣٩م، وتوفي عام ٢٠٠٣م[2].

٢- عيسى «القاسم» المشترك:

حتى تاريخ مولده تضاربت فيه الآراء: على موقع ويكيبيديا مولده عام ١٩٣٧م.. على موقعه الشخصي -مكتب البيان- لا يوجد ذكر لتاريخ مولده.. مصادر أخرى قالـــت: إنه من مواليد ١٩٤١م.. ذكر فـــؤاد خوري في كتابه أنه مواليد ١٩٤٣م [3]

(١) محمد إبراهيم المقابي، مقال: إعادة القراءة بعد الرحيل ٢٠٠٣/٥/٦م:
http://www.al/mousa.net/monasabat/almadani/index.htm

(٢) انظر ترجمته التي كتبها جعفر الشارقي بعنوان: شكر الإحسان في ترجمة الشيخ سليمان:
ttp://www.al/mousa.net/monasabat/almadani/index.htm

(٣) يُلاحظ أن خوري نظرًا لمعاصرته حقبة السبعينيات وإقامته في البحرين عامًا كاملاً ذكر بعض الشخصيات ترميزًا، فأطلق على الشيخ عيسى قاسم مثلا: الشيخ علي قاسم، انظر ص ٣٤٤.

.. في ملف صحيفة الوسط عن تيار الدعوة-الوفاق، أراحوا أنفسهم وقالوا: إنه مواليد ما بين ١٩٣٩م-١٩٤١م.

يصعب على وجه الدقة تحديد الملامح الشخصية للشيخ عيسى قاسم، فالبعض يَعُده رمزًا من رموز الثورية الشيعية في البحرين، يقود الجماهير والأحزاب والتظاهرات، ويطلق التصريحات الصدامية والقرارات المصيرية، وآخرون ينظرون إليه على أنه من أسباب تدهور العمل السياسي البحريني، بسبب شخصيته المترددة، وميله للهروب من المواجهة، ولجوئه الدائم للسفر خارج البحرين -غالبًا لإيران- في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى توريط القوى الشيعية في معارك جانبية تشتت قواهم لحساب ترسيخ زعامته.

مثل غيره من طلاب العلم والعلماء البحارنة، فقد انتهت مسيرته في طلب العلم نهاية مبهمة، فلا توجد ألقاب مثل: آية الله، أو آية الله العظمى، كما أن لقب «حجة الإسلام والمسلمين» أصبح مع كثرة تداوله في أوساط الحوزات لقبًا شعبيًّا ينتقص من قدر صاحبه ولا يرفعه إذا ما كان متقدمًا في السن، لذلك عادة ما يكتفي بذكر وصول - من يُترجم له- إلى مرحلة البحث الخارج واستمراره فيها عدة سنوات، مع إضافة بعض ثناءات العلماء والمراجع عليه، واضطلاعه بممارسة التدريس في الحوزة لبعض المستويات، وهي مهمة ليست عالية المقام في جميع أحوالها؛ إذ من المعروف أن طالب الحوزة يمكنه إذا ما انتهى من مرحلة -المقدمات مثلاً أو السطوح- أن يتولى تدريسها للصفوف التالية.

من الأنماط المتكررة في حياة الشيخ قاسم: اعتماده دومًا -قصدًا أو عن غير قصد- على نجاحات أو دعم الآخرين له، فمنذ بداياته الأولى تولى أخواه عبد الله ومهدي رعايته والإنفاق عليه في دراسته النظامية، ثم شجّعاه على السفر إلى النجف، وهناك التقى بالرفاق: عبد الله المدني وعبد الأمير الجمري وعباس الريس، وكان يعرفهم جميعًا معرفة جيدة قبل ذهابهم إلى النجف[1].

عندما تبنى حزب الدعوة ترشيح قاسم في انتخابات المجلس الوطني، كان

(١) خوري ص ٣٤٥.

لا يـــزال يدرس بالنجف، وأصـــر على البقاء هناك رافضًا العـــودة إلى البحرين و«الانغماس» بالسياسة، وقبل انتهاء موعد تسجيل المرشحين بأربعة أيام.. سافر أخوه مهـــدي إلى العراق وعاد بـــه وبعائلته، وكما يقول خوري بالنص «اســـتفاد علي- يقصد عيسى- من مسرحية الترفع عن السياسة، ففاز بالانتخابات بأكثرية مذهلة.. أكثرية لم تكن بالطبع من صنعه»[1].

لم يبد على الشـــيخ قاســـم في تلك الفترة أنه يكره «الانغماس» في السياسة، فقـــد غَرِق فيها قائدًا للكتلـــة الدينية داخل المجلس الوطنـــي، وقبل ذلك تولى رئاســـة جمعية التوعية عام ١٩٧٢م، ثم أصبح الرئيس الفعلي لحزب الدعوة طيلة الســـبعينيات، وحتى تـــم حله عام ١٩٨٤م، لتصبح مقولـــة «يكره الانغماس» ذات مدلول عكسي كما هو شائع في الثقافة الشيعية.

لا تتوفر معلومات عن كيفية وتوقيت انضمام عيســـى قاسم إلى حزب الدعوة، لكن المتوقع أنها حدثت في منتصف الستينيات عندما كان يدرس في كلية النجف، يؤيد ذلك حادثة اســـتدعائه إلى البحرين من أجل المشاركة في الانتخابات مطلع الســـبعينيات، ومن أجل مواجهة التمدد «المدرسي» في صفوف الدعويين؛ إذ من المنطقي أن يكون انضمامه للحزب قد ســـبق استدعاءه بعدة سنوات تكون كافية لتأهيله حزبيًا، ورغم كونه مُعَمَّمًا آنذاك إلا أنه يجب ألا يغيب عن الذهن كونه لم يزل شابًا صغيرًا لا يتعدى الثلاثين من عمره.

أبدى قاســـم حماسة واضحة في أداء مهمته الأولى لصالح حزب الدعوة «كان الشيخ عيسى قاسم أنشـــط بكثير من الشيخ سليمان المدني .. فقد أعاد إحياء نشاط الحزب فيما بدا وكأنه إعادة تأسيس جديد أو انبعاثة جديدة، فعمل قاسم على اســـتقطاب العناصر الحزبية القديمة من التي ثبتت على نهج الحزب، وأعاد تنظيم صفوفهم»[2].

يذكر الشارقي فروقات جوهرية بين شخصيتي المدني وقاسم، «عيسى قاسم

(١) خوري ص ٣٤٦.
(٢) عيسى الشارقي في حوار مع الوطن، سابق.

كان يختلف عن المدني في الجدية والعمل الدءوب والصبر[1]، وإن كان فيه بعض سلبيات القيادة، لقد كانت هناك إيجابيات في قيادة المدني لم تكن موجودة في قيادة الأخير، وفي قيادة الأخير إيجابيات ليست موجودة في المدني، كان المدني بشوشًا وكريمًا وذا شخصية اجتماعية، ويتمتع ببساطة آسرة، فيما كان قاسم جادًا وصارمًا وقليل الابتسام ويده أكثر قبضًا»[2].

عندما ابتعد المدني تدريجيًا عن الحزب عقب وفاة أخيه، انقسمت قيادات الحزب وكوادره في ثلاثة اتجاهات: اتجاه في قرية جد حفص بقيادة حميد مسعود، واتجاه من قرية الدراز بقيادة عبد النبي علي، واتجاه من قرية السنابس بقيادة أحمد عباس خميس، ودعا اتجاه الدراز إلى ترسيخ قيادة عيسى قاسم للحزب، وفي محاولة لتأمين الغطاء الشرعي اللازم من قيادات تنتمي إلى حزب الدعوة بالخارج، استفاد مؤيدو قاسم من حضور المرجع محمد حسين فضل الله والشيخ محمد مهدي الآصفي مؤتمرًا نظمته جمعية التوعية في البحرين في نهاية السبعينيات، لتأكيد شرعية تسلُّم قاسم للقيادة[3].

يلاحظ في السياق السابق أمران، أولهما: أن الاتجاه المؤيد لقيادة قاسم ظهر في قريته «الدراز»، ويعطي ذلك إيحاء بوجود علاقة له بتحريك هذا الاتجاه لدعم رئاسته. ثانيهما: أن كلا من حميد مسعود وأحمد عباس انشقا لاحقًا عن حزب الدعوة، وانضما إلى جماعة السفارة، فهل كان ذلك المسلك منهما كردة فعل مؤجلة على تولي قاسم للقيادة، أو بسبب إهماله لشأن المعتقلين عام ١٩٨٣م، أم أنه حدث لظروف أخرى؟

لعب قاسم دورًا أساسيًا في تسعير الخلاف بين الدعوة والجبهة، لكنه تميز بأسلوب خاص، فهو يحرّك الأشخاص من بعيد دون أن يتورط بصورة

(١) من الدلائل على ذلك تمدد جهود قاسم خارج البحرين حيث قام بزيارة إلى لندن عام ١٩٧٧م لحضور مؤتمرٍ نظمته رابطة الشباب المسلم التي كان يرأسها سعيد الشهابي المبتعث إلى لندن، وكانت مجموعات الطلبة البحارنة تُكلف بجمع التبرعات للعمل الحزبي. انظر مذكرات الشهابي ج٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ندى الوادي، مقال: الدعوة صعودًا وهبوطًا، الوسط ٢٠٠٧/٨/١٩م.

مباشـــرة، ومن ثم تَلقَّى الدعويون الضوءَ الأخضـــر فانبعثوا يهاجمون، وينتقدون التيار الرســـالي بجميع رموزه، «وكان بعض هؤلاء الأفراد -كما أتذكر- من حزب الدعوة يحرصون على اقتناء وقراءة كتب الســـيد محمد الشـــيرازي للسخرية به في المحافل أين ما ذهبوا، وكان هذا ديدنهم وشغلهم الشاغل»، أما عيسى قاسم فكان -حســـب الشارقي- «يعلم بمثل هذه الأمور وكان ينسجم معها نفسيًّا، ولكنه لم يتورط بشـــكل مباشر في صراعات إنما كان يترك الأمر للآخرين ليؤدوا هذه الوظيفة، المنافســـات كانت بين الكبار في الحقيقـــة، ولكنها كانت تنعكس على ألسنة الصغار»[1].

على صعيد تميُّز الشـــيخ قاســـم بإيحاءاته للجماهير، يُذكر أنه عقب أحداث الشـــغب في موسم الحج عام ١٩٨٧م التي تسبب فيها الحجاج الإيرانيون، تَفَاعَل شـــيعة البحرين مع الحدث شجبًا واســـتنكارًا، حتى قال الشيخ قاسم في إحدى خطبـــه ما معناه: إنـــه «لو كان بيده حجر لرمى به أميركيًّـــا»، عندها ذهبت إليه مجموعة من الشباب تسأله إن كان يسمح لهم بتنفيذ ما قاله، فأوضح لهم أن «ما قاله لم يكن يقصد منه التنفيذ الفعلي، وهو الأمر الذي دأب قاسم على القيام به؛ حتى لا تتكرر تجربة حزب الدعوة.. بحسب ما يرى بعض المراقبين». [2]

عقـــب انتصار ثورة الخميني، صـــار لغط كبير داخل حـــزب الدعوة حول ما يجب أن يكون عليه الموقف من الثورة،[3] خاصة وأن نظرية ولاية الفقيه -شـــعار المرحلـــة الإيرانية- تختلف عن الطرح الدعوي المســـتند إلى تأســـيس حكومة إسلامية منتخبة مع الاستفادة من المرجعية كواجهة دينية للعمل، وبناء على ذلك؛ فإن القيادة لا تكون للولي الفقيه، وإنما «لمن يتقدم ويتصدى» لها. [4]

بعد ســـنوات قليلة على بدء الثورة ظهرت دلالات على أن الشـــيخ قاسم أجرى تعديـــلات فكرية على قناعاته تطويرًا لها، بما يتناســـب مـــع الوضعية الإيرانية

(١) حوار مع الوطن، سابق.
(٢) ندى الوادي، مقال: التيار في مواجهة السلطة، صحيفة الوسط ٢٠-٨-٢٠٠٧م.
(٣) سيأتي تفصيل ذلك لاحقًا.
(٤) انظر أحمد الكاتب، الشيرازي ص ٤٦.

المتزايـــدة في نفوذهـــا وقوتها، وكان الضحية هو حـــزب الدعوة بكيانه ومنهجه القديم، «كانت مناهضة دعوى الحزبية قد بدأت تتبلور في فكر الشيخ قاسم حتى وصل إلى الكفر بالعمل الحزبي، وقبل سقوط الحزب وحلّه من قِبَل السلطة، وكان حينها رئيسًـــا لجمعية التوعية، بدأ وقتها يؤمن بمنهج الإمام الخميني في العمل العلنـــي والجماهيري بدون إخفاء أجندة سياســـية ما، بيد أن هذا النهج الجديد الذي استهوى الشيخ قاسم لم يُقدر له أن يُفَعَّل في الميدان؛ إذ سرعان ما سقط الحزب في قبضة الدولة»[1].

يفتقد كلام الشـــارقي إلى الدقة مرة أخرى، فأولاً: لم «يكفر» قاســـم بالعمل الحزبـــي، وإنما تمرد على الكيان المتمزق المتفكك –حزب الدعوة– الذي لم يعد صالحًا للتقدم إلى الأمام، وبالاســـتناد إلى حقيقة أن البحارنة دائمًا يتطلعون إلى القوة الخارجية طلبًا لدعمها وتأييدها؛ فإن المقارنة بين حزب الدعوة «المتهلهل» خارجيًا، وبين ثورة الخميني التي أسســـت دولة كبرى، هي مقارنة نتائجها معلومة ســـلفًا، كما أن إشـــكالات العمل الحزبي الأمنية قد لفتت قاســـم إلى أهمية أن يطوّر دوره إلى مســـتوى «المرشد» المحلي في البحرين، بعيدًا عن الانخراط في الأعمال اليومية ولوازمها الأمنية، وكان أحد أسباب هذا التوجه لديه هو الصدمة التي تلقاها عندما اكتشـــف إدلاء المعتقلين من أعضـــاء اللجنة القيادية للدعوة باعترافـــات مذهلة عن عمل الحـــزب وعلاقته بهم[2]، وهو مـــا وضعه في حرج شـــديد مع الدولة، وأضعف موقفه وصورته، وتبـــدى ذلك في اللقاء الذي جمعه هو وســـليمان المدني مع رئيس الوزراء البحريني، «بدا الشيخ عيسى مهزومًا؛ إذ سقطت أسراره أمام الحكم»[3].

وثانيًا، فالخميني لا يتبنى مبدأ «علانية» العمل، فالثورة الخمينية هي «كهف أسرار» لم يُسبر غوره حتى الآن رغم انقضاء أكثر من ثلاثين عامًا، والذي يصح قوله هو أن

(١) عيسى الشارقي، حوار مع الوطن، سابق.
(٢) ندى الوادي، مقال: الدعوة صعودًا وهبوطًا، سابق.
(٣) عيسى الشارقي في حوار مع الوطن، سابق.

منهجية الخميني تعتمد على جزء ســـري تنظيمي يهدف إلى تثوير الجماهير، وآخر علني تبدو فيه الزعامة الشعبية مع الجماهير الثائرة في نسق واحد.

الأمر ببساطة أن الشيخ قاسم خلع قناع «الدعوة» الصدرية، وارتدى قناع «ولاية الفقيه» الخمينية، ولم يكفر بالعمل الســـري مطلقًـــا، بل تراجع عن فكرة تحقيق الأهداف عن طريق تحويل المجتمع إلى تنظيم ســـري، في مقابل تأييد فكرة أن يقتصر دور التنظيم السري على تحريك الجماهير لتحقيق تلك الأهداف.

بعد انتهاء أزمة حزب الدعوة دخـــل التيار في مرحلة جديدة تمامًا وبَهَتَ دور عيسى قاسم نسبيًا –أو علنيًا– بعد تجربته التنظيمية السابقة، لكنه لم يتخل عن دوره الزعامي، فقد تولى الإمامة في مسجد الخواجة بالمنامة –وهو مسجد كبير ومركز لشيعة البحرين، ومنه تنطلق المسيرات، وتتجمع التظاهرات– خلفًا لأحمد علوي الغريفي، الذي توفي في حادث سيارة، وكان ذا شعبية كبيرة، وتميز بتواصله مع جمهور المصلين، «غير أن المصلين شـــعروا بالفرق بعد فترة بسيطة، فطبيعة الشـــيخ عيسى قاسم تختلف عن طبيعة الســـيد؛ إذ إن الأول لم يكن يتواصل مع المصلين بالحديث والنقاش مثلما كان يفعل الثاني»[1].

ســـافر الرجل إلى قم بإيران مطلع التسعينيات تاركًا الدفة للشيخ عبد الأمير الجمري، واختلفت التقديرات حول أســـباب سفره، فالبعض يقول: إن السبب هو التفرغ لاســـتكمال مسيرة طلب العلم، وآخرون يقولون: إنه سافر بناء على صفقة مع الحكومة التي أصرت على إبعاده[2]، مكث قاســـم في قم تســـع ســـنوات لكنه عاد من جديد في العام ٢٠٠١م، ليقود أيضًا الســـاحة الشيعية التي كانت متهيئة لاستقباله بعد أن قام أنصاره بعملية «حرق» لزعامة الشيخ عبد الأمير الجمري.

انفرد قاســـم بالزعامة من جديد، وأثارت مواقفه ردود أفعال كثيرة داخل تياره وخارجه، لكن مع اســـتحضار ما أشـــير إليه في بداية الفقرة من اعتماد قاســـم بصـــورة متكررة على آخرين يدعمونه أو يروجون له، يمكن فهم كثير من المواقف والأحـــداث في العقد الأخير، يمكن أن تصاغ هذه الفكرة في كلمات قليلة: تعتمد

(١) الوسط ٢٠٠٧/٩/٨م.

(٢) أحمد رضي، مقال: تجربة حزب الدعوة في البحرين، الوقت ٢٠٠٩/٤/١٧م.

شعبية الشيخ قاسم بالدرجة الأولى على تأثيره في المجموعة المحيطة به القريبة منـــه أو التي ترتبط مصالحها بديمومة زعامته، وهؤلاء يقومون بمهمة الترويج له في الوسط الشيعي العام، وترسيخ رمزيته وقيادته.

من الأمثلة الصارخة على هذا التحليل لشـــخصية قاسم، موقف الشيخ حيدر الســـتري، وهو نائب عن جمعية الوفاق في البرلمان وأحد المبعَدين الثلاثة عام ١٩٩٥م مع رفيقيه علي ســـلمان وحمزة الديري، خَطَبَ حيدر الستري في مسجد فاطمة يوم الجمعة بقرية ســـترة في أغســـطس ٢٠٠٩م فكان موضوعه شخص الشـــيخ عيسى قاســـم، فقال: إن «القيادة الشـــرعية الحقيقية بالنسبة إلينا في البحرين .. تتمثّل بوضوح في شخص سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم»، ومضى الســـتري يطنب في مديح قاســـم فقال: «أقول دون مبالغة أو مزايدة: إن سماحة الشيخ عيسى أحمد قاســـم هو عليُّ هذا العصر في البحرين، ومن اشتاق لرؤية علي بن أبي طالب [ع]، ومن يتوق أن ينظر إلى عليّ [ع]، فلينظر إلى وجه سماحة الشيخ عيسى قاسم»[١]، وقال الستري منوّهًا بسبب مبالغته في مديح قاسم: «هذا الكلام لم يأتِ من فراغ ولكنه نتيجة اطلاع والتصاق بسماحة الشيخ عيسى قاسم إضافة إلى لقاءاتي المباشرة لمدة أربع سنوات، وهي مدة عملي معه في المجلس الإسلامي العلمـــائي»[٢].

أثارت خطبة الســـتري ردود فعل غاضبة، مما اضطر الشيخ قاسم نفسه إلى التعليق من على منبر الجمعة في الدراز واصفًا التشبيه بأنه «جرأة غير محتملة»، وأصدر المجلس العلمائي بيانًا مقتضبًا لا يرفض أو يؤيد، وعبر الرافضين لانفراد قاســـم الإجباري بالزعامة البحرينية عن مخاوفهم من تزايد أعداد المعصومين «كل ما في الأمر أننا خفنا، خفنا أن نمرر زلة كهذه بصمت، فنستيقظ لنجد لدينا عشرين معصومًا وتشبيهات أخرى ترفع مراجع آخرين لمصافّ الأنبياء»[٣].

(١) قد لا يمثل التشبيه بالصحابة إشكالاً من الناحية الشرعية بعيدًا عن هذا المثال، لكن بالنسبة للشيعة يُعد هذا التشبيه تجاوز للخطوط الحمراء؛ لأن عليًا رضي الله عنه معصوم في معتقدهم.
(٢) صحيفة الوقت ٢٠٠٩/٨/٢٢م.
(٣) الصحفية الشيعية لميس ضيف، مقال: هذا ما نريده من عيسى قاسم، الوقت ٢٠٠٩/٨/٣٠م.

عند التأمل في مسيرة الشيخ قاسم عبر أربعين عامًا تقريبًا، يُلاحظ أنه يفتقد لكثير من مقومات الزعامة السياسية الجماهيرية، فلا ترد في تراجمه مواقف تنمّ عن بطولة أو صمود أو تضحية بارزة، أيضًا لم يتعرض للاعتقال أو السجن، على العكس من ذلك كان في وقت الأزمات إما ينعزل أو يسافر أو يهادن، وهي مسالك لا تنتج شعبية، كما ليست له إصدارات فكرية يتمحور حولها عمل التيار، وهو ليس الأكثر علمًا في البحرين، فهناك من هو أكثر منه علمًا وأصغر سنًّا مثل الشيخ حسين نجاتي -من أصل إيراني- والشيخ محمد سند، وكلاهما له بحوث فقهية استدلالية على طريقة الحوزة الشيعية، وهي بحوث تضعهما على الطريق إلى حيازة الألقاب العلمية المعروفة[1]، بينما قاسم لم تنشر له بحوث على هذه الشاكلة، كذلك من حيث الخطابة؛ فإن الساحة الشيعية تمتلئ بكثيرين ممن يجيدون الخطابة ويهزون المنابر.

هذه الشواهد تدعم القول بأن الشيخ قاسم زعيمٌ صنعه الآخرون، وأتقن هو ممارسة دور الزعيم مع قدرة على المناورة والتأقلم وتقمص حالة زئبقية مرادفها في الثقافة الشيعية الدينية: الاحتياط، «في إحدى اللقاءات مع السيد محمد باقر الحكيم سألته عن وضع الشيخ عيسى قاسم في حوزة قم، وكان ذلك في العام ١٩٩٧م تقريبًا، فلم يعلق كثيرًا، لكنه قال: إننا نعرفه بالشيخ المحتاط»[2].

ولأن رفاقه الذين انشقوا عليه يعرفون الحقيقة جيدًا فقد رفعوا شعارًا جديدًا يهدف إلى كسر «التابو البحريني» ألا وهو حرمة التعدد القيادي المرجعي السياسي، من هؤلاء عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع، وعبد الجليل المقداد، وحسين النجاتي، وسعيد النوري .. إلخ، كلهم يطالبون بتعدد المرجعية السياسية وعدم انفراد عيسى قاسم بالقرار السياسي الشيعي.

هذه الدعوة التعددية أثارت مؤيدي مبدأ «الزعامة الأبوية»، فالأب واحد لا

(١) انظر مقال عباس ميرزا المرشد، الفقيه البحراني، الوقت ٢٠٠٨/١٢/١١م، وكذلك مداخلات الشيخ حسين آل عصفور في منتدى شبكة عالي الثقافية ٢٠٠٩/١٠/٢٣م حول موضوع: هل بلغ عيسى قاسم مرحلة الفقاهة والاجتهاد؟

(٢) عباس ميرزا المرشد، مقال: الشيخ المحتاط وقائمة الوحدة الوطنية، الوقت ٢٠٠٩/٨/٢٠م.

يتعدد، يقول الشـــيخ حسن ســـلطان النائب عن جمعية الوفاق: «التيّار الإسلامي الشّيعيّ في أغلب مســـاحته، بما تمثّله جمعيّة الوفاق من واجهته السياسيّة، تيّار مظلّته ومرجعيّته تتمثّل في ســـماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم والعلماء، يعني أنّ السّلطة تقرأ الشيخ عيسى أحمد قاسم على أنّه مرجعيّة لهذا التيّار بصفة عامّة، والإخوة السنّة يقرءون ذلك أيضًا، وكذلك الإخوة اليساريون»[1].

ويقر ســـلطان في خطبته بأحقية الشيرازيين في مرجعيتهم الخاصة، وأحقية تيـــار المدني في مرجعيتهم الخاصة، أما ما ســـوى ذلـــك، فلا مجال لمزيد من المرجعيات المحلية، وعلى الجميع الرجوع إلى عيسى قاسم.

٣- فإن لم يكن مدني ولا قاسم.. فالجمري:

كان الجمري رفيقًا لعيســـى بن قاســـم في النجف أكثر من خمس سنوات من منتصف الســـتينيات وحتى عودة قاسم إلى البحرين عام ١٩٧١م، لكنه تميز بأنه أكثر رفيقيه -المدني وقاســـم- مُكثًا في النجف، فقد امتدت إقامته من ١٩٦١م -أو ١٩٦٢م فـــي مصادر أخرى- إلـــى ١٩٧٣م، وهذا يدعم فرضية انضمامه إلى حزب الدعوة عن طريق الفرع الرئيس في العراق.

لم يُثمر طولُ مكثه بالنجف تقدمًا في المســـتوى أو تفوقًا في الرتبة العلمية[2]، فقد ظَل منذ عودته ظِلاً لكلا الرجلين، لكنه كان محبوبًا على المستوى الجماهيري خاصة في قريته بني جمرة، ولم ينفرد بالزعامة إلا حين خلت الســـاحة من رموز الصف الأول في حزب الدعوة المؤهلين لتســـلم «الأبوية» على شيعة البحرين[3]،

(١) من خطبته في مسجد الزهراء، مدينة حمد، ٢٠٠٩/٢/٢٧م، ملتقى البحرين ٢٠٠٩/٣/٩م.

(٢) يحتاج الدارس في حوزة النجف إلى ١٥/١٢ عامًا من الدراسة المنتظمة في مرحلة بحث الخارج فقط، وهي الثالثة في مراحل التعليم الحوزوي بعد المقدمات والسطوح، أي أن الجمري ورفيقيه لم يمكثا في النجف المدة الكافية لبلوغ رتبة الاجتهاد، وإنما حصلا عليها عن طريق شهادة بعض العلماء لهم، انظر مقال عباس المرشد، الفقيه البحراني، سابق، وكذا مداخلات حسين آل عصفور، سابق.

(٣) اعتاد كل من قاسم والجمري استخدام كلمة «أبنائي» عند الحديث عن المجتمع الشيعي، ولعلهما اقتبسا ذلك من باقر الصدر الذي كان يستخدم نفس الكلمة، وفي آخر كلماته قبل إعدامه خاطب الشعب بقوله: أنا أعلن لكم يا أبنائي أني صممت على الشهادة، ولعل هذا آخر ما تسمعونه منّي.=

وفي الأوقات التي تواجد فيها الثلاثة على الساحة كانت الكفة تميل تدريجيًّا للشيخ قاسم دون الباقين.

لم يتمتع الجمري بكثير من ميزات المدني وقاسم، مثل: الحنكة السياسية، والقدرة على المناورة، وتحريك الأتباع، لكنه كان ملائمًا من حيث توفر شروط «الأبوية» في شخصيته، فهو الأكبر سنًّا[1]، وخلفيته التاريخية في امتهان الخطابة في المآتم ومواسم العزاء منحته قبولاً شعبيًّا واسعًا.

إن ارتباط تأثير الجمري الزعامي بشخصية عيسى قاسم يبدو غريبًا، فعندما اختير الجمري كي يترشح للمجلس الوطني، أبرق إليه قاسم في النجف يطلب منه ضرورة العودة للترشح، وعندما فاز في المجلس حصل على المركز الثاني من حيث عدد الأصوات بعد قاسم أيضًا، ثم تم تعيينه نائبًا لقاسم في جمعية التوعية ٦ سنوات، ولم تبرز زعامته إلا بعد انزواء قاسم ظاهريًّا في النصف الثاني من الثمانينيات، ثم بعد هجرته إلى قم مطلع التسعينيات، ثم فقد الزعامة لحساب قاسم أيضًا عندما عاد الأخير من قم عام ٢٠٠١م، وتراجع الجمري إلى خارج الساحة هذه المرة.

في تلك الفترة كانت العلاقات متوترة بين ثلاثتهم، وإن كانت بدرجة أقل بين قاسم والجمري، منها بين الجمري والمدني أو بين قاسم والمدني، رغم هذا الخلاف كان بعض العاملين في الساحة يعتبر هذا التواجد «الثلاثي» عنصر توازن مطلوب، ويبدي قلقًا بالغًا من رحيل اثنين وبقاء الثالث، «وأما الأثر الذي سيتركه رحيل هذه الشخصية –سليمان المدني– على ميزان القوى بين فئات النشاط السياسي والاجتماعي، فهو كبير جدًّا إذا ما أضفنا إلى ذلك غياب الشيخ عبد الأمير الجمري، حفظه الله وشافاه من كل مرض، فكم كانت البلاد بحاجة إلى ذلك التعدد بين تلك الأقطاب ومرئياتها وتصوراتها وخبراتها»[2].

=موقع عبد الله الغريفي، مقال: دراسة في حياة الشهيد الصدر ٢٠٠٧/٤/١٣م.

(١) مواليد ١٩٣٧م، وقيل ١٩٣٩م.

(٢) كريم المحروس، مقال: جادلتنا فأكثرت جدالنا، موقع الموسى:
http://www.al/mousa.net/monasabat/almadani/index.htm

يلتزم الجمري باستفتاء المراجع -وهو الموسوم بـ «العالِم» في بلده- قبل كل خطوة مفصلية في حياته السياسية، وهو التزام يُظهِر مستوى تأثير المراجع في العمل السياسي الشيعي بطريقة غير مباشرة، فعندما طُلِب من الجمري الحضور من النجف للمشاركة في انتخابات المجلس الوطني، استفتى في ذلك كلا من باقر الصدر، والشيخ محمد أمين زين الدين، فأفتاه الأول بوجوب الموافقة، والثاني بالجواز، ومن ثم عاد إلى البحرين، وعندما طُلَب منه مسئولون في الدولة أن يقبل التعيين في المحكمة الشرعية بالدائرة الجعفرية، استفتى المرجع الأعلى أبو القاسم الخوئي والشيخ محمد أمين زين الدين، قبل أن يوافق على تسلم المنصب[1].

خلافًا لكل من المدني وقاسم، تميزت زعامة الجمري «١٩٨٨-١٩٩٩م» بطابعها الجماهيري المباشر، ورغم وجود صفّ قيادي كبير ضمن التيار -الدعوي- يتحرك تحت واجهة زعامة الجمري، إلا أن الرجل لم يكن يملك الصلاحيات الواسعة التي كانت لرفيقيه السابقين في اتخاذ القرار أو في تحريك القيادات، خاصة في مرحلة ما قبل اعتقالات عام ١٩٩٥م.

اعتمد الجمري في معارضته ذات الطابع الجماهيري على استخدام أسلوب «العرائض» النخبوية والشعبية، «أقول لك شاهدة من داخل منزل الجمري بأنه طوال حياته كان يبادر بعرائض، فلديه عريضة مشابهة للنخبوية قبل سنة ١٩٨٠م وأخرى سنة ١٩٨١م، ومن ضمن المطالب المطالبة بإطلاق المعتقلين وعلى رأسهم الشيخ العكري، ولكن لم يكتمل عنده نصاب التوقيعات من العلماء فلم يرفعهما .. وفي سنة ١٩٩١م كانت له عريضة بالاشتراك مع السيد كاظم العلوي تضم مجموعة مطالب شعبية إصلاحية، وعلى رأسها إطلاق سراح جميع المعتقلين»[2].

(١) انظر ترجمة وافية للجمري في منتدى الصرح الوطني ٢٠٠٨/١٢/١٧م:
http://www.wattaninet.net/forum/showthread.php?t=89798

(٢) عفاف عبد الأمير الجمري، مقال: حول ما كتب عن انتفاضة التسعينيات، الوقت ٢٠٠٧/٨/١٨م.

على حافة المرحلة الثالثة

هكذا بلغت الحركات الدينية الشـــيعية في البحرين حافة المرحلة الثالثة بعد إقرار الميثاق والدستور، ومن ثم الولوج إلى حقبة المشاركة السياسية، وقد سبق تنـــاول المرحلتين الأولى والثانية وفق رؤية متكاملة؛ اســـتنادًا إلى وجود نقطتي بداية ونهاية لكل منهما، فكانت كل مرحلة بمثابة دورة كاملة من الصعود والهبوط، أمـــا المرحلة الثالثة؛ فلأنه ليس بين أيدينا إلا نقطة بدايتها، حيث لا تزال حقبة مفتوحة أمـــام كافة الاحتمالات؛ فإن تناولها بالبحث والتحليل ســـيكون مختلفًا، وذلك بالإشارة إلى أبرز محطاتها ومنعطفاتها وملامحها دون الاستغراق في سرد تفصيلي، مع توقع المسارات المستقبلية التي يمكن أن تسلكها الحركات الشيعية من خلال خيار المشاركة السياسية.

علـــى عتبة المرحلة الثالثة كان واضحًا أن التيار الرســـالي لا يزال في حالة كمون وتراجع في مقابل غلبة واكتســـاح تيار ولاية الفقيه، ويمكن القول: إن تحليل الواقع السياسي للحركة الدينية الشيعية في تلك الفترة إنما هو في غالبه تحليل لذلك التيار، وبالتالي سيكون التركيز عليه بالأساس في هذا المبحث.

إن التقســـيم المعتمد في هذه الدراســـة إلى ثلاث مراحل، هو تقسيم يستند على منهج العمل الذي يتبعه التيار الغالب على الساحة البحرانية، وهو تيار حزب الدعوة:

المرحلة الأولى ـــ منهج العمل السري.

المرحلة الثانية ـــ منهج العمل الثوري الجماهيري.

المرحلة الثالثة ـــ منهج المشاركة السياسية.

اســـتعد تيار ولاية الفقيه للبدء في خيار المشاركة السياسية، وهو يحمل في ذاكرته الحصاد الفكري والتنظيمي المتراكم خلال خمســـة وعشرين عامًا، وهذه أبرز ملامح هذا الحصاد:

١- في كل مرحلة كان التيار الشـــيعي يتخذ منحنًى تصاعديًّا في قوته ونفوذه وإنجازاته، وما يكاد يقترب من لحظة تحقق النصر حتى يفقد كل شيء، وتتراجع

مكتســـباته، ويحدث ذلك في مدى زمني يبلغ خمسة عشـــر عامًا تقريبًا، يعقبها الدخول في فترة كمون برزخية يتحضر فيها للمرحلة التالية.

٢- من الملاحظ الحضور الإيراني الطاغي في كل مرحلة من المراحل الثلاث، ففي الأولى كانت الاندفاعة الحماسية نحو النموذج الإيراني أحد أسباب انكشاف تنظيـــم حزب الدعوة وانهيـــاره، وفي الثانية كان التيار يســـعى لمحاكاة النموذج الإيراني الثوري، وفي الثالثة اقتبس التيار من اســـتراتيجية «اللبننة» التي تبناها حزب الله متحولاً إلى المشاركة السياسية في مؤسسات الدولة.

٣- تتســـبب حالة الإخفاق المصاحبة لنهاية كل مرحلة في تغير قناعات قادة التيار- أو أغلبهم-، وإن لأســـباب مختلفة، فـــي المرحلة الأولى تبدلت القناعات بتأثير ثورة الخميني، وفـــي الثانية تبدلت نتيجة الإحباط الأمني لمخطط الثورة الشعبية، مع طرح مشروع الإصلاح السياسي من قبل النظام.

٤- لا يمتلك التيار الشـــيعي البحراني القـــدرات أو الإمكانات الكافية لتنفيذ محاكاة مقبولة للتجارب الشـــيعية المســـتوردة من الخارج، وهذه الحقيقة ليست موضـــع اعتراف بالطبع من قبـــل الرموز والقادة، ولكـــن تجلياتها حاضرة على الســـاحة؛ حيث يمكن بقليل من التركيز ملاحظة افتقـــاد التيار لـ«الحبكة» التي تحســـم الأمور، وهكذا يظل دائرًا فـــي حلقات مفرغة، ويعيـــد إنتاج الخطوات الســـابقة دون أن يقترب من لحظة الحســـم، وهذا العامل من شأنه أن يطيل أمد المرحلة دون أفق واضح.

٥- الملاحظة الســـابقة تُفيد معنًى إضافيًا عندما تُطبق على حالة المشاركة السياسية مقارنةً بحالتي: العمل السري، والجماهيري، وذلك أن طبيعة المشاركة السياســـية تقتضي حصول توافق نســـبي مع نظام الحكم، وبالتالي تَرَاجُع أجواء المواجهة التي توجبها الحالتان الأخريان، وهذا يعني أمرين:

أولهمـــا: توفر بيئـــة إيجابية للتيار كي يحقق تمـــددًا علنيًا في داخل المجتمع الشيعي وفي داخل أجهزة الدولة على السواء، ما يعني تزايد النفوذ والتأثير.

وثانيهما: إنّ تخلِي التيار عن هذه المكتســـبات والخروج من حالة المشـــاركة

السياسية، يتطلب قوة دافعة قد تتجلى في: الالتزام المسبق باستراتيجية مرحلية سـرية يتم الانتقال بين مراحلها تدريجيًا، وصولاً إلى هدف السـيطرة المطلقة، أو فـي وقوع اضطراب داخلي كبير، أو الخضوع لتأثيرات خارجية قوية.. أو غير ذلك.

المشهد الشيعي الجديد.. تعدد الأجنحة:

قبل تأسـيس جمعية الوفاق كان المشهد الشـيعي البحراني مقسمًا – فكريًا وسياسـيًا– إلى عدة تيارات وجماعـات، من أبرزها: تيار ولايـة الفقيه، التيار الرسالي، التيار المدني، جماعة السفارة.

كان تيار الجبهة خافتًا في حقبة التسعينيات، ولم يكن له دور كبير في أحداث «الانتفاضـة» إلا أن رمـوزه يضخّمون دورهم زاعمين أن جميع أطياف الشـيعة شـاركت في فعالياتها، على الرغم من ذلـك عندما ذهب وفد المبادرة إلى لندن للقاء المعارضة، طاف على الجميع إلا ناشطي الجبهة، فلم يعبأ بهم أحد.[1]

كان العداء بين تيار المدني وتيار ولاية الفقيه مستعرًا في منتصف التسعينيات، وكانت الاشتباكات يومية، واتُهِم عبد الوهاب حسين بالتسبب في عرقلة محاولات الصلح بيـن الجانبين، ووصل الخلاف حد الاعتداء علـى الأنفس والممتلكات، وتكرر ذلك في عام ٢٠٠١م، ويحكي حسـين واقعة تُعطي تصورًا دقيقًا عن حدة الصراع، يقول: «لما ذهبت مع سـماحة الشيخ عيسـى أحمد قاسم لوأد الفتنة في إحدى الليالي، هجم عليّ القوم وكادوا يقتلونني في مكاني من شـدة الضرب والرفـس، وأنا مطروح على الأرض بدون أدنـى مقاومة مني، وكان ذلك بحضور ومشـهد سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسـم، والذي حماني منهم هو إلقاء أخي إبراهيم بنفسـه عليّ، وتلقيه الضرب والرفس عني، فتوقفوا لأنهم لا يستهدفونه. وقـد كتمت الخبر في تلك الليلة عن النـاس، ولم أتحدث عما حدث لأحد لفترة طويلة من الزمن؛ منعًا للفتنة. وقد اعتذر لي سـماحة الشـيخ المدني عن ذلك بنفسه».[2]

(١) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين، سابق.
(٢) ضياء النفوس وصفاء العقول، عبد الوهاب حسين، سابق.

داخـــل تيار ولايـــة الفقيه لم يكن الوضع نموذجيًا، بـــل تعددت أوجه ومظاهر الخلاف، فعندما ســـافر المبعدون الثلاثة –سلمان، الديري، الستري– إلى لندن، اندمجوا مـــع رفاقهم في حركة أحرار البحرين–الثريـــة– التي فرضت لهم راتبًا شـــهريًا قدره ٣٠٠ جنيه إســـترليني، لكن لم يلبث الخلاف أن دبّ بينهم بســـبب إصرار العلماء على معرفة الأســـرار الماليـــة للحركة؛ بحجة أنها لا تخصّ القادة الثلاثة فقط، بل شـــعب البحرين كله، ومن حقهم أن يمارســـوا عليها دورًا إداريًا رقابيًا، ولما رُفض طلبهم تصاعدت وتيرة الخلاف الذي أصبح يوصف بـ «خلاف العلماء والدكاترة»، وبلغ حد قطع الرواتب عن العلماء، ما عدا علي ســـلمان الذي لم يتلقاه من الأســـاس؛ كونه ارتبط بالعمل مع مجموعة عراقية تمارس نشاطات تدعو للمعتقد الشـــيعي، وقد تعرض الآخران لضائقة مالية شديدة حتى اضطر الديري للعمل كموزع إعلانات في شـــركة بيتزا هوت، ثم سائقًا لسيارة أجرة، [١]، وقد أصـــدر الديري عام ١٩٩٩م بيانًا وُزِّع في البحريـــن يعلن فيه موقفًا مضادًا لأطروحات وشخصيات أحرار البحرين. [٢]

خلاف آخر نشـــب بين قادة «الانتفاضة» والجمـــري بعد تلاوته بيان الاعتذار كما ســـبق، نتج عن ذلك تبني أبناء الجمري لموقف مضاد، فأعادوا صياغة تاريخ «الانتفاضة» بما يجعل لوالدهم الدور الأكبر في مجريات الأحداث، وأصبح بمثابة البطل الذي يظهر فجأة على الســـاحة بصفتـــه «المنقذ»، كتب حيدر محمد في صحيفة الوسط: «غير أن عمامة نفضت غبار السنين لتقود الشارع إلى المطالبة العلنية بالإصلاح، فقد تعلق آلاف الشـــباب بشخصية المرحوم الشيخ عبد الأمير الجمري». [٣]

من يقرأ كتابات منصور الجمـــري عن تلك الفترة يعتقد أن «الانتفاضة» كانت بمثابة «عزف منفرد» بين «منصور» و «الأسرة»، يقول: «كنت أنا شخصيًا أنسق مع

(١) علي ربيعة يحكي التسعينيات، ج٣ سابق.
(٢) ملتقى البحرين ١٤-١٠-٢٠٠١م.
(٣) مقال: إرهاصات ١٩٩٤م والعريضة الشعبية، الوسط ٢٤-١٠-٢٠٠٨م.

الوالد منذ تسلمه قيادة الشارع السياسي المتحرك داخل البحرين، وكان يراسلني على الفاكس»، [1] ويقول أيضًا: «معظم أفراد أسرة الشيخ الجمري، بمن فيهم الوالدة، كانوا يوصلون لي الأخبار أولاً بأول، وكانوا في الصف الأول من العمل الميداني». [2]

في نوفمبر ٢٠٠١م تم الإعلان عن تأسيس جمعية الوفاق، قبل ذلك استغرقت نقاشات التأسيس نحو تسعة أشهر بعد إقرار الميثاق؛ حيث تمحور النقاش أولاً حول وضع جماعة المبادرة، وهل الأنسب بقاؤها أم إلغاؤها، وتأسيس جمعية سياسية، في الأخير توافق الجميع على تأسيس كيان جديد، واختير له اسم «الوفاق» في إشارة ضمنية إلى الأطياف المتنوعة التي شاركت في مرحلة التأسيس، فكان المؤسسون ينتمون إلى: حزب الدعوة، جمعية التوعية، التيار الرسالي، حركة أحرار البحرين، المجمع العلمي البحراني في قم[3]، وتبنى التيار ولاية الفقيه كمنهج سياسي.

عقد المؤتمر الأول للجمعية في سبتمبر ٢٠٠١م ودُعي إليه ١١١ شخصًا ليمثلوا مجموعة التأسيس، حضر منهم ١٠٦، والباقون كانوا خارج البحرين، وفي الشهر التالي أعلنت الجمعية رسميًا، ومنذ تأسيسها تعرضت إلى حالات انشقاق متعددة لم تتوقف حتى الآن، وهذه أبرز حالات الانشقاق:

١- طال الانشقاق قادة حركة الأحرار الثلاثة، وأولهم منصور الجمري الذي استلم صحيفة الوسط التي حصل عليها والده بموافقة من الملك حمد، وكان يُفترض أنها مكسب للطائفة بأسرها، لكنها تحولت إلى مغنم عائلي، ومنذ عودته اتخذ الجمري مسارًا منشقًّا تمامًا عن الوفاق، أما مجيد العلوي فلم يلبث أن تولى إحدى الوزارات في الحكومة البحرينية، وأما سعيد الشهابي فقد بقي على الخطاب الحاد للمعارضة، وكان قد جاء إلى البحرين عام ٢٠٠١م بعد إقرار الميثاق ليشارك في تأسيس الوفاق، لكنه لقي اعتراضات كثيرة، وكان حمزة

(١) مقال: التيار الدعوتي الوفاقي، ١٢-٨-٢٠٠٧م سابق.
(٢) مقال: أحرار البحرين، سابق.
(٣) مقال: الوفاق من التأسيس إلى الانشقاق، سابق.

الديري أكثر منتقديه حدةً بسبب خلفية علاقتهما في لندن، كما اتهمه بالحرص على مصالحه الشخصية، وتكوين ثروة خاصة في بريطانيا، ولم يلبث الشهابي أن قفل عائدًا واتخذ لنفسه مسارًا مستقلاً مع حركة الأحرار التي تبنت الدعوة إلى تغيير النظام صراحة. (١)

٢- عام ٢٠٠٢م انسحب ضياء الموسوي من الجمعية لمتابعة شئونه الخاصة، وفي عام ٢٠٠٤م انسحب نزار البحارنة وعبد الشهيد خلف، وخليل المرزوق، واستنكر بعضهم عدم الشفافية، واحتكار مجموعة قيادية للقرار السياسي، وأسّس عدد منهم جمعية العدالة والتنمية، ثم عاد بعضهم إلى الجمعية مرة أخرى بعد دخول بعض الأشخاص على خط المصالحة مثل عبد الوهاب حسين، (٢)، وتقلد البحارنة وزارة الدولة للشئون الخارجية.

٣- في ٢٠٠٤م أيضًا استقال عبد النبي الدرازي القيادي السابق في حزب الدعوة كاشفًا وجود تيار موالٍ للشيخ قاسم داخل الجمعية، وأنه توجد قائمة باسم «قائمة المتقين» مكونة من ١١ اسمًا هم المرشحون للفوز داخل الجمعية، وقال: إن ذلك «يعتبر احتيالاً وطعنًا في دين الآخرين، وتقواهم، ويصمهم بعدم التقوى». (٣)

٤- عام ٢٠٠٥م أعلن عدد من الأعضاء استقالتهم؛ احتجاجًا على موافقة مجلس إدارة الوفاق على قانون الجمعيات، كان في مقدمتهم: عبد الوهاب حسين، حسن مشيمع، عبد الجليل السنكيس، وفي نهاية العام أسّس مشيمع حركة الحريات والديمقراطية «حق»، كما أسس حسين عام ٢٠٠٩م «التحرك الجديد» الذي أصبح «تيار الوفاء».

٥- ترك عدد من العلماء مؤسسات التيار- مثل المجلس العلمائي- مستقلين عنها، وأبرزهم: حسين نجاتي، عبد الجليل المقداد الذين أصبحوا من رموز تيار الممانعة، وقال نجاتي في إحدى خطبه: «إنني أتصور أن الوفاق بحاجة ماسة إلى

(١) سعيد الشهابي والهوية الضائعة، الأيام، سابق.
(٢) ملتقى البحرين ٦-٨-٢٠٠٢م، الحياة ٢٣-٨-٢٠٠٤م، ضياء العقول وصفاء النفوس، سابق.
(٣) تقرير: أماني المسقطي، الوسط، ٢٣-٢-٢٠٠٤م.

عملية جراحية إصلاحية، وليس إلى عملية تجميل، وإلاّ فترك ذلك سوف يؤدي بشكل طبيعي إلى تولد جمعيات جديدة». [1]

تيارا الممانعة والمسايرة: [2]

تزعم عبد الوهاب حسين عام ٢٠٠١م جهود إقناع الجمهور الشيعي بالموافقة على الميثاق، رغم أنه لم يكن بين الإفراج عنه وموعد الاستفتاء سوى أيام قليلة، وكان عيسى قاسم قد أرسل بيانًا يعلن فيه رفض الميثاق، لكن العناصر التي تلقت البيان لم تنشره بالقدر الكافي، وهو ما فسره قاسم بأنه محاولة لتغييب البيان، وتوجهت أصابع الاتهام وقتها إلى حسين؛ نظرًا لتأييده الحماسي للميثاق، لكن قاسم اضطر للاعتذار له لاحقًا، وكان هو والشيخ عبد الله الغريفي قد استقبلا حسين استقبالاً حافلاً، وألقى الأول كلمة دعا فيها الجمهور إلى أن «يذوبوا في الأستاذ عبد الوهاب بالمقدار الذي ذاب هو به في الإسلام»، بدوره أكد حسين لأنصار التيار: «إذا رأيتموني أنحرف قيد أنملة عن رأي الشيخ عيسى قاسم؛ فاضربوا برأيي الحائط»، ما حدث في السنوات التالية كان العكس تمامًا، فالشيخ قاسم حاول من خلال أتباعه أن يُذوِّب حسين في غياهب النسيان وليس الإسلام، كما أن حسين انحرف عن رأي قاسم قيد «مِيل».

عقب عودته بأشهر قليلة أعلن الشيخ قاسم أنه سوف يترك قيادة الشأن السياسي لأصحاب المبادرة، ومع ابتعاد الجمري أيضًا، خلت الساحة أمام عبد الوهاب حسين الذي بات يُنظر إليه على أنه الزعيم السياسي للتيار، ودعا وقتها إلى أن يكون قرار التيار النهائي بيد قيادة التيار، وأن تكون الوفاق مؤسسة من مؤسساته، لكن لم يدعمه أحد في هذا الرأي.

(١) خطبة الجمعة، مسجد الحياك، المحرق ١٠-٩-٢٠٠٤م ملتقى البحرين.

(٢) المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من المصادر التالية: ضياء النفوس وصفاء العقول، عبد الوهاب حسين، سابق، صفحة حركة حق على موقع موسوعة ويكيبيديا، فلاح المديرس ج ١٠ سابق، سعيد النوري في حوار مع موقع العزة أونلاين، ١٢-٤-٢٠٠٩م، عبد الجليل المقداد، خطبة جمعة في جامع الحياك، ٣-٥-٢٠٠٨م، مدونة علوي البلادي.

وبعد الاتفاق على تأسيس الجمعية تولى حسين رئاسة اللجنة التأسيسية، ثم فاجأ الجميع برفضه الترشح لمجلس إدارتها، ومن ثم ترشح علي سلمان للرئاسة، وفاز بها نتيجة الدعم المطلق له من قبل عيسى قاسم.

بعد عام واحد من التصويت بـ«نعم» على الميثاق أعلن ملك البحرين في فبراير ٢٠٠٢م التعديلات الدستورية التي تلقاها كثير من رموز المعارضة بالرفض لتوقعهم العودة إلى دستور ١٩٧٣م، وأصدرت حركة أحرار البحرين بيانًا زعمت فيه أن الدستور الذي صدر في ذلك التاريخ ليس شرعيًا، وبالتالي فهو غير ملزم للمواطنين.

في نفس العام دعت الحكومة إلى إجراء انتخابات نيابية وبلدية للمرة الأولى منذ نحو ثلاثين عامًا، لكن عبد الوهاب حسين كان قد تحول ١٨٠ درجة، فدعا إلى مقاطعة الانتخابات، بينما تحول عيسى قاسم بدوره ١٨٠ درجة، ورفض المقاطعة، رغم أنه رفض الميثاق، وكان ذلك خلاف حسين الأول مع قيادات التيار وعلمائه، وكان هو في ذلك الوقت لا يزال يحظى بزخم وكاريزما الزعامة المتراكمة منذ منتصف التسعينيات بوصفه من صقور المعارضة الشيعية.

طرح المؤيدون مسألة المشاركة في انتخابات البلدية على الجمعية العمومية فتمت الموافقة عليها، وكان ذلك التفافًا على معارضة عبد الوهاب الذي انبرى للتحشيد الجماهيري من أجل مقاطعة الانتخابات النيابية، متجاوزًا بذلك قيادة التيار وعلماءه، وتمكن بالفعل من توجيه الرأي العام داخل التيار نحو ذلك الهدف، فتم له ما أراد رغم الاعتراضات الكثيرة داخل قيادة الوفاق، منهم علي سلمان نفسه الذي لم يكن مؤيدًا للمقاطعة، ولكن اضطر إليها، وعن هذه المناورات داخل التيار يقول عبد الوهاب: «كان الدرس وراء التحشيد للمقاطعة، هو: أنني قادر على مواجهة اللعب غير النظيف باللعب النظيف، والانتصار لو أردت ذلك، ثم آثرت الجلوس بعد هذا الدرس»، بعد هذه الملحمة قرر حسين أن يعتزل العمل السياسي مع بقائه عضوًا في الوفاق، وكان قد شارك في تأسيس المجلس العلمائي بكتابة نظامه الأساسي.

في تلك الفترة مارس علي سلمان دوره كرئيس للجمعية وفق استراتيجية

وصفها حسين لاحقًا بأنها «المقاطعة بعقلية المشاركة»، بمعنى أنه كان يدفع الأمور داخل الجمعية نحو تحقيق المشاركة في الانتخابات التالية عام ٢٠٠٦م بغض النظر عن التطورات السياسية.

عام ٢٠٠٥م صدر قانون الجمعيات الذي ينظم عمل الجمعيات السياسية بالأخص، وقد وصفه عيسى قاسم بأنه قانون ظالم، واعترض عليه كثيرون، واختلفت بشأنه الآراء، وكان مما نص عليه القانون منع استخدام المساجد والمآتم في النشاط السياسي.

رفض عبد الوهاب حسين قانون الجمعيات؛ لأنه ينزل بسقف العمل الشيعي، ويحدد مساره حسب رأيه، وأعلن انسحابه من الوفاق نهائيًّا بسبب اعتراضه على الطريقة التي تم بها التصويت على القانون، فقد أعلن عيسى قاسم رأيه بالموافقة على التسجيل الرسمي للوفاق بحسب القانون قبل عملية التصويت، ومن ثَم رأى حسين أن التصويت لم يكن على القانون، بل كان على الأخذ برأي العلماء أم لا.

بعد تأسيس حركة حق، طُلب من حسين أن يتزعم الحركة، ولكنه أصر على الرفض –بحسب قوله– وقال مشيمع: «إن هذا الرفض يضعفنا»، وأعلنت حركة حق أهدافها وأهمها: الدعوة إلى دستور عقدي يصوغه الشعب، والتداول السلمي للسلطة، بما في ذلك مجلس الوزراء، ومحاربة التمييز الطائفي، والغريب أن الحركة ضمت ضمن أعضائها الناشِطَيْن: علي ربيعة، عيسى الجودر، وهما ينتميان إلى الطائفة السنية، وسبق لهما المشاركة في لجنة العريضة في التسعينيات.

ووجه الغرابة هو الانضمام إلى حركة طائفية متطرفة في معارضة النظام، حتى وفق المفهوم الشيعي، ويكفي أن نائب رئيس الحركة هو د. عبد الجليل السنكيس أبرز متطرفي الشيعة في البحرين، وصاحب الطرح الطائفي الذي يحاول إخفاءه بتركيز انتقاداته على النظام، داعيًا إلى إسقاطه، كان الأولى مثلاً أن يكون الانضمام إلى جمعية الوفاق، بفرض أنها تقبل أعضاء من غير الشيعة، ولكن هكذا هي السياسة تجمع ما بين الباحثين عن دور والباحثين عن غطاء.

هكذا شـــاركت الوفاق في انتخابات عام ٢٠٠٦م ونجحت بامتياز في الفوز بكل المقاعـــد التي يمكن للبحارنة أن يفوزوا بها حســـب نظـــام الانتخاب، وبلغ عدد المقاعد ١٨ عشـــر مقعـــدًا، لكن الوفاق كانت قد تركت أحـــد المقاعد لحليفها اليساري عبد العزيز أبل.

الانتقادات التي يوجهها عبد الوهاب حسين إلى الوفاق:

يعبر عبد الوهاب حســـين عن تيار متنامي داخل البنية الشـــيعية، وبالإضافة إلى سجله التاريخي في المعارضة وإلى ظهوره منذ نحو خمسة عشر عامًا كأبرز منظري الحركات الدينية الشـــيعية في البحرين، فإنه من المهم معرفة انتقاداته التي يوجهها للوفاق، ويمكن جمعها في النقاط التالية:

١- يرفض حســـين آليـــة القيادة واتخاذ القرار داخل التيـــار وجمعية الوفاق، ويقول: إنه ليســـت هناك حالة قيادية منتظمة، وأن ذلك يؤدي إلى تباعد وجهات النظـــر بين القيادات خاصة مع ظهور المســـتجدات التي أوجدت خلافًا منهجيًّا وليس شكليًّا، واقترح تشـــكيل هيئة قيادية تضم رءوس التيار العلمية والسياسية تمارس عملها على ضوء تعليمات المرجعية العليا.

٢- يرفض حســـين مرجعية عيســـى قاســـم للتيار؛ لأنه لا يصلح لهذا الدور، ويقول: «أنا منذ البداية - بحســـب مرجعيتي في التقليد- لا أرى الولاية الشرعية لســـماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم -حفظه الله تعالى- في نفسه، مع الاحتفاظ لسماحته بكل الاحترام والتبجيل والتقدير».

٣- يعترض حسين على قبول الوفاق بمبدأ المشاركة السياسية في ظل الدستور الحالي وقانون الجمعيـــات، ويَعدُ ذلك تنازلاً ونزولاً بمطالب الطائفة وطموحاتها السياسية.

٤- يتهم حســـين بعض القيادات بأنهم يعملون من أجل مصالحهم الشخصية، ولذلك يحرصـــون على القرب من علماء التيار والالتصـــاق بهم، ويقول في هذا السياق: «من المآســـي المتكررة في العالم الإسلامي، أن يضحي المستضعفون،

ثم يأتي المنتفعون ويســـتولون على ثمار تضحيات المستضعفين، وقد حصل ذلك في البحرين». [1]

اتخذ الصراع داخل تيار ولاية الفقيه مسارًا جديدًا في عام ٢٠٠٩م عندما عزم عبد الوهاب حســـين مع سبعة من الناشـــطين والعلماء في مقدمتهم عبد الجليل المقداد، على الاعتصام والإضراب عن الطعام في قرية النويدرات احتجاجًا على اعتقال حسن مشيمع وناشطين آخرين، وفي نهاية الاعتصام أصدر حسين ورفاقه بيان الانطلاق لما أطلقوا عليه اسم «التحرك الجديد» في ٢٤-٢-٢٠٠٩م.

برزت خبرة عبد الوهاب حســـين في هذا الحدث، حيث أعاد مشهد مهرجان الخطابـــة في التســـعينيات أمام حشـــود الجماهير بعد إنهـــاء جماعة المبادرة للاعتصام في منزل الجمري، وكما حضر المشـــهد الأول عشـــرات الألوف، فقد حضر الثاني آلاف من الجماهير، واكتســـب التحرك قوة انطلاقة من خلال هذا الجمع الحاشد.

رسم عبد الوهاب حسين الإطار العام للتحرك بالقول:

إنه: عمل شـــامل- ديني وفكري وسياســـي واجتماعي وغيره - يجعل من دور الجماهير المنظم في الاحتجاجات السلمية، والمطالبة بالحقوق بأساليب سلمية فاعلة ومؤثرة، القاعدة الأولى في سبيل تحقيق مطالب الشعب العادلة..

على أن يكمل دور الجماهير دور سياسي للقيادات في الداخل والخارج ..

وسوف يعتمد التحرك الإدارة العلمية على أساس الأهداف في رسم العلاقات وتحديد المواقف والخطوات..

وســـوف يســـاهم في تقوية صفوف المعارضة وعقد التحالفات من أجل خلق التوازن في القوة مع السلطة..

وإعـــداد الملفات والتوافق عليها مع الحلفاء والأصدقاء؛ تمهيدًا للحوار الجاد الكفيل بتحقيق المطالب العادلة..

والاستعداد للشراكة الكاملة في السلطة بعد تحقق الإصلاح..

(١) مقال: صراعات الثلاثة، ج٣، عادل مرزوق الجمري، موقع الأستاذ.

وآلية القيادة حسبما أعلن حسين لا تتمثل في شخص واحد، وإنما في فريق قيادي له آلياته في اتخاذ القرار، وعلى رأس الفريق الشيخ عبد الجليل المقداد، وبالغ حسين في إبراز مكانة المقداد العلمية من أجل ترقية الموقع السياسي للتحرك الجديد في محاكاة لوضعية عيسى قاسم، وقال في بعض لقاءاته: إن المقداد «هو أكبر العلماء المحسوبين على خط الممانعة، وأحد أكبر العلماء مرتبة في البحرين.. هو مفتاح الأمل»، ويعبر المقداد –مفتاح الأمل– عن رؤيته للمشاركة في النظام السياسي بالقول: «لو أن قطارًا وُضِع على السكة متجهًا إلى المشرق، وركب فيه الركاب، فهل يمكن أن يؤدي بهم إلى المغرب؟ لا يمكن؛ فهذا القطار وُضع على السكّة التي تجعله يتجه إلى جهة المشرق؛ فهكذا وَضْعُه وهذا هو تصميمُه؛ فمَن ركب في هذا القطار –شاء أو أبى–؛ فإنه لن يستطيع أن يتحرّك إلا إلى جهة المشرق، هذا المجلس بتصميمه وبوضعه الفعلي إنما صُمِّم لخدمة هذا النظام بلوائحه الداخلية، وبتركيبته الظالمة، وبتقسيم الدوائر الجائر».

يرفض قادة التحرك أن يعلنوا مرجعيتهم العليا، وإن كانوا يؤكدون على تبنيهم ولاية الفقيه، يقول حسين: «ليس من الحكمة الكشف عن مصدر هذا الغطاء –الشرعي– وسوف نسعى لمعالجة أوسع وأكثر وضوحًا، وكل مكلف يعمل بحسب اطمئنانه في المضي مع التحرك أو التوقف»، وفي مواقعهم على الإنترنت يرسخون تبعيتهم لنهج الخميني وخامنئي الذي يصفونه بـ «ولي الأمر القائد»، وقد حاول وفد من التيار في إطار مزاحمته لتيار الوفاق أن يحصل على توثيق من قيادات إيران وعلمائها في مقابل الوفاقيين، فالتقى بعدة شخصيات في إيران وزار مكتب خامنئي، كما توجهوا إلى لبنان محاولين استمداد مزيد من الشرعية من خلال دعم حسن نصر الله لهم، لكن يبدو أن النتائج المرجوة لم تكن بنفس قدر الطموحات.

لكن الأمر الأكثر أهمية في منهجية التيار الجديد أنه يعيد استنساخ الحقبة الثورية من خلال الاعتماد الأساس على تحريك الجماهير، يقول سعيد النوري أحد القيادات: «نحن في التيار نعول في تحريك عجلة الإصلاح على عاملين: الأول هو

المدد والتأييد الإلهي المادي والغيبي.. والثاني هو الحضور والدعم الجماهيري، فدور الجماهير يمثل روح الإصلاح السياسي في البحرين»، هذا الإصلاح الذي يمكن أن تقوم به الجماهير يتمثل في استمرار وتنمية نمط الاحتجاج العنفي الثوري وإن كان بوتيرة متوسطة نسبيًّا من أجل الحفاظ على استمراره لفترة زمنية أطول، ويأخذ منتقدو التيار عليه أن أكثر أتباعه من الفتية والشباب صغير السن، وهم الأكثر تلاؤمًا مع طبيعة الاحتجاج العنفي.

في محاولة لتفسير تراجع رموز الجماعة الطائفية عن مسارات التسوية السياسية، يقول تيد روبرت جار: إن الارتداد الذي يحدث من هؤلاء عند الوصول إلى نقطة التسوية، يكون له سببان: الأول: القناعة الأيديولوجية للثوريين بعدم قبول أي مفاوضات بشأن القضايا الرئيسة؛ حيث يعدون ذلك خيانة، وقد يصل الأمر إلى حد الاغتيال لتدمير الإصلاحات. الثاني: هو الطموح الذي يدفع بعض مستويات القيادة إلى إثبات أنهم القادة الحقيقيون ذوو المصداقية.[1]

في سياق التخوين أطلق «التحرك الجديد» على نفسه اسم «تيار الممانعة»، وضم إلى خندقه حركة حق وأحرار البحرين، وأطلق على تيار الوفاق اسم «تيار المسايرة»، هذه التسمية أغضبت علماء الوفاق وقادته، وقال الغريفي: إن مفهوم المسايرة هو القبول بالظلم والمشاركة فيه والميل للظالم، وهي اتهامات توازي معنى الخيانة، لكن حسين يحاول الدفاع عن التسمية بالقول إن: «مصطلح المسايرة مصطلح علمي يشير إلى أحد أقسام القوى السياسية الثلاث: الموالاة والمسايرة والمعارضة، وتجب مناقشته على هذا الأساس، وليس هو لقب للتنابز وغيره».

يمكن القول: إن الحالة المعقدة للساحة السياسية البحرانية ترجع في أحد أسبابها إلى التحولات غير الكاملة من الحالة الثورية إلى الحالة السياسية، وهنا يلاحظ وجود عدة تموجات:

– قوى ثورية لم تستطع إكمال عملية التحول، أو لم تبدأها من الأصل إلا بالقدر

(١) أقليات في خطر، ص ٣٦١-٣٦٢.

الذي يكفل لها الحد الأدنى من التواجد القانوني كأفراد أو تكتلات.

– القوى التي قبلت بالتحول وشـــرعت فيه، لكنها تواجه عقبات وصعوبات في إتمام التحول، مثل: مأسسة العمل، وإشكالية التطوع .

– بسبب أن التحول من الحالة الثورية إلى السياسية من شأنه إعادة فرز القوى جماهيريًا، فإن بعض الحركات التي تشعر بأنها سوف تخسر من التحول، أو أنها تشـــعر بأنها لا تملك خطابًا سياســـيًا يعادل في قوته خطابها الثوري، فإنها تظل متمســـكة بحالتها الأولى، ولكن نظرًا لإشـــكالية الخروج عن القانون، فإنها تفرز خطابًا جديدًا وسطيًا.

– نظـــرًا لقرب العهد ببـــدء التحول، فإن خيار العودة إلـــى الثورة يظل خيارًا مطروحًا من قبل المخالفين للقوى السياسية والمعارضين لها داخليًا.

يلاحظ أن القيادات الشيعية التي تنتظم في تيارات فرعية غير التيار الرئيس الغالب، يبدءون في عرض أطروحات تدعو إلى إعادة ترتيب المشـــهد السياسي الشيعي، تحت أي عنوان: توحيد الجهود، القرار الجماعي للطائفة... إلخ، المهم أنهـــم يريدون من هذه الدعوات تفكيك النفـــوذ القوي للتيار الرئيس وتذويبه في منظومة جديدة يدخل فيها أطراف آخرون، وقادة التيار الرئيس «الوفاق» يفهمون ذلك جيدًا، ولهذا السبب لا يعيرون بالاً لهذه الدعوات، ولا يتفاعلون معها.

الوفاق- قناعة دائمة أم مرحلية:

هل تحـــول تيار الوفاق- ولايـــة الفقيه، بالفعل نحو الخيار السياســـي تحولاً كاملاً؟..

إن هذا التساؤل بالغ الأهمية؛ نظرًا لتعلقه الشديد بمستقبل البحرين السياسي، فالتيار هو الأكثر شعبية في أوساط المجتمع الشيعي، ويتوقف الاستقرار الأمني والسياسي على مستوى الرضا الذي يحققه أداء التيار في المؤسسات السياسية للدولة، إلا أن تحقق هـــذا الرضا في واقع الأمر يكتنفه صعوبات على الجانبين، فعلى الجانب الشيعي لا يبدو الوصول إلى «حافة الرضا السياسي» ممكنًا؛ بالنظر

إلى اتساع حجم الطموحات والمطالب، وعلى الجانب الحكومي؛ فإن منح المزيد من المكاسب السياسية لبلوغ تلك «الحافة» يعني من المنظور الأمني والسياسي الاقتراب من «حافة الخطر»؛ أخذًا في الاعتبار الأمن القومي البحريني.

إنها إذن معادلة صعبة متنافرة الأطراف، هذا التنافر لا يُقلص من حدته تلميحات وتصريحات قادة الوفاق ورموزها بقبولهم المطلق بالخيار السياسي؛ لأن هذا التأكيد يكتنفه ثلاثة احتمالات:

أولها: أن يكون نهجًا مرحليًا يدمج بين العمل السياسي، وبين العمل الثوري، ولكن في مرحلة لاحقة متقدمة، أي أنه تدرج أكثر تطورًا واستفادة من الخبرات السابقة، فهو تدرج يتكئ على إمكانية الانتقال التلقائي من مرحلة إلى أخرى، شريطة أن يتم تحضير المرحلة السابقة للخيار الانقلابي بصورة جيدة، ولذلك لا يتم التعرض إلى هذه المراحل اللاحقة لا في الأدبيات المعلنة أو المخفية..

ثانيها: أن يكون نهجًا سياسيًا صرفًا، ولكنه يعتمد على سياسة اختراق وتغلغل في مفاصل الدولة، مع الدخول في معركة كسب نقاط طويلة الأجل نسبيًا؛ سعيًا إلى تقليص المساحة التي يتحرك فيها النظام الحاكم داخل الدولة، وفي نفس الوقت يتم ملاحظة الأوضاع الخارجية وتطوراتها؛ ترقبًا لتغير في التوازنات الإقليمية، يمكن أن يساهم في دعم الطموحات الشيعية، وتبعًا لذلك يتغير سقف المطالب والطموحات المعلنة..

ثالثها: أن يكون الظاهر كالخفي، ويكون التحول كاملاً وحقيقيًا؛ حيث تتكون لدى التيار قناعات بالرضا بما يقدمه النظام من امتيازات مع تركيز الجهود السياسية على توسيع نطاق هذه الامتيازات.

لا يبدو الاحتمال الثالث ممكنًا؛ إذ يعني إمكانه إلغاء عقود طويلة من تاريخ الاحتجاج السياسي البحراني، ولكن ما يجعله محتملاً لدى البعض هو كون الاستغراق في المشاركات السياسية تفرز مظاهر ومشكلات وتداعيات تعطي قناعة خادعة بتمام التحول.

في هذا السياق يمكن ملاحظة تطورات مهمة في الأداء السياسي للوفاق، من

أبرزهـــا، الاهتمام بترقية التنظيم الداخلي وتقويته، فعندما تكون هناك وحدة في الأهداف والمطالب دون أن تتوفر قوة في التنظيم الداخلي لبنية المعارضة، فإنها تضعف وتتشتت قواها ويصبح اتباع سياسة الرفض بمثابة مسكّن وقتي لها، ومن ثَم فإنها قد تجد نفســها متورطة في أعمال كثيــرة دون أن تكون قياداتها راغبة فيها بالفعل، أو لم يكونوا على استعداد لها.

لكن الوفاقيين أصبحوا أكثــر تنظيمًا وترابطًا من غيرهم، كما أنهم حريصون علــى عدم التورط في أعمــال لا يؤيدونها، ولا يتحملون مســئوليات لا يقدرون عليها، وهو مــا عبر عنه فؤاد خوري بالقول : إنها «ترضى بالقليل لتنال الكثير»، وذلك دلالة على قوة التنظيم؛ لأنه لا يســتجيب مطلقًا للضغوط الكثيرة المطالبة بالمقاطعــة، وله قــدرة على مواجهتها، ويعبر خوري عن هــذا الوضع بقوله: إن المعارضــة يجب أن تتصف بقدرتها على تعبئــة الجماهير، وأيضًا بقدرتها على تحويل تلك التعبئة إلى تنظيم سياسي مستديم.

على صعيد المكاســب التراكمية التي تحققها الجمعية داخل المجتمع الشيعي مــن ناحية، وداخل الدولة من ناحية أخــرى، يمكن ملاحظة تمدد الأفرع الثلاثة للتيار بمعدل متزايد: الجمعية السياسية، الجمعية الاجتماعية (التوعية)، المجلس العلمائي، ومن خلال هذه الأجنحة الثلاثة يمتلك تيار ولاية الفقيه أدوات سيطرة كاملــة على المجتمع، وتتنوع باســتمرار مجالات النشــاط المتاحة أمامه، حتى على مســتوى النشاط الطلابي، يحظى التيار بحضور متزايد، فقد تأسس نشاط للطالبات «الوفاقيات» اللاتي يتميزن بلباسهن الأسود المميز لنساء الشيعة، وتعتبر كل من كليتي الهندسة والعلوم أهم معاقلهن داخل جامعة البحرين. [1]

وفي مثل هذه الحالات من الانتشــار تهدف الجمعية ذات التمدد الطاغي إلى الوصول لدرجة التطابق بين كيانها وبين المشروعية؛ بحيث إن أي كيان آخر مستقل عن التيار يصبح بالتبعية خارجًا عن المشــروعية، هذه «الاحتكارية» تمارســها الوفاق بجدارة داخل المجتمع الشــيعي، لدرجة أنها تمكنت بنسة بنجاح مرتفعة

(١) مقال: الوفاق، اتهامات مشاكسات وتعثرات، ندى الوادي، الوسط ٢٣-٨-٢٠٠٧م.

في إسقاط التاريخ النضالي لدى الرموز المخالفين لها من الذاكرة الجمعية لكثير من الأجيال الشابة الجديدة.

في جانب الدولة، فإنه من الملاحظ أن المساومات في حالة المجتمعات ذات المكونـــات الطائفية، عادة ما تعمل في اتجاه واحـــد، بمعنى أن ما تحصل عليه الطائفة من مكاســـب سياسية لا يمكن اســـترجاعه، كما أنه لا يمكن التوقف عن تقديم المزيد من المكاســـب بصورة مستمرة؛ لأن هذه طبيعة الحراك السياسي، الدولة تســـعى إلى الاستقرار، والجمعية توفر قدرًا كبيرًا من الاستقرار، ويتم دفع الثمن دوريًا بما يشـــبه «الإتاوة السياسية»، وبعد مرور سنوات على هذه الوضعية يمكن تخيل الحجم الهائل من المكاسب التي سيكون تيار الوفاق قد حصل عليها بـ «التنقيط».

يشـــير روبرت جار إلى بعض هذه التوازنات بالإشارة إلى أن الحكومة تهدف من خلال تقديم الامتيازات إلى قطع جذور الحركات الأكثر تشددًا؛ لأن بعض العناصر الناشـــطة يصلون إلى قناعة بأن التوصل إلى تسوية ناقصة أقل كلفة من مواصلة العمل الثوري [1]، وفي المقابل؛ فإن المواجهة الأمنية التي تستدرَج إليها السلطات أحيانًا بتخطيط مسبق من الحركات المتشددة يمكنها أن تزيد من حالة عدم الرضا، وبالتالي توفر مناخًا أكثر قابلية للأفكار الأكثر تطرفًا في المجتمع الطائفي.

من ناحية أخرى، فإنه عادة ما يؤدي انشـــقاق تيار متطرف عن التيار الأصلي إلـــى إبراز الأخير بوصفه تيارًا معتدلاً متوازنًـــا دون أن يتبنى بالضرورة مفاهيم جديـــدة أو يعدل في مفاهيمه القديمة، وهذا ما حدث مع تيار الوفاق الذي حقق مكاسب سياســـية كبيرة بظهور تيار الممانعة؛ حيث ظل محتفظًا بخطابه الناقد للنظام متمتعًا بكافة المســـاحات الرحبة للعمل، وفي نفس الوقت متشـــحًا برداء الاعتدال والحكمة.

لا تخلـــو هذه التعقيدات والتخطيطات المحتملة من ســـلبيات كثيرة، منها أن التيار يبدو للكثيرين محيرًا مربكًا من الصعب تحديد بوصلته، ويذكر حسن مدني

(١) روبرت جار، ص ٩٤ سابق.

القيادي في جمعية الرابطة أنه لا يتوقع حيازة الوفاقيين لثقة تيار المدني بسبب أن «مواقف رموز هذا التيار تتبدل باستمرار، فنحن لا نعلم حاليًا هل هم مع اليسار أو ضد اليسار، مع الدولة أو ضدها، مع تيار المدني أو ضده». [1]

العلاقة بين الدعويين والشيرازيين.. تاريخ شائك ومستقبل غامض:

ظهرت الفرقة الشيخية على يد أحمد الأحسائي مطلع القرن التاسع عشر، وهي متفرعة عن الاثني عشرية، ونادى الأحسائي بنظرية الكشف التي تتيح للإنسان -بزعمه- عندما يتخلص من أكدار الدنيا أن يتصل بأحد الأئمة المعصومين -بحسب الاثنا عشرية- وتوقع الأحسائي أن يظهر المهدي بعد ألف عام من اختفائه أي في العام ١٨٤٤م، ولكنه توفي قبل ذلك بعشرين عامًا بعد أن أوصى إلى كاظم الرشتي، استقر هذا الأخير في كربلاء مترقبًا ظهور المهدي إلا أنه توفي عام ١٨٤٣م، ورفض أن يوصي إلى خليفة له، فقام أحد تلامذته – الميرز علي محمد الشيرازي- بالادعاء أنه الباب الذي حل فيه المهدي، صدقه كثير من الشيخية، فوقعت الفتنة، ثم انتقل المذهب إلى إيران[2].

ترافقت تلك الأحداث مع فوضى عارمة انتشرت في كربلاء إثر وقوعها تحت سيطرة مجموعات أعلنت التمرد على الدولة العثمانية، انتهى التمرد بدخول عنيف للجيش إلى المدينة، مما أثر على مركزها الديني، وتوفر لكربلاء عامل ثالث جعلها بؤرة مشكلات، وهو تحولها إلى قبلة للشيعة من غير العرب القادمين من إيران والهند وبلاد أخرى، والذين حملوا معهم عادات وشعائر غريبة صارت من صلب التشيع لاحقًا، وهو ما أثار نقمة كثير من المراجع، ودفع فقهاء الشيعة إلى اعتماد النجف كمركز للمرجعية الدينية العليا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت

(١) حوار حسن المدني مع صحيفة الوسط، سابق.

(٢) أحمد الكاتب، مقال: الميرزا عبد الرسول الإحقاقي .. هل يواصل مسيرة الإصلاح والانفتاح؟، الموقع الشخصي ٢٠٠٠/١٢/١٢م، وقد أُعدِم مؤسس البابية في إيران عام ١٨٥٠م فأسس خليفته طائفة «البهائية» التي لا تزال موجودة حتى اليوم.

هي مركز الثقل الرئيس[1]، وأصبحت كربلاء بالنسبة لكثير منهم مصدرًا للفتن والمشكلات، ولا يمكن بالطبع إغفال تأثير البعد المالي؛ حيث يعني تمركز مرجعيات دينية ذات ثقل في كربلاء أن يتحول دخل كبير من الحقوق المالية بعيدًا عن النجف.

مع ظهور الشيرازي كمرجعية مستقلة مناوئة للنجف في كربلاء بدءًا من ستينيات القرن الماضي، عادت الذكريات التنافسية القديمة، وفُرِض حظر على توسعه خارج كربلاء، وأصبحت كتبه ممنوعة من التداول في النجف، «حكى لي بعض العلماء أنه في النجف الأشرف معقل الضدّية للسيد الشيرازي، وجدت في إحدى المدارس الحوزوية كتابًا في شرح رسائل الشيخ مرتضى الأنصاري، وهو من الكتب الصعبة والمهمة عند الطلبة ولكثرة مطالعته وتنقله على أيدي الطلبة والاستفادة منه كانت أوراقه متمزقة وآثار الأيادي والاستعمال واضحة على الكتاب، ولكني لاحظت اسم المؤلف ممسوحًا بشكل أثار عندي حبّ الاستطلاع، فاكتشفت أن الكتاب من تأليف السيد الشيرازي واسمه [الوصول في شرح الرسائل]، والقوم يستفيدون من الكتاب بهذه الطريقة»[2].

تصاعدت حدة الصراع مع ظهور حزب الدعوة من النجف، وبروز التيار الرسالي -الحركة المرجعية- من كربلاء، وبالإضافة للخلفية التاريخية للصراع، فقد كان تبنى حزب الدعوة لمفهوم أن «القيادة لمن يتقدم ويتصدى» استنادًا على نظرية الشورى والانتخابات، مناقضة تمامًا للمبدأ الذي يعتنقه الرساليون حول مرجعية الفقهاء[3].

عندما وصل هادي المدرسي إلى البحرين في بداية السبعينيات استطاع أن «يحرّك المياه الراكدة في البحرين، فشعر حزب الدعوة أن روحًا جديدة في العمل الإسلامي بدأت تبرز بشكل واضح من خلال نشاطاته، وخشيت قيادات الدعوة

(١) منصور الجمري، مقال: صفحات من تاريخ الحركة الإسلامية في البحرين، الوسط، ملتقى البحرين ٢٠٠٥/٧/١٥م.
(٢) عبد العظيم المهتدي، من مقدمة كتاب التسقيط، مرجع سابق.
(٣) أحمد الكاتب، الشيرازي ص ٤٥/٤٦.

من المنافسة على مواقعها الشعبية؛ إذ بدأ السيد المدرسي يخترق صفوف جماهير الدعوة من خلال طرحه الجديد والجاذب... هكذا رفعت جماعة من حزب الدعوة تقريرًا عن تراخي همة القيادة في البحرين إلى النجف... ما حدث هو أنه جرى إقناع الشيخ عيسى قاسم بالعودة إلى البحرين، وأن يستلم قيادة الدعوة»[1]، ومن ثَم تغيرت الموازين مع دخول النجف إلى ساحة التنافس، رغم أن حزب الدعوة لم يكن يتبع المرجعية بشكل مباشر، إلا أن الأمر تحول ليصبح صراعًا بين النجف وكربلاء على ساحة البحرين، وأدى الصراع إلى احتشاد قوى وأشخاص غير متآلفة لتصطف مع حزب الدعوة في مواجهة الرساليين.

ويُذكر في هذا الصدد موقف ذو دلالة، يُعد باكورة المواجهات بين تياري الدعوة والشيرازي في البحرين، فبعد وفاة المرجع الشيعي الأعلى محسن الحكيم في النجف عام ١٩٧٠م، طُرِح اسم الشاهروردي كمرجعية بديلة، إلا أنه لم يلبث أن تُوفي، فقررت جمعية التوعية -الواجهة الدينية لحزب الدعوة السري مؤقتًا- إقامة مجلس عزاء على روحه في مأتم الإيرانيين؛ لأن الشاهروردي كان إيرانيًا، ودُعي الشيخ طالب الرفاعي[2] لإلقاء كلمة عن المرجع المتوفى في حسينية العجم الكبيرة في المنامة، وكان الرجل حادّ اللهجة، كارهًا للشيرازي وأتباعه، فلم يلبث أن انحرف كلامه في اتجاه آخر فراح ينتقد توسع الرساليين في البحرين، وتوزيعهم الصور والمنشورات التي تحمل اسمه في المنامة ومناطق أخرى، ودعا صراحة إلى مواجهة مرجعية الشيرازي، ورفض تقليده، وهاجم المدرسي الذي كان مدعوًا، تسبب الرفاعي في إحراج جمعية التوعية -أو ربما هي قصدت ذلك لأن الرجل كان معروفًا بمزاجيته الخاصة-، وفي حدوث نزاع بين هادي المدرسي وأتباعه من جهة، وبين أتباع جمعية التوعية -حزب الدعوة- من جهة أخرى، ومن

(١) عيسى الشارقي، رئيس جمعية التجديد، حوار مع الوطن، ضمن سلسلة قصة الإسلام الحركي في البحرين ح١، ٢٠٠٥/١٢/١٣م.

(٢) وهو عالم ديني عراقي مرتبط بالنجف ومن المجموعة المؤسسة لحزب الدعوة في العراق، انظر كتاب: الإسلام السياسي في العراق الملكي، تأليف رسول محمد رسول، ص ١٥٥.

ثَم صار الخلاف والخصام لازمًا بين الفريقين[1].

يزعم بعض الرساليين أن التيار لم يقتصر على مقلدي الشيرازي كما يُشاع عنه، وأنه حتى العام ١٩٨٧م كان المجال مفتوحًا للجميع حتى الأخباريين «كانت غالبية أعضاء الجبهة الإسلامية مؤلفة من مقلدي آية الله العظمى السيد الشيرازي، وآية الله العظمى المرحوم السيد الخميني، وآية الله العظمى المرحوم السيد الصدر، وآية الله العظمى المرحوم السيد الخوئي، والشيخ حسين العصفور وغيرهم، ولم يكن هناك أي شرط في الانتماء سوى الالتزام الديني والانضباط التنظيمي»[2].

أما بعد عام ٨٧، فقد تقلصت الدائرة مرة ثانية -أو تركزت- في مرجعية الشيرازي، والسبب كما يقول الرساليون: هو الهجوم الشديد الذي شنّه عليهم الدعويون سابقًا- الخمينيون لاحقًا، الخامنئيون حاليًا- في البحرين رغم تنوع مشاربهم وتعدد اتجاهاتهم؛ فقد توحدت هذه الاتجاهات ضد التيار الشيرازي «وحاولت .. الحجر على عمومية التقليد المرجعي في البلاد، وتوصيف منتميها بالتبعية لمقلد واحد، وبدأت مشروعها الحزبي الضيق بالدعوة إلى مرجعية السيد الصدر ثم السيد الخوئي بعد استشهاد الصدر، وشنّت حربًا لا هوادة فيها على آية الله السيد الشيرازي، وجعلت منها حربًا ذات أولوية عوضًا عن توجيه طاقاتها باتجاه العمل السياسي المعارض، مما ترك الكثير من الأثر السلبي على مقلدي هذه المرجعيات من المنتمين للجبهة الإسلامية، إلى جانب ذلك بقيت الجبهة الإسلامية على نهجها بالدعوة لكل المرجعيات، ولم تخصص جهودها للدعوة إلى مرجعية واحدة، كمرجعية السيد الشيرازي، ونأت بنفسها وأتباعها عن ذلك الصراع؛ وذلك لتهيئة الأمور للعمل السياسي المنظم، من هنا فقدت الجبهة الكثير من المقلدين الآخرين، ورجّحت كفة مقلدي آية الله السيد الشيرازي عددًا

(١) انظر حوار جعفر العلوي مع الوطن، كتاب: ضخامة التراث، عباس ميرزا.
(٢) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين ٢٠٠١/١٠/١٦م.

عند منتصف عقد الثمانينيات»[1].

تسببت الاعتقالات التي رافقت وأعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة عام ١٩٨١م في تصفية كوادر الجبهة الناشطة في الساحة البحرينية، وفي خلال سنوات قليلة خلـت الأجواء للمنافس كي يرث الأرض والعمل، «وتفرغ الطرف الديني المنافس الآخر للعمل في السـاحة بلا منافس، ومدّ بعناصـره إلى أكثر مناطق البحرين، وركّز جهودًا جبارة في العاصمة المنامة - محل نشاط التيار الرسالي - ليكسب العاصمة إلى منهجه الفكري، عندها التقى أحد المضطلعين في أوضاع البحرين المسـتجدة بآية الله السيد هادي المدرسي وهو يهمّ بالدخول إلى مكتبه، فسأله السيد المدرسـي عن أوضاع البحرين، فرد بقوله: بأن الجماعة الأخرى أخذتها عريضة .. توسعت في أنشطتها مع ضمور واضح لأنشطتنا، فلم يعد لنا مكان في البحرين إلا في مناطق وأحياء معدودة، ولكن السجون كلها أصبحت ساحتنا اليوم بلا منافس.. عناصرنا الآن تتقابل وجهًا لوجه مع رجال النظام وعناصر مخابراته .. فهو الامتحان الكبير لنا وللأطراف الأخرى أيضًا. فأجاب السيد المدرسي بما معناه: لتكن كل السـاحة في البحرين لغيرنا ممن التزم بمنهج أهل البيت [عليهم السلام]، فإذا غبنا غيبة فالإمام المنتظر [عليه السلام] له غيبتان[2].

عامل آخر تسـبب في التمدد الشـعبي للدعويين على حساب الرساليين في البحرين، وهو احتواء أصحاب التوجه الدعوي للطلبة البحارنة المسافرين إلى قم للدراسـة؛ إذ لم يكن هناك منافس لهم بعد تصفية وجود الجبهة في إيران، ومن ثَم امتلك الدعويون مراكز التأثير الديني[3].

من ثَمَّ بات الرساليون البحارنة ينظرون إلى تيار الدعوة -الذي تحول إلى خط الإمـام- بوصفه مغتصبًا لجهودهم وإنجازاتهم انطلاقًـا من التصور الاحتكاري للتيـار فيما يتعلق بالممارسـة العملية، وهو تصور عادة ما تتسـم به الحركات

(١) السابق.
(٢) كريم المحروس، مقال: جهلوا بثلاث وسبعين وغمطوا حق قائدهم بثلاث وسبعين، سابق.
(٣) عبد العظيم المهتدي في حوار مع الوطن ٢٠٠٥/١٢/٢١م.

الثوريـــة التي تتبنى رؤى تغييريـــة جذرية؛ إذ عادة ما تنظر إلى منافســـيها في الســـاحة على أنهم معوِّقون في أحسن الأحوال، وإلا فهم عملاء للنظام، وبدءًا من مطلع الثمانينيات اســـتفاد تيار الدعوة كثيرًا من الموازنة مع الرساليين الثوريين؛ إذ تقمص ثوب الاعتدال لإضفاء نوع من المشـــروعية على خطابه ومطالبه وأداء قادته في سياق تبني الخيار السلمي للتغيير.

لـــم يقتصر «الاســـتبدال» الإيراني للكوادر الرســـالية بأتباعه الجدد من خط الإمـــام على البحرين فقط، فقد حدث ذلك في مؤسســـات الرســـاليين بإيران، وأبرزها حوزة القائم، بالتزامن مع غلق معســـكرات التيار في إيران؛ حيث وُضِعت الحوزة تحت إشـــراف المخابرات مباشـــرة، وكان يترأسها في ذلك الوقت الشيخ محمد ريشـــهري، بدأ التدخل بالتحكم في مناهج الحوزة العلمية، ثم بفرض تعلم اللغة الفارســـية على طلابها، ثم فُرِض تعلم كتاب «الأئمة الاثنا عشـــر»، واستمر تواجد أصحاب العمائم الإيرانية بصورة يومية حتى جلبوا معهم آخر الأمر «بعض الطلبة من الخط الآخر بعمائمهم من القطيف لفرض الواقع الجديد، وعمل توازن تدريجي، فقد تغيرت المرحلة»[1].

فـــي البحرين، تصاعـــد الهجوم –الدعوي الخميني– على مقلدي الشـــيرازي متخطيًا الأســـوار ليصل إلى داخل الســـجون، وقد ظهرت جماعة الســـفارة إلى العلن للمرة الأولى عام ١٩٨٥م على خلفية التنازع بين الدعويين والجبهويين، وفي الســـنوات الأخيرة تعددت مظاهر الخلاف، رغم تغير واجهة الدعوة ليحل محلها تيـــار الوفاق الولائي، ومن هذه المظاهر: توقف بعض مواكب العزاء التابعة لأحد الفريقين أمام مأتم للفريق الآخر وقراءة ســـورة المنافقين – الامتناع عن التزويج لشـــخصٍ ما بسبب انتمائه المرجعي – التحذير من الاستماع إلى خطباء معينين بسبب انتماءاتهم – توزيع المنشورات التحذيرية[2].

في بعض الأحيان تتركز المنازعات في قرى معينة؛ حيث تعلو الجلبة والصخب

(١) الانقلاب، ص ٣٢٧.

(٢) انظر ملتقى البحرين، مشاركات متعددة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٥م.

الناتج من الصراعات المتبادلة لتصبغ الحياة الدينية والسياسية داخل القرية، كما هو الحال في «المعامير» على سبيل المثال؛ حيث يتهم «الولائيون» التيار الرسالي بالسعي إلى تحويل القرية إلى «مستعمرة شيرازية» وفق خطة ممنهجة وعن طريق تأسيسهم لما يسمى «هيئة كربلاء الرسالية» في القرية التي تمارس الأساليب المعروفة لدى الرساليين في «تأطير» التجمعات لصالحهم، وفي مقدمتها: مجالس العزاء، توزيع الكتب والمنشورات، استخدام الوسائل الإعلامية الحديثة[1].

يزعم الشيرازيون أن الحملات المبرمجة ضدهم أثرت على إقبال الناس على مرجعهم «وصل الأمر إلى حرج ، حتى في الحياة الزوجية بين الزوج وزوجته إذا كان أحدهما مقلدًا لآية الله السيد الشيرازي، أو يمتنع أحد طرفي الزواج عن استكمال مراسيم زواجه، إذا ما علم أن الطرف الآخر مقلدًا لآية الله السيد الشيرازي، لذلك عدل البعض عن تقليد السيد الشيرازي نتيجة هذه الحرب المرجعية».

على أن فرضية الدعوة «الانفتاحية» للشيرازيين في البحرين دون إلزام للأتباع الجدد بترك تقليد المراجع الآخرين، تبدو محل شك وجدل، فالحركة لم تكن علنية حتى تتبنى نهجًا انفتاحيًّا- تقتضيه دبلوماسية العلن- كما أن المنضمين إليها كان يتم انتقاؤهم بعناية لضمان الولاء، وأولى مراتب الولاء هي تقليد مرجع التيار، ولا يُعقل والحال هكذا أن يفتح الكربلائيون أحضانهم لاستقبال النجفيين دونما أي حساسية، بل إن الباحثين المتعرضين لتاريخ الجبهة يذكرون تشددها في ضم مقلدي الشيرازي فقط إلى صفوفها، كأحد أسباب قلة أعضائها التنظيميين في مراحلها الأولى «حتى انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م، لم تُكَوِّن الجبهة الإسلامية فصيلها العسكري الخاص بها إلا من أفراد قلائل لم يتجاوزوا ٢٥ شخصًا منذ ١٩٧٣م حتى ١٩٧٩م، أي بمعدل أربعة كل سنة، لكنها استطاعت رفع هذا العدد إلى قرابة ٣٠٠ في غضون سنة ونصف السنة من بعد انتصار

(١) انظر مدونة النحوي، مقال: كل الاستفزاز في تحويل المعامير إلى مستعمرة شيرازية، ١٩/١/٢٠٠٩م: http://www.alnahwi.net/wp/?p=137

الثورة الإســـلامية الإيرانية.. والتوسع الأخير يكمن في تجاوز الجبهة الإسلامية للازدواج المشـــار إليه [الربط المرجعي]؛ إذ أصبحت تضـــم خليطًا من التعدد المرجعي -مقلدي الإمام الخميني والســـيد الخوئي إضافة إلى مقلدي الســـيد الشـــيرازي نفسه - وكانت هناك فسحة للاستقلالية باتخاذ القرار بعض الشيء، وهو ما ساعد على توسيع التنظيم، وتوسيع القاعدة الجماهيرية»[1]. [2]

هذا الانغلاق المرجعي، لم يكن ســـببه فقط تمسك الشيرازيين بمرجعهم، بل أيضًا لإصرار الطرف الآخر على نبذ المرجعية الشـــيرازية، واشـــتراط التخلي عنها لفتح أواصر التعاون بين التيارين، ويروي المهتدي عن محاولته فتح مجالات للتواصل مع العالم البحراني المعروف حسين النجاتي، فيقول: «قال لي بالحرف الواحد: أعلن براءتك عن الشيرازي والشيرازيين حتى نتعاون معك!! هذه الكلمة قالها لـــي في قم قبل نزولنا إلـــى البحرين عندما دعوتـــه لفتح صفحة جديدة ينتظرها الناس، وكان جوابي له أيضًا بصريح الكلمة: إننا ما بعد الســـيد محمد الشـــيرازي لدينا بدل الواحد اثنين: السيد صادق الشيرازي، والسيد محمد تقي المدرسي، فاسحب شـــرطك، وليكن التعاون بلا شرط مسبق.. وسماحة الشيخ رفض هذا الشيء، ولا يزال على عقيدته لا يرى للسيد الشيرازي اجتهادًا ولا يرى للشيرازيين شرعية، لذلك هو لا يلتقي ولا يحب أن يتعاون ولا يتقرب»[3].

انطلاقًا من مبدأ «رب ضارة نافعة» يســـتخدم مثقفـــو الجبهة الهجوم عليهم مـــن قبل التيار المنافس كمخرج تبريري لتراجع أعدادهم ونفوذهم في الشـــارع البحراني في الســـنوات الأخيرة، وذلك بدلاً من الإقـــرار بتراجعهم المنهجي أو الفكري «الجبهة الإســـلامية مازالت تعاني مما لحق بها خلال فترة الحوار الذي جرى في السجن بين أصحاب المبادرة والسلطات الأمنية- في التسعينيات-؛ لأن الجبهة الإســـلامية رفضت آنذاك الحوار، وتعرضت إلى ضربات موجعة من قبل

(١) ضخامة التراث، عباس المرشد.
(٢) السابق.
(٣) الموقع الشخصي، من ندوة في جمعية أهل البيت ٢٠٠٨/٢/١٨م:
http://www.almuhtadi.com/?p=78#more/78

السلطات ثمنًا لتفعيلها أحداث الانتفاضة .. كما أن بعض الكوادر مازالت تعاني من رد فعل تجاه بعض الذين خذلوا رموز الجبهة في السجن وخارجه تحت مبرر اختلاف المرجعية الدينية، ففد نال بعضَ كوادر الجبهة حصارٌ وتعذيب نفسي وجسدي شديد، ليس من قبل السلطات فحسب، بل من بعض أعضاء الأطراف الأخرى الذين يعبر موقفهم المتشدد من سجناء الجبهة في السجن، على المدى الذي وصلت إليه أشكال التعبئة ضد اتجاه الجبهة الإسلامية»[1].

على أن الممارسات السياسية دفعت بالفريقين إلى تدشين نوع من التحالف البسيط في مواجهة الحكومة، وذلك من خلال جمعيتي الوفاق والعمل، وفي خلفيتهما جمعيتا التوعية والرسالة، الواجهات السياسية والدينية للتيارين، شكلت جمعية العمل مع نظيرتها الوفاق التحالف الرباعي لدعم مقاطعة الانتخابات عام ٢٠٠٢م، لكن التحالف أُصيب في مقتل في الانتخابات التالية عام ٢٠٠٦م؛ حيث أصرت الوفاق على تقديم مرشحين لها في كافة الدوائر، عدا دائرة واحدة تركتها لمرشح قريب من جمعية وعد اليسارية، وكانت النتيجة فوز الوفاق بـ ١٧ مقعدًا وجمعية وعد بمقعد واحد، ولا شيء لباقي الجمعيات، واكتفت الوفاق بدعم مرشحين آخرين في الدوائر المفتوحة التي لم تشارك فيها.

أما التوعية والرسالة، فالعلاقة بينهما شكلية، وتوجد لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون، لكنها مجمدة كما يؤكد جعفر العلوي رئيس جمعية الرسالة، وتتحفظ الرسالة على المجلس العلمائي، وتعتبره ممثلاً لفئة معينة ولا يمثل كل الطائفة، ولدى الرساليين مشروع لإنشاء مجلس علمائي خاص بهم لكنه لم ير النور بعد، وفي حالات قليلة يقوم الفريقان بأعمال مشتركة، لكنها قليلة الأهمية، مثل إصدار بيانات، أو الاعتصام أمام السفارة الفرنسية احتجاجًا على أزمة الحجاب.

من الملاحظات المتكررة في حوارات الرموز الشيعية البحرينية، وعند تناول العلاقات البينية مع المنافسين: تكون البداية بعبارات هادئة تنم عن التسامح والانفتاح، لكن لا يلبث –ضيف الحوار– أن يكشف تدريجيًّا عن حقيقة العلاقة

(١) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين، سابق.

المتأزمة.. جعفر العلوي في حواره مع صحيفة الأيام تحدث عن العلاقات الجيدة مع الشيخ قاسم ومحاولات التعاون، لكنه في ختام الحوار لم يتمالك نفسه فقال: «لا زالت الخلافات السلبية قائمة بين أتباع السيد الشيرازي وحزب الدعوة، ولا زلنا نُحارَب في بعض المواقع؛ لأننا من المدرسة الشيرازية من بعض أعمدة حزب الدعوة.. هم يستهدفوننا .. مشكلتنا مع الكوادر الوسطية المنتشرين في المساجد ويحاربوننا»[1].

(١) صحيفة الأيام، موقع شبكة عالي الثقافية ٢٠٠٦/٣/٢م http://forums.aalinet.net/16139.html

الفصل الرابع

العلاقة مع إيران

الفصل الرابع

العلاقة مع إيران

البحارنة والخارج:

من الظواهر التي يمكن تعرفها بسهولة تطلع التجمعات الشيعية في منطقة الشرق العربي إلى قوى خارجية تدعم مطالبهم، وتقودهم إلى تحقيق تطلعاتهم السياسية، غالبًا ما يكون مصدر هذه القوى إيران أو العراق، بسبب احتضانهما لأكبر تجمعين للشيعة في المنطقة، بالإضافة إلى مركزي التشيع: النجف وقم.

في بعض الأحيان يتقمص الدعم نمطًا فكريًّا ثوريًّا متخذًا مسار «الدومينو»؛ حيث يؤدي الانبعاث السياسي وسط ذوي الأصول الطائفية الواحدة إلى ما يسميه بعض الأكاديميين عمليات «الطفح» التي يؤثر من خلالها الصراع في بلد واحد في العمل والتنظيم السياسي على البلاد المجاورة، وتحدث أغلب آثار «الطفح» المهمة وسط الجماعات المتقاربة حدوديًّا؛ حيث يجد الناشطون ملاذًا آمنًا لدى نظرائهم في المعتقد أو العِرق[1].

إلا أن القوى الخارجية الداعمة للتطلعات الشيعية ليست محصورة في نظراء المعتقد، فلا مانع من تخطي العقبات الدينية طلبًا للاستقواء بقوى خارجية عظمى حتى وإن كانت تمارس أجندة استعمارية في المنطقة، طالما أن العدو المشترك في هذه الحالة هو القوى السنية العربية، هذه الظاهرة تتجلى تاريخيًّا وواقعيًّا بوضوح لدى إيران والبحارنة.

إيران دفعها الصراع مع الدولة العثمانية إلى الاستعانة بالبرتغاليين، وفي هذا السياق تقدم الشاه إسماعيل الصفوي بعدة مطالب إليهم، منها أن تقدم البرتغال بعض سفنها لإيران كي تمكنها من غزو البحرين والقطيف، وأن يقوم تحالف

(١) انظر كتاب: أقليات في خطر، تأليف: تيد روبرت جار، ص ١٤٣.

ضد تركيا بين إيران والبرتغال [1]، وبعد انسحاب البرتغاليين من منطقة الخليج نسج الإيرانيون علاقات التحالف مع البريطانيين، وحازوا على معاملة متميزة بالمقارنة مع الموقف البريطاني العدائي من الأتراك، وسعيهم إلى تقليص الوجود العثماني في الخليج العربي لحساب إيران.

أما البحارنة فعلاقاتهم مع إيران قديمة منذ بداية الحكم الصفوي الذي تمكن من تحويل القسم الأكبر من إيران إلى المعتقد الشيعي قسرًا، لكنها تطورت إلى مستوى غير مسبوق بعد الثورة ليصبح البحارنة من أكثر الشيعة في الخليج العربي تعصبًا لـ«الجمهورية الإسلامية» بكل قيمها ومبادئها ورموزها.

وفي محازاة إيران، سعى البحارنة منذ مطلع القرن الماضي إلى تقوية علاقاتهم مع الاحتلال البريطاني في محاولة للحصول على مكتسبات سياسية لا يسمح بها النظام السني في الجزيرة، وتَقَدَّم في فصل سابق الإشارة إلى مقابلة بعض وجهائهم للمقيم البريطاني، وإلقاء قصيدة في امتداحه، وكان تشارلز بلجريف المستشار البريطاني «معروف بميوله السافرة نحو الشيعة، و-كان- معظم موظفي المحاكم ورئيس الموظفين من الشيعة»[2].

وفي عام ١٩٥٤م صدرت أحكام بالسجن على بعض مثيري الشغب من البحارنة، فثارت ثائرة الطائفة، وخرجوا في مظاهرات حاشدة، واقتحموا سجن القلعة فحصل إطلاق نار سقط فيه تسعة من الشيعة وتواصلت التظاهرات، ويروي عبد الرحمن الباكر في مذكراته بعض ما تردد في تلك الآونة، فيقول -كان مبعدًا وقتها إلى لبنان-: «كان معظم المسافرين وخصوصًا من السنة يعتبرون أنها لعبة من بلجريف ليدعم مركز الشيعة أكثر، وأن إطلاق الرصاص كان يُقصد به إثارة الشيعة من جديد وطلبهم الحماية البريطانية، وقيل: إنهم فعلاً لفوا موتاهم بالعلم البريطاني، وذهبوا إلى دار المعتمد السياسي، وأخذوا يهتفون بسقوط عائلة خليفة، وبحياة بريطانيا»[3].

(١) انظر دليل الخليج، ١٤/١.

(٢) من البحرين إلى المنفى، مذكرات عبد الرحمن الباكر، ص ٤٣.

(٣) من البحرين إلى المنفى، ص٥١، أشار الباكر في موضع آخر إلى احتمال أن الفاعلين كانوا مدسوسين حسب تقديره للأحداث.

يمكن بسهولة إثبات أن جميع التيارات السياسية الناشئة في البحرين منذ منتصف القرن الماضي وفدت أفكارها من الخارج، فالتوجه الإسلامي برزت معالمه بعد ثورتي التنباك والعشرين في العراق، وفي أعقاب إسقاط حكومة مصدق في إيران لجأ أعضاء من حزب تودة الشيوعي إلى البحرين ليساهموا في تأسيس أول خلية لحزب شيوعي، كما تأسس الاتجاه القومي؛ انعكاسًا لتأثيرات ثورة يوليو المصرية[1]، ثم تأسس حزب الدعوة البحريني كفرع للحزب العراقي، ثم تأسس التيار الشيرازي على يد الإيراني هادي المدرسي، وأصبح التيار الخميني غالبًا على الساحة بعد الثورة عام ١٩٧٩م.

في السنوات التالية لثورة الخميني، صار للبحارنة ثلاثة مقرات معروفة يتنقلون بينها في إطار معارضة النظام وتشويه صورته في المحافل الدولية: قم، دمشق، لندن، في الأخيرة استقر عدد كبير من قادة المعارضة في التسعينيات من بينهم الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق، ومنصور الجمري، وسعيد الشهابي، وغيرهم؛ حيث تمتعوا بحرية مطلقة في ممارسة أعمالهم واجتماعاتهم وعلاقاتهم مع كافة الأطراف، وكانت المعارضة تتحرك بلحاظ الغرب الذي تسعى لتأليبه على نظام البحرين.

ويقدم نموذج «منصور الجمري» تصورًا دقيقًا عن تطور حالة الاستقواء الخارجي، وتبلور قناعاتها منذ بداية عقد الثمانينيات، فهو يتحدث عن تلك الفترة وكيف بدأ في كتابة البيانات والتواصل مع جمعيات حقوق الإنسان المحلية في بريطانيا، ثم يصف التغير الذي طرأ على أفكاره حول بريطانيا وتاريخها العدائي المعروف مع المسلمين، فيقول: «حتى ذلك الوقت كان الإسلاميون يقولون: إن مصدر الشر في العالم هي بريطانيا، وإن البريطانيين: يضحكون في وجهك ولكنهم يغدرون بك من خلفك... ولكنني وجدت شعبًا طيبًا ومساندًا للقضايا التي لا تربطهم بها سوى مشاعر الإنسانية. ثم إن البريطانيين الذين يساعدونك في مثل هذه الأعمال لا

(١) الحركة الدستورية وأحداث ١٩٥٦م، منقول من كتاب لكريم محروس، العزة أونلاين ٢٠١٠/١/١١م.

يقبلون بتسـلم أيّ مال، بل إن ذلك يعتبر إهانة لهم. وفي كل مرة أتحرك حقوقيًا أكتشف الجوانب المشتركة بين الذين يؤمنون فعلاً بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكيف أنهم يطبقون مقولة الفيلسوف الفرنسي فولتير: (قد أختلف معك، ولكنني سـأدافع عن حقك في التعبير عن رأيك)... البريطانيون أيضًا يتحدثون عن أمر ملازم لحقوق الإنسان، وهو التسامح، من أجل بناء الأوطان.. هذا ما يمكن قراءته في تاريخهـم الحافل بالنضالات من أجل حقوق الإنسـان والديمقراطية، ولكنه أيضًا يحتوي على تنازلات وتسامح بين الأطراف»[1].

هذا «الشعر» الذي ينظمه الجمري «تغزلاً» في بريطانيا تعزز بعد حصوله على الجنسـية البريطانية[2] مع مجموعة من رفاقه المعارضين السابقين والحاليين، وتفاعلاً مع هذه الحالة الشـعورية اتبع المعارضون البحارنة سياسـة «تخفيف الخطاب الديني»، حتى إن قادة «حركة أحرار البحرين الإسلامية» عندما ترجموا اسـم الحركة إلى الإنجليزية اختاروا حذف كلمة «الإسـلامية» لتحقيق مزيد من التواصل مع الجهات الغربية، واعترف منصور الجمري بذلك في سـياق تبريري، فقال: «توصلنا إلى أن الأفضل هو أن نختار اسـمًا آخر ليس مترجمًا حرفيًا؛ لأن ترجمة اسـم «حركة أحرار البحرين الإسلامية» سيكون صعبًا جدًّا، واخترنا في النهايـة Bahrain Freedom Movement.. كما أننا كنا سـنتحدث عن المطالب البرلمانية التي تجمع مختلف الاتجاهات، ولنتذكر آنذاك أن الخلط بين الإرهاب والإسلام بدأ ينتشر»[3].

احترف قادة المعارضة التعامل مع وسـائل الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان الأوروبيـة والأمريكية وكوّنوا علاقات قوية معها، وفي سـبيل ذلك كانوا يتنازلون عـن كثير من المظاهر أو الخطاب الديني الذي يميّز الحركة الأم، وفي الحقيقة كانت حركة أحرار البحرين معروفة بتبنيها خطابين: أحدهما ديني موجه للداخل،

(١) منصور الجمري، سلسلة مقالات: تحرك الثمانينات أسس لتحرك التسعينات، سابق.
(٢) الشرق الأوسط ٢٠٠١/٦/٧م.
(٣) انظر مقال ندى الوادي: أحرار البحرين، صحيفة الوسط ٢٠٠٧/٨/٢١م.

والآخر ديمقراطي موجه للحكومات والمنظمات الغربية.[1]

ويبرز عمق التواصل مع الخارج عادة في الأزمات التي تعقب اعتقال الناشطين، كما حدث إثر اعتقال عبد الهادي الخواجة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م، حيث تكشف المستوى الهائل للتعبئة الإعلامية الدولية التي مارست ضغوطًا على السلطات للإفراج عنه[2].

هذا الاستقواء الخارجي يعطيه البحارنة بُعدًا دينيًّا تأصيليًّا يجعله من قبيل «التأييد الإلهي»، يقول محمود الموسوي مدير ممثلية المرجع تقي المدرسي في البحرين: «عملية الإصلاح ممكنة من الداخل، إلا أن شروطها صعبة.. فمن هنا بدأ الاتكال على الضغوط الخارجية.. الله تعالى لا يترك عباده طويلاً من دون فسح مجالات للتحرّك، ولو بتسليط ديكتاتور آخر من الخارج على دكتاتور الداخل»[3]، وإطلاق وصف «ديكتاتور» على الداعم الخارجي هو على سبيل الاستهلاك المحلي من أجل تحقيق التوازن بين الخطاب النقدي لـ«الاستكبار» الأمريكي الغربي، وبين الاستقواء بالغرب.

ولا يزال أقطاب المعارضة البحرينية يمارسون «الاستقواء بالخارج» -الغربي، الإيراني- على نطاق واسع:

على المستوى الغربي، يبرز دور المعارضين المقيمين في الخارج بصفة دائمة مثل: سعيد الشهابي، ولكن لا يمنع ذلك معارضي الداخل من ممارسة دور لافت في التواصل مع الغرب، كمثال: حسن مشيمع -الأمين العام لحركة حق- الذي قاد وفدًا صغيرًا إلى نيويورك لمقابلة الأمين العام للأمم المتحدة، ثم إلى واشنطن لتقديم عرائض ومقابلة مسئولين وناشطين من أجل تحريضهم على النظام البحريني، ثم إلى لندن لحضور جلسة استماع في مجلس اللوردات البريطاني حول أوضاع الشيعة.

(١) أحمد منيسي، كتاب: البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، طبعة ٢٠٠٣م، ص ٨٦.
(٢) الوطن العربي، ٢٠٠٤/١٢/٣م.
(٣) حوار مع محمود الموسوي مجلة النبأ ٢٠٠٥/١٠/٢٢م، الموقع الشخصي.

ويقول مشـــيمع عن جولتـــه الغربية: «كانت هناك أيضًا لقـــاءات مهمة .. مع جهات متعددة في واشـــنطن وأيضًا في لندن، ولكن سأشير إشارة عابرة وسريعة دون الدخـــول في التفاصيل.. وعندي الإثباتات على كل ما أقول.. لأن جزءًا منها أننا للأســـف الشديد نعيش مع حكومة البحرين ومع نظام البحرين دائمًا الجانب الأمني وعملية التخريب حينما يســـمعون بأشـــخاص قابلناهم يروحون بالمقابل يحاولون يضغطون ويلعبون لعبـــات، ويدفعون أموال فقط لتخريب العملية... كل الذي أستطيع أن أقول في واشنطن كانت هناك لقاءات كل يوم معدل ست لقاءات لنا مع شخصيات بارزة»[1].

بعد عدة أعوام تقريبًا حضر مشـــميع ندوة أخرى عُقِدت في مجلس اللوردات تناولت الشـــأن البحرينـــي وحضرها مندوبون من هيومـــان رايتس ووتش؛ حيث تحدث مشـــميع برفقة عبد الهادي خلف وعبد الجليل السنكيس، وعندما اعتُقِل الســـنكيس إثر عودته إلى البحرين على خلفية تلك المشـــاركة، اعتصم مشميع وسعيد الشهابي وبحارنة آخرون أمام سفارة البحرين في لندن وهم يرفعون صورًا ولافتات تطالب بالإفراج عن الســـنكيس، وقاموا بتوزيعها على المارة، وكان لافتًا ظهور مشـــميع وهو يرتدي الملابس الغربية: بنطال جينز، سترة جلدية، كاسكيت للـــرأس[2]، وهو ما يؤكد حرص المعارضـــة البحرينية في خطابها الخارجي على إخفاء الأبعاد والمظاهر الدينية لتحركاتهم.

يركز هذا الجزء من الدراسة على آلية الاستقواء الخارجي بإيران كدولة شيعية لهـــا مصالحها الخاصة ورؤيتها التي تتجاوز حدودها إلى حيث تتواجد التجمعات الشيعية في المنطقة العربية المجاورة لها.

(١) من محاضرة ألقاها في مسجد الإمام الصادق بالقفول ٢٠٠٦/٩/١م، ملتقى الدراز ٢٠٠٦/٩/٢م، ملتقى البحرين، ٢٠٠٦/١٠/٥م.

(٢) انظر ملتقى البحرين ٢٠١٠/٨/١٢م http://online.albahrain.info/showthread.php?t=253381

لماذا البحرين؟:

على مر العصور والأزمنة ظل الخليج العربي عربيًّا حتى مع انهيار الدول الإسلامية الكبرى وغلبة الحكم القبلي على منطقة شبه الجزيرة قبل أن تبدأ الدول العربية المعاصرة في التكون، منذ ٢٦٠ عام تقريبًا في منطقة الخليج العربي [تأسست الدولة السعودية الأولى في عام ١٧٤٤م] ومع تتابع دول كثيرة على حكم إيران بدءًا من الفرس وحتى حكم القاجاريين [١٧٩٤-١٩٢٥م]؛ فإن نُظُم الحكم الإيرانية اتصفت دومًا بضعف قوتها البحرية، فكانت الملاحة في الخليج العربي تحت السيطرة العربية بصورة دائمة، وحتى عندما تمكن الفرس -أو الحكام اللاحقون- من السيطرة على بعض الموانئ الخليجية العربية، كانت هذه السيطرة تتم عن طريق البحارة العرب[1].

توافقت المصالح البريطانية الإيرانية بدءًا من القرن السابع عشر الميلادي على ضرب القوة البحرية العربية التي مثّلت لكليهما عقبة في طريق السيطرة على الخليج، فإيران كانت عاجزة عن إحكام نفوذها على أيّ من مناطق الساحل العربي، وبريطانيا لم تنفرد بالسيطرة على طريق الملاحة في الخليج إلا بعد أن قضت على القوة البحرية للقبائل العربية الذين تمتعوا بمهارات وقدرات عالية في فنون البحر[2]، وفي مقدمتهم القواسم الذين أطلق عليهم الاحتلال وصف «القراصنة» تزويرًا للحقائق.

من منطلق التوافق البريطاني الإيراني، جاءت تسمية الخليج في الوثائق البريطانية بـ«الفارسي» ومنه تشبثت طهران بهذه التسمية وتعصبت لها.

تركزت الأطماع الإيرانية على البحرين مقارنة بغيرها من مناطق الساحل لعدة أسباب، منها: كونها أكبر جزيرة مأهولة بالسكان في الخليج مع تنوع في مواردها من المياه، والزراعة، وصيد اللؤلؤ والأسماك، ومنها: موقعها الخطير في خاصرة شبه الجزيرة العربية؛ بحيث تصلح قاعدة للانطلاق والسيطرة، ومنها: النسبة

(١) انظر خوري ص ٣٤.
(٢) انظر خوري ص ٣٥.

السكانية العالية للشيعة على الجزيرة، مقارنة بالمناطق الأخرى المجاورة، ومنها: موقعها في وسط الخليج الذي يُمَكِّن أي قوة بحرية كبرى من التحكم في مسار الملاحة، ومنها: ضعفها العسكري؛ نظرًا لصغر مساحتها، وقلة عدد سكانها مقارنة بدول الخليج الأخرى، مما جعلها في حاجة دائمة إلى تحالفات سياسية لضمان الأمن القومي، ومنها: أن صغر المساحة والقلة النسبية للسكان تجعل من احتمال دمج البحرين في أي صفقة سياسية تفرضها تطورات الأحداث، أمرًا قائمًا.

يمكن إضافة أسباب أخرى للاهتمام الإيراني بالبحرين، وهو موقعها بالنسبة للسعودية كدولة سنية كبرى تلعب دورًا قائدًا في المنطقة العربية، خاصة وأن الأقلية الشيعية في السعودية تتركز في المنطقة الشرقية المحاذية للساحل الخليجي على مسافة قريبة جدًّا من البحرين، فأي تغيير أو اضطراب في الأوضاع البحرينية سيكون له تأثير بالغ على المملكة، هذه الحالة وإن كانت تضع البحرين في نطاق الأمن القومي للسعودية -وهذا يعني وجود حالة من التوازن «الردعي» يصعب على إيران تجاوزها- إلا أن طهران لديها أساليب كثيرة يمكن استخدامها لإثارة القلاقل دون أن تُتهم بالتدخل المباشر.

لم يؤَثِّر تغير الأنظمة الإيرانية على أهمية البحرين في المنظور القومي الإيراني، فبالنظر إلى مفهوم «المصلحة» كقوة سياسية، تبدو -أو يُفترض بها أن تكون- سياسات الدول الخارجية كحلقة عقلانية متصلة ومفهومة دون تأثير كبير لدوافع الشخصية للحكام المتعاقبين، وفق هذا المفهوم يُفترض أن تتواصل هذه السياسات الخارجية رغم التبدل الذي يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي يحدث في نمط الأيديولوجيا المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة[1].

تطبيق ذلك على الحالة الإيرانية يعني أن إصرار شاه إيران السابق على ضم البحرين لدولته، وكذلك تكرر المطالبة بالبحرين على لسان مسئولين إيرانيين

(١) انظر كتاب النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، د. أنور محمد فرج، ص ٢٦.

حاليين، ليس مجرد ظاهرة عارضة، بل هو من صميم المصلحة القومية الإيرانية التي رأت وترى، ومن ثَم سوف تظل ترى، أن البحرين يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من الدولة الإيرانية، مهما كان النظام الحاكم في طهران، وأيًّا كانت المسوغات المعلنة لهذا الاستحواذ؛ إذ ترتكز المطالبة بالأساس على مفهوم المصلحة وليس على قابلية التسويغ.

أما القول بأن إيران توظف مطالبتها المتكررة بالبحرين من أجل موازنة قضايا أخرى مثل الجزر الإماراتية المحتلة، فهذا لا ينفي ما سبق إقراره من جدية المطالبة الإيرانية، نعم قد يصعب على طهران في وقت ما تحقيق أيّ إنجاز يُذكر على صعيد ضم البحرين، إلا أن إبقاء جذوة المطالبة يُبقي القضية حية كما يحقق منافع جانبية أخرى، ولا يخفى أن السياسة الإيرانية على مر العصور تتميز بـ «الإلحاح» والإصرار والصبر، ولعل الفقرة التالية تلقي الضوء على هذه الصفة من خلال استعراض تاريخ المطالبة الإيرانية بالبحرين.

إيران والبحرين.. أطماع لا تنتهي:

مع بداية الحكم الصفوي لإيران [٩٠٧هـ - ١٥٠٧م] وإجبارهم سكانها على التشيع في العقود التالية، تغيرت الموازين في منطقة الخليج العربي نتيجة ظهور دولة شيعية قوية[١]، أدت إلى انتقال مركز الثقل الشيعي إلى الشرق من الخليج، وبذلك أصبح الساحل الغربي العربي واقعًا في قوس النفوذ والأطماع الشيعية المنبعثة من بلاد فارس، ولا يزال كذلك حتى الآن.

بالنظر في معطيات الفترة التي واكبت تأسيس الدولة الصفوية كانت عمليات الاحتلال لأراضي الغير[٢] تتخذ أشكالاً متعددة متفاوتة في قوتها، منها: السيطرة الكاملة المستقرة الممتدة زمنيًّا بواسطة قوات عسكرية مع خضوع البلد للحكم

(١) يمكن القول: إن تشييع إيران كان العامل الأكثر تأثيرًا في تبدل موازين القوى ومعادلات الصراع في المنطقة وليس مجرد نشأة الدولة الصفوية أو غيرها.

(٢) بغض النظر عن كون هذا الاحتلال مقبولاً أم لا من الناحية الشرعية في حال كانت دولة الاحتلال مسلمة، فالعبرة هنا بالمدلول اللغوي للمصطلح.

المباشـــر، مثاله: الدولـــة العثمانية والعراق، بريطانيا والهند، ومنها: الســـيطرة الجزئية عن طريق القوة العســـكرية، -ولا يشـــترط أن تكون متمركزة في الأرض المحتلة- وتـــرك الحكم للقوى المحليـــة مع تدخل انتقائي، مثاله: الاســـتعمار البريطاني لســـواحل الخليج العربي، ومنها: السيطرة المتقطعة عن طريق حلفاء أو أتباع دون وجود قوة عســـكرية مقيمة، مثاله: حكم آل مذكور للبحرين باســـم إيران، ومنها: الاكتفاء بتحصيل الضريبة أو «الإتاوة» الســـنوية، دون قوة عسكرية أو حكم، مثاله: إيران والبحريـــن، عمان والبحرين، وفي المثالين لم يدم ذلك إلا فترات قليلة جدًا.

عند تطبيق ما ســـبق على تاريخ العلاقة بين إيران والبحرين منذ مطلع القرن الســـابع عشـــر نجد أن الاحتلال الإيراني للبحريـــن كان متقطعًا ومنحصرًا في النمطيـــن الثالث والرابع، وهما أضعف صور الاحتلال، ويصعب أن يترتب عليهما حقوق تاريخية، مع التأكيد على أن الاحتلال في معظمه عمل ينطوي على الغصب والســـلب، والإقرار بحقوق لكل قوة استعمارية يعني أن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وغيرهم من دول الحقبة الاستعمارية لهم حقوق في أغلب بلاد المسلمين.

نعم يمكن الاعتراف بالحـــق التاريخي-من منظور قيمي- في حالة واحدة: أن تتحـــول عملية الاحتلال إلى اندماج ديني أو ثقافي بين الطرفين تنتفي معه حالة الرفض من قبل الشعب المحتل للقوة المتدخلة، وهذا لم يحدث طول الفترة التي تحرشت فيها إيران بالبحرين.

اضطرت إيران دومًا إلى ممارســـة سياســـاتها الطامعة على الساحل الغربي للخليج في ظل الاستعمار البريطاني، الذي كان يتخذ ردود أفعال متفاوتة تتراوح بين غضّ الطرف وتقديم الدعم المباشـــر، وبدأ التعاون بين الطرفين منذ العام ١٦٠٢م عندما تمكن شـــاه إيران من طرد البرتغاليين مـــن البحرين واحتلالها[1]

(١) دليل الخليج، ج١ ص٢٩.

بمساعدة شـــركة الهند الشـــرقية - واجهة الاســـتعمار البريطاني- [١]، وبقيت البحرين تابعة لإيران عدة سنوات، وجاء ذكرٌ لهم عام ١٦٢٢م عندما جلبوا بارودًا من الجزيرة لأجل استخدامه في حصار جزيرة هرمز[٢]، وظلت السيطرة الإيرانية على البحرين متقطعة حتى منتصف القرن الثامن عشر[٣].

عام ١٧٥٢م تحالف حاكم بوشهر الشيخ ناصر، مع حاكم ميناء ريق المير ناصر -كلاهما من أصول عربية- للاســـتيلاء على البحرين التي كانت محكومة من قبل الهولة، وظل حاكم بوشـــهر مسيطرًا على الجزيرة عدة سنوات حتى اعتقله كريم خان حاكم شيراز عام ١٧٥٥م بسبب اعتدائه على سفن إيرانية، ومطالبًا إياه بدفع عوائد عن احتلال البحرين طيلة ثلاث سنوات[٤].

عام ١٧٩٩م قام حاكم إقليم فارس بتحريض نظيره العماني على مهاجمة سفن بحرينية في ســـياق محاولاته لضم البحرين إلى حكمه، في نفس الوقت استطاع شـــيخ بوشهر أن يُقنع حاكم البحرين بوضع نفســـه تحت الحماية الإيرانية ودفع الضريبة، لكن هذه الحماية لم تُفد بشـــيء؛ إذ استولى حاكم عمان على الجزيرة في الفترة من ١٨٠٠- ١٨٠٢م بعد تلقيه مســـاعدات إيرانية لتحقيق الغزو، لكنه أخفق في الاحتفاظ بها، واضطر للانسحاب[٥].

عـــام ١٨١٦م هاجم ســـلطان عمان البحرين بدعم إيراني تمثل في ســـفن من بوشـــهر ومقاتلين من كانجون وعســـالو، لكن المحاولة أخفقت إخفاقًا ذريعًا بعد نزول القوات في المحرق، مما اضطر ســـلطان عمان للجوء إلى كانجون للحصول على مســـاعدة إيرانية، لكنه اكتشـــف مؤامرة إيرانية لاعتقاله؛ فتخلى عن خطة الغـــزو، وعاد إلى بلاده، ثم اتفق الطرفان لاحقًا على مواصلة محاولات الغزو من قبل العمانيين بدعم إيراني، على أن يقوم سلطان عمان بدفع الضريبة لإيران إذا

(١) انظر: من نافذة السفارة، ص ٢٥٠.
(٢) دليل الخليج، ج٣ ص ١٢٦٨.
(٣) من نافذة السفارة ص ٢٥٠.
(٤) دليل الخليج، ج١ ص ١٨٢.
(٥) دليل الخليج، ج١ ص ٢٨٧، ج٥ ص ٢٧٢٣.

نجح في الاستيلاء على البحرين، وكان التحالف بين الطرفين ينقلب في بعض الأحيان إلى منافسة شديدة للاستيلاء على الجزيرة[1].

عام ١٨٢٢م تم توقيع اتفاقية غامضة ومثيرة للجدل بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج، الكابتن و. بروس، ووزير حاكم إقليم فارس، وتضمنت الاتفاقية الإقرار البريطاني بأن البحرين تابعة لإيران، وأن شيوخ العتوب –آل خليفة– تمردوا على هذا الحكم، ويجب بالتالي سحب كافة الامتيازات التي تمتعوا بها بموجب نصوص معاهدة السلم الشاملة الموقعة مع بريطانيا، وأن على الأخيرة تجنب تقديم العون للبحرين، بل يجب عليها أن تساعد إيران في قمع تمرد «العتوب» عسكريًا، ويزعم لوريمر أن هذه الاتفاقية رُفِضت من جانب حكومة بومباي البريطانية، وتم عزل –أو نقل– الكابتن بروس من منصبه[2]، وفي العام التالي –يناير ١٨٢٣م– قام الملازم مكلاود المقيم الجديد بزيارة المنامة؛ حيث التقى شيخ البحرين، وقدّم له تطمينات تتعلق بإبطال اتفاقية سلفه بروس مع إيران[3].

اعتمدت طهران في العقود التالية على هذه الاتفاقية، بوصفها إقرارًا واضحًا من لندن بتبعية البحرين لسيادتها، ورغم إنكار بريطانيا الرسمي لوجود هذه الاتفاقية، وأنها لا تعدو مجرد محاولة انفرادية من المقيم البريطاني لا تحظ بتأييد، إلا أنها تبقى مؤشرًا على النوايا البريطانية لعدة أسباب:

– منها: الإصرار الإيراني الغريب على التمسك باتفاقية بروس رغم إعلان بريطانيا المستمر عدم الاعتراف بها.

– ومنها: أن مصادر أخرى تورد هذه الاتفاقية في سياق تقسيم التحالفات البريطانية إلى شقين: علني وسري[4]، وأن السياسة البريطانية كانت تعتمد أسلوب الاتفاقات غير الرسمية في إدارة سياستها في المنطقة.

(١) السابق ج٥ ص ٢٧٢٣، ٢٧٢٤.
(٢) دليل الخليج، ج٣ ص ١٢٦٨.
(٣) دليل الخليج ج٣ ص ١٢٨٧.
(٤) انظر فؤاد خوري ص ٤٦.

- ومنها: أن مسـئولاً فـي وزن «المقيم البريطاني في الخليـج» لا يمكن أن يُخطئ في تقدير الخطوط العامة لسياسة حكومته التي يمثلها -وبحسب ما يراه رؤساؤه- إلى درجة الخلاف حول تحديد تبعية البحرين لإيران أو استقلالها.

إن النسبة المقبولة للتباين بين رؤية المسئول ورؤية حكومته لا تتجاوز العشرة بالمائة، ومن غير المنطقي أن يمارس المسئول السياسي عمله انطلاقًا من رؤية خاصة به مناقضة لرؤية حكومته.

اسـتنادًا لما سبق؛ فإن لجوء المقيم البريطاني في الخليج للتفاوض مع حاكم شـيراز الإيراني حول البنود المذكورة لا يمكـن النظر إليه على أنه اختلاف في الرؤى، وإنما كان المسـئول يُعبر عن رؤية حكومته بالفعل، والتي يبدو أنها تغيرت قليلاً فيما يتعلق بالبحرين، فارتأت الإبقاء عليها بعيدًا عن السيطرة الإيرانية في تلك الفترة، ولعله مما يشـهد لذلك- أي للاعتراف بالتبعية ثم التراجع عنه- أن بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسـع عشر قررت أن تضم إقليمي هراة وسجسـتان الأفغانيين إلى إيران بمبادرة منها ورغبة في الخلاص من «الصداع» الأفغاني، إلا أن المشروع تعطل في فترة لاحقة ولم يُنفذ[1].

- عام ١٨٤٥م أرسلت إيران أول مذكرة احتجاج إلى اللورد إبردين وزير خارجية بريطانيا آنذاك، ردًا على طلب إبردين تقديم حكومة فارس براهين تثبت حقوقها في الجزيرة[2].

في منتصف القرن التاسع عشر كانت البحرين هدفًا لكافة القوى في المنطقة، وهو ما دفع حاكمها في ذلك الوقت الشيخ محمد بن خليفة[3] إلى عقد تحالفات شكلية مع بعض القوى لدرء آخرين، فدعا في وقت واحد -حسب إفادات لوريمر- كلا من إيران وتركيا إلى إرسـال وكلائهما لإعلان تبعية البحرين لهما وذلك عام

(١) انظر دليل الخليج ج١ ص ٤٣٥.
(٢) من نافذة السفارة ص ٢٥٠.
(٣) لا يمتد نسب الفرع الحاكم حاليًا من آل خليفة إلى الشيخ محمد، بل إلى شقيقه علي بن خليفة الذي تولى الحكم بعد الأزمات التي أثارتها سياسة أخيه، وقد أدت محاولات الشيخ محمد للتمرد على حكم أخيه عليٍّ إلى مقتل الأخير؛ حيث تولى الحكم بعده ابنه عيسى بن علي ولا يزال الحكم في عقبه حتى الآن.

١٨٥٩م، فأرسلت إيران ميرزا مهدي خان المشهور بكراهيته للإنجليز، فقام برفع علم إيران وإعلان سيادتها على البحرين، ولم تكد الاحتفالات تنتهي حتى قدم محمد بك مبعوثًا من والي بغداد فأنزل العلم التركي ورفع العلم الإيراني، مما أغضب ميرزا خان فأعلن رفضه مغادرة البحرين أو التخلي عن سيادة إيران عليها[١].

في إثر هذه التطورات تعهد الوزير البريطاني المفوض في طهران سير هـ. رولينسون بأن يحصل على تعهدات من وزراء الشاه تؤكد على عدم القيام بأي محاولة لاحتلال البحرين عسكريًا حتى تتم تسوية الوضع الشرعي لهذه الجزر بالمفاوضات الدبلوماسية على حد قوله، وفي نفس الوقت قدم رولينسون نصيحته إلى المقيم البريطاني كابتن جونز بأنه يجب ألا يلقي بالاً لأي محاولات شكلية لإعلان السيادة من قبل أي دولة على البحرين، طالما لا يصحبها عمل عسكري[٢].

- عام ١٨٦٢م قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجًا لدى بريطانيا على احتجازها سفينة حربية بحرينية على أساس أن اتفاقية بروس لا تسمح للبريطانيين بهذا الإجراء، فقامت حكومة بومباي-التابعة للاحتلال- بتقديم تفسير لتلك المعاهدة يستند على كونها مرفوضة، ولم يتم الموافقة عليها، وبناء على ذلك لا يحق لإيران المطالبة بالبحرين استنادًا إليها، وأن على الشاه أن يفهم حكم الأمر الواقع اليوم[٣].

- عام ١٨٦٩م أرسل وزراء الشاه احتجاجات متتالية إلى الوزير المفوض في طهران المستر أليسون وإلى المقيم البريطاني الرائد بيللي، وكذلك فعل السفير الإيراني في لندن، وكان موضوع الاحتجاج رفض طهران للتدخلات البريطانية في أزمات البحرين ذلك الوقت، وأنه كان يجب عليها إبلاغ إيران بنواياها بالنظر إلى كون البحرين جزءًا من إيران، وجاء الرد البريطاني على هذه الاحتجاجات غريبًا، فلم يرفض مزاعم طهران بصورة قاطعة، بل أفاد وزير الدولة البريطاني

(١) دليل الخليج ج٣ ص ١٣٤٠، ١٣٤١.
(٢) السابق ج٣ ص ١٣٤١.
(٣) السابق ج٣ ص ١٣٤٦.

لشـــئون الهند -ووزير الدولة للشـــئون الخارجية- في مفاوضاته مع سفير إيران في لندن، بأن هدف بريطانيا من اتفاقياتها مع شـــيوخ البحرين هو تحقيق السلم في منطقة الخليج، وكلها «أهداف يســـعد الحكومة البريطانية أن تؤديها -إذا كان ذلك ممكنًا- من أجل الحكومة الإيرانية، وفي النهاية وعدت الحكومة البريطانية بأنها لو وجدت في المســـتقبل ضرورة القيام بإجراء تأديبي أو عقابي ضد شيخ البحرين -هكذا- فســـتقوم بإبلاغ السلطات الإيرانية مسبقًا إذا كان ذلك ممكنًا، وفي الحالات التي يتعـــذر فيها ذلك عمليًا، فإن تقريرًا وافيًا ســـيقدم للحكومة الإيرانية»[1].

- عام ١٨٧١م طلب الشـــاه الإيراني من الوزير المفوض البريطاني في طهران معلومـــات عن احتمالات التقدم التركي إلى البحريـــن، فطمأنه الوزير بأن الباب العالي لا يبدي أي رغبة في احتلال البحرين[2].

- عام ١٨٨٦م عاد الشـــاه إلى إبلاغ الوزيـــر المفوض برغبته في أن ينقل إلى الحكومة البريطانية طلبه أن تعترف بحقوقه في السيادة على البحرين، وأن تسمح له بأن يُعين حاكمًا من قِبَله على الجزيرة أو أن يُعترف بحاكمها الحالي ممثلاً له، مع إقراره بأن تظل الســـيادة البحرية في المنطقة للسلطات البريطانية، واستند الشـــاه في مطالبه على موقف لندن مـــن المطالبات الإيرانية عام ١٨٦٩م والذي فسّره الشـــاه على أنه اعتراف بالسيادة الإيرانية على البحرين، فقامت الحكومة البريطانية بإعداد رد على مطالب الشـــاه إلا أنها لم تســـلمه له؛ لأنه لم يعد إلى الموضوع مرة أخرى[3].

- عام ١٨٨٧م تبنت إيران خطة ســـرية عامة لتوسيع نطاق نفوذها في منطقة الخليج، وكان يُعتقد أن المخطط مدعوم من روســـيا، وكان منفذوه الرئيسون هم مالك آل توجـــار حاكم موانئ الخليج، وحاجي حمد خـــان من الجيش الإيراني،

(١) السابق ج٣ ص ١٣٥١، ١٣٥٢.
(٢) السابق ج٣ ص ١٣٨٤.
(٣) السابق ج٣ ص ١٣٨٥.

ودخلت البحرين ضمن مخطط التوسع الإيراني، وتم اكتشاف المخطط من خلال تسـريبه عن طريق مالك آل توجار ومن خلال برقيات رسـمية إيرانية، وتبين – حسب ما ذكره لوريمر– أن حاجي خان قد وضع مخططًا للاستيلاء على البحرين بمساندة من الشيخ جاسم شيخ الدوحة «الذي تعهد فيما يبدو بأن يضع مخطط إيران موضع التنفيذ».

وذكر لوريمر أن السلطات البريطانية عثرت على دليل يثبت هذه المساندة التي تمـت بموافقة رئيس الوزراء الإيراني، لكن المخطط أخفق في نهاية الأمر، وقام الرائد روس –المقيم البريطاني– بتوجيه سفينتين حربيتين بالرسو قبالة البحرين لمنع أي مغامرة عسكرية من قبل إيران[1].

– عام ١٩٠٥م حدثت اضطرابات في البحرين بين السُـنة والتجار الإيرانيين تدخلت في إثرها السـلطات البريطانية للدفاع عن حقوق الإيرانيين، والمطالبة بدفع تعويضات كافية لهم، واسـتخدمت في ذلك التهديدات الصريحة، وحشدت السـفن الحربية قبالة شـواطئ الجزيرة، وأنزلت قوة عسكرية لحماية ممتلكات الأجانب في حال قصفت البحرين[2].

ونتـج عن هذه الحادثة أن أرسـلت الحكومة الإيرانية برقيات شـكر وامتنان للسـلطات الإيرانية على جهودها في حماية رعاياها، ثم عادت في نفس السـنة والتـي تليها إلى التأكيد على حقوقها في البحرين، ورفضت أن تعترف للمقيمين البحرينييـن على أراضيها بأي حقوق تزيد عن حقوق المواطنين الإيرانيين، وفي نفس العام أعلن الوزير المفوض في طهران أن حكومته ليسـت مسـتعدة لسماع المزيد من المزاعم الإيرانية في البحرين، وأعاد التأكيد على إلغاء اتفاقية بروس، وأن هذا الموضوع أصبح غير قابل للنقاش[3].

– عـام ١٩٣٠م قدمت طهران احتجاجًا للحكومة البريطانية أنكرت فيه قيامها

(١) السابق ج٣ ص ١٣٨٦، ج ٥ ص ٢٩٤٦.
(٢) السابق ج٣ ص ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤
(٣) السابق ج٣ ص ١٤١٩، ١٤٢٠

بمنح امتيازات لاستثمار النفط في البحرين دون استشارة إيران ومعرفة موقفها، وتكرر هذا الاحتجاج حينما منح شـــيخ البحرين امتيازًا مماثلاً لشـــركة ستاندرد أويل الأمريكية[١].

– عام ١٩٤٤م صرح رئيس وزراء إيران حاجي ميرزا أغاسي «أن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارســـية المتعاقبة بأن الخليج الفارســـي من بداية شط العرب إلى مســـقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء وبدون منازع ينتمي إلى فارس» [٢].

– عام ١٩٤٦م استصدرت الحكومة قرارًا من البرلمان الإيراني بعزمها ممارسة سيادتها على البحرين [٣].

– عام ١٩٥١م عندما أمّمت حكومة مصدق النفط الإيراني اعتبرت ذلك التأميم ساريًا بالضرورة على النفط في البحرين[٤].

– عام ١٩٥٤م طالبت الحكومة الإيرانية بأن يكون هبوط الطائرات الدولية في مطارات البحرين خاضعًا لموافقة حكومتها المسبقة[٥].

– في منتصف الخمســـينيات ذهب مندوب مـــن الخارجية الإيرانية إلى منزل الشـــيخ «علي» كمال الدين الغريفـــي من رجال الدين الشـــيعة وأحد قادة هيئة الاتحـــاد الوطني، وقـــال المندوب[٦] : «إنني مبعوث من قبل الشـــاه لتقديم كافة أوجه المســـاعدة التـــي تحتاجها هيئة الاتحاد الوطني فـــي نضالها ضد النظام والاســـتعمار البريطاني، ومســـاعدتها في إقامة حكومة محلية وبرلمان منتخب، والحكومة الإيرانية تبدي اســـتعدادها لتقديم الدعم المطلوب حتى وإن اضطرها ذلـــك إلى إنزال عدد من وحدات الجيش بمدرعاته في البحرين»، وقال المندوب:

(١) من نافذة السفارة، ص ٢٥٠
(٢) وجاء دور المجوس ص ٣٠٢
(٣) من نافذة السفارة، ص ٢٥٠.
(٤) السابق.
(٥) السابق.
(٦) حسب رواية إبراهيم بن الشيخ علي، انظر الجزء ١٤ من سلسلة: قصة الإسلام الحركي في البحرين، وسام السبع، صحيفة الوطن ٢٠٠٦/١/٢١م.

إن ذلك الدعم في مقابل اعتراف الهيئة بتبعية البحرين لإيران.

- عـــام ١٩٥٧-١٩٥٨م أعلنت إيران ضم البحريـــن بوصفها المحافظة الرابعة عشرة [١].

- عـــام ١٩٥٨م احتجت إيران علـــى اتفاقية عقدتها البحرين مع الســـعودية بخصوص تحديد المياه الإقليمية بين الدولتين، ثم اتخذت قرارًا بعدم الاعتراف بجوازات الســـفر البحرينية، وقامت بتزويد رعايا البحريـــن القادمين إلى إيران بوثائق مرور، وأخذت عليهم إقرارات بكونهم من الرعايا الإيرانيين[٢].

في نهاية الخمسينيات صرح وزير الخارجية الإيراني بأن البحرين جزء لا يتجزأ من إيران، وتسلم السفير البريطاني في طهران مذكرة خطية بهذا الخصوص، كما تم بحث القضية مع وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد أثناء زيارته للمنطقة، وتردد أن إيران وافقت على الانضمام إلى حلف بغداد الذي أسسته بريطانيا بعد أن حصلت على وعد من حكومتها بتسليمها جزر البحرين[٣].

- عام ١٩٦٨م أعلنت بريطانيا نيتها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في مدة أقصاها ثلاث سنوات، فتقدمت إيران بطلب إلى الأمم المتحدة لإرسال بعثة تقصي حقائق إلى البحرين للتعرف على رغبة الشـــعب في الانضمام إلى إيران، وصـــرح وزير الخارجية الإيراني أمام البرلمان في مارس ١٩٧٠م بأن الســـكرتير العـــام للأمم المتحدة قَبِلَ الاقتراح الإيراني ببذل مســـاعٍ من أجل معرفة الميول الحقيقية لسكان البحرين[٤].

مرحلة الجمهورية الإسلامية:

- بمجرد قيـــام الثورة عام ١٩٧٩م بدأت النوايـــا العدوانية تجاه البحرين في الظهور إلى العلن، وتفاوتت الجهود الإيرانية للاستحواذ على البحرين من إطلاق

(١) مقال: إيران والبحرين، علاقة تصنعها الأطماع، المتوسط أونلاين ٢٠٠٩/١٠/٢٥م.
(٢) من نافذة السفارة، ص ٢٥٠.
(٣) انظر مذكرات عبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى، ص ١٦٤.
(٤) من نافذة السفارة، ص ٢٥١.

التصريحات العدائية إلى تدبير المؤامرات لقلب نظام الحكم، كما سبقت الإشارة إلى الدور الذي لعبته الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وغيرها من التنظيمات البحرينية التي حظيت بالدعم الإيراني.

– في عام ١٩٧٩م كانت التصريحات المستفزة من قبل المسئولين الإيرانيين في حدها الأقصى، فقال المرجع –المغضوب عليه لاحقًا من الخميني– حسين منتظري: إن «السلطات البحرينية تسيء معاملة الممثل الخاص للخميني في البحرين، وأعلن أن إيران ستصدر الثورة إلى كل الدول الإسلامية.. إنني أناشد كل زعماء الدول المجاورة أخذ العبرة من سقوط الشاه في إيران»[١].

برز آية الله محمد صادق روحاني بوصفه من صقور الثورة الخمينية[٢]، يقول: «البحرين هي المقاطعة الرابعة عشرة في إيران.. البرلمان الإيراني الذي تخلى عن المطالبة بالبحرين عام ١٩٧٠م هو هيئة غير قانونية وغير شرعية»[٣]، ويقول روحاني: «لقد أرسلت إلى شيخ البحرين رسالة أطالبه فيها باحترام القواعد الإسلامية، ووقف الضغوط على شعبه ، وإلا سنواصل مطالبتنا بالبحرين»[٤]، وفي مؤتمر صحفي قال روحاني: «الشاه المخلوع تنازل للعراق عن مناطق شاسعة جنوبي إيران، بموجب اتفاق الجزائر ١٩٧٥م، وإننا نشعر بالحاجة الآن إلى إيضاح وضع البحرين بالنسبة لإيران؛ لأن بعض الدول العربية، وبينها العراق، تطالب بثلاث جزر في الخليج»[٥].

صرح وزير العمل الإيراني داريوش فروهر[٦] بأن «جزيرة البحرين وليست

(١) صحيفة العرب، لندن، ١٩٧٩/٩/١٧م، نقلاً عن مقال: دفاعًا عن المناضلة سميرة رجب، د. عبد الإله الراوي ٢٠٠٨/٤/٢٨م: http://alrafdean.org/node/96399

(٢) من عجائب الإيرانيين أن روحاني أصبح مغضوبًا عليه في عهد خامنئي ووُضِع تحت الإقامة الجبرية لسنوات طويلة.

(٣) السابق، الرأي العام ١٩٧٩/٦/١٧م.

(٤) السابق، السياسة الكويتية ١٩٧٩/٩/١٧م.

(٥) مقال: إيران والبحرين، علاقة تصنعها الأطماع، المتوسط أونلاين ٢٠٠٩/١٠/٢٥م.

(٦) تحول هو أيضًا إلى جهة المعارضة لسياسة خامنئي، وتم اغتياله من قبل عناصر النظام الاستخباراتية هو وزوجته في منزلهما عام ١٩٩٨م.

الجـــزر الثلاث فقط- الإماراتية- تعود إلى إيـــران»، ووصف فورهر تقرير الأمم المتحدة الذي صدر في أعقاب استفتاء عام ١٩٧١م بأنه استفتاء مزور[١].

في نفس عام الثورة سُـــئِل وزير الخارجية الإيراني فيمـــا إذا كان تعيين إمام للجمعة في البحرين من قبل الخميني يُعد تدخلاً في الشـــئون الداخلية للبحرين، فقال: تعيين أحد رجال الدين كإمام للجمعة لا يعتبر تدخلاً بشئون البحرين، كما يفعل المسيحيون لنشر دينهم[٢].

في عام ١٩٨٠م اســـتنكر صادق قطب زاده - شـــغل بعـــد الثورة منصب وزير الشـــئون الخارجية- على العرب المطالبة بجزر الإمارات الثلاث، وقال: إن جميع دول الخليج هي تاريخيًا تعود للأمة الإيرانية[٣].

خلال العشرين عامًا التالية ترجم النظام الإيراني مطالباته النظرية بالبحرين إلى سياســـة عملية، فقام بدعم وتمويل عدة حركات عسكرية وسياسية تأسست مـــن أجل تغيير نظـــام الحكم في البحرين، وفي مقدمة هـــذه الحركات: الجبهة الإســـلامية، كما نســـجت الأجهزة الإيرانية المختلفة وشائج وصلات وعلاقات ســـرية مع العديد من الرموز والقيادات الدينية والسياسية الشيعية في البحرين من أجل الاســـتحواذ على القرار السياسي الشـــيعي في الدولة، وظهر إلى العلن حركات مثل: حزب الله، وأحرار البحرين، وأصبحت إيران مقرًا رئيسًا للمعارضة الشيعية البحرينية، ونشطت أجهزة استخباراتها في تمديد نفوذها داخل البحرين محاولةً اختراق البنى السياســـية والدينية والاجتماعية في البلد، على ما سيأتي بيانه لاحقًا.

ولا يزال التهديد مستمرًا..

تميز العقد الأول من الألفية الثالثة بعودة التصريحات النارية التي تطالب بضم البحرين أو تلوح بهذه الورقة، تولى كِبَر هذه الحملة شـــخصياتٌ لا تنتمي بصورة

(١) السابق، الرأي العام الكويتية ١٩٧٩/٦/١٩م.
(٢) السابق، الرأي العام ٢٠٠٧/١٠/١٩م.
(٣) السابق، إذاعة مونت كارلو ١٩٨٠/٤/٣٠م.

مباشـــرة -آنية- إلى الجهاز التنفيذي للدولـــة المتمثل في الحكومة التي يقودها رئيـــس الجمهورية، فكان أغلب هؤلاء من المســـئولين الســـابقين أو المرتبطين بالمؤسســـات التابعة للمرشد بصورة مباشـــرة، أو أعضاء البرلمان، وهذا يعني أن النظام الإيراني يتبنى في هذه القضية خطابين: أحدهما صادر عن الســـلطة التنفيذية، ويضطلع بدور التهدئة والنفي ويتخذ نهجًا دبلوماسيًّا. وثانيهما: صادر عن شخصيات تنتمي إلى عصب النظام دون أن تحتل مناصب حالية في السلطة التنفيذيـــة، وخطابها حـــادّ اللهجة صريح في عباراتـــه ومطالباته، وبعض هؤلاء محسوب على التيار الإصلاحي.

يبرز دور حسين شريعتمداري -٦١ عامًا- في التحريض ضد البحرين مع تبنيه خطابًا حاد اللهجة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بأســـرها يتناسب مع ميوله المتشـــددة، وهو يعمل حاليًا رئيس تحرير صحيفة كيهان -كلمة فارســـية تعني: العالم أو الكون- الموالية للجناح المحافظ، كما أنه مستشـــار في جهاز المرشد علي خامنئي، وتقلد في فترة ســـابقة منصبًا قياديًّا في الاستخبارات، يقول عنه معارضوه وأبرزهم الإصلاحي محمد شـــمس الواعظين -رئيس التحرير السابق لكيهان- أنه أداة في يد أجهزة الاستخبارات وأن «كيهان» صحيفة استخبارات[١]، أما صحيفته التي يترأس تحريرها منذ ١٨ عامًا فهي توزع يوميًّا ما بين ٥٠٠٠٠-٧٠٠٠٠ نســـخة، مع مراعاة النزعة الإيرانية المعروفة للمبالغة وتضخيم الأرقام، ويزعم شـــريعتمداري أن عدد العاملين بصحيفته يتجاوز الألف، ولها مكاتب في عدد كبير من الدول كما تصدر عددًا من الدوريات بخلاف الصحيفة اليومية[٢].

خلاصة أفكار شريعتمداري تجاه البحرين أنها المحافظة الرابعة عشرة لإيران، وأن الشـــعب البحريني يؤيد الانضمام للجمهورية الإسلامية، وقد عبّر عن أسفه أثناء زيارة أحمدي نجاد إلى البحرين؛ لأنه بذلك يعترف بها كدولة[٣].

(١) الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٩/٢٤م، مقالة مايكل سلاكمان، نيويورك تايمز.
(٢) السابق.
(٣) المستقبل اللبنانية ٢٠٠٧/٧/٢م.

كما يرى أن أنظمة الحكم في الخليج غير شـــرعية وأن لإيران حقوقًا تاريخية في هذه الدول.

يطلق شـــريعتمداري آراءه في مقالاته المنشـــورة بالصحيفـــة، وفي حواراته ولقاءاتـــه الإعلامية، كتب في زاويته الصحفيـــة «مفكرة اليوم» مدافعًا عما أطلق عليه حق إيران التاريخي المدعم بالوثائق في مناطق غير محدودة على الســـاحل الغربي للخليج، وقال: إن تلك الوثائق تثبت أن البحرين ظلت طيلة عقود ســـابقة إحـــدى محافظات إيران، وأنه تم فصلها بعد مســـاومات بين شـــاه إيران محمد بهلـــوي والحكومتين الأمريكية والبريطانية، ووصف دول مجلس التعاون الخليجي بأن عمر أي منها لا يصل إلى مائة عام، واتهمها بالتعامل مع إيران بـ«الشـــتائم» بدلاً من الشكر والتقدير لاعترافها باستقلال البحرين رغم «خيانة» الشاه، وانتقد شـــريعتمداري الموقف الخليجي من الجزر الإماراتية التـــي تحتلها إيران، فقال موجهًـــا خطابه إلى المجلس: «يســـتحيل أن تخرج الجزر الثلاث من الســـيطرة الإيرانية، فلماذا لا تتوقفون عن ترديد هذه المسخرة ؟» [1].

وفـــي لقاء مع وكالة أنبـــاء الطلبة الإيرانية، أكد شـــريعتمداري أن موقفه من البحريـــن ليس انفراديًا، وزعم أنه موقـــف العديد من الناس في إيران والبحرين على الســـواء، ونقلت صحيفة كيهان أن كثيرًا من مواطني الدولتين أشادوا بمقال شريعتمداري عن البحرين وأرسلوا إلى الصحيفة رسائل نصية عن طريق الهواتف المحمولة ورســـائل البريد الإلكتروني داعيـــن طهران إلى اتخاذ مواقف هجومية إزاء ادعاءات دول الخليج العربية[2].

عندما زار أحمدي نجاد البحرين في نوفمبر عام ٢٠٠٧م، انتقد شريعتمداري تصنيـــف الزيارة على أنها بين دولتين، وقال: «من وجهة نظري؛ فإنه يجب اعتبار هـــذه الزيارة بأنها إحدى جولات الرئيس أحمدي نجاد على المحافظات»[3]، وفي

(١) موقع مأرب برس ٢٠٠٩/٧/١٦م.
(٢) السابق.
(٣) القدس الفلسطينية ٢٠٠٧/١١/٢١م.

لقـــاء مع الطلاب في جامعة طهران قال: «البحرين ليســـت فقط كانت قبل هذا جزءًا من إيران فحســـب، بل هي الآن أيضًا جزء من إيـــران، وإن ما نقوله موثق تمامًا»، وعن موقف البحارنة من مزاعمه، يقول: «الشـــعب البحريني يعتبر نفسه جزءًا منفصلاً عن إيران... البحرين متعلقة بإيران»[1].

النقطة الأساسية في خطاب حسين شريعتمداري هي مدى تعبيره عن الموقف الإيراني الحقيقي، بعض المحللين العرب عند تناولهم الواقع الإيراني يقســـمون النخبة الحاكمة إلى أربعة أقســـام، هم:[2] المتشـــددون فـــي اليمين المحافظ، والمتشددون في اليسار الإصلاحي، ويبقى بعد ذلك الأغلبية سواء لدى المحافظين أو الإصلاحيين، وهذه القســـمة بها قدر من «السذاجة»، أو عدم الإلمام بالواقع الإيراني، وهي قســـمة يُقصد بها «إراحـــة النفس»، فكل ما يصدر من تصريحات مزعجة أو أقوال مقلقة يتم إحالتها إلى الجانب المتشـــدد، وبالتالي لا يوجد داعٍ للرد أو اتخاذ أي خطوات؛ لأن هذا الخطاب لا يعبّر عن «الأغلبية».

يجيد السياسيون في إيران اللعب على التناقضات الداخلية، وتضمين مواقف المخالفين في سياقاتهم من أجل إيصال رسائل غير مباشرة يسهل عليهم التملص منها، ولعل هذه السمة تنطبق بالدرجة الأولى على ثنائية التشدد والاعتدال داخل التيار المحافظ، والتي يمكن تفســـيرها بوصفها تناقضًا مبرمجًا متفقًا عليه، أو بوصفها حالة حقيقية لكنهم يحسنون القفز عليها وتوظيفها.

ربمـــا يوحي التناقض -الصارخ أحيانًا- بين طرفي التيار المحافظ بتوفر قدر كبير من «اللاعقلانية» في الأداء السياســـي الإيراني، فعندما يطالب مستشـــار المرشـــد بضم البحرين؛ لأنها محافظة إيرانية، ثم يبادر وزير الخارجية منوشهر متقي على الأثر بزيارة المنامة لتهدئة الأجواء وامتصاص ردود الأفعال، فإن ذلك يوحي بقدر كبير من التهور والارتباك، لكن عندما نعلم أن المرشـــد هو من يعين رئيس تحرير صحيفة كيهان، وأن شـــريعتمداري لم يصله نقد أو توبيخ رســـمي

(١) صحيفة الآن ٢٠٠٧/١٢/٩م.
(٢) انظر كمثال، مقال: حوار مع السيد شريعتمداري، صحيفة الدار الكويتية ٢٠٠٩/٢/٢١م.

على مقالاته، فإن الأمر ولا شـــك يتجاوز حدود التناقض؛ لأن أحمدي نجاد نفسه يحظى بدعم ومباركة المرشد خامنئي، أي أن كلا طرفي التوتير والتهدئة يدوران في فلك المرشد.

يقدم الخبير بالشـــئون الإيرانية «تريتا بـــارزي» تحليلاً مهمًا لهذه الازدواجية، فهو ينقل عن بعض المتخصصين الصهاينة رؤيتهم حول الأداء السياســـي للنظام الإيراني، ومنهم على سبيل المثال أفرايم هاليفي الرئيس السابق للموساد، الذي يقول: «أنـــا لا أعتقد أنهم غير عقلانيين، بل إنني أعتقـــد أنهم عقلانيون جدًّا، وَوَصْفُهم باللاعقلانية تهرُّب من الحقيقة، ووسيلة للابتعاد عن الواقع»، وينقل عن إيهود باري -إعلامي صهيوني- قولـــه: «الناس هنا يحترمون الإيرانيين والنظام الإيراني، وهم يعتبرونهم لاعبين في غاية الجدية، ويدرسون خطواتهم بعناية»[1].

وعن التناقض في المواقف السياســـية الصادرة عن رموز ومؤسســـات النظام الإيراني، يقول بارزي: «العديد بإســـرائيل توصّلوا إلى الاستنتاج بأن طهران غير عقلانيـــة؛ لأن هذا ما يودّ رجالُ الدين أن يراه أعداء إيران، لكن خلف ســـلوكهم المتناقض غالبًا ما تكمن سياســـة وحيدة صيغت بعناية شديدة، فإيران تستخدم هذا التناقض لكي تخفي مصالحها، وتترك انطباعًا بأنها غير عقلانية، ولا يمكن التوقع بتصرفاتها، وهو ما يُطلق عليه انعدام العقلانية المتقمَّص».

هذا التقمص ليس محض استنتاج، بل يؤكده استراتيجيون ومسئولون إيرانيون، فيقول أمير مهيبيان- استراتيجي بارز ينتمي إلى المحافظين - : «ينبغي ألاّ نَكَون دولـــة يمكن لأعداء إيـــران معرفة طريقتها في التفكير والتوقع بما ســـتقوم به»، والتقى بارزي مع أحد المساعدين الســـابقين لمستشار الأمن القومي الإيراني- رفض ذكر اسمه لحماية نفسه- فقال له: «عليك ألاّ تجعلهم يفهمون كيفية إدارتك لشئونك الخاصة. لهذا السبب، أعتقد بأن إثارة الحيرة أمر مقصود. ولهذا السبب يسمحون للمؤسسات المختلفة بالتعبير عن العديد من السياسات المتناقضة، ولا

(١) كتاب: حلف المصالح المشتركة، التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، تأليف: تريتا بارزي، ص ٣٧١.

بأس بذلك. فهذا يوفّر لإيران الأمن لأننا نعرف ما نريد أن نقوم به»[١].

إذن إثارة الحيرة فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية مع البحرين أمر مقصود، وتبني أركان النظام لمواقف متعارضة من استقلال البحرين أيضًا سياسة مبرمجة، وبالعودة إلى خطاب شريعتمداري؛ فإن الإعلام الداخلي والخارجي- الغربي تحديدًا- لا يتناولون كتاباته بوصفها خطابًا متشددًا متطرفًا لا يمثل إلا صاحبه، بل يُنظر إليها على أنها تعبير دقيق عن التوجهات السياسية العامة للنظام، تقول الناشطة الإصلاحية ناهد توسلي -رئيسة تحرير مجلة نافيه الثقافية-: إن الافتتاحيات التي يكتبها شريعتمداري أشبه بـ«الوعاء» الذي يقدم الأفكار التي تدور في أروقة الحكم في إيران، والقضايا التي تشغل صانعي القرار، والقرارات التي قد يتخذونها في هذه القضية أو تلك[٢].

ويذكر شريعتمداري نفسه أن صحيفة فاينانشيال تايمز نشرت عام ٢٠٠٦م قائمة بأكثر افتتاحيات الصحف تأثيرًا في كل بلد حول العالم، فكان هو الأبرز في إيران، ويفسر هو ذلك الاختيار بالقول: «إن السبب هو حسن التنبؤ الذي تتمتع به افتتاحية كيهان»[٣].

حالة «حسن التنبؤ» كما عبر عنها شريعتمداري، يصفها مسئول إيراني سابق بأنها «تطبيق فوري» لتوجيهات خامنئي، وفيما يتعلق بمقالة البحرين، يقول ذلك المسئول: إنها ربما تكون محاولة من شريعتمداري لتطبيق ما نادى به خامنئي -تزامنًا مع رئاسة نجاد الأولى- حول أن سياسة إيران الخارجية يجب أن تكون هجومية وليست دفاعية، في انتقاد ضمني لأداء حكومتي رفسنجاني وخاتمي السابقتين[٤]، وهذا يفسر ليس فقط خطاب شريعتمداري، بل أداء الرئيس نجاد نفسه فيما يتعلق بالشأن الخارجي.

- عام ٢٠٠٧م وبينما كان وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي يتجهز

(١) السابق، ص ٣٧٣، ٣٧٤، والهامش ٤٠١.
(٢) الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٣/٢٦م.
(٣) السابق.
(٤) الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٧/١٣م.

لزيـــارة البحرين من أجل التهدئة، أدلى النائب في البرلمان الإيراني علي أحمدي بتصريحات جديدة تهدد بضم البحريـــن، والنائب أحمدي عضو في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية، أي أنه يدرك جيدًا ما يقوله ويصرح به، فقال منتقدًا موقف الدول العربية المؤيدة لاسترجاع جزر الإمارات الثلاث: «إذا أرادت الدول المطلة على الساحل الجنوبي للخليج الفارسي .. أن تستند إلى التاريخ، وأن تقوم بنوع من نبش القبور التاريخية ســـتتضرر أكثر من غيرها .. العديد من هذه الدول العربية كانت وفي بعض الفترات جزءًا من إيران؛ حيث إن البحرين وحتى الأعوام الأخيرة كانت جزءًا من الأراضي الإيرانية»[1].

– في نفس العام تناول موقع «رجاء نيوز» –محسوب على مؤيدين للرئيس نجاد– أزمة تصريحات شريعتمداري، فقال محلله السياسي: «يشكل الشيعة ٧٠ في المائة من السكان الأصليين في البحرين حيث يتقن الكثير منهم اللغة الفارسية، ويشاهدون الأخبار والأفلام والمسلســـلات من القنوات الإيرانية، وهناك في المنامة مؤيدون جديون للألعاب الدورية لكرة القدم الإيرانية، وبل لفريقي اســـتقلال وبرسبوليس في المنامة»، وأطلق الموقع تنبيهًا واضحًا: «لقد حذر قبل هذا، مسئولو الجمهورية الإســـلامية الإيرانية دول مجلس التعاون بأنه إذا استمروا في مساندتهم لادعاءات الإمارات العربية المتحدة بشـــأن الجزر الإيرانية ســـتحيي إيران أيضًا حقها في ملكية البحرين وستتابعه، وذلك بالرغم من عزوف الشاه عنه في العام ١٩٧١م»[2].

– في فبرايـــر ٢٠٠٩م صرح النائب الإيراني داريـــوش قنبري – عن مقاطعة إيـــلام– في مداخلة برلمانية بأن البحرين محافظـــة إيرانية، وقال: «إن البحرين كانـــت، وحتى قبل ٤٠ عامًا، جزءًا من الأراضي الإيرانية، وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه. وإذا ما أُجري اليوم استفتاء نزيه في البحرين؛ فإن شعبها سيصوت للانضمام إلى الوطن الأم». [3]

(١) موقع محيط ٢٠٠٧/٧/١٤م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الشرق الأوسط ١٣-٢-٢٠٠٩م.

- في فبراير ٢٠٠٩م أيضًا، أثار علي أكبر ناطق نوري الرئيس السابق لمجلس الشـــورى ووزير الداخلية الأســـبق (١٩٨١- ١٩٨٥م) ضجة كبيرة عندما قال في احتفال بمناســـبة ذكرى الثورة في مدينة مشـــهد: إن البحرين تابعة لإيران، وإنها كانت في الأســـاس المحافظة الرابعة عشـــرة، وكان يمثلها نائب في البرلمان[١]، وسببُ الاهتمام بتصريح علي نوري هو شغله لمنصب «رئيس دائرة التفتيش العام في مكتب المرشد».

بصورة تلقائية بادر عدد من المسئولين في الحكومة الإيرانية إلى التخفيف من سخونة التصريحات سعيًا لتهدئة الأزمة، فعقد السفير الإيراني في المنامة ووزير الداخليـــة الإيراني وغيرهم لقاءات وأجروا مقابلات مع مســـئولين من البحرين للإعراب عن تأكيد الاعتراف الإيراني باســـتقلال البحرين وحسن العلاقات بين البلدين، وفي تصريح غريب للمتحدث باســـم الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي، نسب الأزمة إلى وجود مؤامرة غربية إسرائيلية لإحداث فرقة بين إيران وجيرانها العرب.[٢]

(١) الوسط ١٣-٢-٢٠٠٩م.
(٢) موقع قناة العالم ٢٠-٢-٢٠٠٩م.

الشيرازيون وإيران[1]

تمثل العلاقة بين التيار الشـــيرازي وإيران نموذجًـــا دقيقًا لتحليل الآلية التي تتبعها إيران في التعامل مع الجماعات الشـــيعية في الدول المجاورة لها صعودًا وهبوطًا، وقـــد اخترنا هذه العلاقة تحديدًا لكونها مـــرت بكلا مرحلتي الصعود والهبوط فهي بذلك تصلح كنموذج معياري لهذه العلاقة.

كان الرساليون مقتنعين تمامًا بأن «حكومة إيران ستقف مع الجبهة أثناء تنفيذ العمليات العســـكرية وبعد نجاح الثورة -البحرينية- ستتولى حمايتها- وتأييدها والتصدي لأية جهة أو دولة تحاول التدخل في البحرين والقضاء على الثورة»[2].

في منتصف الثمانينيات حدث تحول خطير في موقف إيران من التيار الرسالي بصفة عامة، ومن الجبهة البحرينية خاصة -كما مر في فصول سابقة- وطُرِحت عدة تفسيرات لهذا التغير الحاد في الموقف الإيراني، من أهمها:

أولاً: تطورت رؤية الشيرازي حول ولاية الفقيه وصولاً إلى مرجعية جماعية بدلاً من المرجعية الفردية، بمعنى أن الولاية تصبح شورى بين الفقهاء، «وهي تفوق في آثارها وعطائها الإيجابي المتوقع النظرية الأخرى في الولاية المطلقة التي تبنتها حكومة ولي الفقيه الواحد المطلق، فإذا صارت الحوزات كذلك وخضعت لشورى المراجع كان الفقهاء المراجع هم الذين يخططون حســـب تشاورهم وتحاورهم، وطبق تجاربهم وخبراتهم»[3].

(١) سبقت الإشارة إلى كيفية بدء العلاقة بين التيار الشيرازي وأبرز رموزه وبين الخميني، وكذلك إلى تنامي العلاقات الإيجابية بينهما بعد الثورة واحتضان إيران لميلشيا الجبهة الإسلامية وصولاً إلى نقطة الافتراق، وذلك في الفصل الثالث، مبحث: الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين.

(٢) ضخامة التراث، عباس ميرزا والكلام لأحد كوادر الجبهة المعتقلين ضمن مجموعة الـ ٧٣ عام ١٩٨١م.

(٣) كريم المحروس، مقال: مراحل نشوء وتطور التعليم الديني وضرورات التجديد المنهجي، شبكة النعيم الثقافية ٢٠٠٧/٤/٢٩م.

ويسوق الشيرازيون حججًا تؤيد هذه النظرية منها العمل على تقليص التفرقات والخلافات داخل الصف الشيعي، لكن من خلال تتبع مسارات التيار يمكن ملاحظة أن استخدام الخطاب «التوحيدي» «الجمعي» يحدث عندما يفتقد قادة التيار دفة التحكم لصالح قوى أخرى، بينما قبل ذلك يغلب على أدائهم وخطابهم الطابع الاحتكاري، هذا النمط متكرر بصورة واضحة في أداء الرساليين في البحرين في مواجهة خصمائهم، كما مر في فصل سابق.

عندما انتقل الشيرازي إلى إيران بعد الثورة كان يدور في خلده أنه سيحتل مكانًا بارزًا في قيادتها -كونه إيراني الجنسية- وستكون له الكلمة الفصل على الأقل في إدارة المعارضة العراقية بالخارج، ولكن الخميني لم يسمح له لا بهذا ولا ذاك، وكذا في بقية الملفات المهمة مثل إدارة الحرب مع العراق، أو المشاركة في السلطة، و«كان-الشيرازي- يعتقد أنه كمرجع ديني ونائب عام عن الإمام المهدي يحق له المشاركة في السلطة مع الخميني وبقية الفقهاء المراجع الذين يستمدون شرعيتهم حسب نظرية ولاية الفقيه من كونهم نوابًا عامّين للمهدي»[1].

هناك تداخل زمني في هذه النقطة بين عزل الخميني للشيرازي عن مراكز التأثير المهمة، وبين تبلور نظرية شورى الفقهاء، هل فعل الخميني ذلك بسبب تخوفه من هذه النظرية، وتأثيرها على خلخلة سلطاته داخل بناء الدولة الجديد؟ أم أنه فعل ذلك تخوفًا من الشيرازي بوصفه قيادة دينية من العيار الثقيل تمتلك طموحًا واسعًا؟ وفي الاحتمال الثاني تكون نظرية شورى الفقهاء قد تبلورت وتطورت لدى الشيرازي كرد فعل غضبى على سياسة العزل الخمينية، ربما يؤيد هذا الاحتمال سرد أحمد الكاتب للأحداث بطريقة تشعر أن تكوين النظرية والترويج لها جاء في سياق رد الفعل، وهو مسلك يتناسب مع شخصية الشيرازي التي عُرضت سابقًا.

ثانيًا: تحولت إيران بعد الثورة إلى قِبلة المعارضين الشيعة من كل مكان، نزح إليها المعارضون العراقيون بمختلف أطيافهم، وأبرزهم كوادر الحركة المرجعية

(١) أحمد الكاتب، سابق ص ٧.

التابعة للشـــيرازي، وكـــوادر حزب الدعوة، وانتقل التنافـــس والصراع بينهما من العـــراق إلى إيران، ونتيجـــة لهذا التنافس اتهم الرســـاليون خصومهم الدعويين بالوقيعـــة بينهم وبين قـــادة الثورة في إيران، بينما يتهم قـــادة الدعوة خصومهم الرساليين بالتضييق على تواجدهم في إيران، لكن حقيقة الأمر أن هذه الوشايات بين التيارين جاءت على خلفيتين:

أولاهما: تعدد الخطوط والاتجاهات داخل بنية النخبة الحاكمة في إيران، وكان الرساليون محسوبين على خط منتظري المتهاوي.

وثانيهما: بدء عملية التحول من النمط الثوري إلى وضع الدولة في إيران، ومن لوازم هذا التحول أن يصبح للعلاقات الخارجية والتوازنات الإقليمية حســـاباتها وتأثيرها فـــي صياغة العلاقة مع الحركات الثوريـــة المناوئة لدول إقليمية، ولم يكن ذلك التحول مناســـبًا لسعي الجبهة إلى ممارســـة العمل الثوري بحرية دون الرجوع إلى القيادة الإيرانية، وقد اكتشـــفت السلطات الإيرانية تصرفات للجبهة أثارت الاســـتياء، مثل العثور على مخبأ للأسلحة تابع للجبهة، والتخطيط لعملية إنزال عســـكري في البحرين بعد إخفاق عملية انقـــلاب ١٩٨١م[١]، وخلال فترة وجود كوادرها في إيران كانت الجبهة تنزع للاستقلالية، بينما كانت أجهزة الدولة تحاول جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن أتباعها وتحركاتهم[٢].

مثلـــت هاتان الخلفيتان بيئة موائمة لكوادر الدعوة كي يمارســـوا تأثيرهم في مواجهة التواجد الرســـالي في إيران.. ونذكر فيما يلي شـــهادتين لشـــخصيتين قياديتين من كلا التيارين عن تلك الفترة:

شهادة عبد العظيم المهتدي الرسالي البحريني:

يحكي المهتدي أن حملات النظام العراقي ضد كوادر حزب الدعوة أســـفرت عن هروب عدد كبير من علماء الحزب ونُشَطائه إلى إيران، فاستوعبت الجمهورية

(١) ضخامة التراث، عباس المرشد.
(٢) حوار مرتضى بدر مع الوطن.

عددًا كبيرًا منهم بسبب حاجتها لبناء مؤسساتها وإلى من يجيد اللغة العربية، «وقد حصل على خلفية ذلك مع الأسف تنافس غير شريف بين هؤلاء الوافدين الجدد على خط الإمام -وأكثرهم غير مخضرمين سياسيًا، أو جاءوا بحثًا عن ترتيب الوضع المعيشي- من جهة، وبين المتحالفين القدامى من جماعة السيد الشيرازي من جهة أخرى، وقد نجح الوافدون من الدعوة والنجفيين في تسقيط السيد الشيرازي عند الإيرانيين ليستفردوا بقيادة الساحة العربية في المنظور الإيراني، وتأثر الإيرانيون بالإشاعة ضد السيد الشيرازي، وحدُّوا من نشاطه، وكانت هذه صدمة قوية للسيد وجماعته بعد تلك التضحيات التي قدموها للإمام الخميني وحركته في الغربة أيام المحنة والحاجة... وقد ندد بذلك السيد الشيرازي تلميحًا والمقربون له تصريحًا، وهكذا تصاعدت وتيرة التشنجات بين الطرفين بالفعل وردود الفعل...»[1] .

شهادة أحد قيادات حزب الدعوة البحريني:

«كانت الأوضاع في إيران الثمانينيات بالنسبة إلى الإخوة في تنظيم الدعوة العراقي شديدة الوطأة، وكان هناك العديد من مظاهر التضييق بحكم أن من كان على خلاف مع خط الشيخ المنتظري كان يُضيَّق عليه، وكان تنظيم الدعوة العراقي لا ينظر بارتياح إلى نهج الشيخ المنتظري وطريقة تفكيره، وتأثر بهذه النظرة البحرينيون في إيران، وكنت واحدًا منهم، ومع عزل المنتظري ووصول رفسنجاني إلى الحكم بدأت الأوضاع في التحسن بالنسبة إلى أعضاء الدعوة بشكل عام»[2].

من خلال الشهادتين يتبين أن «منتظري» هو كلمة السر، فقد بنى الرساليون

(١) حوار مع الوطن، ٢٠٠٥/١٢/٢١م. ويلاحظ في هذه الشهادة أن المهتدي وكأنه انسلخ عن جنسيته، وانتمى لجنسية أخرى، فهو منغمس بكليته في مشاكل تيار عراقي بقيادة إيرانية على أرض إيرانية، ولم يكن بمفرده فقد كان معه مئات من كوادر الرساليين البحارنة الذين استوعبتهم إيران.

(٢) قيادي سابق في حزب الدعوة البحريني رفض التصريح باسمه، في حوار مع الوطن ضمن ملف قصة الإسلام الحركي في البحرين، ح١١ ٢٠٠٦/٦/٢م.

وشائجهم مع الرجل الثاني بعد الخميني معتقدين أنهم في قلب الدولة، سيما وأن رجل منتظري الأول –وصهره– مهدي هاشـــمي كان يصول ويجول جامعًا إمكانات هائلة لدعم الحركات الشـــيعية، وكان مهدي بازرجان – أول رئيس وزراء في عهد الثورة– من المقربين للتحالف الرسالي المنتظري، وقد غضب عليه الخميني أيضًا في فترة لاحقة، وهكذا سقط بازرجان ثم هاشمي ثم منتظري، وكلهم غضب عليهم الخميني، ومن ثم كان لا بد للتيار أن يتهاوى بعد أن تهاوت أركانه الشديدة.

كانت معسكرات الجبهة الإســـلامية لتحرير البحرين قد تلقت أول ضربة في هذا السياق عام ١٩٨٤م، فعقب قرار تصفية المعسكرات التابعة لحركات التحرر –المُدارة من قبل هاشمي– حدثت مصادمات بين الحرس الثوري وعناصر الجبهة اســـتُخدِم فيها الســـلاح، ونتج عن ذلك فرار أغلبهم إلى الخـــارج، فهرب هادي المدرسي إلى لندن، واختفى شـــقيقه تقي المدرسي بعد أن أصدر أمرًا لأتباعه باللجوء إلى أوروبا، وبعضهم ذهب إلى الهند[١].

بعد اختفاء الرســـاليين فاز الدعويون بالكعكة، ولذلك ينظر الرســـاليون إلى خصومهم على أنهم «سارقو خط الإمام»، وليسوا مؤيدين مخلصين للثورة مثلهم، يقـــول المهتدي: «وقفنا مـــع الإمام الخميني في ثورتـــه، وكان كثيرون من هؤلاء يعتبرون نصرها مســـتحيلاً.. مـــن أكبر الجريمة بحق الإمـــام [رحمه الله] جيل اســـتبدادي يعمّق الفجوة والفرقة والكراهية تحت اســـم الإمام، وكبارهم – وأنا أعرف أســـرارهم – ليسوا إلا متاجرين لتعزيز مواقعهم على رقاب الناس، بعد أن رأوا الناس متعاطفين مع الجمهورية. فهؤلاء لا يريدون إلا دهســـنا باســـم الإمام الذي هو ونهجه بريئان منه»[٢].

الملاحظة المهمة هنا أن هذا الصراع والتراث الدفين من التآمرات بين الطرفين هـــو الذي يحكم العلاقة بينهما، حتى وإن بـــدت متقاربة في بعض الأحيان تحت ضغط الظروف.. البحريـــن تطبيق جيد على هذه النظرية، خاصة وأن تلميحات

(١) ضخامة التراث، عباس المرشد.
(٢) عبد العظيم المهتدي في حوار مع شبكة راصد الثقافية ٢٠٠٨/١/٣٠م.

المهتـــدي تلمز من الدعوييـــن البحارنة الذين تحولوا إلى «خـــط الإمام»، وتبنوا ولاية الفقيه بعد انتصار الثورة، وهو يوجه إليهم اتهامًا صريحًا بـ«التلون» بغرض النكاية في الشيرازي وليس حبًّا في الخميني، «الحقيقة كما واكبتها شخصيًّا قبل انتصار الثورة الإســـلامية وبعدها هي أن رجال مســـيرة التسقيط قد تلونوا بلون الثوريـــة لمواصلة الهجمات ضد الإمام الشـــيرازي بعد أن كانوا يهاجمون حليفه الإمام الخميني منذ الســـتينيات [الميلادية]، فهم لم يتجرءوا عليه فركبوا الموجة لمواصلة تسقيط حليفه الإمام الشيرازي، وهم في داخلهم لا يؤمنون بكليهما»[1].

بعض قيادات الجبهة يقدمون تفســـيرات أخرى لتطـــورات العلاقة بين إيران والشيرازيين، فهم يؤكدون أنه «ليس هناك عداء بين الجبهة الإسلامية والجمهورية الإســـلامية، بل على العكس من ذلك، إن القائلين بهذا العداء هم أفراد موتورون، شغلهم الشاغل الإثارات الصبيانية»[2].

أما ســـبب رحيل كوادر الجبهة من إيران فلم يكن هروبًا أو طردًا، بل كان «بعد تزايد حدة الصراع بين بعض أقطاب الجمهورية الإســـلامية إثر زيارة ماكفرلين التي أثارت الجدل في إيران، وإثر اللعبة الدولية الاســـتراتيجية المنادية بمحاربة الإرهاب... وبعد قرار بتكثيف الحملة الإعلامية للجبهة الإسلامية ضد السلطات بســـبب انتهاء فترة الأحـــكام الصادرة بحق مجموعة من الـــ٧٣ مؤمنًا.. فضلت الجبهة الإسلامية تقليل عدد أفراد مكتبها الإعلامي في إيران، ونقل أكثرهم إلى بيـــروت ولندن لدعم أطقمها الإعلامية هناك، وأبقت بعض الإعلاميين الراغبين بمواصلة دراساتهم الحوزوية أو الأكاديمية، وقد استغل التيار المناوئ في البحرين هذا التحول الإعلامي للجبهة الإســـلامية، ليثير زوبعة لا أول لها ولا آخر، ونشر شـــائعة تفيد بطرد الجبهة الإســـلامية من إيران، في محاولة للاستيلاء على ما تبقى من أعضاء ومقلدين»[3].

(١) من مقدمة كتاب التسقيط للمهتدي، بحرين أونلاين ٢٠٠٢/١٢/١٣م.
(٢) كريم المحروس، حوار مع ملتقى البحرين، ٢٠٠١/١٠/١٦م.
(٣) السابق.

توفي محمد الحسيني الشـــيرازي عام ٢٠٠١م في قم، وتعاملت السلطات مع جنازتـــه بإذلال؛ حيث «اختُطِف جثمانه بالقوة بعد أن تمت الصلاة عليه في حرم الســـيدة المعصومة، ودُفِن عنوة -في غير ما أوصى به- في أحد مداخل الحرم، وخُصِّص ذلك المدخل طريقًا ومداسًـــا لدخول النساء، وقد كان أوصى أن يُدفن في منزله بعد وضعه في تابوت، ليُنقل بعد سقوط طاغية العراق إلى كربلاء»[١].

أصبح شقيقه صادق الشـــيرازي هو مرجع التقليد، وقد زاد توتر العلاقة بين التيار وإيران في عهده، ويتهم أتباعه طهران بأنها تضيق على نشاط مرجعهم في قم، كما أن فتوى المرشـــد الإيراني علي خامنئي التي حرم فيها التطبير وضرب السلاسل، اعتُبِر أنها موجهة للشيرازيين تحديدًا، وقد رفضوا الالتزام بها[٢]، كما أنهم لا يصدرون أي برقيات تهنئة تؤيد خطوات الحكومة الإيرانية في المناسبات الدينية، كما تقوم بقية الجماعات بذلك [٣].

تحدث بصورة دوريـــة عمليات اعتقال وتعذيب واعتداءات على الشـــيرازيين المقيمين في إيران، وتطال بصورة مباشرة عائلة المرجع الحالي صادق الشيرازي، في عام ٢٠٠٥م قامت مجموعة من نســـوة العائلة بزيارة إلى قبر «المعصومة» في قم، حيث دُفِن الشيرازي المؤســـس، أثناء الزيارة اكتشفن تعرض القبر للإهمال والدهـــس بالأقدام على نحـــو متعمد من إدارة الضريـــح، وعندما حاولن تعليمه وتغطيتـــه تعرضن لهجوم من عناصر الأمن تطور إلى عملية ضرب بالعصي، ولما حضر بعض رجـــال العائلة للذود عنهن تعرضوا للإهانـــة وتلقى بعضهم تهديدًا بالقتل ثم سيق الجميع للاعتقال[٤].

- في عام ٢٠٠٨م عندما توفي محمد رضا نجل الشيرازي الكبير بأزمة قلبية، احتجزت الاســـتخبارات جثمانه لفترة، واتهمـــت مصادر مقربة من عائلته أجهزة

(١) الانقلاب، عادل اللباد، ص ٣٣٠.
(٢) مقال: الشيرازيون، من هم؟ أي دور لهم في الواقع الشيعي؟، قاسم قصير ، صحيفة اللواء الأردنية، ٢٠١٠/٥/٤م.
(٣) الوطن الكويتية ٢٠٠٣/٤/١٣م.
(٤) إباء ٢٠٠٥/٨/١٠م: http://www.ebaa.net/khaber/2005/08/10/khaber001.htm

الأمن باغتياله[1]، وقد أُفرِج عن الجثمان سريعًا؛ حيث نُقِل ليدفن في كربلاء.

إن العلاقة مع إيران ضرورة لا يمكن أن تستغني عنها غالبية القوى الشيعية في العالم الإسلامي، بالنظر إلى كونها الدولة الشيعية الوحيدة التي تتبنى خطابًا عقديًا -اثنا عشريًا- بالإضافة إلى قوتها الإقليمية وإمكاناتها المتعددة، هذا ما دفع قادة الرساليين -ومن ضمنهم البحارنة- إلى الحرص على نسج الوشائج مع طهران بعد أحداث الثمانينيات، بل يمضي هؤلاء إلى امتداح النهج «المعتدل» للإيرانيين في التعامل مع كافة الأطراف، «هي العقلية الحضارية التي تتبناها الجمهورية الإسلامية، أليست قنواتها الفضائية مفتوحة على الجميع، ألا يحتفظ أرشيف تلك القنوات لي بأكثر من ٤٠ محاضرة، إن تأييد الجمهورية لا يكون بطريقة المتطرفين، فهذا الأسلوب المتبع إضرار بها»[2].

البحارنة وإيران.. أقوال وأفعال:

في هذه الفقرة سوف نكتفي بذكر نقولات متنوعة تقدم صورة تقريبية عن مستوى الارتباط المشاعري والديني بين البحارنة وإيران، وقد حرصت في هذه الباقة على التنوع في الاتجاهات والأشخاص، وسيتم إيرادها بدون تعليق اكتفاءً بمدلولاتها الواضحة.

يروي الرادود البحراني المعروف حسين الأكرف بعض ذكرياته في إيران، فيقول: «عندما زرت سماحة السيد القائد أول مرة كنت معممًا، ولكني أبيت أن أدخل عليه بعمامتي، فنزعتها ومسكتها بيدي ، وعندما دخلت عليه كان ينظر إليّ باستغراب في تساؤل .. لماذا أصنع هذا !! فقلت: لا أدخل عليك معممًا، فأبى إلا أن يأخذ العمامة، ويُلبسني إياها، وقال : «لا، ضع العمامة على رأسك واجلس»، فقبّلت يده، وأخذت أبكي، لا أعرف لماذا أبكي، ولكني تأثرت جدًا، حتى إنه أخذ يضحك ولمس خدي وسألني عن سر بكائي؟

(١) شبكة النبأ، ٢٠٠٨/٦/٢م.
(٢) عبد العظيم المهتدي في حوار مع الوطن، ٢٠٠٥/١٢/٢١م.

في المرة الأولى انتزعت منه الشـــال الذي يرتديه، ثم القبعة التي يرتديها وخاتم .. طبعًا كنت جريئًا لدرجة أني أســـلبه تقريبًا .. أخذت منه قند وشـــربت نصف استكانة الشـــاي التي كان يشرب فيها .. كان سماحته على درجة من التواضع لا تشـــعر معها وكأنك تجلس مع الولي القائد، وإنما كأنك تجلس مع الأب؛ فقد كان حنونًا ، لطيفًا وودودًا يسأل عنا وعن أحوالنا». [١]

بتاريخ ٦-١٠-٢٠٠٧م ألقى الشـــيخ نعيم قاســـم نائب الأمين العام لحزب الله كلمة في التجمع المشـــارك بمسيرة القدس في البحرين، والتي شارك فيها عبد الله الغريفي، وعلي ســـلمان، ونخبة من القيادات والعلماء، وقال نعيم قاســـم في كلمته إن: «شعب البحرين معنا في الخندق الأمامي للمقاومة»، وقال: «البحرينيين كما هي حال الأمة سوف ينتصرون على العدو الصهيوني». [٢]

فـــي محاضرة ألقاها عبد اللـــه الغريفي بعنوان «الإمام الخميني والمشـــروع السياســـي»، قال: «بعد هذه القراءة لمكوّنات المشـــروع السّياســـيّ الذي يعتمد «ولاية الفقيه» هـــل تصحّ تلك الدعاوى التي تتهم نظام ولايـــة الفقيه بأنّه نظامٌ دكتاتـــوريّ..؟! وحتى أحدث الأنظمة الديمقراطيّـــة في العالم لا تملك المميّزات المتقدّمة التي يتوفّر عليها «نظام ولاية الفقيه».[٣]

في خطبة الجمعة بمسجد فاطمة بـ«سترة» خطب حيدر الستري نائب الوفاق، فقال: «رأينا في عصرنا كيف حققت الجمهورية الإسلامية في إيران المعجزات، وانتصرت على دول العالم الكبرى مجتمعة.. انتصرت الجمهورية الإســـلامية في نشأتها إبان الحرب التي أشعلها النظام البعثي البائد في العراق.. حققت انتصارها مؤخرًا بعد عملية انتخابات تاريخية بفضل مخزون القوة الذي تمتلكه قيادة الولي الفقيه، والتفاف المؤمنيـــن حولها، وقد اتضح للعالم أن ولاية الفقيه هي الهدف الأول الذي توجّه نحوه الدول الكبرى سلاحها وسهامها، وكافة إمكاناتها الإعلامية والاقتصادية، وتحالفاتها السياسية».[٤]

في موقع الولاية الموالي لتيار الوفاء، تبدو في الصفحة الرئيسة صورة للشيخ

(١) من حوار مع منتديات المالكية٤-٩-٢٠٠٧م.
(٢) موقع آفاق.
(٣) محاضرة للغريفي بعنوان: الإمام الخميني والمشروع السياسي، الموقع الشخصي ٢٩-٥-٢٠٠٩م.
(٤) الوقت ٢٢-٨-٢٠٠٩م.

عبـــد الجليل المقداد، وبجوارها عبارة منســـوبة إليه، حيـــث يقول: «ربط العمل السياسي بالولي الفقيه هو حكم شرعي». [1]

يقول عبد العظيم المهتدي أحد علماء الرساليين في البحرين في إحدى لقاءاته: «وأنا أقول ولتسمعني كل الأجيال: أنا شيرازي حتى النخاع، وأباهي به مدى الحياة، ولكني مع ذلك لازلت باقيًا على تقليد الإمام الخميني منذ عام ١٩٧٧م. وأفخر كوني من طلائع الذين زرعوا في الناس حب الخميني قبل الثورة وبعدها». [2]

في لقاء الثلاثاء الأســـبوعي المنعقد بمجلسه، قال عبد الوهاب حسين: «تيار الوفاء الإسلامي يؤمن بولاية الفقيه حتى النخاع، ويلتزم بها عمليًا». [3]

كتب الصحفي الشـــيعي فريد أحمد حســـن في صحيفة الوقت، ينتقد ظاهرة التعلق المفرط بخامنئي، فقال: «يعتبر البعض منا هنا في البحرين السيد الخامنئي مقدسًـــا، فيعلق صورته في المآتم، وربما المساجد، ولا يقبل من أحد أن ينتقده، أو حتى يناقش آراءه، ناسيًا أنه رجل سياسة إلى جانب كونه عالم دين، وناسيًا أنه شخصية عامة.. وغير مقدسة». [4]

وردًا على المقال السابق لفريد حسن، وردت تعليقات كثيرة أغلبها يبدي تعصبًا شديدًا لخامنئي، وهذه مقتطفات منها:

أنا معلق صورة السيد القائد الخميني قدس سره وصور للخامنئي ليس تقديسًا، وإنما حتى يمشـــون عيالي على خطاهم، والسير بنهجهم.. من تبى أعلق صوره؟ أحد حكام العرب اللي حط رأسنا بالطين ..

يقول آخـــر: لماذا لا تنتقد وجود صـــور القيادة السياســـية بجميع المحاكم الشـــرعية، سنية كانت أم جعفرية.. أليســـت المحاكم ذات استقلال؟ أليس هذا خطأ جســـيمًا يجب معالجته؟ أم أن هذا فيه إغلاق للصحيفة، ونفي لشـــخصك الكريم في حال طرحته؟

(1) http://www.welaya.net/page3-4.php
(2) http://www.almuhtadi.com/?p=43#more-43

(٣) ٢٦-١٠-٢٠٠٩ موقع الولاية:

http://www.welaya.net/page3-2-11.php

(٤) مقال: ولائي للخمنائي، ١٢-١-٢٠١٠م.

ويقول ثالث: إنا كإســـلاميين نحب رموزنا وعلماءنا وفقهاءنا.. لأنهم هم قدوتنا في حياتنا.. إذا لم أضع صورة السيد الخامنئي تريدني أضع من؟ بوب مارلي.. أو مايكل جاكســـون.. من الأفضل لك يا أســـتاذ فريد بما أنك صحفي أن تكتب شيئًا يفيد الناس وتظهر معاناتهم الذين يضيقون ذرعًا يوميًا من الغلاء والفقر ... سنبقى نرددها دومًا: ولائي للفقهاء جميعًا ومنهم للسيد الخامنئي، دام ظله وعزه.

يقـــول عبد العظيم المهتدي منتقدًا ما وصفـــه بـ«متاجرة» بعض رجال الدين باسم الجمهورية والإمام، فيقول: «أحد الخطباء المدمنين على الثناء على الإمام خامنئي إلى حد الغلو الذي لا يقبل به الســـيد الخامنئي نفســـه، حسب قولي له شخصيًا قبل ثلاث ســـنوات، نزل ذات مرة من المنبر في مأتم كريمي بالمحرق، وهو يعرف أني أعرف دخيلة نفســـه، فهمس فـــي أذني قائلاً: إنما كلامي لهؤلاء البشر، أما أنا فلا أؤمن باجتهاده فضلاً عن مرجعيته». [1]

الجدول التالي يوضح فعاليات الاحتفال بأســـبوع الخميني في جمعية التوعية التابعة لتيار الوفاق، وهو منقول من موقعها:

جدول فعاليات موسم السيد الامام (قدس سره)

من ٤-٦-٢٠١٠ الى ١١-٦-٢٠١٠

الرقم	اليوم	التاريخ	الفعالية	المنطقة
١	الجمعه	٢٠١٠/٦/٤	أحتفال مركزي بمشاركة اية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه	المنامة (مسجد مؤمن)
٢	الجمعه	٢٠١٠/٦/٤	ختمة قرآنية	المعامير (مسجد الضامن) مجموعة الموسويون
٣	الجمعه	٢٠١٠/٦/٤	أحتفال تأبيني	جنوسان (مسجد الحوراء زينب ع)
٤	السبت	٢٠١٠/٦/٥	لقاء توعوي بعنوان(التصدي للمنكر) بمشاركة السيد محمد الغريفي	مدينة حمد (مسجد الزهراء دوار ٤) فرع التوعية بمدينة حمد
٥	الاحد	٢٠١٠/٦/٦	احتفال بمشاركة الشيخ علي رحمه	الديه(مأتم الديه الكبير)
٦	الاحد	٢٠١٠/٦/٦	احفتال بمشاركة الشيخ ابراهيم الانصاري و سيد كامل الهاشمي	بني جمرة (مأتم الاثني عشرية)
٧	الأحد	٢٠١٠/٦/٦	أحتفال متنوع	البلاد القديم (مأتم انصار الحسين)
٨	الاثنين	٢٠١٠/٦/٧	حفل تأبيني	الدراز (مأتم أنصار العدالة)
٩	الثلاثاء	٢٠١٠/٦/٨	رواديد البحرين يرثون الامام الخميني	الدير (المأتم الجنوبي) هيئة المؤمن
١٠	الثلاثاء	٢٠١٠/٦/٨	محاضرة بمشاركة الأستاذ عبدالوهاب حسين	دمستان (مأتم الشباب)
١١	الاربعاء	٢٠١٠/٦/٩	أحتفال تأبيني	باربار (مسجد شيخ علي بن حماد)
١٢	الاربعاء	٢٠١٠/٦/٩	أحتفال متنوع	سند نويدرات (مسجد مؤمن يقع بين القريتين)
١٣	الخميس	٢٠١٠/٦/١٠	عزاء مركزي بمشاركة الشيخ حسين الاكرف	اسكان عالي (مسجد الامام الحسين ع)
١٤	الخميس	٢٠١٠/٦/١٠	عزاء بمشاركة سيد مصطفى وحسين حاجي	المحرق (مأتم سيد محمود)جمعية الامام الصادق ع
١٥	الجمعه	٢٠١٠/٦/١١	أحتفال متنوع	راس رمان
١٦	الجمعه	٢٠١٠/٦/١١	موكب اشبال بمشاركة غازي العابد وعزاء بمشاركة مهدي سهوان	المعامير (مأتم فاطمة الزهراء)
١٧	الجمعه	٢٠١٠/١١/٦	محاضرة بعنوان(سر تألق الزهراء ع وأبنها الخميني)بمشاركة الشيخ رضي الفقاص	سماهيج(مأتم سماهيج الكبير) هيئة الوسيلة

أبتداءا من الساعة الثامنة والربع مساءاً

http://news.islam.org.bh/index.php?plugin=news&act=news_read&nid=1195

(١) حوار مع الوطن، سابق.

الجدول التالي يوضح المناسبات السنوية الدورية لاحتفال عبد الله الغريفي بذكرى الخميني، وهو منقول من موقعه:

الرقم	العنوان	التاريخ
č	في ذكرى رحيل الإمام الخميني رضوان الله عليه: الإمام الخميني والمشروع السّياسيّ	٢٩-٥-٢٠٠٩م
Ď	في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية في إيران: الإمام الخميني رضوان الله عليه أعطى الأمل للمسلمين في زحمة الهزائم	١١-٢-٢٠٠٩م
ď	في ذكرى رحيل روح الله الإمام الخميني رضوان الله تعالى	١-٦-٢٠٠٨م
Đ	في الذكرى السادسة عشر لرحيل الإمام الخميني	٢-٦-٢٠٠٥م
đ	في الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني قدس سره	٢٤-٤-٢٠٠٤م
Ē	في الذكرى الرابعة عشر لرحيل الإمام الخميني قدس سره	٦-٦-٢٠٠٣م
ē	البرنامج اليومي للإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه	١-٦-٢٠٠٣م
Ĕ	الإمام الخميني الروحانية والسّياسة	ĎČČĎ

http://www.alghuraifi.org/index.php?show=sec&id=29

من ملامح التعصب الطائفي لدى عبد الوهاب حسين، انتقاده للسعودية بالتوازي مع امتداح السياسة الإيرانية، يقول في لقاء الثلاثاء: «والمتتبع لأوضاع العالم الإسلامي يجد التقهقر والتراجع في نفوذ المملكة العربية السعودية وحلفائها، وتقدم نفوذ الجمهورية الإسلامية وحلفائها، والسبب هو سياسة الانغلاق والتكفير التي تتبعها المملكة العربية السعودية، في مقابل سياسة الانفتاح والوحدة التي تتبعها الجمهورية الإسلامية في إيران، وتقيم من أجلها الفعاليات المختلفة».[1]

(١) لقاء الثلاثاء، موقع العزة أونلاين ١٩-٤-٢٠١٠م.

في محاضرة له في مأتم آل شـــهاب بالدراز، طمأن رجل الدين المعروف ميثم الســـلمان جمهور الحاضرين بأن: ثقة الولي الفقيه هي في سماحة الشيخ عيسى قاسم، مخاطبًا الجمهور بأن يطمئنوا في هذه المسألة. [1]

كان الإيرانيون يريدون أن يؤسسوا صحيفة ناطقة باللغة العربية، وتأسست وهي مجلة العالم، فعينوا فيها سعيد الشهابي رئيسًا لتحرير الصحيفة مرخصة من قبل وزارة الإعلام الإيرانية، واســـتمرت المجلة، وكانت تنتشر في العالم العربي، إلى بداية عـــام ٢٠٠٠ م عندما أعاد الإيرانيون النظر في المجلة، وخططوا لتحويلها إلى قناة فضائية، إذ ما عادت المجلة العربية المطبوعة تحقق الغرض بالنســـبة لهم، ولكون ســـعيد الشـــهابي لا يملك خبرة في إدارة قناة فضائية انتقلت إدارة العالم إلى دولة أخرى.. .[2]

نختم هـــذا الفصل بعبارات ذات دلالة كتبها في أحد مقالاته، كريم المحروس المتحدث السابق باسم الجبهة الإسلامية، يقول: «من ينفي القول بأن جزءًا كبيرًا من مجتمعنا يميل كل الميل بشـــعوره وعواطفه إلى الثورة الإســـلامية في إيران، وإلى حزب الله في لبنان، عقائديًا وسياســـيًا، وربما حزبيًا؛ فهو ممن يتهرب عن عرض الحقائق كما هي.. لماذا إذن لا نعترف بالحقائق حتى تنطبق ألفاظنا تمامًا على معانيها، فنســـمي الأشياء بأسمائها بعيدًا عن التورية السياسية، وغيرها من آلات الغموض والتقية». [3]

(١) لبيب الشهابي، مقال: بيان الحجة والوهم الكبير، الوقت ١-٩-٢٠٠٩م.
(٢) طارق العامر، سعيد الشهابي والهوية الضائعة، صحيفة الأيام ٢٠-١-٢٠١١م.
(٣) كريم المحروس، مقال: عشر بحرانيات من وحي العشرةج٨، وجحد المفسدون بولائنا ظلمًا وعلوًا، شبكة النعيم الثقافية ١٥-٣-٢٠٠٥م.

خاتمة

خاتمة

إلى أين يتجه شيعة البحرين؟:

هذا السؤال -الصعب- يجيب عنه التاريخ أكثر مما يستطيع الحاضر، ومن خلال الفصول الأربعة للدراسة يمكن استنتاج عدة محددات لأداء وسلوك القوى السياسية الشيعية في البحرين:

المحدد الأول: إشكالية النسبة السكانية..

يشعر البحارنة أنهم يواجهون خطرًا عظيمًا من خلال عملية التجنيس التي يتهمون الحكومة باتباعها، وهذه القضية من أهم عوامل التحشيد التي يتبعها القادة السياسيون، لكنها في نفس الوقت تحولت إلى ما يشبه «الروتين» بسبب كونها قضية تُثار دون وجود أفق معين لحلها، أو للوصول إلى وضعية تُرضي جميع الأطراف، هذا يعني أنها قضية إثارة يعلم من يثيرها أنه لن يجني من إثارته إلا تحفيز الجماهير وتحريكها؛ إذ لا يملك هؤلاء أي آلية فعّالة لمعالجة هذه القضية داخليًا أو خارجيًا، خاصة وأن الأعداد التي يطرحها قادة البحارنة حول التجنيس -بفرض صحتها- سوف تتحول مستقبلاً بتأثير الزمن إلى أمر واقع غير قابل لتجاوزه، مع أهمية التنبه إلى أن التجنيس ليس حدثًا قابلاً للاستمرار بمعدلات ثابتة، بل الأغلب تراجعه وصولاً إلى الحدود الدنيا، وهذا من شأنه أن يُضعف قابلية استخدامه للتحفيز في مرحلة قادمة؛ إذ ستصبح المشكلة عندها بالنسبة للخطاب الشيعي التحريضي: ليس ما يحدث حاليًا، ولكن ما حدث في مرحلة سابقة..

إذن.. خلافًا لما يبدو منطقيًا للكثيرين، فإن مستوى المعارضة -أو التمرد- البحرينية المتوقعة على عملية التجنيس سوف تظل في تصاعد فترة مؤقتة، ثم تبدأ في الانحدار تدريجيًا وصولاً إلى مستوى منخفض يسمح فقط ببقاء تلك القضية عاملاً للتحفيز الجماهيري.

من الصعـــب العثور – في التاريخ المعاصر- علـــى تجربة حدثت فيها عملية ترحيل متضمنة لســـحب جنسية مجموعات كبيرة من السكان المتوطنين في بلد ما لفترة زمنية طويلة، قد يحدث شيء من ذلك إذا توفرت عوامل خاصة لا تنطبق على البحرين، على سبيل المثال، ما قام به الرئيس العراقي صدام حسين عندما أمر بترحيل أعداد مـــن الإيرانيين المتوطنين في العراق، في تلك الحالة توفرت عوامل مثـــل: انتماء المُرحَّلِين لأصل واحد، وجود حالة حرب بين البلدين، تورط عناصر إيرانية متوطنة في العراق ضد نظام البلد..

هذه كلها عوامل غيـــر متوفرة في الحالة البحرينية؛ لأن المجنَّسِـــين ينتمون إلى عـــدة دول، ولا يجمعهم أصل عِرْقي واحد، ولا توجد حالة حرب بين بلادهم الأصلية والبحرين، فضلاً عن عدم ثبوت تورط –جماعي- في العمل ضد موطنهم الجديد.

المحدد الثاني: التجربة التاريخية في العمل السياسي:

ولج البحارنة إلى العمل السياسي من أصعب أبوابه، وهو «العمل السري»، وتلك بداية صعبة، فبالقياس على التجربة السُـــنية؛ فإن العمل الإسلامي المعاصر لم يبدأ بصورة سرية، بل كان الجزء الأكبر منه علنيًّا معروفًا للجميع، وتحولت أدبيات «النشـــأة» في فترات لاحقة إلى مكون رئيس في فكر الحركة الإسلامية السنية، بينما على الجانب الشـــيعي.. كانت النشأة سرية غامضة، لذلك ظل قادة ورموز البحارنة التاريخيين ملتبســـين – ومتلبســـين – بهذه التجربـــة الأولى حتى وقتنا الحالي، وبقي أتباعهم مفتقدين لأدبيات واضحة في هذا المجال.

بعد تجربة العمل الحزبي السري الذي مارسه تيارا الدعوة والرساليين، انتقل التيار الأخير إلى الخيار العســـكري المباشـــر محققًا في هـــذا الصدد إخفاقًا ذريعًا..

في المقابل انتقل تيار الدعوة –الأوسع انتشارًا- مباشرة إلى العمل الجماهيري العلني؛ تقليدًا لنهج الخميني في التغيير عن طريق العصيان المدني، لكن مشكلة

القوى السياسية البحرينية -تيار الدعوة- أنها في التجربتين لم تصل إلى لحظة انتصار حاسمة -ولحظة الانتصار هي العامل الأهم في تقويم أيّ تجربة سياسية تغييرية وإثبات نجاحها، وبالتالي السعي لتكرارها-، بل إن الانتقال من التجربة الأولى إلى الثانية كان نتيجة التعرض لانتكاسة تزامنت مع ثورة الخميني، والانتقال من التجربة الثانية إلى الوضع الحالي لم يحدث أيضًا عقب لحظة انتصار واضحة، خلافًا لما تطرحه الأدبيات البحرينية من كون الإصلاح السياسي في العقد الأخير كان نتيجة مباشرة لأحداث التسعينيات، فلو كان الأمر كما يقولون لما كانت هناك فترة انقطاع طويلة بين العمل الجماهيري التحريضي -العصيان المدني- وبين تحقق الإصلاح السياسي، هذه الفترة تمثلت في اعتقال رموز المعارضة عدة سنوات من منتصف التسعينيات حتى نهاية الحقبة، نعم قد تكون تلك الاضطرابات أحد العوامل المؤثرة، ولكنها ليست عاملاً وحيدًا؛ إذ واكبتها ولحقتها عوامل أخرى كثيرة أثمرت حالة الإصلاح السياسي المعاصرة.

خلاصة التجربتين في الثقافة الشيعية محبِطة، نتيجة عدم تحقق الأهداف بالصورة المنشودة، خاصة لما سُمِّي «انتفاضة التسعينيات»، والتي كان هدفها إحداث تغييرات جذرية في شكل نظام الحكم.

بعد ذلك انتقلت القوى البحرينية -تحديدًا تيار الدعوة القديم- إلى مرحلة المشاركة السياسية، وهذا الانتقال نجم عن توفر عدة قناعات لدى تلك القوى يمكن الوصول إليها استنتاجًا واستنباطًا، وهي:

١- العمل السري البحت لن يوصل إلى الهدف المنشود؛ لأنه يَغلُب تعرضُه للانكشاف في مرحلة مبكرة أو متوسطة من العمل.

٢- العمل الجماهيري على الطريقة الخمينية لا يناسب الواقع البحريني بسبب عدم توفر دعائمه الأساسية، وأبرزها: وجود طاغية في الحكم مماثل للشاه، تعرض الشعب للظلم البين وغصب الحقوق، اقتناع أغلبية الشعب بوجوب التمرد على النظام (وهذا غير ممكن؛ لأن النصف السُّنّي من السكان لا يتبنى خيار التمرد) ، وجود القيادات الأساسية للمعارضة في الخارج.

٣- أغلب القوى الشيعية الموالية لإيران تحولت في مراحل متأخرة من التسعينيات وصولاً إلى العقد الأخير نحو مشاركة واسعة في المؤسسات السياسية الرسمية، مثل حزب الله اللبناني، الذي توجه إلى ممارسة دور سياسي معقد في المنظومة اللبنانية حقق فيه نجاحات لافتة، خاصة من خلال تحالفاته مع قوى أخرى.

يمكن القول: إن الوضع المعاصر للقوى البحرينية -المتمثلة بدرجة أساسية في جمعية الوفاق- هو حصيلة التجارب الماضية، فبينما تميزت فترة العمل السري بالاعتناء بالعمل المؤسسي والتوسع فيه، فإن مرحلة العمل الجماهيري أهملت العمل المؤسسي لحساب الحشد الجماهيري، أما في المرحلة الثالثة، فإن تيار الوفاق أعطى أهمية كبرى للخيارين.

فقد تم التوسع في العمل المؤسسي ذي الصبغة الدينية أو الاجتماعية، على شاكلة «المجلس العلمائي»، بالإضافة إلى إنشاء الجمعيات الدينية والاجتماعية التي تتسع أنشطتها لتشمل غالبية المجتمع البحراني، كما اهتم قادة التيار باستخدام كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى الجماهير والسيطرة عليها، ولا يزال العمل الدءوب مستمرًا في كلا الاتجاهين.

هذا التحليل يعني أن التيار الديني الشيعي في البحرين يستفيد من التجارب الماضية بدرجة ملحوظة، ويمتلك القدرة على تطوير مساره، وأيضًا يمتلك القدرة على قيادة الجماهير – بدرجة استجابة مرتفعة نسبيًا – في الاتجاه الذي يحدده قادته، وأيضًا -وهذا أكثر أهمية- فإن تيار الوفاق قادر على الحفاظ على مستوى معتدل -نسبيًا- من الخطاب بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وهذه المقدرة ربما يكون قد اكتسبها من تجربته السابقة في العمل المرحلي إبان السبعينيات عندما كان التيار منتميًا إلى حزب الدعوة، والمرحلية تعني في صورتها المجردة: إرجاء أهداف ووسائل وأساليب وأنماط خطاب معينة، من مرحلة إلى أخرى لاحقة، والتعامل مع متطلبات كل مرحلة بما يناسبها حتى ولو كان ذلك يعني التضاد الظاهري مع أمور هي من متطلبات مراحل أخرى من العمل، هذا التضاد

هو ما يُغري كثيرين بإعطاء «ختم» الاعتدال لتيار ما.

علـــى ذلك فإن قياس درجة خطورة تيـــار أو تنظيم معين، لا تكون بالنظر إلى مفردات خطابه أو مواقفه الآنية من النظام أو طوائف المجتمع ومؤسســـاته، بل بالنظـــر إلى مكونات ثقافة هذا التيار وأهدافـــه الحقيقية وخبراته التي تراكمت عبر العقود، والتي تدل كافة الشواهد على تمسكه بها وتأثره بنتائجها.

مـــن الأمور اللافتة فـــي التجربة التاريخية لتيار الدعوة هو تســـببه في إثارة المشكلات للسلطات ســـواء في حالته المتطرفة قديمًا، أو في حالته «المعتدلة» حاليًا، وذلك بالنظر إلى طبيعة الانشـــقاقات عن ذلك التيار المصاحبة للتغيرات المنهجية التي مر بها..

في البداية، عندما تحول التيار مـــن الانتماء لحزب الدعوة العراقي إلى خط الإمام، حدثت عدة انشقاقات كان أبرزها: تيار المدني، ثم جماعة السفارة، وكلا الانشـــقاقين كانا أقل تصادمًا مع النظام، وأكثـــر قربًا للتواؤم معه بدرجة أبرزت تطرف الكتلة الرئيسة في تيار الدعوة.

لكن بعد تجربة الإصلاح السياســـي وتأسيس جمعية الوفاق، فإن الانشقاقات التي وقعت في تلك المرحلة والتي تمثلت بصورة أساسية في تيار الممانعة الذي يضم: تيار الوفاء، حركة حق، كانت في اتجاه أكثر تشـــددًا وتطرفًا تجاه النظام، بدرجة أبرزت جمعية الوفاق على أنها الوجه الأكثر اعتدالاً بين القوى الشـــيعية المؤثرة..

وبذلك أصبح على النظام البحريني أن يتعامل مع تيار «المسايرة» الذي يتبنى استراتيجية خطرة على المدى البعيد، ومع تيار «الممانعة» الذي يتبنى استراتيجية خطرة على المـــدى القريب، فهل يمكن القول: إن تطرف تيـــار الدعوة-الوفاق، ربمـــا يكون أقل خطرًا من اعتداله، على الأقل فيمـــا يتعلق بإعادة فرز المجتمع البحراني؟...

المحدد الثالث: الإلهامات والإملاءات الخارجية:

لا يـــزال المجتمع البحراني منذ عقود بعيدة وحتى هـــذه اللحظة عاجزًا عن توفير قيادات محلية قادرة على الاستغناء المنهجي والفكري والعلمي عن الخارج، تقريبًا لا توجد في البحرين كفاءات علمية أو فكرية لها القدرة على قيادة التيارات وتحريك الجماهير بعيدًا عن الاستقواء بجهات أو رموز خارجية، ينطبق ذلك على العمل السياســـي أو الديني، كما لا توجد في المقابل أي مشـــاعر استنكار لهذا الوضع أو أي دعوات جدية لتغييره أو الخروج عليه، بل الســـائد وجود حالة رضا وقبول بهذه الوضعية لدى الغالبية..

عندما يكون أي مجتمـــع مرتبطًا في مرجعيته الدينية والسياســـية والفكرية بأطراف خارجية؛ فإن قضية الولاء تصبح محل شـــك معتبر، وإذا أُضيف لذلك حقيقة أن هذه الأطراف الخارجية تمتلك أجندة خاصة بالدولة التي ينتمي إليها هذا المجتمع؛ فإن الشـــك يتحول إلى غلبـــة ظن، وإذا تبين أنه في مراحل زمنية مختلفة حـــدث التقاء بين هذه الأطراف الخارجيـــة والداخلية للعمل ضد نظام الدولة؛ فإن غلبة الظن تتحول إلى يقين.

يحاول كثير من مثقفي الشـــيعة اختزال روافـــد العلاقة بين إيران والتجمعات الشـــيعية في رافد واحد، هو الموقف «العلمي» من ولاية الفقيه، وبناء على ذلك الموقف يتحدد مستوى «قرب» أو «بعد» أيّ تجمع شيعي من إيران.

هذه الفرضية تعمل في اتجاه واحد فقط، وهو عندما يتوافق تجمع شـــيعي مع إيران في تبني ولاية الفقيه، أما في الاتجاه المعاكس فلا يمكن التســـليم بذلك، في حالة البحرين يرفع غالبية رموز وجمهور تيار الدعوة-الوفاق، شعارات مؤيدة لولايـــة الفقيه، وإن بدرجات متفاوتة مـــن الصراحة، وهذا يضعنا في حالة بالغة الوضوح من حيث العلاقة مع إيران.

إن التحليل الجيوبولوتيكي -الجغرافي السياسي- لوضعية المجتمع البحراني في علاقته مع إيران يقدم تفسيرًا جيدًا، فالبحارنة مجتمع شيعي بمثابة نقطة في محيط سُـــنّي، فهم يعيشون في أصغر دول الخليج مساحة، وأقلها من حيث عدد

الســـكان، يقابلهم نصف المجتمع المنتمي إلى السنة، بالإضافة إلى دول الخليج الأخرى ذات الغالبية المطلقة من الســـنة، وبالتالي فإن نصف الدائرة –العربية– التـــي يعيش فيها البحارنة تجعلهم في حالة غير متوازنة سياســـيًا، ولكن عندما تتســـع الدائرة وتكتمل بإضافة الجانب الشرقي من الخليج، أي إيران، فإن معادلة القوى تختلف كليًا، وبذلك يصبـــح كلا الطرفين: إيران والمجتمع البحراني، في حاجة ماســـة للآخر، بغض النظر عن الفكر أو المنهج أو نظرية الحكم المتبناة، هذه علاقة يثبتها المنطق والتحليل السياســـي وليس التحيز الطائفي أو الديني ضد الشيعة.

في جميع الأحوال سوف تظل طهران لفترة طويلة تلعب دورًا بارزًا في صياغة الأجندة السياســـية للقوى السياسية في البحرين، وحتى في حال تكونت معارضة محلية للنفوذ الإيراني، فإن الأوراق التي تملكها إيران عبر وسائلها المختلفة داخل المجتمع البحراني لا يمكن حصرها.

هذه المحددات الثلاثة هي التي تصيغ المسار السياسي للقوى الدينية البحرينية، أما ما يتعلق بموقف السلطات، فهو في معظمه يأتي في سياق رد الفعل، والحذر والتخوف من تطورات الأوضاع، وهذه الحالة تراكمت عبر العقود الأخيرة بســـبب تنامـــي طموحات البحارنة، وتجاوزها حدود المجتمع والنظام ككل، بالإضافة إلى دخول التأثير الإيراني منذ العام ١٩٧٩م، وهو تأثير يجعل من اســـتجابة الحكومة للمطالب الشـــيعية مجازفة حتى مع الإقرار الضمني بها، فتمدد الولاء السياسي إلى الخارج يُفســـح المجال واسعًا للنظر إلى أيّ مكسب سياسي يتحقق للمجتمع البحراني على أنه اختراق للدولة يُحســـب لصالح إيران، وهو اختراق له ما بعده، ولا يمكن الاحتراز منه إلا بحجب أو تقليص ذلك المكسب السياسي، وهو ما يلقي بالصراع السياسي الداخلي إلى دائرة لا متناهية من الفعل ورد الفعل.

إن التفرقة التي استحدثتها القوى الشيعية في البحرين بين الولاء للدولة والولاء للأرض، إنما تزرع بذورًا للشـــك وليس الثقة، وأي نظام سياسي من الطبيعي أن يلجـــأ إلى المبالغة في الحذر والاحتياط والتوقـــف قبل منح الصلاحيات وتلبية

المطالب، عندما يُواجه بتشكيك ودعوات للتمرد من قبل قادة ورموز يمثلون نصف السكان.

يمكـن القول: إن الواقــع البحراني في علاقته مع النظام يمر بدورات متعاقبة، تبدأ الدورة من حيث تنتهي سابقتها بالإخفاق-حسب معطيات التجارب الماضية-، وتنتهي عندما يثبت نجاحها أو إخفاقها، وبالنســبة للمرحلة الحالية، فهي تتميز بكون النجاحات المستهدفة منها **تعمل في مجالين:**

الأول: وهو المباشر، ويتعلق بتحقيق المطالب السياسية المعروفة للبحارنة، ولا يُتوقع أن تحرز فيه الوفاق نجاحًا ملفتًا.

والثاني: غير مباشــر، ويتعلق بمأسســة المجتمع الشــيعي والنشاط الديني والسياسي، وامتلاك وســائل السيطرة على المجتمع وقيادته، والعمل على تنمية قدراتــه وتطويره للمراحل القادمة، وتوفير مناخ أفضل للتغلغل داخل مؤسســات الدولة الرســمية والمصالــح الحكومية والتوســع في الســيطرة على مفاصل الاقتصاد.

هذه المكاسب المتحققة من خيار المشــاركة السياسية تُعطي له أمدًا أطول قبل أن يصل إلى نهاية حاســمة لدورته، سواء بالإخفاق أو النجاح، نعم يمكن أن تتخلل الممارســات السياســية عودة إلى خيار المقاطعة المؤقتة لبعض دورات البرلمــان، لكن يتطلــب الخروج كليًا من هذا الخيار -المشــاركة- الوصول إلى درجة عالية من الإحباط الجماهيري والنخبوي تستدعي العودة إلى أحد خياري: العمل السري، العمل الجماهيري، كما يمكن أن يتعزز هذا التحول في حال توفرت عوامل خارجية تحريضية تدفع لتحقيق هذا الانتقال.

وقد أشار الباحث الأمريكي في شئون الأقليات «تيد روبرت جار» إلى ملاحظة مهمة، وهي أن النشــاط الاحتجاجي غير العنيف يتبعــه عمل احتجاجي عنيف عندما تشعر الطائفة بأن مطالبها تم تجاهلها[1]؛ لأنه ببساطة لا يمكن تلبيتها وإلا كان ذلك انقلابًا على الدولة، في تلك المرحلة تكون المكاسب الجزئية والجانبية

(١) أقليات في خطر ص ١٠٨.

التي تحققت بمثابة وقود وزخم لمرحلة احتجاج عنفي جديدة.

من السذاجة تصور أن المجتمع البحراني تخلى عن طموحاته السياسية بالسيطرة المطلقة على حكم البحرين، هناك شواهد كثيرة تدل على هذه الحقيقة، يمكن في حالة واحدة التصديق بأن القوى البحرينية تخلت عن مخططها للسيطرة على النظام، وهي الحالة التي تنتفي معها الروابط الخارجية للبحارنة أو تصل إلى حدها الأدنى، لكن طالما ظلت هذه العلاقة قوية وراسخة؛ فإن الخطر يبقى ماثلاً وقائمًا في حدوث تطورات سياسية مفاجئة تُفسح المجال أمام القوى الشيعية في البحرين للاستيلاء على الحكم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

أولا: الكتب والأبحاث:

١- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، القسم التاريخي، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر.

٢- فلاح المديرس، دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨م -٢٠٠١م، نسخة إلكترونية، موقع الطليعة.

٣- سير روبرت هاي، دول الخليج الفارسي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٤- د. سعد الدين إبراهيم، الملل والنِّحَل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

٥- موقع راصد، بحث التجمعات الشيعية في البحرين، نسخة إلكترونية.

٦- عبد الله سيف، المآتم في البحرين.

٧- د. فؤاد إسحاق خوري، القبيلة والدولة في البحرين، تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٨- خالد النزر، آل عصفور أسرة حكمت الخليج مائة وخمسين عامًا، نسخة إلكترونية، موقع موسوعة قبائل كعب:http://www.abodayem.com/index.php?newsid=12

٩- علي عاشور، مذكرات سجين، ٢٠٠٨م.

١٠- أحمد الكاتب، الشيرازي، المرجعية في مواجهة تحديات التطور، منشورات الزمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

١١- عبد العظيم المهتدي، بحث بعنوان: البحرين إلى أين؟ ٢٠٠٨/٥/١٩م، الموقع الشخصي.

١٢- محمود الموسوي، دراسة بعنوان: الرسالية.. دراسة في تحولات الوعي والأبعاد النظرية الثقافة ٢٠٠٧/٣/١٩م: http://www.mosawy.org/news.php?newsid=122\

١٣- عباس المرشد، ضخامة التراث ووعي المفارقة، نسخة إلكترونية.

١٤- عادل اللباد، الانقلاب.

١٥- الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، سجناء الحرية، أبريل عام ١٩٩٦م.

١٦- راشد حمادة، عاصفة فوق مياه الخليج، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، دار الصفا، لندن.

١٧- محمد تقي المدرســـي، حوار ورؤى في التغيير والانفتاح، مؤسسة الشهيد الإيرانية، نسخة إلكترونية.
١٨- رسول محمد رسول، الإسلام السياسي في العراق الملكي، النايا للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
١٩- مذكرات الشـــهابي، القروي الذي مارس السياســـة ولم يمتهنها، نســـخة إلكترونية.
٢٠- د. مســـعود إلهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي، حزب الله نموذجًا، الدار العربية للعلوم، بيروت.
٢١- تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
٢٢- عبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى، ســـانت هيلانة، إسماعيليان، ١٤٢٥هـ.
٢٣- أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، طبعة ٢٠٠٣م.
٢٤- د. أنور محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية.
٢٥- نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس، لندن- قبرص، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
٢٦- تريتا بارزي، حلف المصالح المشـــتركة، التعاملات الســـرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة.
٢٧- عباس ميرزا المرشد، ديمقراطية الصولجان، الديمقراطية والنظام القبلي في البحرين، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦م.
٢٨- إيران بين التاج والعمامة، كتاب الحرية، دار الحرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
٢٩- عبد الوهاب حســـين، ضياء النفوس وصفاء العقول في وعي المرحلة، لقاء حواري في ملتقى فجر البحرين، نسخة إلكترونية، أبريل ٢٠٠٩م.

ثانيا: الدوريات ومواقع الإنترنت:

يكتفى بذكرها في الهوامش.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**٣**
الفصل الأول: أصليون غرباء	**٩**
النسبة السكانية	١٢
السكان الأصليون والوافدون	٢٠
الأصل التاريخي للبحارنة	٢٤
شيعة البحرين أم البحارنة	٢٨
بيئة متحركة ديمغرافيًا	٣٢
لماذا لم يحكم البحارنة البحرين؟	٣٣
تغيير التركيبة السكانية	٣٦
التضخيم والمبالغة	٣٧
السعي لاستمالة السنة	٣٨
التهديد بجمع أجيال الشتات	٣٨
الفصل الثاني: الخريطة الدينية للمجتمع الشيعي في البحرين	**٤٣**
المبحث الأول: الأخبارية والأصولية	٤٥
تاريخ وانتشار	٤٥
الوضع في البحرين	٤٩
بدء التحول	٥٠
العلاقة بين الأخبارية والأصولية	٥٢
الأخباريون والتيارات الأخرى	٥٨

الموضوع	الصفحة
التيار الثالث الهجين	٦٠
المبحث الثاني: التيار الرسالي	٦٥
أبرز سمات الشيرازية	٦٥
كيف يفكر المرجع الشيرازي الحالي؟	٧٠
شيرازيون ومدرسيون	٧٢
المبحث الثالث: الحالة الدينية الشيعية قبل مرحلة الأحزاب	٧٥
المبحث الرابع: تأثير التحزبات على الخريطة الدينية البحرانية	٧٧
الفصل الثالث: الخريطة السياسية للمجتمع الشيعي في البحرين	**٨١**
المبحث الأول: الأحزاب في المرحلة الأولى	٨٣
أولاً: الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين	٨٨
استراتيجية هادي المدرسي- دروس قابلة للتطبيق	٩٢
الاختراق	٩٣
أفكار وأساليب جديدة	١٠٠
الاستقطاب والتدريب	١٠١
مراحل العمل المؤسسي	١٠٥
فرحًا بالخميني	١٠٧
في رحاب الخميني	١١٧
هربًا من الخميني	١٢٧
تحولات وانشقاقات	١٣١
ثانيًا: حزب الدعوة	١٣٨
من الحزب الأم إلى الأبناء	١٤٠
الغموض والالتباس	١٤١
الانقسامات المتعددة	١٤٥

الموضوع	الصفحة
تأثير شخصية الصدر على العمل الحركي الشيعي	١٤٨
الأجواء السلبية للحوزة والمرجعية	١٥١
حزب الدعوة.. تقليد الحركات الإسلامية السنية	١٥٣
افتتاح فرع البحرين	١٥٥
فرع البحرين.. العلاقات الخارجية	١٥٨
التجارب المستنسخة بحرانيًّا	١٦١
أولاً: المرحلية	١٦٢
ثانيًا: السرية	١٦٣
ثالثًا: الواجهة	١٦٥
رابعًا: التحشيد في مواجهة اليسار	١٦٥
خامسًا: تأجيل الصدام مع الدولة	١٦٥
واجهات الدعوة	١٦٩
أولاً: جمعية التوعية	١٦٩
ثانيًا: الكتلة الدينية	١٧١
ثالثًا: المجلة	١٧٤
الثورة الإيرانية ومرحلة الذوبان في الخميني	١٧٧
نهاية مرحلة- حزب الدعوة: تيار تحت الرماد	١٨٣
جماعة الأمر- السفارة – التجديد	١٨٨
المبحث الثاني: الأحزاب في المرحلة الثانية	١٩٧
من الدعوة إلى خط الإمام- الثمانينيات	١٩٧
تأسيس العمل الخارجي	١٩٨
الحراك التنظيمي بعد حزب الدعوة	٢٠٢
الحراك القيادي داخل حزب الدعوة	٢٠٤
استنساخ النموذج الخميني	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
الأنماط الاحتجاجية للجماعات الطائفية	٢١٠
التسعينيات الساخنة	٢١٢
أهم المحطات في عقد التسعينيات	٢١٣
الملامح الخمينية في «الانتفاضة»	٢٢٨
المبحث الثالث: الأحزاب في المرحلة الثالثة	٢٤٤
ثلاثية الزعامة البحرينية	٢٤٤
على حافة المرحلة الثالثة	٢٦٠
المشهد الشيعي الجديد.. تعدد الأجنحة	٢٦٢
تيارا الممانعة والمسايرة	٢٦٦
الوفاق.. قناعة دائمة أم مرحلية	٢٧٣
العلاقة بين الدعويين والشيرازيين.. تاريخ شائك ومستقبل غامض	٢٧٧
الفصل الرابع: العلاقة مع إيران	**٢٨٧**
البحارنة والخارج	٢٨٩
لماذا البحرين؟	٢٩٥
إيران والبحرين.. أطماع لا تنتهي	٢٩٧
مرحلة «الجمهورية الإسلامية»	٣٠٦
الشيرازيون وإيران	٣١٦
البحارنة وإيران.. أقوال وأفعال	٣٢٣
خاتمة	**٣٢٩**
إلى أين يتجه شيعة البحرين؟	٣٣١
المصادر	٣٤١
الفهرس	٣٤٣

إصدارات أخرى للمؤلف:

كتاب: حزب الله ... وسقط القناع

كتاب: صراع المصالح في بلاد الرافدين

مكتب مجلة البيان . الرياض١١٤٩٦ ص.ب ٢٦٩٧٠

www.albayan-magazine.com

Sales@albayan-magazine.com

هاتف ٠٠٩٦٦ ١ ٤٥٤٦٨٦٨